الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة–

كلية الشريعة والاقتصاد قسم الاقتصاد والإدارة

الدورات الاقتصادية وآليات الحد منها في الاقتصاد الإسلامي

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه ل م د في شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد إسلامي

.

إعداد الطالبة: سهام مخلوف اشراف: أ.د. عقبة سحنون.

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	مكان العمل	الصفة
حليمة بزاز	أستاذ التعليم العالي	جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية –قسنطينة.	رئيسا
عقبة سحنون	أستاذ التعليم العالي	جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية –قسنطينة.	مشرفا ومقررا
حسيبة سميرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية –قسنطينة.	عضوا
جابر سطحي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية –قسنطينة.	عضوا
محمد الصالح عزيزي	أستاذ محاضر أ	جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف.	عضوا
اسماعيل بن ثلجون	أستاذ محاضر أ	جامعة صالح بوبنيدر–قسنطينة 3.	عضوا

السنة الجامعية: 1445 /1446هـ_ 2025/2024م.

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى المعلم الأول، البشير النذير والسراج المنير

سيدنا مُحَمَّد ﷺ.

إلى من لهما الفضل في الوصول إلى ما وصلت إليه

والدي حفظهما الله وأطال عمريهما

إلى زوجي سندي، وابنتي الغالية مريم البتول لصبرهما على انشغالي

عنهما عند إعداد هذا البحث.

إلى كل من ساعدني في هذا البحث من قريب أو من بعيد.

إلى هؤلاء أهدي هذا العمل.

شكر وتقدير

يسرني أن أوجه شكري لكل من ساهم في إعداد هذا البحث من نصح وإرشاد وتوجيه في أي مرحلة من مراحله، وأخص بالذكر هنا الأستاذ الفاضل الدكتور عقبة سحنون الذي تفضل وتكرم بإشرافه على هذا البحث رغم التزاماته الكثيرة، على مساندتي وإرشادي بالنصح والتصحيح، كما أشكر الأساتذة الأفاضل لجنة التحكيم على قبول مناقشة هذا العمل.

الشكر أيضا موصول إلى كلية الشريعة والاقتصاد بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية على المجهودات المبذولة لتوفير أفضل بيئة لتدريس هذا التخصص في أفضل الأحوال التي تلائم طلبة العلم.

مقدمة

مقدمة:

يعدّ الاستقرار الاقتصادي أحد أهم الأهداف التي تسعى الاقتصادات الحديثة إلى تحقيقها، إلا أن ظاهرة الدورات الاقتصادية تظل تحديا رئيسيا يواجه الأنظمة الاقتصادية المختلفة، فالدورات الاقتصادية التي تتأرجح بين فترات النمو والركود، تؤثر بشكل كبير على مستويات الإنتاج، التوظيف، الاستثمار، والأسعار... مما قد يؤدي إلى اضطرابات اقتصادية واجتماعية عميقة.

انطلاقا من هذا تعالت أصوات ملحة على إيجاد بديل اقتصادي جديد قادر على تجاوز إخفاقات وفشل الاقتصاد الرأسمالي، ولعل أبرز هذه البدائل الاقتصاد الإسلامي كأنموذج بديل يسعى إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية من خلال مجموعة من المبادئ والأسس المستمدة من الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال أدواته التي تهدف إلى التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية وتعزيز الاستقرار المالي.

الأمر الذي جعله يحظى مؤخرا بأهمية كبيرة سواء على مستوى مراكز البحث الاقتصادي أو الهيئات والمنظمات المالية العالمية؛ وعموم الخبراء، في محاولة لجعله سبيلا لحماية الاقتصاد العالمي من عواصف الأزمات والمظاهر المرضية التي تعتريه وخاصة تلك التي نراها اليوم ملازمة له ولصيقة به كالتضخم، الكساد، البطالة وسائر الازمات الاخرى.

وباعتبار هذا الأخير نظاما ربانيا ليس من وضع البشر، فإنه لم يأت لعلاج مثل هذه الأزمات وحسب؛ بل جاء بقواعد وضوابط لمنع حدوثها أصلا، وإن حدثت أعطى حلولا للتخفيف من حدتها، ولو حدث وتعالينا على تعاليمه فستكون العاقبة حدوث هذه الأزمات وأخرى مصداقا لقوله تعالى:﴿ وَلَوَ **أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَآءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ** ﴾[سورة الأعراف 96].

إشكالية البحث: يطرح الاقتصاد الإسلامي آليات من شأنها المساهمة في الحد من الظَّواهر المرضية التي يعاني منها الاقتصاد في دورته الاقتصادية انطلاقا من الأسس الكلية التي ترتكز عليها دعائم الاقتصاد الاسلامي، وعلى ضوء ما ذكر يمكن تلخيص إشكالية هذه الدراسة في السؤال الرئيس التالي: **ماهي أدوات الاقتصاد الإسلامي في الحد من الظواهر السلبية للدورات الاقتصادية؟**

ولتوضيح أكثر لمعالم هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

-كيف يفسر الاقتصاد الإسلامي حدوث الدورات الاقتصادية؟

- ماهي الآليات التي يضمنها النظام الاقتصادي الإسلامي للحد من الظواهر السلبية التي تخلفها الدورات الاقتصادية؟

- هل يمكن إصلاح السياسات الاقتصادية في الجزائر وفق منظور النظام الاقتصادي الإسلامي لتجنب أزمات الدورات الاقتصادية؟

فرضيات البحث: تقوم هذه الدراسة على العديد من الفرضيات؛ والتي سيتم العمل على اختبار مدى صحتها من عدمه، وتتمثل هذه الفرضيات في:

-النظام الاقتصادي الإسلامي يعتبر الدورات الاقتصادية مفهوما لصيقا بالنظام الاقتصادي الرأسمالي تسببه السلوكات غير الرشيدة للأفراد.

- الاقتصاد الإسلامي نظام غني بالآليات الكفيلة لعلاج الظواهر السلبية للدورات الاقتصادية وأهمها الزكاة.

- الاهتمام بالنظام المصرفي أهم خطوة لاستفادة الجزائر من النظام الاقتصادي الإسلامي.

أهمية الموضوع: يعتبر البحث في علاج الدورات الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي من أهم البحوث الاقتصادية الحديثة، ذلك لأن التقلبات الاقتصادية تؤثر على مستوى الإنتاج، العمالة، الأسعار، والاستثمار، ومن هنا تظهر أهمية البحث في فهم هذه التقلبات والقدرة على التنبؤ بها مما يساعد الحكومات والشركات على التخطيط الأفضل لتجنب حدّتها.

أسباب اختيار الموضوع: هناك جملة من الأسباب دفعتنا إلى اختيار الموضوع منها ماهي ذاتية ومنها ماهي موضوعية.

أ/ الأسباب الذاتية: وتتمثل –عموما–في:

-رغبة الطالبة في التوسع في موضوع النظام الاقتصادي الإسلامي وفعاليته في حل الأزمات الاقتصادية.

-الرغبة في الإلمام بالموضوع والتمكن من التخصص أكثر خاصة وأن البحث في أزمات الدورة الاقتصادية من متطلبات التخصص.

- تمحور الميولات البحثية للطالبة حول المواضيع المتعلقة بالنظام الاقتصادي الإسلامي.

ب/ الأسباب الموضوعية: وتتمثل في:

- توفر المادة العلمية في الجانب الرأسمالي من الدراسة مما سهل عملية المحاكاة والإسقاط على الجانب الإسلامي.
- قلة الدراسات السابقة التي تناولت أثر الاقتصاد الإسلامي في الحد من أزمات الدورات الاقتصادية، وإن وجدت فقد تناولت كل أزمة على حدى.

أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث في:

- تعريف القارئ بالنظام الاقتصادي الإسلامي وبأهميته وكيفية مساهمته في الحد من الظواهر السلبية للدورات الاقتصادية.
- وضع القارئ في وضعية شبه مقارنة بين حل الأزمات الاقتصادية من منظور إسلامي وآخر رأسمالي.
- إبراز المنهج الإسلامي والفكر الصحيح في إيجاد أفضل الحلول للمشكلات الاقتصادية كالتضخم، الكساد، والبطالة.
- أن تكون هذه الدراسة قيمة مضافة لمكتبة الباحث الجزائري وجعلها مرجعا له في مواضيع مشابهة.

منهج البحث: للإجابة على اشكالية هذه الدراسة والالمام بجميع جوانبها واختبار صحة فرضياتها تم الاعتماد على بعض المناهج العلمية المعتمدة للدراسات في الاقتصاد الإسلامي والتي من بينها:

-المنهج الوصفي: كمنهج رئيس كونه ملائما لعرض المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الإسلامي والتعرف على أزمات الدورة الاقتصادية وايجاد العلاقة والتأثير بينها.

- المنهج التحليلي: وذلك بهدف الكشف عن الحقائق في البحث خاصة من الناحية الشرعية.
- المنهج الاستقرائي: عن طريق استقراء الدراسات والابحاث والكتب والدوريات باللغة العربية والاجنبية وتصفح المواقع الالكترونية التي عالجت الموضوع أو جزءً منه.

– المنهج التاريخي: وذلك لتوضيح نشأة المتغيرات محل الدراسة (الاقتصاد الإسلامي، الدورة الاقتصادية).

الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع مساهمة الاقتصاد الإسلامي في حل المشكلات والقضايا الاقتصادية من المواضيع الهامة، إلا أن الكتابات حول تأثيره في الحد من أزمات الدورات الاقتصادية لا زالت غير كافية للإلمام بكافة جوانبه، خاصة فيما يتعلق بكيفية إسقاط الحلول من منظوره على الواقع المعاش، وحسب اطلاعنا وفي حدود ما توفر لدينا من وقت لم أجد بحثا مستقلا في هذا الموضوع، فالدراسات السابقة تختص في مجملها ببحث الموضوع في الاقتصاد الرأسمالي دون الاقتصاد الإسلامي وعموما يمكن تلخيص أهم الدراسات السابقة التي توقفت عندها فيما يلي:

الدراسة الأولى: محددات دالة الانتاج وسياسات الحد من الدورات الاقتصادية دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر (2005/1970م) للدكتور دحمان بواعلي سمير، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف دفعة (2006م).

إشكالية الدراسة: كان سؤال اشكالية هذه الدراسة: ما هي أسباب عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي وسياسات علاج ذلك في ظل محددات دالة الانتاج ودالة النمو الاقتصادي في الجزائر؟

المنهج المستخدم: استخدم المنهج الاستنباطي وأداته الوصف من أجل تحديد أهم التعاريف والعلاقات التي تقتضيها الدراسة وأداته التوصيف لتحديد آثار تطورات عوامل الانتاج على النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تحديد أثار تطورات عناصر الإنفاق الكلية على استقرار النمو الاقتصادي كما استخدم المنهج الاستقرائي وأداتي الاحصاء والقياس الاقتصادي لتقدير معالم دالة الانتاج.

نتائج الدراسة: توصل الباحث في دراسته إلى جملة من النتائج نلخص أهمها في:

– معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ذات تقلبات كبيرة جدا لأسباب عدم الاستقرار الاقتصادي في الجزائر ويرجع ذلك إلى عدم استقرار الصادرات على عكس ما ذهبت إليه النظرية الاقتصادية لأن الإنفاق الخارجي تشكل النسبة الكبيرة من الإنفاق ككل مقارنة بباقي أنواع الإنفاق.

– الجزائر تفتقد إلى فعالية السياسة المالية والسياسة النقدية وذلك لغياب شروط فعاليته ومن ذلك غياب ترشيد النفقات الحكومية وسوق مالي نقدي الكفؤ، كما أن الجزائر تعاني من أزمة هيكلية وتفتقد للبيئة الاستثمارية الملائمة.

وجه التقاطع بين الدراستين: تم دراسة حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005/1970م)، وتأتي هذه الدراسة لدراسة الحالة خلال الفترة (2020/2000م)، هذا ما يمكن من تصور تأثير الدورات الاقتصادية والأسباب المؤدية لها وطرح سبل علاجها.

الدراسة الثانية: الانعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وآفاق، ساعو باية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر(2009/2008م).

– **اشكاليه الدراسة:** تمحورت إشكالية هذه الدراسة في السؤال التالي: ما هي الأسباب التي أدت بالجزائر إلى انتهاج سياسة الانعاش الاقتصادي وما مدى تحقيق هذه السياسة للأهداف المسطرة لها؟

– **المنهج المستخدم:** لمعالجة هذه الإشكالية اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإلمام بجوانب الموضوع بالإضافة إلى المنهج التاريخي وهذا لتتبع مسار نمو الاقتصاد الجزائري وكذا عرض التطورات التي عرفها هذا الأخير.

– **نتائج الدراسة:** خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

– اعتماد الجزائر على سياسة استخدام موارد المحروقات والتي تميزت بخلل في توظيفها جعلت البلاد تواجه صعوبات مالية حاده وكانت سببا في توقيف مسار التنمية.

– النمو الاقتصادي كان ايجابيا على مدار ثمانية سنوات بفضل السياسة التنموية الجديدة والممتدة من سنة 2001م إلى غاية 2009م بفضل سياسة استثمار عمومي وتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي وتراجع في نسبة التضخم وتخفيض حجم المديونية ارتفاع حجم التحولات الاجتماعية في السنوات الأخيرة إلى ما يعادل 50% من جباية أي ارتفاع الميزانية الاجتماعية للدولة بصفة معتبرة.

وجه التقاطع بين الدراستين: التعرف على النقاط المهمة في دراسة الإطار النظري للدورات الاقتصادية، ومن ثم رسم الخطة المناسبة للموضوع.

الدراسة الثالثة: نحو سياسة نقدية من منظور اسلامي في الجزائر، بن ذيب يمينة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، علوم التسيير، جامعة الجزائر3، تخصص ادارة الاعمال(2018/2017م).

إشكالية الدراسة: تم صياغة سؤال الإشكالية كالآتي: ما تصور تطبيق سياسة نقدية ذات توجه إسلامي في الاقتصاد الجزائري؟

المنهج المستخدم: المنهج المقارن باستعراض السياسة النقدية وتقديم مفاهيم ومعطيات للموضوع وذلك بغرض ترجيح الرأي الأقرب للصواب بالنظر إلى المقاربات المتوفرة.
المنهج التحليلي من أجل تسليط الضوء على أهم الاصلاحات القانونية التي نظمت السياسة النقدية في الجزائر.

نتائج الدراسة: تمَّ إسقاط الجانب النظري على الاقتصاد الجزائري وسياسته النقدية وذلك بغرض الخروج من التبعية للاقتصاد الرأسمالي الذي لا يناسب التوجه الديني الإسلامي للمجتمع؛ والذي استمر ويستمر دون ظهور أي تعديلات فعليه تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتمَّ اقتراح تعديل قانون النقد والإبقاء على العمليات التي لا تشوبها مخالفات شرعيه كالحد الأدنى للاحتياطي فيها وعمليات إعادة الخصم وكذا عملية التسهيلات وتعديل عملية السوق المفتوحة واستبدال السندات القائمة على النتائج أيضا التسيير الكمي اضافة إلى أدوات السياسة النقدية التقليدية.

وجه التقاطع بين الدراستين: الاستفادة من وضع مقاربة وتصور نظري لنتائج تطبيق سياسة نقدية وفق منظور اقتصادي إسلامي.

الدراسة الرابعة: الاصلاحات المالية المعاصرة ودور الصيرفة الإسلامية، حسيبة سميرة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد والإدارة، تخصص بنوك إسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (2016/2015م).

إشكالية الدراسة: تناولت الدراسة اشكالية إصلاح المالية العالمية وفق أسس وقواعد تتعارض مع بعض مبادئ الرأسمالية السائدة وامكانية أن تكون الصيرفة الاسلامية أحد أهم المؤسسات المالية الفاعلة في المرحلة القادمة.

المنهج المتبع: تم استخدام مجموعة من المناهج المعمول بها في العلوم الإنسانية كالمنهج التاريخي لسرد بعض الاحداث التي مضت سواء للتعرف على أزمات النظام المالي العالمي أو في مراحل بناء الصيرفة الاسلامية وغيرها من الجوانب التاريخية التي يحتاجها البحث، إضافة إلى مناهج أخرى كالمنهج التحليلي من أجل تسليط الضوء على أهم الإصلاحات بعد الأزمة المالية العالمية 2007.

نتائج الدراسة: من أهم نتائج الدراسة أن الصيرفة الاسلامية أظهرت صلابة في مواجهة الاثار السلبية للازمات المالية العالمية سنة 2007، كونها تقوم على أسس ومبادئ جعلتها بمنأى عن الازمات الدولية التي يتخبط فيها النظام الرأسمالي خاصة في ظل العولمة، كما تم التوصل إلى ضرورة إعادة النظر في دور المؤسسات المالية الدولية وايجاد معايير موحدة لإدارة القطاع المالي والمصرفي العالمي، وكذا الدعوة إلى تطبيق سياسات احترازية كلية بربط الاقتصاد المالي بالاقتصاد الحقيقي.

وجه التقاطع بين الدراستين: الاستفادة من مؤسسة المصارف الإسلامية كآلية من آليات الاقتصاد الإسلامي في تخفيض آثار الأزمات ومعالجتها والسعي لاجتنابها مستقبلا.

الدراسة الخامسة: المشتقات المالية ومكانتها في إدارة مخاطر الصيرفة الاسلامية، حليمة بزاز، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في البنوك الإسلامية، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية (2016/2015).

اشكالية الدراسة: كانت الإشكالية حول ما إن كان للمشتقات المالية دور في إدارة مخاطر المصارف الإسلامية.

نتائج الدراسة: من أهم نتائج هذه الدراسة أن المصارف الاسلامية تعمل جاهدة لإدارة المخاطر بمختلف الادوات والاساليب حتى تحقق أهدافها الاستثمارية وتحافظ على مكانتها في السوق، كما تم التوصل إلى ظهور بدائل للمشتقات المالية سميت بالمشتقات المالية الاسلامية من أجل الاستفادة من المزايا التي تحققها هذه الأخيرة خاصة وأنها متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية.

وجه التقاطع بين الدراستين: الاستفادة من أساليب الصناعة المالية وتطويرها تماشيا مع احتياجات ومتطلبات السوق لتحقيق الأهداف الاستثمارية تفاديا لوقوع المصارف الإسلامية في المخاطر، وبالتالي حماية الاقتصاد من الوقوع في أزمات.

خطة البحث: إضافة إلى المقدمة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، نتناول في الأول منها الإطار النظري للاقتصاد الإسلامي والدورات الاقتصادية وأهم أزماتها، وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل بدوره إلى مبحثين، سيكون الحديث في الأول منها عن الاقتصاد الإسلامي، أما في الثاني فسنتناول الدورة الاقتصادية.

الفصل الثاني سنخصصه لآليات الاقتصاد الإسلامي في علاج أزمات الدورة الاقتصادية خاصة منها حالتي التضخم والكساد وكذلك البطالة باعتبارها أهم الظواهر غير المرغوب فيها في مراحل الدورات الاقتصادية، كما ستكون هناك شبه مقارنة بين علاج الظواهر سالفة الذكر في النظام الاقتصادي الرأسمالي وعلاجها في النظام الاقتصادي الإسلامي. أما الفصل الثالث فسنخصصه لدراسة حالة الاقتصاد الجزائري وإثبات الدورات الاقتصادية عليه، وكيف يمكن تخطيها لأهم أزمات هذه الدورات فيم لو اعتمدت آليات النظام الاقتصادي الإسلامي وسعت إلى تطبيقها.

الخاتمة: اشتملت الخاتمة على الرد على الاشكالية موضوع الدراسة إضافة إلى اختبار صحة الفرضيات لنختمها بالنتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات التي رأيناها ضرورية في الموضوع.

صعوبات البحث: تواجه الباحث العلمي أثناء قيامه بالعمل صعوبات مختلفة، إلا أن حلاوة البحث تحفزه على المزيد من الدراسة والتحصيل واكتشاف الحقائق العلمية، ومن بين أهم العوائق والصعوبات في إنجاز بحثنا (صعوبة التنقل للمطالعة وارتياد المكتبات وحضور الندوات المتخصصة بالوجه المطلوب، سواء في مكتبات الجامعات الوطنية أو حتى خارج الوطن)، إضافة إلى العقبات التقنية كعدم توفر كتب الجانب التطبيقي للاقتصاد الإسلامي، وكذا صعوبات البحث الالكتروني...

فهرس المحتويات

الموضوعات	الصفحات
مقدمة	أ-ط.
الفصل الاول: الأساس النظري للاقتصاد الإسلامي والدورات الاقتصادية.	01
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النظام الاقتصادي الإسلامي.	03
المطلب الأول: تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي ومراحل تطوره.	03
المطلب الثاني: خصائص وأسس النظام الاقتصادي الإسلامي.	09
المطلب الثالث: أهمية وأهداف النظام الاقتصادي الإسلامي.	17
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الدورات الاقتصادية.	21
المطلب الأول: تعريف الدورات الاقتصادية ومراحل تطورها.	21
المطلب الثاني: مراحل الدورة الاقتصادية ومؤشراتها.	32
المطلب الثالث: آلية الانتقال من مرحلة إلى أخرى من مراحل الدورة الاقتصادية.	36
المبحث الثالث: التحليل الفكري للدورات الاقتصادية.	38
المطلب الأول: أسباب الدورات الاقتصادية.	38
المطلب الثاني: أنواع الدورات الاقتصادية.	40
المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية في تفسير الدورات الاقتصادية.	43
خلاصة الفصل الأول.	58
الفصل الثاني: آليات النظام الاقتصادي الإسلامي ودورها في علاج تقلبات الدورة الاقتصادية.	69
المبحث الأول: سياسة مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي.	61
المطلب الأول: ماهية النظام الرأسمالي (المفهوم، الأسس، العيوب).	61
المطلب الثاني: آليات مواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي.	69
المبحث الثاني: آليات علاج تقلبات الدورة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي.	78
المطلب الأول: الدورة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي.	78
المطلب الثاني: آليات السياسة المالية والسياسة النقدية لعلاج تقلبات الدورة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي.	81
المبحث الثالث: علاج نماذج من الظواهر السلبية للدورة الاقتصادية وفق منظور النظام الاقتصادي الإسلامي.	92
المطلب الاول: علاج التضخم في النظام الاقتصادي الإسلامي.	92

المطلب الثاني: علاج البطالة في النظام الاقتصادي الإسلامي.	131
المطلب الثالث: علاج الكساد التضخمي في النظام الاقتصادي الإسلامي.	180
خلاصة الفصل.	206
الفصل الثالث: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري وإثبات الدورات الاقتصادية عليه.	207
المبحث الأول: نبذة عن الاقتصاد الجزائري.	209
المطلب الأول: اقتصاد الجزائر بعد الاستقلال.	209
المطلب الثاني: وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2020/1970م.	212
المطلب الثالث: مكانة وترتيب الاقتصاد الجزائري بين اقتصاديات العالم (عالميا/ إفريقيا).	215
المبحث الثاني: إثبات الدورات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة2020/2000م	225
المطلب الأول: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية لمعرفة تأثر الاقتصاد الجزائري بالدورة للفترة 2020/2000م.	225
المطلب الثاني: سياسة الجزائر في الحد من آثار الدورات الاقتصادية.	240
المبحث الثالث: إمكانية إصلاح السياسة المالية والنقدية وفق متطلبات النظام الاقتصادي الإسلامي في الجزائر.	243
المطلب الأول: تقييم السياستين المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة 2020/2000م.	243
المطلب الثاني: تجربة الجزائر مع تطبيق آليات الاقتصاد الاسلامي.	249
المطلب الثالث: تحديات تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي في الجزائر.	255
خلاصة الفصل الثالث.	257
الخاتمة العامة.	258
فهرس الآيات القرآنية.	262
فهرس الأحاديث النبوية.	264
فهرس الأشكال والجداول.	266
فهرس المصادر والمراجع.	269
الملخص.	289

الفصل الأول:

الأساس النظري للاقتصاد الإسلامي والدورات الاقتصادية.

تمهيد

إن تطور الأزمات في الاقتصاديات المعاصرة أدى إلى ضرورة البحث عن مبادئ وأسس اقتصادية أكثر عدلا وإنصافا، ذلك لأن المذهبين الاقتصاديين (الرأسمالي والاشتراكي) لم يكتب لهما النجاح، لأن أفكارهما وآراءهما متأثرة بنوازع بشرية محضة، فحتى وإن اختلفا في ظاهرهما بتركيز الأول على الفرد، والثاني على الجماعة، فإنهما يصدران عن أصل واحد وهو الفصل بين النشاط الاقتصادي والأخلاق أو الدين، فلا يعنيهما أن يكون النشاط الاقتصادي أخلاقيا، أو غير أخلاقي، ولا يهمهما العدل أو الظلم، الحلال والحرام ، وإنما يعنيهما تحقيق المنفعة فحسب، لكن حتى هذه الأخيرة لم ينجحوا في تحقيقها فالمغالاة في المصالح كانت نتيجتها وخيمة على الاقتصاد ككل.

في حين نجد أن المسلمين الأوائل الذين طبقوا هدي دينهم في الاقتصاد حققوا ازدهارا اقتصاديا كانت فيه الدولة الإسلامية من أغنى دول الدنيا وكان به شعبها من أغنى الشعوب، وهو ما تنبه إليه علماء الغرب خاصة بتكرر الازمات والصدمات الاقتصادية وانتشار الظواهر المرضية التي صارت ملازمة للحياة الاقتصادية في النظام الحالي سيما ظاهرتي التضخم و الكساد، فقد جاء ذلك على لسان "جاك أوستري" أحد العلماء الفرنسيين البارزين في الاقتصاد الذي قال: "إن طريق الإنماء الاقتصادي ليس محصورا في النظامين المعروفين (الرأسمالي والاشتراكي)، بل هناك مذهب اقتصادي ثالث راجح هو مذهب الاقتصاد الإسلامي، الذي سيسود عالم المستقبل، لأنه طريقة كاملة للحياة المعاصرة ".

وسنحاول من خلال هذا الفصل استعراض الإطار النظري لكل من الاقتصاد الإسلامي والدورات الاقتصادية وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

- مفاهيم أساسية حول النظام الاقتصادي الإسلامي.
- مفاهيم أساسية حول الدورات الاقتصادية.
- التحليل الفكري للدورات الاقتصادية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النظام الاقتصادي الإسلامي

قسّم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، الأول كان حول تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي ومراحل تطوره أما الثاني فكان حول خصائص وأسس النظام الاقتصادي الإسلامي، وأما الثالث فتناول أهمية وأهداف النظام الاقتصادي الإسلامي.

المطلب الأول: تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي ومراحل تطوره

سيتم تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي أولا، ثم مراحل نشأته ثانيا.

الفرع الأول: تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي

يُعدّ فهم الاقتصاد والنظام الاقتصادي الإسلامي من المواضيع الأساسية التي تساعد على إدراك كيفية تنظيم المعاملات المالية وتحقيق العدالة في المجتمع، وفي هذا السياق، يجدر بنا أولًا التعريف بهذين المفهومين.

أولا تعريف الاقتصاد: قد يكون الاقتصاد علما أو نظاما وسيأتي التفصيل في الآتي.

1 لغة: الاقتصاد من القَصدَ: الوسط بين الطرفين، والقَصدُ: إتيان الشيء، والقَصد: في الشيء خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير، والقصد في المعيشة ألا يسرف ولا يُقتّر.

يُقال: فلان مقتصد في النفقة[1]، ومنها قول الله تعالى:﴿ **وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ** ﴾[سورة لقمان 19]، وفي الحديث النبوي قال رسول ﷺ: «مَا عَالَ مُقتَصِدٌ قَطّ»[2] ، أي ما افتقر من لا يُسرف في الإنفاق ولا يُقتّر، والقصد: استقامة الطريق ومنه الاقتصاد وهو فيما له طرفان إفراط وتفريط.

القصد استقامة الطريق قَصد يقْصِد قصداً فهو قاصِد وقوله تعالى: ﴿**وعلى الله قَصد السبيل**﴾ [سورة النحل9]، أَي على الله تبيِّين الطريق المستقيم والدعاء إِليه بالحجج والبراهين الواضحة ومنها "جائر" أَي ومنها طريق غير قاصد وطريقٌ قاصد سهل مستقيم وسفَر قاصد سهل قريب وفي التنزيل العزيز: ﴿**لو كان عرضا قريبا وسفرا قاصدا لاتبعوك**﴾[سورة التوبة42] قال ابن عرفة سفراً قاصداً أَي غير شاقٍّ والقَصد العدل، وفي الحديث:

---

[1] ابن منظور، مُحَّد بن مكرم الإفريقي المصري، (ت 71هـ/ 1291م)، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر، باب الدال، فصل القاف، ص353.

[2] الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، (ت 360هـ / 951م)، **المعجم الكبير**، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، الموصل، مكتبة العلوم والحكم، العراق، ط2، (1404هـ / 1983م)، حديث(12656) ،ج12، ص123.

«...وَالْقَصْدَ الْقَصْدَ تَبْلُغُوا »[1] أي عليكم بالقصد من الأمور في القول والفعل وهو الوسط بين الطرفين، والقَصد في الشيء خلافُ الإفراط.

2 اصطلاحا: من الأهمية بمكان أن نتطرق إلى تعريف الاقتصاد وعلم الاقتصاد وكذا النظام الاقتصادي وذكر أهم الفروق بين المصطلحات الثلاث، ذلك لما قد يلتبس على البعض التمييز بينها بل قد يظنها البعض مصطلحات بالمعنى نفسه، وسنحاول إبراز معنى كل منها في الآتي.

أ تعريف الاقتصاد: الاقتصاد – كلمة مشتقة من لفظ إغريقي معناه تدبير أمور البيت بحيث يشترك أفراده القادرون في إنتاج الطيبات الاقتصادية والقيام بالخدمات، ويشترك جميع أفراده بالتمتع بما يحوزونه، والقصد: استقامة الطريق، ومنه الاقتصاد وهو فيما له طرفان: إفراط وتفريط[2]، "ثمَّ توسع الناس في مدلول البيت حتى أطلق على الجماعة التي تحكمها دولة واحدة، وعليه فلم يعد المقصود من كلمة اقتصاد المعنى اللغوي وهو التوفير ولا معنى المال فحسب، وإنما المقصود المعنى الاصطلاحي لمسمى معين وهو تدبير شئون المال، إما بتكثيره وتأمين إيجاده، وإما بكيفية توزيعه"[3].

ب تعريف علم الاقتصاد: هناك تعريفات كثيرة لعلم الاقتصاد، وكلها في الواقع تعكس نظرات واهتمامات واضعيها، ومن هذه التعاريف:

عرفه الاقتصادي "ماريشال"[4] بأنه: "العلم الذي يدرس تصرفات الفرد في نطاق أعمال حياته اليومية، وأنه يتناول ذلك الجزء من حياة الإنسان الذي يتصل بكيفية الحصول على الدخل وكيفية استخدامه لهذا الدخل" وأما "آدم سميث"[5]، فيرى في كتابه (بحث في طبيعة ثروة الأمم1776م): "بأنه اسم ذلك النوع من المعرفة الذي يتصل بالثروة، أي أنه ذلك العلم الذي يختص بدراسة الوسائل التي يمكن بواسطتها لأمة ما أن تغتني، و منهم من

---

[1] البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي (ت256هـ-870م)، **صحيح البخاري**، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة السلطانية، ط1، (عام1311هـ)، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني، كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل، رقم6463، ج8، ص98.

[2] المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت 1031هـ)، **التوقيف على مهمات التعاريف**، ط1 (1410هـ-1990م)، الناشر: عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت-القاهرة، باب القاف، فصل الصاد، ص272.

[3] محمود بابللي، الاقتصاد الإسلامي في ضوء الشريعة الإسلامية، مطبعة المدينة المنورة، الرياض، ط2(1976م)، ص 15.

[4] ماريشال الفرد: اقتصادي انجليزي، (1842-1942م)، له آراء في الاقتصاد وألف كتابه مبادئ علم الاقتصاد ووضع فيه أسس المدرسة الاقتصادية الجديدة وأشهر نظرياته نظرية الثمن والنفقة والتوزيع (الموسوعة الميسرة، ص 1615).

[5] آدم سميث من كبار المفكرين الاقتصاديين اسكتلندي الأصل نشر أهم كتاب له اسمه ثروة الأمم سنة 1776م ويعتبر أساس علم الاقتصاد الحديث أثر في من بعده وسمى أبا الاقتصاد وهو يتبع المدرسة التقليدية التي من أهم أقطابها مالتوس وجون ستيوارت مل (1723-1790م).

عرفه: "أن الاقتصاد هو علم الثروة أو هو العلم الذي يختص بدراسة وسائل إغناء الأمم مع التركيز بصفة خاصة على الأسباب المادية للرفاهية كالإنتاج الصناعي أو الزراعي"، وعرف "بيجو"[1] علم الاقتصاد: "بأنه العلم الذي يدرس الرفاهة الاقتصادية"[2].

وعرّفه "جون ستيوارت ميل"[3] في كتابه (تعريف الاقتصاد ال سياسي1836م) بقوله: "إنه ذلك العلم الذي يقتفي أثر ذلك النوع من قوانين الجماعة الذي ينشأ من عمل بني الإنسان في سبيل إنتاج الثروة".

وعرّفه "أدوي كنان"[4] في الثروة (1928م) بقوله: "إنه العلم الذي يدرس الجانب المادي من السعادة الإنسانية، أو بعبارة أخرى الرفاهة المادية"، وعرّفه "لورد روبنز"[5] في (طبيعة وأهمية علم الاقتصاد) بقوله: "هو ذلك العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين أهداف وبين وسائل نادرة ذات استعمالات بديلة"[6].

كما عُرف أيضا أنه: "العلم الذي يهتم دراسة سلوك الإنسان في إدارة الموارد النادرة وتنميتها لإشباع حاجاته"[7].

ويعرفه البعض بأنه: "العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من متطلباتها المادية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، كما يبحث في الطريقة التي توزع بها هذا الناتج الاقتصادي بين المشتركين في العملية الإنتاجية بصورة مباشرة (وغير المشتركين بصورة غير مباشرة) في ظل الإطار الحضاري نفسه، إن كل بناء اقتصادي يقوم على شقين رئيسين: "الأول: مادي تقني؛ وهو العملية الانتاجية؛ وهو

---

[1] بيجو: اقتصادي إنجليزي (18 نوفمبر عام 1877م-7 مارس عام 1959م)، هو مؤسس فرع الاقتصاد في جامعة كامبريدج، اقتصاديات الرفاهية، نظرية البطالة التوظيف والتوازن، الثروة والرفاهية.

[2] أحمد العسال، فتحي أحمد عبد الكريم، **النظام الاقتصادي في الإسلام**، الطبعة 15، مكتبة وهبة، 2010، ص 6.

[3] جون ستيوارت ميل: هو فيلسوف واقتصادي بريطاني، ولد في لندن عام 1806م، تأثر بأفكار هيرودوت وأفلاطون، وتعلم اللاتينية في التاسعة، وفي الثانية عشرة درس أرسطو، كتب العديد من المقالات والكتب تناول فيها البحث في القضايا الفلسفية والسياسية والاقتصادية من مؤلفاته مبادئ الاقتصاد السياسي، الاشتراكية، المنفعة وغيرها.

[4] أدوين كنان: هو اقتصادي أمريكي، ولد في 25 يونيو 1928م، في مقاطعة كامدن في الولايات المتحدة.

[5] لورد روبينز: هو اقتصادي وسياسي بريطاني، موظف في كلية الاقتصاد في لندن، ولد في 22 نوفمبر 1898م، في ميدلسكس في المملكة المتحدة، وتوفي في 15 مايو 1984م، في لندن في المملكة المتحدة، انتخب عضو مجلس اللوردات.

[6] ياسين بن علي، **الفرق بين النظام الاقتصادي و علم الاقتصاد**، مجلة الزيتونة، عدد أكتوبر 2020.

[7] رفيق يونس المصري، **أصول الاقتصاد الإسلامي**، دمشق، دار القلم، بيروت، (1413هـ/1993م)، ص12.

الذي يتناوله علم الاقتصاد بالدراسة، والثاني: معنوي مذهبي؛ وهو الذي يستهدف ضبط السلوك البشرى على هذا الاقتصاد الاساسي"[1].

ج تعريف النظام الاقتصادي: يعرف الاقتصادي "أنتونيلي Antonelli"[2] النظام الاقتصادي بأنه: "مجموعة من العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لجماعة محددة في الزمان والمكان"، ويعرف أيضا بأنه: "مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان بعينِه"[3].

ويركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والاسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى، ويعّد النظام الاقتصادي جزء لا يتجزأ من النظام الاجتماعي العام يتأثر به ويؤثر فيه.

من التعريفات السابقة يمكن إبراز أهم الفروقات بين المصطلحات الثلاث في أن:

- علم الاقتصاد يبحث في المادة الاقتصادية وتحليلها وتكثيرها وتوفيرها وتنميتها حسب الوسائل المتاحة ويبحث أيضا في القوانين العامة المتعلقة بالاقتصاد ككل بغض النظر عن الخلفية العقدية فهو إذن متعلق بالوسائل.
- النظام الاقتصادي يبحث في كيفية تنظيم الملكية من حيث الحيازة والتصرف والتوزيع، وهو مرتبط بوجهة نظر معينة في الحياة أو أيديولوجية معينة، فهو بالتالي متعلق بالفكر.

بناء على ما سبق نقول أنه يجوز للمسلم الأخذ بعلم الاقتصاد والانتفاع بما فيه من الأمور العامة، بخلاف النظام الاقتصادي الذي لا يجوز له الأخذ به لأنه فكر مرتبط بعقيدة معينة ورؤية كونية مختلفة.

د تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي: إن علماء الاقتصاد الإسلامي اجتهدوا في وضع تعاريف له كل حسب نظرته وتصوره، والتي نورد منها ما يلي:

"الاقتصاد الإسلامي هو مجموعة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة لبناء الاقتصاد الذي نقيمه

---

[1] عماد عمر خلف الله أحمد، **الموازنة بين ا لاقتصاد الإسلامي وغيره من النظريات الاقتصادية الوضـعية**، الملتقى الدولي الأول : لمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرادية، الجزائر، 3 مارس 2011م، ص5.

[2] أنتونيلي إتيان اقتصادي فرنسي، ولد في اسبانيا (1879-1971م)، ولديه عمل في نظام الضمان الاجتماعي. مؤلف كتاب" مبادئ الاقتصاد الخالص1914م".

[2] محسن كاظم، **مبادئ الاقتصاد النظرية والتطبيق**، دار المعرفة للطباعة والنشر والإعلان، الكويت 1986م، ص34.

على أساس تلك الأصول حسب بيئة كل عصر"[1]، أو هو "العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم الإسلامية والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع"[2] ، أو هو: "العلم الذي يبحث عن الطريقة التي يوزع بها الناتج الاقتصادي بين المشتركين في العملية الإنتاجية في ظل الإطار الحضاري (الأخلاق وقيم الدين الإسلامي)"[3].

وعرف أيضا أنه:" العلم الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقا لأصول الإسلام وسياسته الاقتصادية"[4].

وعموما وكتعريف إجرائي يمكن القول أن النظام الاقتصادي الإسلامي هو مجموعة الأصول والمبادئ الاقتصادية التي جاء بها الإسلام في نصوص القرآن والسنة، والأساليب أو الخطط العلمية والحلول الاقتصادية التي تتبناها السلطة الحاكمة للبحث عن طرق تحصيل الموارد وكيفية انفاقها لتحصيل المنفعة الروحية والمادية للفرد.

الفرع الثاني: مراحل تطور النظام الاقتصادي الإسلامي

الاسلام هو الدين الخاتم الكامل لم يقتصر على شأن دون آخر، وإنما جاء بتوجيه عام سياسي، واجتماعي، واقتصادي، وهذا ما يعبر عنه بمصطلح الإسلام دين ودنيا، فهو عقيدة وشريعة، وهو صالح لكل زمان ومكان، بل لن يصلح الزمان والمكان إلا بالإسلام[5].

وبما أن الإسلام جاء بمنهج شامل لعلاج كل المشاكل والأزمات، وعلى رأسها المشاكل الاقتصادية، والتي كانت محدودة في الصدر الأول من الإسلام، وذلك لفقر البيئة، وتواضع الأنشطة الاقتصادية كالرعي والتجارة، بالإضافة لقوة الوازع الديني في النفوس، فلا تجد غشا، ولا تدليسا، ولا غبنا، ولا احتكارا، أو ما يكون سببا في أكل أموال الناس بالباطل.

---

[1] مُحَمَّد عبد الله العربي، **الاقتصاد الإسلامي في تطبيقه على المجتمع المعاصر**، مكتبة المنار، الكويت د. ت. ص 38.

[2] إبراهيم فاضل الدبو، **الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق**، طبعة1، دار المناهج، الأردن، 2008م، ص16.

[3] محمود سحنون، **الاقتصاد الإسلامي، الوقائع والأفكار الاقتصادية**، طبعة1، دار الفجر، القاهرة، 2006م، ص11.

[4] عبد الله عبد المحسن الطريقي، **الاقتصاد الاسلامي أسس ومبادئ وأهداف**، ط1، مؤسسة الجريسي للتوزيع، جامعة الملك سعود، الرياض 1430هـ/ 2009م، ص18.

[5] مُحَمَّد شوقي الفنجري، **المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي**، ط1، القاهرة، 1971م، ص57.

فمنذ تأسيس الدولة الإسلامية في عهد النبي مُحَمَّد ﷺ، مرّ هذا النظام بعدة مراحل مهمة، تأثر فيها بالتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدها العالم الإسلامي، ففي زمن النبوة أرسى الإسلام القواعد الأولى للمعاملات المالية، مؤسسا لمبادئ العدل، والتكافل، ومنع الظلم والربا. ثم تطوّر النظام في عهد الخلفاء الراشدين ليتكيف مع توسع الدولة وظهور مستجدات اقتصادية، كتنظيم بيت المال، وتوزيع الزكاة والفيء[1].

ومع قيام الدولة الأموية، ظهرت أولى ملامح التنظيم الإداري والمالي المركزي، وتوسعت الفتوحات، مما فرض على النظام الاقتصادي أن يواكب تحولات الدولة الكبرى، أما في عهد الدولة العباسية، فقد شهد الاقتصاد ازدهارًا ملحوظا نتيجة التوسع التجاري والصناعي، وبرز الاهتمام بالعلوم الاقتصادية والتنظيم الإداري الدقيق، ثم جاء العصر العثماني الذي حاول الحفاظ على المبادئ الاقتصادية الإسلامية مع مواجهة تحديات جديدة، مثل توسع الأسواق الدولية والاحتكاك بالغرب، وهو ما أفرز تطورات في النظم الضريبية والمالية.

وهنا توسَّعت المعاملات بين الناس وازدهرت التجارة والصناعة، وانفتحت المجتمعات والدول على بعضها البعض، وتراجع الوازع الديني، والإيمان بالله، وظهر التحايل والخداع في معاملات الناس، فاستجدت قضايا اقتصادية تختلف تماما عن تلك التي عاشها سلف الأمة كالشركات الحديثة، الأسهم، البورصات، المعاملات المصرفية وغيرها، إضافة إلى الحاجة لضبط معاملات الناس وعقودهم، لكيلا تفضي إلى النِّزاع والخلاف مما أدى إلى اهتمام العلماء بدراسة هذا العلم، وبحث قضاياه، ومعالجة مشكلاته.

وبظهور المذاهب الاقتصادية التي بتتها الدول العظمى التي تريد الثروة واستعمار الشعوب والاستلاء على خيراتها، (وأشهرها النظام الرأسمالي) ضعف النظام الإسلامي بسبب هيمنة الدول الأجنبية على بلاد المسلمين، وإقصائهم للشريعة الإسلامية من التطبيق والتحكيم في شؤون الحياة[2].

---

[1] بوحنية قوي، تطور النظام الاقتصادي في الدولة الإسلامية من العهد النبوي إلى نهاية العهد العثماني، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد 15، 2018، ص 12.

[2] مُحَمَّد شوقي الفنجري، **ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية، وأهمية الاقتصاد الاسلامي**، سلسلة الاقتصاد الاسلامي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1978م، ص85.

هذه الأسباب وأخرى أدت إلى ظهور علم الاقتصاد الاسلامي في أواخر القرن الرابع عشر الهجري، أو في النصف الثاني من القرن العشرين، رغبة في إقامة نظام اقتصادي عصري يحفظ هوية الأقطار الإسلامية، ويحقق مصالحها وقوتها إثر انهيار الدولة العثمانية" [1]، حيث بدأ اهتمام الباحثين بتأليف الكتب، ونشر الأبحاث، ومناقشة الأفكار، ليتبلور لنا مصطلح علم الاقتصاد الإسلامي أو النظام الاقتصادي الاسلامي.

المطلب الثاني: خصائص وأسس النظام الاقتصادي الإسلامي

تم تقسيم هذا المطلب كسابقه إلى فرعين، في الأول تم التطرق إلى الخصائص وفي الثاني تم تناول الأسس التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامي.

الفرع الأول: خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي

يتميز النظام الاقتصاد الإسلامي عن باقي الأنظمة الاقتصادية بسمات خاصة، فلا تقابل سمات الاقتصاد الرأسمالي ولا سمات الاقتصاد الاشتراكي، لأنها مستمدة من الشريعة الإسلامية التي هي من وضع الله عز وجل وليست من وضع البشر كما في الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي، والشريعة الإسلامية زاخرة بالقيم والفضائل والآداب منها العدل، الحرية، الشورى، الصبر، المسؤولية، الاستقلالية... الخ، ومن هذه السمات والخصائص نذكر منها:

أولا النظام الاقتصادي الإسلامي جزء من الإسلام: الاقتصاد الإسلامي جزء من الإسلام وهو مرتبط ارتباطا تاما بالدين فلا تنفصل الأنظمة الاقتصادية في الإسلام عن المبادئ والقيم والأخلاق التي جاء بها الإسلام، كما أن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد إلهي، أي أن الله هو واضعه وبالتالي فإن أصوله وتشريعاته ثابتة غير قابلة للتغير أو التبديل مع تغير الأمم وعلى مر الزمن[2].

---

[1] عبد الرَّحمن يسري أحمد، **الاقتصاد الإسلامي بين منهجيَّة البحث وإمكانية التَّطبيق**، ط2، المعهد الإسلامي للبحوث والتَّدريب، 1420هـ، ص15.

[2] رضا صاحب أبو حمد، **الخطوط الكبرى في الاقتصاد الإسلامي**، دار مجدلاوي، الأردن، 2006م ، ص2.

ثانيا نظام اقتصاد تعبدي: بمعنى أن حرفة المسلم التي يرتزق منها إذا كانت في الأصل مشروعة، وسلك بها الطرق المشروعة، وابتغى منها كفاية نفسه وأهله وخدمة الناس، ولم تشغله عن واجب ديني، ولا عن عبادة ربانية، ولا عن عمل صالح يرقى به انقلبت هذه الحرفة إلى عبادة، لذلك تعد عادات المؤمن عبادات، فالحافز المادي في الاقتصاد الإسلامي ليس الهدف الوحيد بل يرتبط برضاء الله، والعمل للآخرة، قال الله تعالى:﴿ **قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾ [سورة الأنعام 162][1] .

ثالثا الرقابة في النظام الاقتصادي الإسلامي: الرقابة في الاقتصاد الإسلامي ذاتية قبل أن تكون خارجية، وهي بهذا أشد قوة وأكثر فعالية، وتحقق جميع الأهداف، وتمنع التهرب من أداء الحقوق قال الله تعالى:﴿ **وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ** ﴾ [سورة الحديد 4][2].

رابعا المصلحة بين الفرد والجماعة: التوازن بين المصلحة الفردية والجماعية والأخذ بهما وعدم إغفال إحداهما لأن الفرد والجماعة ليسا خصمين، وعند تعذر التوفيق بينهما نغلب مصلحة الجماعة، كنهي النبي عن تلقي الركبان وبيع الحاضر للبادي، والاحتكار، والشفعة[3].

خامسا التوازن بين الروح و المادة: الاقتصاد الإسلامي اقتصاد أخلاقي، ولا يفصل بينهما بخلاف الأنظمة الاقتصادية الأخرى فمن أخلاق التاجر المسلم السماحة، الصدق، الأمانة، والنصح، والقناعة والتواضع والرحمة، والابتسامة، وغض البصر، عدم رفع الصوت، وقد قال النبي ﷺ: « التاجرُ الصدوقُ الأمينُ المسلمُ معَ الشهداءِ يومَ القيامةِ [4] »[5].

---

[1] علي فيصل الانصاري، **الفروق الجوهرية بين الاقتصاد الاسلامي و الرأسمالية**، جامعة الكويت، 2008م، ص 21.

[2] مُحَّد راتب النابلسي، **مبادئ الاقتصاد الاسلامي**، الدرس 10، مقالات في صحيفة دنماركية بتاريخ: 2008/12/2م.

[3] مُحَّد راتب النابلسي، المرجع نفسه.

[4] الترمذي، مُحَّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى (ت 279هـ)، **سنن الترمذي**، تحقيق وتعليق: مُحَّد فؤاد عبد الباقي، الطبعة: الثانية (1395 هـ - 1975 م)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، أبواب البيوع باب ما جاء في التجار وتسمية النبي ﷺ إياهم، رقم 1209، ج3، ص507، والدارمي (رقم2581)، والدارقطني في «السنن» (رقم2813)، والحاكم في «المستدرك» (رقم2143)، ابن الأثير، جامع الأصول من أحاديث الرسول، جزء1،كتاب البيع، ص239، حديث صحيح لغيره.

[5] أحمد النجار، **المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي**، دار الفكر، جدة، 1974م، ص15، بتصرف.

سادسا النظام الاقتصادي الإسلامي نظام أخلاقي: بحيث على المسلم أن يتحلى بالصفات الحميدة التي دعا إليها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ومن هذه الصفات ما يلي: التحلي بالأمانة والصدق في كل معاملاته لقوله سبحانه وتعالى:﴿**أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾[سورة الأنفال 27]، وعن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: "التاجرُ الصدوقُ الأمينُ المسلمُ معَ الشهداءِ يومَ القيامةِ "[1] وأن يوفي بوعوده، لقوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا**﴾[سورة الإسراء 35][2]، وأن يتميز المسلم أيضا بالسماحة والمرونة في طريقة تعامله مع الغير، عن جابر بن عبد الله أن الرسول ﷺ قال: « رَحِمَ اللهُ رَجُلًا، سَمْحًا إِذَا بَاعَ، وَإِذَا اشْتَرَى، وَإِذَا اقْتَضَى»[3]، وأن يلتزم بالعدل في الربح، والقناعة بما كتبه الله له من ربح ورزق، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ أَسْلَمَ وَرُزِقَ كَفَافًا، وَقَنَّعَهُ اللهُ بِمَا آتَاهُ»[4] كما كان لهذه الأخلاق أثر كبير في انتشار الإسلام، ولاسيما في إندونيسيا والصين.

سابعا النظام الاقتصادي الإسلامي نظام موضوعي: الاقتصاد الإسلامي اقتصاد موضوعي أي أن الأمانة والتعاون على الخير والنصح، وتحريم الربا مطبقة على الجميع، مسلمين وغير مسلمين[5].

ثامنا الشمولية: فالاقتصاد الإسلامي، وإلى جانب اهتمامه بالجانب المادي يهتم بالجوانب الروحية والأخلاقية وتضمنه لكافة الاحتياجات البشرية، أي العمل على توفير ضروريات الحياة من مأكل، مشرب، مسكن، تعليم رعاية، صحة، حرية وغيرها من الحاجات، وبالإضافة إلى ذلك فهو يعمل على الرقي بالقيم الأخلاقية مثل الأخوة والصدق والعدالة، ولذلك فهو اقتصاد هادف يجمع بين العقيدة والأخلاق، بعكس الأنظمة الاقتصادية الأخرى التي تركز اهتمامها على الجانب المادي فقط[6].

---

[1] سبق تخريجه.

[2] أحمد النجار، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[3] صحيح البخاري، كتاب **البيوع**، باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع، رقم2076، جزء3، ص57.

[4] صحيح مسلم، أبو الحسين بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم**، تحقيق: أحمد بن رفعت بن عثمان حلمي القره حصاري –مُحَمَّد عزت بن عثمان الزعفران بوليوي–، أبو نعمة الله مُحَمَّد شكري بن حسن الأنقروي، ج3، ط1، دار الطباعة العامرة، تركيا، 1334هـ، ص102.

[5] فلاق علي، **تمويل الاستثمارات في الاقتصاد الإسلامي**، رسالة ماجستير، الجزائر،2002/2001م، ص 10.

[6] مُحَمَّد راتب النابلسي، مرجع سبق ذكره.

تاسعا الرقابة المزدوجة: عندما يضع أي نظام بشري مبادئه وقوانينه فإن التطبيق يحتاج إلى جهاز الرقابة ويستطيع الناس مخالفة هذا النظام ما داموا بعيدين عن أعين الرقباء، أما في الإسلام النشاط الاقتصادي يخضع لرقابتين: رقابة بشرية، ورقابة ذاتية، والرقابة البشرية وجدناها بعد الهجرة، فالرسول ﷺ كان يراقب الأسواق بنفسه، وعندما فُتحت مكة أرسل من يراقب أسواقها، ومن هنا ظهرت وظيفة المحتسب لمراقبة النشاط الاقتصادي إلى جانب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإحساس المسلم أن الله – عز وجل – أحل كذا وحرم كذا يفرض رقابة ذاتية، لذلك رأينا سلوك المسلم في نشاطه الاقتصادي كسلوكه في عبادته فعندما سئل النبي ﷺ عن الاحسان قال: « ..أن تعبدَ اللهَ كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يَراك 1» 2.

عاشرا الهدف السامي[3]: إذا كان هدف الاقتصاد في المذاهب الاقتصادية غير الإسلامية زيادة الرفاهية المادية فإن هدف الاقتصاد الإسلامي –زيادة على ذلك– تحقيق السمو الروحي والتهذيب النفسي للإنسان، قال تعالى ﴿**وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى ﴿17﴾ الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّىٰ**﴾[سورة الليل17–18]، فالإنفاق هنا لتحقيق هدف تزكية النفس، وقال جل شأنه: ﴿**وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ** ﴾[سورة الصف11]، وليس الجهاد بالضرورة أن يكون قتالاً، بل قد يكون إصلاحا اجتماعيا، أو فكرياً، أو تهذيب وإنما جعل الإسلام هدف الاقتصاد الثراء المعنوي إلى جانب الثراء المادي، لأن سعادة الإنسان لا تتحقق إلا بالكمال النفسي والسمو الروحي، الأمرين معاً[4]، المادي والمعنوي، وبذلك يتم التوفيق بين حاجات الروح والبدن[5].

الحادي عشر البركة: تكاد لا تخلو حياة أحدنا من مصادفة هذا المفهوم وفي مختلف تصرفاته كالأكل والشرب، لا بل وحتى في معاملاته ونشاطاته كالبيع والشراء،... وغيرها، و أبسطها في قولنا بارك الله فيكم، ونقصد بالبركة "ثبوت الخير الإلهي في الشيء"[6]، وقال ابن القيم "البركة حقيقتها الثبوت واللزوم والاستقرار"[7]، وقد جاءت (كلمة

---

[1] صحيح البخاري، **كتاب الأيمان**، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام، رقم 50، ج1، ص19.

[2] علي أحمد السالوس، **موسوعة القضايا الفقهية**، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، 1426هـ/2005م، ص27.

[3] محمد رواس قلعتجي، **مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية**، مطبعة دار النفائس، ص58.

[4] على أحمد السالوس، **موسوعة القضايا الفقهية**، مرجع سبق ذكره، ص27.

[5] سعيد مرطان، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**، مجلة البنوك الإسلامية العدد 53–56، طبع مؤسسة الرسالة، 1406هـ ، ص 59.

[6] أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، ت 502هـ، **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، ط1،دار القلم، بيروت، 1412هـ، ص120.

[7] أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، 751/691هـ، **جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام** ﷺ ،تحقيق: زايد بن أحمد النشيري، ط5، دار ابن حزم، بيروت، ص347.

مبارك و مباركا) في اثني عشر موضعا في القرآن الكريم، منه قوله الله تعالى: ﴿ **إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكاً**﴾[سورة آل عمران96]، و هي أول آية للبركة في القرآن، كما جاءت البركة بصيغة ﴿باركنا﴾ أيضا في ستة مواضع أخرى.

أما من الحديث فروي أن عائشة ﵂ قالت: «توفي رسول الله ﷺ وما في بيتي من شيء يأكله ذو كبدٍ إلا شطر شعير في رفٍّ لي، فأكلت منه حتى طال عليّ فكِلْتُه ففني»[1]، ومعنى كِلْتُه أي وزنته، أي لما كالت عائشة ﵂ الشعير (الالتفات بعين الحرص)، ذهبت البركة التي كانت فيه.

ومن الحديث أيضا: «حين شكى جابر بن عبد الله لرسول الله ﷺ من تحمّله ديون والده الذي استشهد بغزوة أحد، وإلحاح الغرماء في طلب حقوقهم، فجاء رسول الله ﷺ إلى بستانه، ودعا له بالبركة في ثمره، فقضى جابر دين أبيه، وبقي زيادة»[2].

ويقول رسول الله ﷺ قال: «اللهم بارك لأمتي في بكورها»[3]، وفي شرح الحديث نقول أن البركة هي ثبوت الخير ودوامه و كثرته وزيادته.

ويروى أنه جاء رجل للإمام أبو حنيفة يشتكي حاله فقال له كم هو أجرك فقال الرجل خمس دراهم، فقال له اذهب وأطلب من صاحب العمل أن يجعل راتبك أربع دراهم، فذهب ورجع بعد أيام وقال ما زاد حالي إلا شقاءً، فقال أبو حنيفة اطلب من صاحب العمل أن يجعل أجرك ثلاث دراهم فقط، فذهب ثم عاد إليه بعد مدة مسروراً وقال يا إمام استقر حالي، فقال أبو حنيفة هذا ما كنت تبحث عنه البركة وليست الزيادة في الأجر، فعندما أخذت ثلاث دراهم وهي ما تستحق على هذا العمل الذي تقوم به بورك لك في أجرك[4].

---

[1] صحيح البخاري، **كتاب الرقاق**، باب فضل الفقر، رقم6451، ج8، ص96.

[2] صحيح البخاري، **كتاب في الاستقراض**، باب إِذَا قَاصَّ أَوْ جَازَفَهُ فِي الدَّيْنِ تَمْرًا بِتَمْرٍ أَوْ غَيْرِهِ، رقم2396، ج3، ص117.

[3] ابن ماجه، أبو عبد الله مُحَمَّد بن يزيد القزويني(ت273هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، كتاب التجارات، بَابُ مَا يُرْجَى مِنَ الْبَرَكَةِ فِي الْبُكُورِ، رقم2236، ج2، ص752.

[4] عادل عبد الله الفهيم، **البركة في الاقتصاد الاسلامي**، مجلة البيان، عدد 10 فيفيري 2013 م.

وحريٌ بالذكر هنا بركة البسملة وما لها من عظيم الأثر في مختلف أعمال العبد والتي نخص منها الاقتصادية كالبيع والشراء، الانتاج والاستهلاك، التجارة وغيرها ما تعلق بأمور المال، فكما يقول ﷺ: «كل أمر لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم، فهو أجذم»[1].

الفرع الثاني: أسس النظام الاقتصادي الإسلامي

يقوم الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي على ثلاثة أسس ومبادئ رئيسة تميزه عن سائر المذاهب الاقتصادية الاخرى، وهذه المبادئ الأساسية الثلاثة هي: مبدأ الملكية المزدوجة، ومبدأ الحرية الاقتصادية، ومبدأ العدالة الاجتماعية.

أولا الرؤية الاستخلافية: أو الملكية الاستخلافية ونقصد بها أن المال والموارد ملك لله تعالى وحده، والإنسان مستخلف فيها، والله تعالى أعطى الإنسان حق التصرف في المال والانتفاع به وفقًا لأوامره وشرعه، وليس تصرفًا مطلقًا كما يشاء .فالإنسان ليس مالكا حقيقيا للمال، بل هو وكيل أو خليفة في استخدامه، وعليه أن يراعي في تصرفاته مصالح المجتمع وحقوق الآخرين، مثل الزكاة والصدقات، ومنع الاحتكار والربا، لقوله تعالى: ﴿" **وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ**"﴾ [النور: 33] فهنا سماه "مال الله" مع أنه في يد الإنسان[2].

ثانيا الملكية المزدوجة: إن النظام الاقتصادي الإسلامي هو النظام الوحيد الذي استوعب حاجات الناس، في التملك، فجعل الملكية ليست نوعا واحدا، وكذلك لم يجعلها نوعين فقط، كما فعلت بعض الأنظمة المعاصرة، فهو ينفرد بسياسة اقتصادية متميزة لا ترتكز أساسا على الفرد وحده ولا على المجتمع وحده، وإنما قوامها التوفيق والموازنة والموائمة بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع وهو ما نعبر عنه بأنها سياسة وسط[3]، لقوله تعالى: ﴿**وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا**﴾[سورة البقرة143]،وقوله: ﷺ:«إياكم والغلوَّ في الدينِ فإنما أهلك مَن كان قبلَكم الغلوَّ في الدينِ »[4].

---

[1] حديث: كل أمْرٍ ذي بالٍ لا يُبدأُ بالحمدِ للهِ فهو أقطعُ، وفي رواية: أجذمُ، وفي رواية: لا يُبدأُ فيه بذكرِ اللهِ، وفي رواية: ببسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ، النووي (ت676) في المجموع، ج1، ص73، وهو حديث حسن روي موصولا ومرسلا، ورواية الموصول إسنادها جيد، أخرجه أبو داود (رقم4740) والنسائي في «السنن الكبرى» (رقم10328)، وابن ماجه (رقم1894) باختلاف يسير، وأحمد (رقم8712) بنحوه.

[2] وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج4، دار الفكر، دمشق، 1985م، ص 289.

[3] عبد الرحمن يسري أحمد، **دراسات في علم الاقتصاد الاسلامي**، الدار الجامعية، الاسكندرية،2007م، ص11.

[4] أخرجه أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل (164-241 ه)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد مُحَمَّد شاكر، دار الحديث – القاهرة، ط1، رقم 3248، ج3، ص387، سنن ابن ماجة، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي، وأخرجه ابن ماجة أبو عبد الله مُحَمَّد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، كتاب المناسك، بَابُ قَدْرِ حَصَى الرَّمْيِ، رقم3029، ج2، ص1008، وهو حديث صحيح.

إن المذهب الإسلامي لا يتفق مع الشكل الرأسمالي للملكية، بأن الملكية الفردية مبدأ عام ولا يتفق أيضا مع الشكل الاشتراكي للملكية بأن الملكية الاجتماعية مبدأ عام، ولكن يُقر مبدأ الملكية المزدوجة، أي الملكية ذات الاشكال المتنوعة، فهو يؤمن بالملكية الخاصة للأفراد والملكية العامة للدولة في حدود ضيقة ويخصص لكل منها حقلا خاصا تعمل فيه.

ولهذا كان من الخطأ أن يسمى المجتمع الإسلامي مجتمعا رأسماليا وإن سمح بالملكية الخاصة لرؤوس الاموال ووسائل الانتاج، وإن كانت الملكية الخاصة عنده هي القاعدة العامة، كما وأن من الخطأ أن يطلق على المجتمع الإسلامي اسم المجتمع الاشتراكي وإن أخذ بمبدأ الملكية العامة أو ملكية الدولة في بعض الثروات لأن الشكل الاشتراكي للملكية ليس هو القاعدة العامة في رأيه.

وكذلك من الخطأ أيضا أن يعد مزاجا مركبا من هذا وذاك، لأن تنوع الأشكال الرئيسة للملكية في المجتمع الإسلامي لا يعني أن الإسلام مزيج بين المذهبين الرأسمالي والاشتراكي، وإنما يعبر ذلك التنوع من أشكال الملكية عن تصميم مذهبي أصيل قائم على أسس وقواعد فكرية معينة وموضوع ضمن إطار خاص من القيم والمفاهيم تناقض الأسس والقواعد والقيم والمفاهيم التي قامت عليها الرأسمالية الحرة والاشتراكية الماركسية [1].

ويذهب البعض إلى القول أن الملكية في النظام الاقتصادي الإسلامي، ثلاثة أنواع[2]:

-ملكية الأفراد: فقد ثبتت بأحكام كثيرة منها أحكام الميراث التي جعلت نصيبا للأفراد في مال الموروث، وأحكام الأجر على العمل والمنفعة، وأحكام الصيد والشركات وغيرها كثير.

- ملكية الدولة: فقد ثبتت بأحكام كثيرة منها الجزية، وخمس الركاز، والخراج، والفيء، والأنفال، فهي تملك ملكيات معينة وذلك مثل المراعي والغابات والأنهار وشواطئ البحار والطرقات ومراكز التعليم والتطبيب وغيرها ..

[1] رياض حمودة، **الفكر الاقتصادي الاسلامي**، نظرة عامة، مجلة النبأ، العدد 41، شوال 1420هـ/2000م.

[2] طالب حسن العزي، **الفرق بين الملكية العامة وملكية الدولة في النظام الاقتصادي الاسلامي**، مقالات منشورة على الصفحة الرسمية.

-الملكية العامة: فقد ثبتت بأحكام اشتراك الناس بالماء والكلأ والنار، والمعادن المتوفرة بشكل كبير كالحديد والمنغنيز والذهب وغيرها، وتعرف بأنها: "إذن الشارع للجماعة في الانتفاع بالعين"، وهذه الأعيان تتحقق في ثلاثة أنواع هي :

– الأعيان التي تعتبر من مرافق الجماعة بحيث إذا لم تتوفر للجماعة تفرقوا في طلبها.

– والمعادن التي لا تنقطع.

– والأشياء التي طبيعة تكوينها تمنع اختصاص الفرد بحيازتها.

فعن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: الْمَاء وَالْكَلَاء وَالنَّار»[1].

ثالثا مبدأ الحرية الاقتصادية: سمح النظام الاقتصادي الإسلامي للأفراد بحرية ممارسة النشاط الاقتصادي، بحدود من القيم المعنوية الخلقية التي جاء بها الإسلام ويأتي التحديد الإسلامي لحرية الافراد في النشاط الاقتصادي من مصدرين أساسيين:

– التحديد الذاتي: الذي ينبع من أعماق النفس، ويستمد قوته من المحتوى الخلقي والفكري للشخصية الإسلامية، ويتكون هذا التحديد الذاتي طبيعياً في ظل التربية الخاصة التي ينشئ الإسلام عليها الفرد في المجتمع الإسلامي حيث يتحكم الإسلام في كل مرافق هذا المجتمع، ويتم هنا توجيه الافراد توجيهاً مهذباً وصالحا دون أن يشعر الافراد بسلب شيء من حريتهم.

– التحديد الموضوعي: الذي يتمثل في القوة الخارجية التي تحدد السلوك الاجتماعي وتضبطه، وهو التحديد الذي يفرض على الفرد في المجتمع الإسلامي بقوة الشرع ويقوم التحديد الموضوعي لحرية ممارسة النشاط الاقتصادي في الإسلام على المبدأ القائل: "أنه لا حدود للشخص فيما نصت عليه الشريعة المقدسة، من ألوان النشاط التي تتعارض مع المثل والغايات التي يؤمن الإسلام بضرورتها، فقد منعت الشريعة بعض النشاطات كالربا والاحتكار لأنها تعارض المثل والقيم التي يتبناها الإسلام"[2].

---

[1] أخرجه ابن ماجه، رقم2472، والطبراني، رقم11105، ج11، ص80، وابن عدي في «الكامل في الضعفاء».

[2] مُحَمَّد شوقي الفنجري، **ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص49.

رابعا العدالة الاجتماعية: لم يتبن الإسلام العدالة الاجتماعية بمفهومها التجريدي العام، ولم يناد بها بشكل مفتوح لكل تفسير، ولا أوكلها إلى المجتمعات الإنسانية التي تختلف في نظرتها للعدالة الاجتماعية، باختلاف أفكارها الحضارية ومفاهيمها عن الحياة، وإنما حدد الإسلام هذا المفهوم وبلوره في مخطط اجتماعي معين، واستطاع بعد ذلك أن يجسد هذا التصميم في واقع اجتماعي حين تنبض جميع شرايينه وأوردته بالمفهوم الإسلامي للعدالة.

وتقوم العدالة الاجتماعية من وجهة نظر النظام الاقتصادي الإسلامي على مبدأين عامين الأول مبدأ التكافل العام، والثاني مبدأ التوازن الاجتماعي، فبالتكافل الاجتماعي والتوازن في توزيع الثروة في المجتمع يتم تحقيق العدالة الاجتماعية، لتقليل الفروقات الاجتماعية من خلال الزكاة واحترام مبدأ الأخوة الإنسانية مما لا يسمح بأي توزيع جائر للثروة [1].

إن هذه الأركان الأساسية في الاقتصاد الإسلامي التي تتمثل في ملكية وسائل إنتاج ذات أشكال متنوعة يتحدد التوزيع خلالها، ثم حرية في النشاط الاقتصادي محدودة بالقيم الإسلامية والعدالة الاجتماعية التي تكفل للمجتمع سعادته وقوامها التكافل الاجتماعي والتوازن[2].

المطلب الثالث: أهمية وأهداف النظام الاقتصادي الإسلامي

تبرز أهمية النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال أهدافه التي يسعى لتحقيقها، فالعلاقة تكاد تكون طردية بين الأهمية والأهداف، وهذا ما نحاول إبرازه في الآتي:

الفرع الأول: أهمية النظام الاقتصادي الإسلامي

باعتبار أن النشاط الاقتصادي هو النشاط الأساسي الغالب في حياة البشر، تزداد أهمية الدراسات الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي للأسباب التالية:

– الدور الذي يمكن أن يؤديه هذا النظام سواء على المستوى المحلي بالنسبة لحالة التخلف أو على المستوى العالمي بالنسبة لحالة الصراع الذي يمزق العالم ويهدده.

---

[1] رياض حمودة، **الفكر الاقتصادي الاسلامي، نظرة عامة**، مجلة النبأ، العدد 41، شوال 1420هـ/ 2000م.

[2] ناصر مراد، **مبادئ و منهج الاقتصاد الإسلامي**، عنوان المداخلة: مفهوم و منهج الاقتصاد الإسلامي، ص 10.

– نظرة الإسلام الدقيقة واهتمامه بتربية الإنسان أولا، ثم تحسين معيشته، ثانيا فكلاهما يؤثر ويكمل الآخر بحيث لا يمكن للبشرية أن تستمر في تقدمها إلا بكلا الأمرين؛ ولأن طبائع الناس وتفكيرهم في كل مجتمع هي نتاج ظروفه وتطوره الاقتصادي ومن هنا تبرز أهميه الدراسات الاقتصادية الإسلامية[1].

– إبراز أهمية الاقتصاد الإسلامي ودوره في معركة التخلف والتنمية الاقتصادية بأن تصبح خطط التنمية بالنسبة للشعوب الإسلامية لهذا المقدس وممارسة دينية لأن التنمية الاقتصادية عندها بعد جماهيري.

– الاقتصاد الإسلامي هو المنهج الاقتصادي الذي تتوافر له الفاعلية وقوة التنفيذ لأنه يعتمد على الشريعة الإسلامية وهو لا يقتصر على مجرد العبادة والهداية الروحية ولكنه أسلوب حياة وتنظيم سياسي واجتماعي[2].

–الاقتصاد الإسلامي هو المنهج الاقتصادي الذي يحقق لجماهير العالم الإسلامي الوحدة والانسجام.

– كل الظروف والملابسات والوقائع في البلاد العربية والعالم الإسلامي تحتم السير إلى الحل الإسلامي بعد فشل كل الحلول المستوردة وتحطم كل النُظم المصطنعة[3].– دعوات الأصوات الأجنبية العالمية إلى الأخذ بالأيديولوجية الاقتصادية الإسلامية التي تجمع بين المصالح المادية والحاجات الروحية وعدم تضحيتها لا بالمصالح الخاصة ولا بالمصالح العامة؛ ومحاولة التوفيق بينها فسياسته مكتملة وحلوله تفصيلية وتطبيقاته عملية، وفي هذا يقول الاشتراكي الانجليزي "برناردو": "أرى في الإسلام دين أوروبا في أواخر القرن العشرين"[4]، أما المستشرق الفرنسي "ريموند شارل" (1969م) فيقول: "إن الإسلام يرسم طريقا متميزا للتقدم فهو في مجال الانتاج يمجد العمل ويحرم كافة صور الاستغلال، وفي مجال التوزيع يقرر أنه حق تكفله الدولة لكل فرد بغض النظر عن ديانته أو جنسيته، ثم لكل تبعا لعمله وجهده وأنه في جميع الأحوال لا يسمح الإسلام بالثروة والغنى إلا بعد القضاء على الفقر والحرمان، كما لا يسمح بالترف والتبذير ويحرس على تحقيق التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع"[5]، ويقول المفكر

---

[1] مُحَمَّد شوقي الفنجري، **السياسة الاقتصادية الاسلامية واهمية الاقتصاد الاسلامي**، ط1، مصر، 1413هـ/1993م، ص 66.

[2] مُحَمَّد شوقي الفنجزي، **الاسلام والاشتراكية، مجلة ادارة قضايا الحكومة**، العدد الاول، مارس 1968م، ص 3.

[3] يوسف القرضاوي، **حتمية الحل الاسلامي**، ج1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1971م، ص 6.

[4] مالك بن نبي، **مشكلة الافكار في العالم الاسلامي**، طبعة القاهرة، مكتبه عمار ، 1971م، ص 12.

[5] Charles raymond, Loi islamique et socialisme musulman, Revue de la vie, Judiciaire, Paris 1969, P 6

الألماني الكبير جوته: "إذا كان هذا هو الإسلام أفلا نكون كلنا مسلمون"[1]، ويقول الاقتصادي الفرنسي جاك استري: "الإسلام في مواجهة النمو الاقتصادي الذي يبدو في نظره، إن الاقتصاد الإسلامي سيسود عالم المستقبل لأنه أسلوب كامل للحياة يحقق كافة المزايا ويتجنب كافة المساوئ"[2].

الفرع الثاني: أهداف النظام الاقتصادي

يهدف النظام الاقتصادي الإسلامي إلى تحقيق العبودية الكاملة لله عز وجل ويرتبط بهذا المبدأ مدى التزام مختلف الوحدات الاقتصادية به، كما يهدف إلى عمارة الأرض، وتحقيق العناصر التالية[3]:

أولا تحقيق النمو الاقتصادي: ويكون ذلك باستثمار جميع المدخرات وهي الأموال المعطلة عن الإنتاج كالأموال النقدية، والأراضي، وآلات العمل وغيرها لرفع رأس المال المستثمر.

وأيضا تنمية رأس المال المستثمر لتحقيق المقاصد من خلال الأعمال المتنوعة كالأعمال الاستخراجية؛ ويقصد بها استخراج الخيرات من الطبيعية كالزراعة واستخراج المعادن، والأعمال التحويلية ويقصد بها تحويل المواد الأولية إلى مواد استهلاكية مما يحتاجه الإنسان في حياته، الأعمال الخدماتية؛ وهي إما شخصية أو أعمال عامة كالمدارس.

ثانيا تحقيق سعادة الإنسان: وذلك بتوفير الحد الأدنى من المعيشة والتي تشمل العمل، الغذاء، الدواء، الكساء، المسكن، والأثاث، بالإضافة إلى تحقيق مطالبه الروحية والنفسية من خلال التخلي عن القيمة المالية لبعض المحرمات (الخمر، الخنزير،..) وتحريم بعض المعاملات المالية (الربا، الاحتكار، القمار، الغش،..)

---

[1] Haidar bammate, Visages de lislam, ed, payot lausanne, 1958, P 21

[2] Austruy jacques, Lislam face au developpement economique, Edition ouvriere, Paris, 1961 P 66

[3] خالد الحشاش، **مباحث في الاقتصاد الإسلامي، ماجستير التمويل الاسلامي**، العرض الأول، 1429هـ-2008م، ص100.

ثالثا تخفيف حدة التفاوت في توزيع الثروة:لأن المال مال الله، فكل فرد له الحق في الاستمتاع والاستفادة من هذا المال وفق ميزان العدالة، لذا شرع تدابير فعّالة في تخفيف حدة التفاوت في توزيع الثروة وهي على نوعين: تحريم الربا، الرشوة، القمار، الاحتكار، الاكتناز، وغيرها، وكذا إيجاب الزكاة بأنواعها، النذور، الكفارات، الصدقات، الغنائم، الفي، الإرث وغيرها [1].

رابعا التخصيص الأمثل لكل الموارد الاقتصادية: وذلك بعدم إنتاج السلع المحرمة الضارة، لا يعطي رأس المال عائداً إلا بقدر ارتباطه بالمخاطرة، والتركيز على الضروريات وعدم التفريط والإفراط، إضافة إلى الابتعاد عن إنتاج السلع والخدمات ذات طبيعة استهلاكية، وكذا الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية.

خامسا توفير الحاجات الأساسية للمجتمع: يتم الإنتاج حسب الأولوية والضرورة للمجتمع مقسمة لثلاث مستويات: السلع الضرورية: وهي كافة السلع والخدمات التي تخدم في صيانة الأركان الخمسة وهي الدين النفس، العقل، النسل، والمال، السلع الحاجية وهي لا تتوقف عليها حياة الفرد وهي سلع يمكن الاستغناء عنها ولكن بشيء من المشقة مثل استهلاك اللحوم، و أخيرا السلع التكميلية وهي الأمور التي تسهل الحياة وتحسنها وتجملها مثل ممارسة الرياضة واستخدام الحاسوب[2].

[1] حسين شحاتة، **الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق**، دار النشر للجامعات، مصر، 1429هـ/2008م، ص20.

[2] فتح الرحمن ناصر أحمد عبد المولى، **ضوابط الاقتصاد الاسلامي ودورها في علاج الأزمات الاقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان، 2010/2009م، ص84.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الدورات الاقتصادية

إن المتابع لتطور النظام الرأسمالي –باعتباره نظاما سائدا– يلاحظ أن تطوره ونموه لم يكن بشكل خط مستقيم بل في شكل حركة شبيهة بالتموجات، هذا يدل على أن النشاط الاقتصادي لم يكن على وتيرة واحدة إذ ينتقل من الازدهار إلى الانكماش عبر ما يسمى بالدورة الاقتصادية التي تعد أحد السمات الأساسية لهذا النظام، وأن مدة الدورة الاقتصادية تطول أو تقصر بحسب نوع الدورة.

المطلب الأول: تعريف الدورات الاقتصادية و مراحل تطورها

تعد الدورة الاقتصادية ظاهرة لصيقة بالاقتصاديات التي تعتمد على ألية السوق في تخصيص الموارد الاقتصادية بين قطاعاتها وهي عبارة عن تقلبات تحدث عادة في اقتصادات السوق الضخمة (مثل الولايات المتحدة واقتصادات غرب أوروبا) ولكنها سرعان ما تنتقل منها إلى بقية اقتصادات العالم الأخرى سواء الفقيرة منها أو النامية أو الساعية نحو النمو، وهذه الظاهرة يمر بها النشاط الاقتصادي الكلي ارتفاعا وانخفاضا تبعا للتغيرات الحاصلة في الطلب الكلي أو العرض الكلي.

الفرع الأول: تعريف الدورات الاقتصادية

سنتناول أولا تعريف الدورة الاقتصادية لغة و اصطلاحا، ثم نتبعه بذكر أهم الخصائص التي تتميز بها.

أولا تعريف الدورة الاقتصادية: سنتناول التعريف اللغوي و بعده الاصطلاحي.

لغة :الدورة في اللغة من الفعل استدار، نقول استدار الشيء: صار مستديرا[1].

استدار: عاد إلى الموضع الذي ابتدأ منه ، وفي الحديث الشريف «إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض»[2], نقول الدورة الدموية: دوران الدم في البدن من الأوردة إلى الشرايين، ومن الشرايين إلى الأوردة[3].

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، مرجع سبق ذكره، باب الدال، فصل القاف، ص313.

[2] صحيح البخاري، **كتاب تفسير القرآن**، باب إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، رقم 4662، ج6، ص66.

[3] ابن منظور، **لسان العرب**، مرجع سبق ذكره، باب الدال، فصل القاف، ص313.

اصطلاحا :للدورة الاقتصادية أو ما يعرف أيضا باسم دورة الأعمال أو الدورة التجارية عدة تعريفات تصب في مجملها في معنى واحد، من هذه التعريفات أنها "تأرجح في مجموع الناتج القومي والدخل والعمالة والذي يدوم عادة لفترة تتراوح ما بين سنتين إلى عشرة سنوات والتي تتصف بتوسع معظم قطاعات الاقتصاد أو انكماشها[1]. ويعرفها الاقتصاديان (بيرنزBurns)[2] (ميتشلMitshel)[3] بأنها "نموذج لتقلب موجود في النشاط الكلي للدولة التي فيها العمل منفذ بشكل رئيسي في المؤسسات الخاصة"[4]، وتعرف أيضا على أنها" التكرار الدوري هبوطا وصعودا في مستويات النشاط الاقتصادي، والتي توسعت أكثر من مرة عبر فترات عدة من الزمن"[5].

ومنهم من يعرفها على أنها: "فترة تتميز بالحركة إلى أعلى وإلى أسفل في المقاييس الكلية للناتج الاقتصادي والدخل الجاري" [6]، أو هي "تلك التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي، القائم على آليات السوق بصفة خاصة، وهي تحدث في حجم الإنتاج ومستوى التشغيل والمستوى العام للأسعار، وتختلف عن بعضها من حيث المدة و شدة التقلبات"[7]، أو "هي تلك الاختلالات التي تطرأ على الاقتصاد الكلي، المتأتية من القرارات اللاعقلانية للمؤسسات الاقتصادية"[8]، "الدورة الاقتصادية إن هي إلا انعكاس للتقلبات في الكميات أو (المؤشرات) الاقتصادية الكلية، كما أن أوضح مظهر لهذه التقلب في النشاط الاقتصادي الكلي إنما يتمثل في التقلبات في حجم الناتج الكلي الحقيقي[9]".

---

[1] موسى آدم عيسى، **آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي**، مجموعه دلة البركة، العدد 7223، ص977.

[2] بيرنز: آرثر فرانك بورنس (Arthur Frank Burns) هو اقتصادي ودبلوماسي أمريكي، ولد في 27 أبريل 1904م، في إيفانو فرانكيفسك-أوكرانيا، وتوفي في 26 يونيو1987 في مستشفى جونز هوبكنز في الولايات المتحدة.

[3] ميتشل: وسلي كلير ميتشل (Wesley Clair Mitchell)، ولد في 5 أغسطس1874 و توفي في 29 أكتوبر1948 م، كان عالما اقتصاديًا أمريكيا معروفا بدراساته عن الارتقاء والتدهور في نشاط الأعمال.

[4] David N. Hyman، Economics ،Fourth Edition ،(New York) McGraw-Hill، P495.7221

[5] مُحَمَّد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار الناشر القاهرة، 9007، ص 737.

[6] رضوان المحمود العمر, **التسويق الدولي**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2007 م، ص10.

[7] بن عصمان محفوظ، **مدخل في الاقتصاد الحديث**، دار العلوم للنشر والتوزيع، جامعة عنابة ، الجزائر ،2003م، ص37.

[8] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة " تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، أكتوبر2003م، ص722.

[9] حسين عمر، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار الشروق، السعودية، 1982م، ص 33 .

من جهة أخرى يرى بعض المفكرين أمثال (روبيرت لوكاس R. Lucas 1972م)[1] "أن الدورات لا تتصف بتلك الدورية وذلك الانتظام الذي وصفها به الاقتصاديون التقليديون، و أن النشاط الاقتصادي يتقلب لسبب أو لآخر لكن ليس بذلك القدر من الانتظام الموصوف، لهذا نجدهم يأخذون بمصطلح التقلبات الاقتصادية بدلاً من مصطلح الدورات الاقتصادية، وعلى حد قوله: "الحركات الدورية لا تظهر تناسقاً تاماً في سعتها أو في تواترها، فالاضطرابات الملاحظة تتعلق بالتغيرات في سلسلة من التجمعات المختلفة"، ويذهب في هذا الاتجاه أنصار نماذج الدورات الحقيقية وعلى رأسهم (بلوسر Plosser 1989م)[2] وبالتالي فالدورة تختلف عن التقلبات من حيث الدورية والانتظام، ورغم ذلك فإن الاختلاف مازال قائما، والفصل في ذلك لم يتم بعد[3].

عموما يمكن القول أن مصطلح الدورة الاقتصادية يطلق على التقلبات الدورية التي يمر بها النشاط الاقتصادي لبلد ما أو هي فترة زمنية بين حالتين متطابقتين للوضع الاقتصادي، يعتمد في تحديدهما على مؤشرات الاقتصاد الكلي وهنا يجب أن نفرق بين الدورات الاقتصادية التي تحدث لكل اقتصاديات العالم بشكل دوري وطبيعي؛ وبين الأزمات الاقتصادية غير الطبيعية فهي تكون ناتجة عن اضطراب مفاجئ في النشاط الاقتصادي نتيجة اختلال إحدى القطاعات الاقتصادية مثل أزمة الرهن العقاري الأمريكي سنة (2009م).

ثانيا خصائص الدورات الاقتصادية: من التعاريف السابقة نلاحظ أن الدورات الاقتصادية تتميز بعدة خصائص ذلك بالرجوع إلى مميزات كل فترة من فتراتها، ففي فترة الركود والكساد مثلا يكون الطلب منخفضا فيكون بذلك طاقة إنتاجية غير مستغلة في المؤسسات، لذلك فإنها لا تجد ما يبرر الاستثمار في السلع الرأسمالية، كذلك الحال بالنسبة للمستهلكين حيث يشعرون أن بإمكانهم الإبقاء على ما لديهم من السلع الاستهلاكية الدائمة بدلا من شراء سلع أخرى جديدة، لذلك تواجه السلع الرأسمالية انخفاضا حادا في الطلب في مرحلة الكساد أو الركود، ففي مرحلة الكساد يقل فيها الطلب عل السلع والخدمات، ويصاحبه فائض في الإنتاج فتنخفض الأسعار، وتمتاز أيضا

---

[1] روبيرت لوكاس R. Lucas : اقتصادي أمريكي، من مواليد1937/9/15م، في واشنطن/ الولايات المتحدة الأمريكية ، حاز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1995م.

[2] بلوسر Plosser : أكاديمي خبير في الاقتصاد الكلي، من مواليد 19 سبتمبر 1948م، برمنغهام / الولايات المتحدة، الرئيس السابق للبنك الاحتياطي الفيدرالي في فيلادلفيا، وهو معروف جيدًا لعمله على دورات الأعمال الحقيقية.

[3] فؤاد عبد الله العمر، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره**، البنك الإسلامي للتنمية، بحث رقم 9003، ص9.

هذه المرحلة بارتفاع مستوى البطالة وانخفاض الأجور وتوقف الاستثمار، وتقلص التجارة، وتكديس النقود لدى البنوك.[1]

أما مرحلة الانتعاش يكون فيها الطلب مرتفعا على جميع أنواع السلع[2]، فهنا يميل المستوى العام للأسعار إلى الثبات ، ولكن النشاط الاقتصادي في مجموعه يتزايد ببطيء ، وإذا كانت الحركة التصاعدية للأسعار بطيئة فالنتيجة هي زيادة حجم التوظيف ببطء أيضا، ويتم الوفاء بديون البنوك على نطاق واسع، وتتحرر الأصول المجمدة وينخفض سعر الفائدة، كما يتضاءل حجم المخزون من السلع ، فينخفض دون المستوى العادي[3]، و تزيد الاستثمارات الرأسمالية الجديدة، و تتميز أيضا بالتوسع في الإنتاج، فتزداد الدخول والعمالة والإنفاق الاستهلاكي، فترتفع الأسعار و تزداد المبيعات والأرباح [4].

ومرحلة الانكماش هي عكس مرحلة الانتعاش، تتسم بحالات الإفلاس، حيث معدلات الفائدة تصبح عبئا على المقترضين، والاستثمارات غير مجدية، فيقل الإنتاج، والعمالة والدخل، وعليه يقع الاقتصاد في حالة أزمة فتنخفض الأسعار والأرباح ومستوى الإنتاج وتتوقف بعض المصانع عن العمل، وأهم ما يلاحظ في فترات الانكماش الاقتصادي ما يلي:[5]

– اختلاف القطاعات الاقتصادية بمدى تأثرها بالانكماش الاقتصادي ، ففي مجال الاستهلاك الكلي ينخفض الطلب بالدرجة الأولى على السلع الاستهلاكية الدائمة، لأن الطلب عليها هو أكثر مرونة من الطلب على السلع الأخرى، بينما قد يستمر الطلب على سلع الاستهلاك الجاري بالارتفاع ولكن بمعدلات منخفضة، أما الطلب على الخدمات الاستهلاكية (تأمين ، نقل، ...) فهو يمتاز بقلة مرونته الداخلية، ولذلك فقد لا يتأثر

---

[1] طارق الحاج، **علم الاقتصاد ونظرياته**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1998م، ص13.

[2] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2005م، ص 37.

[3] صالح الخصاونة، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2 ، عمان، الأردن ، 1999م، ص11.

[4] خضير عباس المهر، **التقلبات الاقتصادية**، الناشر عماد شؤون المكتبات، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية،1981م، ص1.

[5] ساعو باية، **الانعاش الاقتصادي في الجزائر– واقع و آفاق**، رسالة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،2009/2008م، ص 24.

كثيرا بالانكماش الاقتصادي إلا إذا استمر لفترات طويلة, وكذلك لوحظ احصائيا أن هناك اختلاف في مجال الاستثمار، فأكثر القطاعات تأثرا بالانكماش الاقتصادي هو قطاع الأشغال والبناء، وخاصة الاستثمار في العقارات السكنية بالنظر لسهولة توقفها أو تخفيضها، يلي ذلك العقارات غير السكنية والاستثمار في السلع الإنتاجية الأخرى.

– ارتفاع معدلات البطالة بنسب عالية، وهذا أكثر ما يقلق في مرحلة الانكماش الاقتصادي بالنظر لما يتمخض عن البطالة من نتائج سلبية في المجتمع، و آخر مرحلة هي مرحلة الازدهار، وهي بدورها تتميز بخصائص متمثلة في زيادة الطلب على عناصر الإنتاج والسلع بسبب التوسع في الإنتاج ، ولكن عناصر الإنتاج المطلوبة وخاصة العمالة قد لا تتوفر بسبب التشغيل الكامل ، ولزيادة الإنتاج يستوجب زيادة إنتاجية العمل عن طريق الاستثمار ، فإذا استمر الطلب في الارتفاع يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار وليس الزيادة في الإنتاج والاستثمار، وفي معدلات الفائدة، مما سبق يمكن استنتاج ثلاث خصائص رئيسية تتميز بها مراحل الدورة الاقتصادية وهي :

1– مراحل الدورة الاقتصادية مدتها غير محددة[1]: قد تمتد مرحلة الركود إلى سنة أو أكثر، تتبعها مرحلة انتعاش تمتد أيضا لمدة سنة أو أكثر، ثم تليها مرحلة ركود أخرى، وهكذا تتوالى المراحل دون مدة محددة لكل منها، وتجدر الإشارة إلى مرحلة الانتعاش الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، بحيث استمرت أكثر من ثماني سنوات خلال عقد التسعينات من القرن العشرين ، ومطلع القرن الحادي والعشرين، حيث وصلت نسبة البطالة إلى أدنى مستوى لها (4%) في عام (2001م)، إذا لم يشهد الاقتصاد الأمريكي في تاريخه الحديث لها مثيل، إلا أن الدلائل تشير إلى دخول الاقتصاد الأمريكي مرحلة الركود، وهذا مع ارتفاع نسبة البطالة بحوالي (6%) في منتصف عام 2002م بعد أن شهدت أسعار الأسهم في سوق بورصة نيويورك انخفاضا حادا بعد أحداث 11سبتمبر 2001م وانعكست أثاره السلبية على بقية أسواق الأسهم العالمية، مما دفع البنك الاحتياطي الأمريكي إلى تخفيض معدل الفائدة إلى أدنى مستوى لها منذ أربعين عاما، بحيث قدرت بـ 1,75 % سنة (2002م)، وذلك لتنشيط الاقتصاد الأمريكي للحيلولة دون الوقوع في حالة الركود.

---

[1] دحمان بواعلي سمير، البشير عبد الكريم، **نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية –دراسة نظرية تحليلية لتطور نظريات الدورات الاقتصادية وسياساتها**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس عشر، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، 2017م، ص 4.

2- ليس بالضرورة أن يمر الاقتصاد بجميع المراحل[1]: حيث يمكن أن تؤدي حالة الركود إلى تدخل الحكومة، من خلال تطبيق بعض السياسات الاقتصادية لإيقاف التدهور في النشاط الاقتصادي قبل أن يقع الاقتصاد في مرحلة الكساد، كذلك عندما يقترب الاقتصاد من مرحلة الازدهار، وتبدأ الأسعار بالارتفاع الكبير، تلجأ الحكومة إلى تطبيق سياسة مالية ونقدية للحد من الضغوط التضخمية، وهذه هي السمة الغالبة في اقتصاديات السوق، أي بعبارة أخرى، أن هذه الاقتصاديات تمر بمرحلتي الركود والانتعاش دون تصل إلى مرحلة الكساد، وذلك بسبب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، لتجنب النتائج السلبية الكبيرة لمرحلة الكساد والتي تؤدي إلى حدوث تأثيرات غير مقبولة اجتماعيا وسياسيا .

3- لكل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية أسباب و نتائج مختلفة[2]: فمرحلة الركود في سنة معينة لا تتشابه بالضرورة بمرحلة الركود التي حصلت في سنوات سابقة، وفي أقطار أخرى، أو حتى في قطر معين، وتختلف أيضا من حيث أسبابها ونتائجها، ودرجة تأثيرها على مستوى الإنتاج والبطالة والتضخم.

عموما يمكن القول أن الدورة الاقتصادية تتميز بجملة خصائص يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- **التجدد**: الدورة الاقتصادية متجددة و متكررة وتحدث مرات ومرات وبشكل دوري.
- **الشمولية**: الدورة الاقتصادية يكون لها أثر على أغلب الأنشطة الاقتصادية في الوقت نفسه.
- **العموم**: الدورة الاقتصادية عامة تمس كل القطاعات الاقتصادية.
- **المراحل المشتركة**: غالبا ما تمر الدورة الاقتصادية بأربع مراحل أساسية.
- **التنوع**: الدورة الاقتصادية أنواع مختلفة.
- **اختلاف مسببات الدورات وتعددها**.

---

[1] عدنان فرحان الجوراني، **الدورات الاقتصادية**، الحوار المتمدن، العدد 3234 ،2011م، أنظر الموقع: http://ahewar.org/Corona.asp، تاريخ الزيارة: 2022/10/10م.

[2] عبد الحميد مرغيت، **الدورات الاقتصادية – مع إشارة خاصة إلى حالة البلدان المصدرة للمواد الأولية–** ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2016م، ص 2.

والشكل التالي يوضح فترات الدورة الاقتصادية.

(الشكل 1): فترات الدورة الاقتصادية.

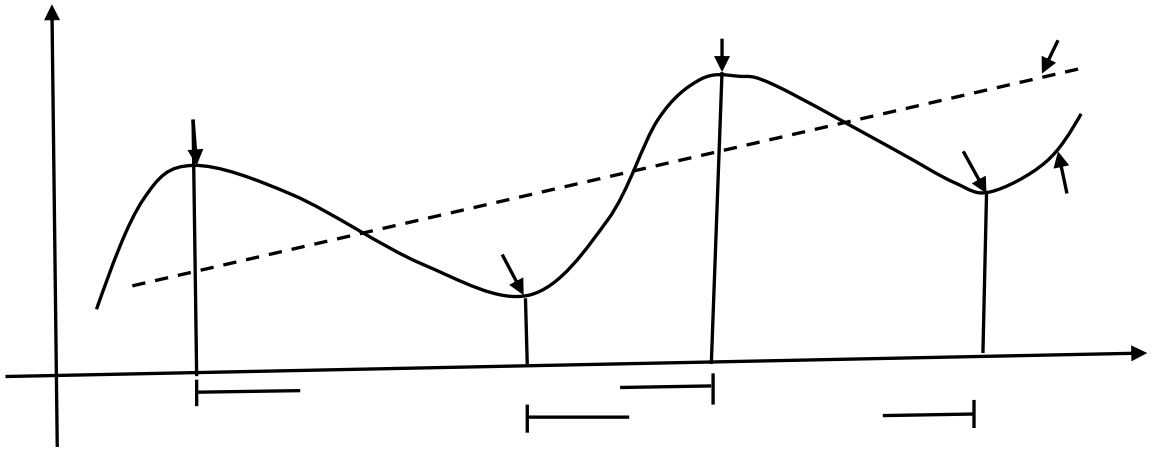

المصدر [1] Ramzi Knani and Ali Fredj, Globalisation and Business cycle Fluctuation, MPRA .pp, N° 22755, 2010, P5

من الشكل أعلاه يتبين أن فترة التوسع تضم مرحلتي الانتعاش والرواج وفترة الانكماش تضم مرحلتي الركود والكساد، كما يتبين أن الدورة الاقتصادية تكون في حركة شبه منتظمة بين التوسع والانكماش يتحكم في ذلك مدة كل مرحلة من مراحلها.

الفرع الثاني: مراحل تطور الدورات الاقتصادية (نشأة الدورات الاقتصادية)

يعود أصل نظرية الأزمات و الدورات إلى بداية القرن التاسع عشر حيث تم تسليط الضوء على هذه المشكلة في أعمال C. Rodbertus ، وT. Malthus، و يعتبر الخبير الاقتصادي الفرنسي " كليمنت جوجلر"[2] (ت1862م) من الأوائل الذين قاموا باختبار مفهوم الدورات الاقتصادية على أرض الواقع بعد دراسة مقارنة لتطور "الأعمال" في العديد من البلدان (فرنسا ، إنجلترا ، الولايات المتحدة)، ذلك بالنظر إلى ازدياد هذه

[1] Ramzi Knani and Ali Fredj, Globalisation and Business cycle Fluctuation, MPRA paper, N° 1 22755, 2010, P5

[2] كليمنت جوجلر: طبيب و إحصائي فرنسي، من مواليد 1819/10/15م، بباريس، توفي في 1905/02/28م، كان من أوائل الذين طوروا نظرية اقتصادية لـ دوائر العمل، حدد دورة الاستثمار الثابتة من ست إلى عشر سنوات والتي ترتبط الآن باسمه. في حدود دورة Juglar يمكن للمرء أن يلاحظ تذبذبات الاستثمارات في رأس المال الثابت وليس فقط التغيرات في مستوى التوظيف لرأس المال الثابت (والتغيرات ذات الصلة في المخزون).

التقلبات تأثيرا منذ بداية نشوء الأسواق المالية في القرن السابع عشر، ففي السنوات (1634-1637 م) ظهرت أولى التقلبات في الأسواق الهولندية بسب اشتداد المضاربة على الأصول الخاضعة للتبادل رغم أنه كان من أكثر الاقتصاديات الأوروبية تقدما، وبعد عام (1760م)، مرَّ الاقتصاد البريطاني بأزمات متعددة توالت عليه في السنوات (1763،1773 ،1784 ، 1793، 1803، 1810، 1815، 1825، 1836، 1847، 1866، 1873، 1883،1893م)[1].

وتعتبر أزمة الكساد العالمي (1929م) الأزمة العالمية الكبرى من أصعب التقلبات الدورية في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي في العالم، فبعد ست سنوات من ارتفاع أسعار الأسهم بشكل عام وتضاعف مؤشرdow- jones خلال الفترة (1920 – 1926م) وتزايد معدلات نمو الاقتصاديات السوق المتقدمة، وتعاظم الأرباح المتراكمة للشركات الكبرى، ظهر أول هبوط في أسعار الأدوات المالية في اليوم الخامس من شهر سبتمبر من العام (1929م)، حيث تم توقع حدوث انهيار في الأسواق المالية، ورغم التعويضات الكبيرة للخسائر التي تحملتها هذه الأسواق في اليومين التاليين، إلا أن بوادر الانهيار قد اتضحت فيما بعد و ابتداء بأواخر شهر أكتوبر استقر الركود مع انخفاض الطلب الإجمالي (AD) و هبوط المستوى العام للأسعار (P) حتى نهاية النصف الأول من الثلاثينيات، فمثلا حتى (1932م) خسر مؤشر dow- jones حوالي 90% من قيمته و انخفضت أسعار الأسهم الرئيسية بحوالي 99%، وفي سنة (1933م) كان الناتج الحقيقي في الولايات المتحدة أقل مما كان في عام (1929م) بحوالي30% [2].

[1] رجاء خضير عبود موسى الربيعي، **التحليل الفكري للدورات الاقتصادية**، نقلا عن هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، ط1، عمان، الأردن، 2005م، ص 38.

[2] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2005م، ص 135.

أدى انهيار الأسواق العالمية إلى تدهور عام في المؤسسات المصرفية، والأسواق المالية الأوروبية والذي بدأ بانهيار أحد البنوك السويسرية فعمّ الكساد والبطالة كافة النشاطات الاقتصادية، تسببت بخسائر كبيرة للمؤشر، في بداية عام (2008م) فقد المؤشر أكثر من 20% وصل تحت مستوى 12000 نقطة بسبب أزمة الرهن العقاري التي أدت إلى انهيار مؤسسات مالية ضخمة[1].

إن استمرار الكساد لعدة سنوات قد تمخض عن هبوط شديد في الكفاية الحدية لرأس المال، والذي انخفض دون مستوى أسعار الفائدة السائدة فسادت حالتا: فخ السيولة (liquidity trap)، وعدم توافق الإذخار مع الاستثمار (inconsistency saving -investment) حيث صار من غير الممكن تحفيز الاستثمار عند أي سعر موجب للفائدة، ومهما انخفض هذا السعر، وما ساعد على تزايد الأزمة واستمرار شدتها نقص المعلومات وعدم انتشارها، وكذا عدم شفافية العمل في الأسواق المالية، إضافة إلى قيام المضاربين بمخاطر كبيرة ...كل ذلك أدى إلى خلق حالة من الفزع المالي (financial panic) وانهيار الثقة بين الوسطاء والمؤسسات والأسواق[2].

وفي ظل تلك الظروف بقي تأثير عوامل الاستثمار التقليدية المستمدة من الدخل والفائدة معطلا تقريبا مما دفع الحكومات الغربية إلى التدخل المباشر من خلال تجارب السياسية الجديدة "New Deal" لروزفلت في الولايات المتحدة، و"ليوم بلوم" في فرنسا، و"شاخت " في ألمانيا ، فازداد الإنفاق الحكومي الممول بالعجز، وتبنت البنوك الحكومية اجراءات تحفيزية للاستثمار، ووجهت الأجهزة الرسمية لمتابعة نشاطات الوسطاء والمضاربين وقد شهدت السنوات اللاحقة للحرب العالمية الثانية توسعا سريعا للناتج الحقيقي في اقتصاديات السوق المتقدمة بشكل عام، وذلك بسبب المبالغ الكبيرة من الأموال التي أنفقت على برامج إعادة إعمار البلدان التي تضررت من

---

[1] مؤشر dow- jones: أو الداو 30 وهو مؤشر صناعي لأكبر 30 شركة صناعية أمريكية في بورصة نيويورك أنشئ في 26 مايو 1896 وهو أقدم مؤشر في العالم اضطرب أكثر من مرة متأثرا بالأوضاع السياسية والاقتصادية في العالم، وكان أكبر انهيار له عام 1929 حيث فقد المؤشر ما يقارب ال 50 % من قيمته بسبب الركود الاقتصادي الذي خيم على الولايات المتحدة لمدة أربع سنوات، ولم يعد إلى مستواه الحقيقي الذي كان قبل الأزمة إلا بعد 20 سنة، وانهار المؤشر أيضا في سنة 1987 حيث فقد 22% في يوم واحد وعاد بعدها للصعود حتى عام 2001 حيث وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر .

[2] ساعو باية، **الانعاش الاقتصادي في الجزائر واقع و آفاق**، مرجع سبق ذكره، ص6.

الحرب وخاصة بموجب مشروع مارشال، هذا بالإضافة إلى الحرب الكورية في بداية الخمسينات، ونفقات الحرب الباردة التي تفاقمت أكثر وأكثر، واستمرت حتى سقوط أنظمة التخطيط المركزي الشمولي في بداية التسعينات، وفي السنوات (1959 – 1961م) حدثت ارتفاعات كبيرة في أسعار الأسهم، والتي أعقبها انخفاض حاد في عام (1962م) عندما خسر مؤشر (S&P)1 500 (حوالي 22%) من قيمته، وفي 19أكتوبر من عام (1987م) عانت أسواق الأسهم في الولايات المتحدة أسوء حالة لها في تاريخها حيث خسر المتوسط الصناعي (DJIA)2 أكثر من 500 نقطة أي بحوالي (23%) من قيمته، وقد كان هذا الانخفاض أشد مما حدث في 29 أكتوبر من عام(1929م) والذي كان يقدر بحوالي (12%) غير أن تدخل البنك الفيدرالي في اليوم التالي المصادف ل 20 أكتوبر قد أدى إلى استعادة الأسواق لأوضاعها، وتم وضع حد للانهيار الذي حدث، تفاديا لتكرار تجربة . (1929م).

وفي (1992 – 1998)شهدت الدول الأوروبية الغربية (47) تقلبا في الأسواق المالية، واقتصاداتها القومية ومرت أسعار أسهم الشركات الكبرى بتقلبات متتالية و شديدة وفي عام (2002م) حدثت تقلبات كبيرة في أسعار أسهم بعض الشركات التكنولوجية الرئيسة والتي منها World Comو Xerox الأمريكيتين و Telecom الألمانية، بالإضافة إلى بعض الشركات العملاقة في مجال الطيران مثل (United AirlinesUAR) التي وصلت إلى حالة الإفلاس في ديسمبر (2002م)، كما خسرت شركةVivendi الفرنسية أكثر من 25 مليار دولار.

[1] مؤشر ستاندرد أند بورز 500 أو اختصارا S&P 500: هو مؤشر أسهم يضم أسهم أكبر 500 شركة مالية أمريكية من بنوك ومؤسسات مالية. أطلق عام 1957م، ووصل إلى أعلى نقطة عند 1965، في نوفمبر 2008م، وصل المؤشر إلى دون 800 نقطة بعد انهيار الأسواق العالمية.

[2] يعتبر أقدم مؤشر أمريكي لمراقبة الوضع القطاعي الصناعي الامريكي، يتم تحديده على أساس المتوسط المرجح لسعر السهم من اكبر 30 شركة في الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الثالث: الدورة الاقتصادية في القرآن الكريم

لقد تناولت العديد من آيات القرآن الكريم أحكام المعاملات الاقتصادية والمالية كالإنفاق والكسب، الزكاة والصدقات، الخراج والعشور، العقود والتوثيق والإشهاد، الضمانات، الكفالات، الرهونات، الإجارة، الوكالة، الربا، الغش والجهالة وغيرها[1].

وتعتبر هذه الأحكام والمبادئ والضوابط بحق من نماذج الإعجاز في نظر علماء الاقتصاد والمحاسبة والتدوين والتوثيق في الوقت المعاصر ويمكن الاستفادة منها في إثراء الفكر الاقتصادي والمالي المعاصر وللتأكيد على شمولية الإسلام وصلاحيته للتطبيق في كل زمان ومكان[2].

ومن المواضيع التي تطرق لها القرآن الكريم، موضوع بحثنا والمتمثل في "الدورة الاقتصادية" ما ورد في سورة يوسف الآيات:﴿ **قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِے سُنْبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلا مِّمَّا تَاكُلُونَ ﴿47﴾ ثُمَّ يَاتِے مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْع شِدَاد يَاكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلا مِّمَّا تُحْصِنُونَ ﴿ 48 ﴾ثُمَّ يَاتِے مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَام فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴿49﴾ ﴾** [سورة يوسف46-49]

وقد كان تفسير يوسف عليه السلام للملك وملئه كالتالي : زراعة القمح سبع سنين متوالية بلا انقطاع ثم ومهما استغللتم في هذه السبع السنين الخصب فأخزنوه في سنبله، ليكون أبقى له وأبعد عن إسراع الفساد إليه، إلا المقدار الذي تأكلونه، وليكن قليلا لا تسرفوا فيه، لتنتفعوا في السبع الشداد، وهن السبع السنين المحل التي تعقب هذه السبع المتواليات[3]، أي ادخار ما يحصد منه في كل زراعة في سنابله لحفظه من السوس وتسرب الرطوبة إليه حتى يكون القمح لغذاء الناس والتبن للدواب حين الحاجة إليه إلا قليلا من ذلك يأكلونه في كل سنة مع الاقتصاد والاكتفاء بما يسد الحاجة ويكفي دفع المخمصة وهذه السنين السبع هي تأويل البقرات السبع السمان

---

[1] فيان صالح علي، **أبعاد اقتصادية في قصة النبي يوسف (عليه السلام) في ضوء القران الكريم**، مجلة كلية العلوم الاسلامية، العدد الثالث عشر، المجلد السابع، 1434هـ/2013م، ص 9.

[2] فيان صالح علي، **أبعاد اقتصادية في قصة النبي يوسف (عليه السلام) في ضوء القران الكريم**، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[3] مُحَمَّد بن فداء اسماعيل بن كثير، تفسير **القرآن العظيم**، ج4، دار الكتاب العلمية، 1971، ص 241.

أما السنبلات الخضر فعلى حقيقتها في كون كل سنبلة تأويلا لزرع سنة، ثم يأتي بعد ذلك سبع سنين كلهن جذب وقحط يأكل أهلها كل ما ادخروا في تلك السنين لأجلهم إلا قليلا مما يخزنون ويدخرون للبذر[1]. هذه تفاصيل الخطة الاقتصادية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي تخزينا واستهلاكا حتى تمر فترة الجفاف والقحط وهي بالتأكيد تشير إلى دورة اقتصادية متكاملة ذات تقلبات دورية.

المطلب الثاني: مراحل الدورة الاقتصادية ومؤشراتها

سنتناول بداية مراحل الدورة الاقتصادية بشكل مبسط ثم نتبعها ببعض مؤشراتها.

الفرع الأول: مراحل الدورة الاقتصادية

يميز الاقتصاديون وبشكل عام بين أربعة مراحل للدورة الاقتصادية مع وجود اختلاف في مسميات هذه المراحل هي: الانتعاش(Recover)، الرواج (peak)، الركود (Recession)، والكساد (Depression) سنتناولها باختصار في الآتي على أن نفصلها لاحقا في مبحث آخر عنوناه بالاتجاهات النظرية في تفسير الدورات الاقتصادية.

أولا مرحلة الانتعاش (Recovery) : تتميز هذه المرحلة بارتفاع معدلات النمو من خلال زيادة الإنتاج وفرص العمل والمبيعات والأرباح وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتكون هذه المرحلة بعد مرحلة فترة من الركود الاقتصادي، ويعتمد في قياسه على مدى تحسن مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي المتعلقة بأداء القطاعات لاقتصادية في فترة معينة.

كما ينخفض سعر الفائدة ويتضاءل المخزون السلعي وتتزايد الطلبات على المنتجات لتعويض ما استنفذ من هذا المخزون، مصحوبة في زيادة ملحوظة في الائتمان المصرفي والنتيجة هي زيادة حجم التوظيف ببطء ويتم الوفاء بديون البنوك، إضافة إلى ذلك تتصف هذه المرحلة بارتفاع مستوى الإنتاج وانخفاض نسبي في مستوى البطالة وارتفاع ضئيل في الأسعار وتوسع في حركة الإقراض[2].

---

[1] حسين شحاتة، الاعجاز **الاقتصادي في القرآن الكريم في ضوء آيات المعاملات**، ورقة بحثية منشورة في مجلة دار المشورة الالكترونية، متاح على الموقع: http://darelmashora.com تاريخ الزيارة: 2022/3/14.

[2] رجاء خضير عبود موسى الربيعي، **التحليل الفكري للدورات الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص8.

ثانيا مرحلة الرواج (peak): وتسمى أيضا مرحلة الرخاء الاقتصادي، تتميز بازدهار الناتج في المحصول وتزايد الانتاج فوق مقدرة المستهلكين على استيعابه (بسبب التقدم التكنولوجي والاختراعات المتواصلة) كما ينتج عن هذه المرحلة غزارة انتاجية تخل بتوازن الانتاج والاستهلاك وتجانسهما.

كما تتميز بارتفاع متزايد في الأسعار وتزايد في حجم الإنتاج الكلي وحجم الدخل وارتفاع مستوى التوظف وتنتهي هذه المرحلة بحصول الأزمة الاقتصادية(Crise) إذ ينتقل الاقتصاد بعدها إلى مرحلة الانكماش وبالرغم أن كلمة أزمة (تعني الانتقال من مرحلة إلى أخرى) لكن الاقتصاديين أطلقوها على التغيرات في النشاط عندما يكون الاقتصاد في حالة ازدهار كمرحلة أولى تليها مرحلة آلام البطالة[1].

ثالثا مرحلة الركود (Reccession): يعرف الركود بأنه انخفاض الناتج الكلي والدخل والاستخدام والتجارة (التبادل التجاري)، يستمر عادة ستة أشهر أو أكثر، ويتصف بشكل عام بتقلص النشاط الاقتصادي في غالبية القطاعات الاقتصادية، أي أن حالة الركود هي حالة عامة تسود معظم النشاطات الاقتصادية، ولا تقتصر على قطاع معين أو فترة معينة، ولذلك فإن التغيرات الفصلية أو الموسمية التي تحصل عادة في بعض القطاعات لا تعتبر ركودا عاما (أي أن الاقتصاد يمر بمرحلة ركود) كما يحصل مثلا في الإنتاج الزراعي، أو في حركة التجارة في بعض المواسم، أو في النشاط الإنشائي في فصل الشتاء، هذه التغيرات الفصلية ستبعد عادة بطرق إحصائية معروفة ويؤخذ فقط الاتجاه العام لقياس النشاط الاقتصادي الكلي[2]، عموما تتميز هذه المرحلة بانخفاض أو تسجيل نمو سلبي في الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما، لمدة فصلين متعاقبين أو أكثر، وكذا كساد البضاعة وانخفاض الأسعار فيصعب على المنتجين بيع المخزون، وبالتالي ينخفض معدل الإنتاج.

رابعا مرحلة الكساد (Depression): وتتسم بانتشار البطالة وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في الأسعار وأطلق عليها بمصطلح القاع (Trough) وهي النقطة التي تقع في الجزء الأسفل من النشاط الاقتصادي

---

[1] عبد السلام ياسين الإدريسي، **الاقتصاد الكلي**، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، م1986م، ص3.

[2] نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي(كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق)**، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2001م، ص 177.

وهنا يجب أن نوضح بعض الالتباس الذي قد يحدث في تحديد مراحل الدورة الاقتصادية، فمن الاقتصاديين من يميز بين ثلاث مراحل أساسية للدورات الاقتصادية، وهذا لأنهم يستخدمون مصطلح الركود، كمرادف لمصطلح الكساد والبعض الآخر يستخدمه كمرادف للانكماش أي المرحلة التي تسبق الكساد الاقتصادي، هذا ما يجعلهم يعتبرون مرحلة الانكماش تعبر عن مرحلتي الكساد والركود معا[1]، لكن و عموما ما تتفق عليه أغلب الدراسات الاقتصادية أن الفرق بينه وبين الركود يكمن في المدة الزمنية التي يحدث فيها الضرر الاقتصادي وأيضا مدى قوته وشموله، ومثال ذلك حالة الكساد في أمريكا، والتي أثرت على العالم كله وقتها، كما حدثت بعض حالات الكساد أيضا في أوروبا وأشهرها اليونان والتي عرفت باسم "أزمة ديون اليونان".

والشكل التالي يوضح هذه المراحل[2].

(الشكل 2): مراحل الدورة الاقتصادية.

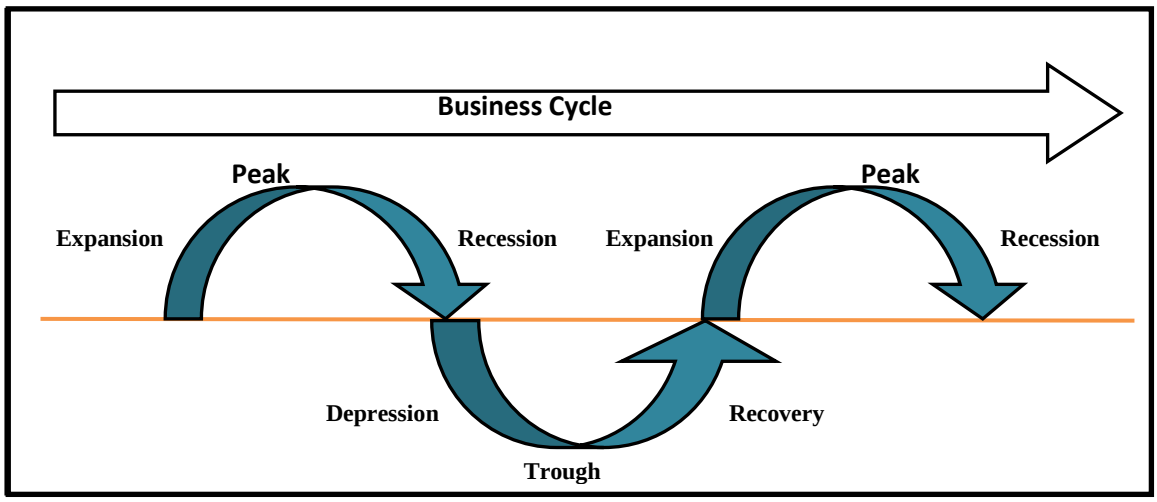

المصدر: مجلة هارفارد بزنس ريفيوسكول ببليشينغ الالكترونية، متاح على الموقع: https://hbrarabic.com، تاريخ الزيارة: 2021/04/22م.

[1] سامي خليل، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مكتبة النهضة العربية، الكويت، 1985م، ص2.

[2] عبد القادر مُحَّد عبد القادر عطية، رمضان مُحَّد أحمد مقلد، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ، 2004/2005م، ص 4.

الفرع الثاني: مؤشرات الدورة الاقتصادية

للدورة الاقتصادية عدة مؤشرات تبيّن حدتها نذكر منها ما يلي:

أولا استهلاك النفط : يعد استهلاك النفط كمؤشر حساس من مؤشرات الدورة الاقتصادية ومدى حدتها، فتقلبات أسعار النفط تتسبب في انخفاض عوائد الدول المصدرة له، وهذه التقلبات تجعل الاقتصاد يدخل في فترة انكماش خاصة إذا كانت عائدات تصدير النفط تمثل نسبة كبيرة من الـ PIB للدولة المصدرة، والعكس بالنسبة للدول المستهلكة للنفط" الطلب"، فمع حدوث انكماش اقتصادي متأتي من أي قطاع آخر، يجعل استهلاك النفط يتراجع نتيجة ركود في الإنتاج.

ثانيا الاستهلاك والاستثمار : وهما المكونان الرئيسان للدخل الوطني، والدورات الاقتصادية تؤثر في كل منهما تأثيرا مباشرا.

ثالثا الإنتاج الصناعي والبناء : بتأثر الطلب على الإنتاج الصناعي بالتغير في الطلب الإجمالي، وتعتبر صناعة سلع الإنتاج (كالآلات والأجهزة الصناعية) الأكثر تأثرا من صناعة السلع الاستهلاكية، كما أن قطاع البناء يعتبر غير مستقر نتيجة تأثره بشروط التمويل وأسعار الفائدة، وبما أن المنتج هدفه تعظيم الربح فهو يتوسع في الإنتاج دون مراعاة جانب الطلب، وهو ما يحدث للمؤسسة عجز في تصريف منتجاتها وبالتالي التوقف عن سداد ديونها.

رابعا حجم التشغيل : تعد البطالة الدليل الأكبر في حدوث الدورة الاقتصادية، إذ تنعكس التقلبات بشكل سريع ومفاجئ على سوق الشغل، إذ يتم استخدام عدد كبير من اليد العاملة في فترة التوسع، ويحصل العكس مع بداية تباطؤ الاقتصاد، ويكون معدل البطالة أكبر عندما يصل الاقتصاد إلى قاع الدورة الاقتصادية[1].

خامسا المستوى العام للأسعار[2]: يزداد المستوى العام للأسعار كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية لأن عرض هذه الموارد يصبح قليل المرونة أو غير مرن، ويرجع سبب ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع تكاليف المنتجات.

---

[1] ضياء مجيد موسوي، **أسس علم الاقتصاد**، ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011م، ص 142.

[2] شبوطي حكيم، مراح ياسين، **فعالية السياسة النقدية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000/2015م**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد8، جامعة المدية، ديسمبر 2017م، ص54.

سادسا الأرباح: تنخفض أرباح قطاع الأعمال بحدة في حالة الركود الاقتصادي نتيجة عجز المؤسسات عن تصريف منتجاتها، وتختلف تقلبات الأرباح من قطاع إلى آخر.

سابعا الدائرة المالية: تتأثر الدائرة المالية بالدورة الاقتصادية نتيجة تراجع الاستثمار، إذ تعد مؤشرا حساسا للدورات الاقتصادية، ففي فترة الرواج الاقتصادي تشهد الدائرة المالية حركة كبيرة من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي، أو الحصول على التمويل من السوق المالية بمختلف الصيغ والعكس في حالة الركود، إذ تنعدم حركية الدائرة المالية –أو تكاد– من خلال تراجع الإقراض لدى الجهاز المصرفي والمالي، وتنهار أسعار الأوراق المالية في البورصات بسبب الذعر لدى المضاربين[1].

المطلب الثالث: آلية الانتقال من مرحلة إلى أخرى من مراحل الدورة الاقتصادية[2]

ترتبط كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية ارتباطا عضويا بالمراحل الأخرى، ويعدّ الانتقال من الأزمة والركود إلى الانتعاش فالنهوض حركة صاعدة ترتبط بتغير هيكل الإنتاج الاقتصادي لمواجهة الأزمة من جهة وبردود الفعل التي تبديها القوى الاقتصادية المختلفة من جهة ثانية، ففي مرحلتي الأزمة والركود تنخفض أسعار السلع فيزداد الطلب عليها، وينخفض الإنتاج فيقل العرض ويتكيف مع حجم الطلب، وهكذا يتم امتصاص فائض السلع في السوق، ومن جهة ثانية، تنخفض أسعار عناصر رأس المال الأساسي وأجور العمل فيزداد الحافز عند الرأسماليين لزيادة الاستثمارات، فيتجه التطور نحو الأعلى، ويزداد الطلب على السلع وتميل الأسعار نحو الارتفاع فيزداد المردود وتنخفض أسعار عوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف، ويميل الرأسماليون إلى زيادة نشاطهم فيتبدل اتجاه الحركة الهابط نحو الصعود ويبدأ التحول من الأزمة والركود إلى الانتعاش والنهوض.

---

[1] نزار سعد الدين العيسي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، 2001م، ص 178.

[2] عدنان فرحان الجوراني، **الدورات الاقتصادية**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3234–، تاريخ:2011/1/2م، أنظر الموقع: http://ahewar.org/Corona.asp تاريخ الزيارة:11/12/ 2022م.

أما الانتقال من الانتعاش والنهوض إلى الأزمة والركود فيتم باتجاه معاكس تماماً، ففي مرحلة النهوض الاقتصادي يزداد الإنتاج، ويفيض عن حاجة السوق فيصبح العرض أكبر من الطلب، وعندما يبلغ الفارق بينهما حداً معيناً تتجه الأسعار نحو الانخفاض، فيقل مردود المؤسسات، في حين يزداد الطلب على عوامل الإنتاج فترتفع أسعارها في السوق، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع التكاليف وتدني الطلب الفعال مما يقود إلى كساد السلع ويندفع أصحاب رأس المال إلى تقليص إنتاجهم من جديد فيدخل الاقتصاد الوطني في مرحلة جديدة من الركود والأزمة.

وهكذا تتناوب مراحل الدورات الاقتصادية، وتختلف مدة كل مرحلة من المراحل تبعاً لاختلاف شروطها بين بلد وآخر أو من وقت إلى آخر، ولكن هناك سمة عامة ملازمة لتطور الدورة هي أن مرحلة الأزمة والركود أطول من مرحلة الانتعاش والنهوض عادة[1].

إن جذور الدورات الاقتصادية تعود إما الى عناصر خارج النظام الاقتصادي أو الى آليات داخل النظام المعني ففيما يخص العناصر الخارجية هناك الحروب والاضطرابات والكوارث التي تنعكس سلبا على الأسعار الدورية للنفط والذهب، أو تؤثر على موجات الهجرة عبر الحدود وكذلك المدخلات الجديدة للموارد والابتكارات في الانتاج، فمثلا التضخم الركودي في السبعينيات كان سببه الصدمة النفطية، وإن رخاء التسعينيات كان سببه تطور قطاع التكنولوجيا والمعلومات.

[1] عدنان فرحان الجوراني، **الدورات الاقتصادية**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3234- 2011/1/2م، أنظر الموقع: http://ahewar.org/Corona.asp تاريخ الزيارة: 2022/11/11م.

المبحث الثالث: التحليل الفكري لأسباب الدورات الاقتصادية

يمر الاقتصاد العالمي بفترات من الركود والكساد يتبعها بفترات من النمو والانتعاش فيما يسمى بالدورات أو التقلبات الاقتصادية، هذه التقلبات تحدث عادة في اقتصادات السوق الضخمة (مثل الولايات المتحدة واقتصادات غرب أوروبا)، ولكنها سرعان ما تنتقل منها إلى بقية اقتصادات العالم الأخرى سواء الفقيرة منها أو النامية أو الساعية نحو النمو، فكيف فسرت المدارس هذه التقلبات؟ وماهي الاسباب المؤدية إليها حسبهم؟ هذا ما سنحاول الاجابة عنه في الآتي.

المطلب الأول: أسباب الدورات الاقتصادية

إن فوضى الإنتاج صفة لصيقة لنمط الإنتاج الرأسمالي وليس هناك تناسق بين فروع هذا النمط من الإنتاج إلا ما جاء مؤقتا فالرأسمالي يسعى إلى زيادة إنتاجه وإغراق السوق في ظل سيطرة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، غير مبال بإمكانات التصريف ومستوى الطلب الفعال للسلعة التي ينتجها، وعلى هذا يتطور الإنتاج الرأسمالي على قفزات سريعة في بعض الفروع والمؤسسات، وبالتالي ينشأ عدم التساوي في التطور الذي يعد قانون الرأسمالية المطلق، خاصة أنه لا يمكن للإنتاج الرأسمالي أن يتطور إلا عن طريق المزاحمة التي لابد من أن تولد عدم تناسق بين فروع الاقتصاد الوطني، وتتطور فروع الإنتاج المختلفة في ظل الرأسمالية تطوراً غير متسق وغير متوازن (عدم التوازن بين الإنتاج وسائل الإنتاج، وإنتاج السلع الاستهلاكية).

ومن الملاحظ أن نمو الإنتاج الرأسمالي، وتكوّن السوق الداخلية، يحدثان بفعل زيادة إنتاج وسائل الإنتاج وكذا بفعل زيادة إنتاج سلع الاستهلاك، ومن الملاحظ أيضا أن الفرع الأول (إنتاج وسائل الإنتاج) ينمو بسرعة أكبر من سرعة نمو الفرع الثاني (إنتاج سلع الاستهلاك)، وتسبق زيادة إنتاج وسائل الإنتاج كثيراً زيادة إنتاج سلع الاستهلاك، وتحتل سلع الاستهلاك، في الكتلة العامة للإنتاج الرأسمالي، منزلة متضائلة الأهمية مع مرور الزمن.

وإن زيادة إنتاج وسائل الإنتاج لا يمكن إلا أن تؤثر في إنتاج وسائل الاستهلاك (أموال الاستهلاك)، ذلك لأن المؤسسات التي تزيد من استخدام وسائل الإنتاج (أموال الإنتاج) تدفع إلى السوق في نهاية المطاف كميات متزايدة باستمرار من السلع المعدة للاستهلاك، وعلى هذا فهناك علاقة ارتباط واضحة ومباشرة بين إنتاج أموال الإنتاج من جهة، وإنتاج أموال الاستهلاك من جهة ثانية[1]، ولكن في الوقت الذي يتزايد فيه إنتاج أموال الإنتاج

[1] محمود عبد المولى، **تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور**، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986م، ص67.

وأموال الاستهلاك يتراجع الطلب الفعال بسبب انخفاض نصيب قوة العمل من الدخل القومي، فيتجه استهلاك الجماهير نحو الانخفاض في حين يتجه الإنتاج نحو الزيادة فتصطدم زيادة الإنتاج بانخفاض الاستهلاك في المجتمع.

يرجع البعض سبب حصول الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي لميزات خاصة في النظام نفسه تعود إلى:[1]

أولا : أنه اقتصاد سوق وأن غرض الإنتاج فيه هو إشباع حاجات غير محدودة فالمنتج ليس لديه المعلومات الكافية عن حجم السوق أو الطلب الكلي فيصبح هنالك اختلال في التوازن في السوق بين العرض الكلي والطلب الكلي.

ثانيا: أنه اقتصاد نقدي وائتماني له قدرة على توفير سيولة كاملة وزيادة في كمية المعروض النقدي مما تؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة الأمر الذي يدفع المنظمين ورجال الأعمال الى الاقتراض والتوسيع في استثماراتهم وقد يحصل العكس ولأسباب عدة أن تخفض المصارف قروضها للمستثمرين فينخفض حجم الإنفاق الاستثماري ويقل الطلب الكلي وتظهر البطالة وبناءً على ذلك فالاقتصاد الرأسمالي يمر بدورتين هما دورة الإنتاج والأخرى دورة غير عاديه هي دورة الأعمال، وأن الغرض الأساسي للنظام الرأسمالي هو تحقيق الربح لذلك فان الأسعار تأخذ دورا كبيرا كمنظم للسوق والإنتاج لذلك سوف يجري الإنتاج بغض النظر عن احتياجات السوق؛ وبالتالي تواجه حركة الإعمال اختلال بطريقة تلقائية تتحول بموجبها دورة الإنتاج إلى دورة أعمال ناتجة عن تناقض بين قدرتها الإنتاجية والاستخدام الكامل للموارد المتاحة ينعكس على التوازن الاقتصادي.

وتبدأ الدورة بالكساد مصحوبة بمزيد من البطالة والتضخم وتجميد الأجور وانخفاض في معدلات الاستثمار عند ظهور تفاوت بين القدرة على الإنتاج من جهة وانخفاض في القدرة على تصريف المنتجات نتيجة لانخفاض القدرة الشرائية للمستهلك وسوء توزيع الدخل من جهة أخرى، هذا ما يدفع النظام الرأسمالي نحو التوسع وإخضاع العديد من الدول ذات الموارد الاقتصادية لسيطرتها خاصة في آسيا وإفريقيا[2].

---

[1] خزعل البيرماني ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، مطبعة الديواني ، بغداد، 1987م، ص4.

[2] خزعل البيرماني، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص4، بتصرف.

كان ذلك جزء من خطة تخفيف الركود والبطالة في هذا النظام الذي لا يعرف إلى الآن عدم توافق بين مختلف الاقتصاديين في تفسير الدورات الاقتصادية، فكل يرجعها لسبب معين، فهناك من يرجعها إلى الأسباب المناخية، والبعض ينسبها إلى النقص في الاستهلاك، والبعض الآخر إلى الابتكارات التكنولوجية، أما حديثا فينقسمون بين أصحاب فرضية الإفراط في الاستثمار، وفرضية التقلبات النقدية، وفرضية نقص المعلومات، وأخيرا فرضية الصدمات الحقيقية هذا ما يجرنا للحديث عن الاتجاهات النظرية في تفسير الدورات الاقتصادية وهو ما سنراه في مطلب لاحق.

المطلب الثاني: أنواع الدورات الاقتصادية

يفرق الاقتصاديون عادة بين ثلاث أنواع من الدورات الاقتصادية، هي الدورات القصيرة والدورات المتوسطة وأخيرا الدورات الطويلة، سنوضحها باختصار في الآتي.

دورة كيتشن Kitchen : وسميت كذلك نسبة إلى مؤسسها الامريكي Joseph Kitchen خلال العشرينات من القرن الماضي، تستغرق من 3 سنوات إلى 5سنوات، وهي حسبه في مرحلة الانتعاش الاقتصادي تقوم الشركات بالزيادة في نسبة الانتاج حتى يصبح السوق مغمورا بالسلع التي تتجاوز كميتها الطلب الموجود عليها ومع الوقت يبدأ الطلب في الانخفاض والاسعار في الانحدار والسلع تتراكم عند المنتجين، وتتزايد الخسائر عندها يسارع رواد الأعمال إلى تقليل الانتاج الذي يؤدي إلى تسريح العمال مما يتسبب في زيادة أعداد العاطلين وانخفاض القدرة الشرائية مما يسبب في التدهور الاقتصادي و المعيشي1، ويرجع كيتشن السبب في الدورات الصغيرة إلى عوامل بسيكولوجية، كما يركز على أن حصة التكنولوجيا في الاستثمار تتناسب عكسا مع حصة الانتاج.

[1] أشواق بن قدور، **تطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 2018/1/5م، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، ص 72.

دورة جيقلر Juglar (دورات الاستثمار): و سميت كذلك نسبة إلى مؤسسها الاقتصادي الفرنسي **Juglar Clément** (سنة1862م) و تستغرق من 5 إلى 10سنوات، وهي حسبه تتميز بارتفاع النمو والانتعاش الاقتصادي، وكذا ارتفاع الاسعار وارتفاع في الانتاج مما يزيد من أرباح الشركات والمؤسسات الاقتصادية فتقوم بإعادة استثمار الأرباح فتنعكس على نسبة البطالة التي تبدا في الانخفاض مما يزيد من الطلب الفعلي والقدرة الشرائية مما يجعل الاقتصاد في حالة نمو وازدهار، وحسبه أيضا فإن هذا النوع يتكون من أربع مراحل هي[1]:

– **التوسع**: تنتج هذه المرحلة عن ارتفاع حجم الانتاج، التضخم ونمو حجم القروض.

–**الازمة**: وتمثل اقصى الدورة تدوم بضعة أسابيع والتي تتجلى في أزمة البورصة وعدة حالات إفلاس.

– **الكساد**: يتميز بالركود وتراجع الانتاج.

– **عودة التوسع**: وتعبر عن عودة الدورة.

دورة كوندراتيف Nikolai Kondratieff: و سميت كذلك نسبة إلى مؤسسها الاقتصادي السوفييتي **Nikolai Kondratieff**(1926م)، و معدل هذه المرحلة هو 20سنة، ورغم محاولة العديد من المدارس الاقتصادية ايجاد تفسيرات لهذا النوع من الدورات – مثل المدرسة الماركسية التي ركزت على معدلات الربح وصراع الطبقات بينما اهتمت المدرسة اللبيرالية بالابتكارات وادوار المقاولين أما النقديون فقد أعطوا أهمية لشروط خلق النقود–[2]، إلا أن هناك تفسير عام يعتبر أن الناتج الداخلي الخام والاسعار تشكل أحد أهم المتغيرات الرئيسية والشكل التالي يوضح هذه الأنواع.

---

[1] نسيمة حاج موسى، **الازمات المالية الدولية وآثارها على الاسواق المالية العربية: مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2009م، ص 4.

[2] Christina D. Romer, **Business Cycles**, The concise association, Encyclopedia of economics, united states,Online:http://www.econlib.org/library/Enc/BusinessCycles. تاريخ الزيارة:2021/5/5.

(الشكل03) : أنواع الدورات الاقتصادية.

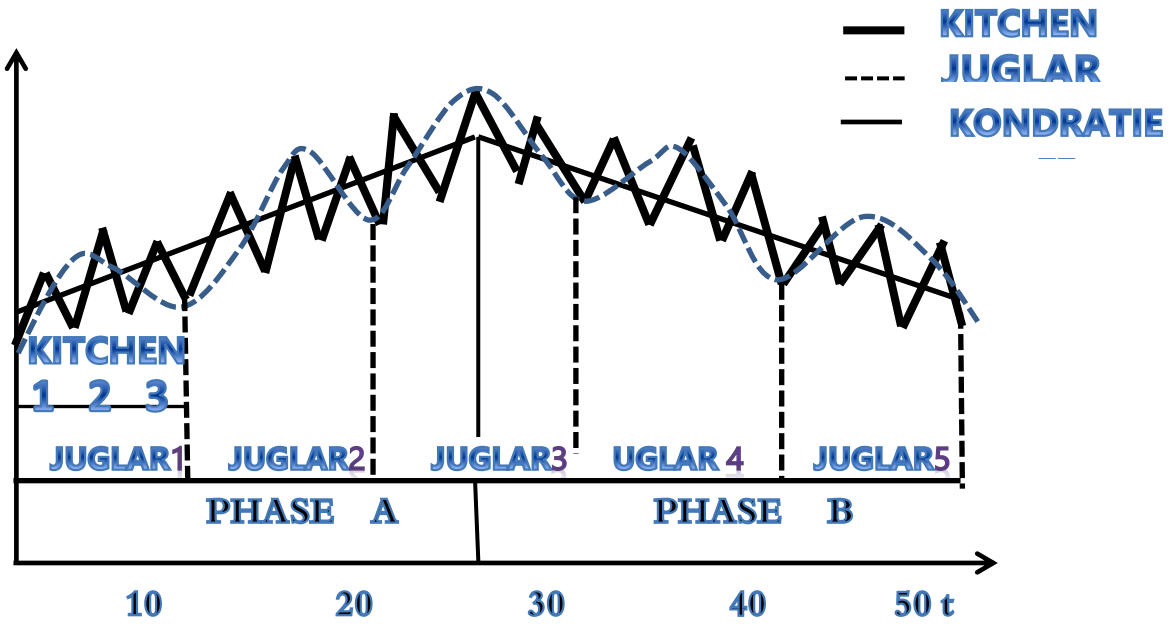

المصدر: [1] تداخل الدورات الاقتصادية كيتشن، جيقلر، كوندراتيف من إعداد الطالبة اعتمادا على شخصي استنادًا إلى Kitchin, 1923; (Juglar, 1862; Kondratiev, 1925).

وهناك من يضيف الدورات الموسمية، والبعض يضيف الدورات الزراعية بدلا من الموسمية –طبيعتها خاصة بكل نوع من الانتاج الفلاحي الحيواني أو النباتي[2]، ومنهم من يضيف دورات البناء –بمدة التوسع والتجديد الطويلة لرأس المال المستثمر في البناءات حيث أن كل تغير في الطلب على السكنات يسبب ارتفاع النمو الديمغرافي ويؤدي إلى تغير في البناء.

[1] أنظر: جوغلار، ك. (1862م). الأزمات التجارية وعودتها الدورية في فرنسا، إنجلترا، والولايات المتحدة. باريس: مطبعة جيومين.
.كيتشن، ج. (1923م). الدورات والاتجاهات في العوامل الاقتصادية. مجلة مراجعة الإحصاء والاقتصاد، 5(1)، 10–16
كوندراتيف، ن. د. (1925م). الدورات الاقتصادية الكبرى.

[2] خالد الحامض، **الاقتصاد السياسي**، منشورات جامعة حلب، سورية 1989م، ص40.

المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية في تفسير الدورات الاقتصادية

نظريات كثيرة ودراسات مدارها جميعا حتمية تعاقب الدورات الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تباين واختلاف الاتجاهات في تفسير هذه الاخيرة حيث عرف الاقتصاد العديد من النظريات التي تعالج هذه النقطة ويمكن حصر هذه الاتجاهات حسب التقسيم التالي:

الفرع الأول: الاتجاه التقليدي: قدم المفكرون الأوائل نظريات تدور حول تفسير الدورات الاقتصادية وقاموا بربطها بعدة عوامل منها الداخلية والخارجية، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم هذا الاتجاه إلى:

– نظريات داخلية: وهو ما تعلق بالمزاج العام للأفراد والمرتبط بسلوكيات البيع والشراء والعمل، هذا ما يخلق التقلبات التي يتم ملاحظتها، ولما كانت تلك الظواهر تتميز بطبيعة دورية موسمية؛ فإنه من الطبيعي أن تحدث الدورات الاقتصادية، ويمكن تقسيم هذه الأخيرة إلى مجموع نظريات يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

– نظرية نقص الاستهلاك[1]: يرى أنصار هذه النظرية أن تفسير الأزمة الاقتصادية يبدأ من التناقض بين الميل إلى التوسع في الإنتاج وبين النقص في الاستهلاك عند غالبية السكان، فالأزمة تبدأ وكأنها انعكاس لفائض القيمة فهذا الأخير الذي يأخذه الرأسمالي ويستخدمه في إحداث تراكمات رأسمالية جديدة، ومن ثم الإفراط في إنتاج المواد الاستهلاكية، يؤدي إلى فيض في الإنتاج، في حين أن نقص القوة الشرائية لطبقة العمال –التي تمثل غالبية الشعب– يحول دون إمكانية هذه الطبقة من شراء هذا الناتج.

والملاحظ أن رواد هذه النظريات لا ينتمون بالضرورة إلى المدرسة نفسها، فقد اتفقوا مع بعضهم البعض في تفسير التقلبات الاقتصادية استنادا إلى فرضية نقص الاستهلاك.

لكن في الحقيقية كل منهم يبنى أفكاره في إطار المدرسة المنتمي إليها، "فمالتيس"[2] من رواد المدرسة الرأسمالية الكلاسيكية والمتشبع بأفكارها، كانت سياستهم في الإطار الرأسمالي وما يتضمنه من حرية اقتصادية وعدم تدخل

---

[1] اعمر بوزيد، **شركاء أم متنافسون: سياسات الصراع والتكامل في العلاقات الأمريكية –الأوروبية اتجاه منطقة غرب المتوسط (النفط والإرهاب نموذجا)**، دار قرطبة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013م، ص 318.

[2] مالتيس: توماس روبرت مالتوس Thomas Malthus : 14 فبراير 1766م– 23 ديسمبر 1834م، باحث سكاني واقتصادي سياسي إنجليزي، وهو مشهور بنظرياته المؤثرة حول التكاثر السكاني.

الدولة، والذي حاول من خلال هذه النظرية التنبيه إلى ما سيؤول إليه النظام الرأسمالي إذا لم تعالج الانحرافات قبل فوات الأوان، في حين نجد كل من "سيسموندي"[1]، و"كارل ماركس"[2] أشد المناهضين للفكر الرأسمالي، وإن كان الأول قد بنى تحليلاته على أفكار "أدم سميت" مستعينا بالواقع ليخرج بأفكار جديدة، فنجد" **كارل ماركس** " استند في تحليلاته على كتابات "سيسموندي " ليهاجم بعدها الرأسمالية من خلال فكر جديد سمي فيما بعد بالنظام الاشتراكي، و صنع لنفسه سياسة مغايرة في إطار جديد وأفكار جديدة، تعتمد على تدخل الدولة، والبعد عن السياسات التحررية الرأسمالية، وقد ساعدتهم في ذلك تلك الأوضاع السائدة في بريطانيا في تلك الحقبة الزمنية، وفي المجمل كانت سياستهم مختلفة تماما عن بعضها البعض.

– نظرية فائض الانتاج (نظريات فائض الاستثمار): وتكون المؤسسات في هذه الحالة متجهة إلى الاستثمار بكثرة، والقدرة الإنتاجية الفائضة تبدو بدون استخدام، مما يثبط الاستثمار ويضعف النشاط، و من بين الباحثين هناك باحثان هما:(كالكي/135م، Kalecki) و(كالدور، Kaldor /1940م) اللذان أبرزا الخاصية الداخلية للدورات الاقتصادية، ففي مساهمته ما بين الحربين، يفسر كالدور كيف أن الدورة يتسبب فيها عدم تناسب (باين) توقع الادخار والاستثمار، بينما يتبنى كالكي وضعية مشابه بتفسير الدورة بواسطة التباين (عدم التناسب) الموجود بين قرار الاستثمار والاستثمار الفعلي[3].

ثم ظهرت نماذج أخرى تعتمد على فرضية عدم خطية العلاقات في الاقتصاد، ومن بين هذه النماذج التي تبنت هذا النوع من الفرضيات، نجد نماذج Hicks[4]، و Goodwin[1] ، فنموذج Hicks يفترض أن التقلبات

---

[1] سيسموندي: جون شارل لينارد دي سيسموندي : 19 مايو 1773م – 25 يونيو 1842م ولد في جنيف بسويسرا، وهو كاتب ومؤرخ اقتصادي، ومن أنصار مذهب التدخل (Interventionism)، الذي يعتبر وسطاً بين مذهب الاشتراكية والمذهب الطبيعي، وهو مؤرخ معروف بكتاباتهِ في التاريخ الفرنسي والإيطالي.

[2] كارل ماكس: فيلسوف ألماني، واقتصادي، وعالم اجتماع، ومؤرخ، وصحفي واشتراكي ثوري 5 مايو 1818م – 14 مارس 1883م، لعبت أفكاره دورًا هامًا في تأسيس علم الاجتماع وفي تطوير الحركات الاشتراكية، واعتبر ماركس أحد أعظم الاقتصاديين في التاريخ، نشر العديد من الكتب خلال حياته، أهمُها بيان الحزب الشيوعي (1848م)، و رأس المال (1867م).

[3] EricBosserelle (2004), Dynamique économique : croissance - crises – cycles ,Gualino édition, Paris, p41.

[4] جون هيكس John R. Hicks : ولد عا 1904 م، في وارويك بإنجلترا. تعلم هيكس في كلية كليفتون من 1917 إلى 1922م، وكلية باليول في جامعة اكسفورد من 1922 إلى 1926م، في عام 1923م انتقل إلى دراسة "الفلسفة والسياسة والاقتصاد". من عام 1938 إلى عام 1946م عمل استاذ في جامعة مانشستر، وكان عمله على الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق المحاسبة. وفي عام 1946م، عاد إلى اكسفورد في الفترة من 1946–1952م، عمل كباحث في كلية نافيلد ثم استاذ الاقتصاد السياسي من 1952 إلى 1965م، ثم عضو باحث في كلية سولوز من عام 1965 إلى عام 1971م، ثم بعد ذلك ساهم في عدة فروع من الاقتصاد النظري.

تتميز بأنها كامنة الانفجار، لكنها محدودة من الأعلى بوجود مضائق مخنوقة ومن الأسفل بإقصاء قدرات مفرطة مع الزمن، أما Goodwin فيفترض أن دالة الاستثمار هي معجل مرن، فالاستثمار يساهم في سد الفرق بين رأس المال الفعلي ورأس المال المرغوب، وفي سنة (1967م) تابع Goodwin أعماله حول التقلبات الداخلية واقترح تكييفا لنموذج مفترس (فريسة Proie- prédateur) لمشكلة توزيع الدخل بين الرأسماليين والعمال[2].

– **النظريات السيكولوجية**: تقوم النظرية السيكولوجية على تفسير الدورات الاقتصادية كنتيجة لتفاعل التغيرات الاقتصادية الفعلية مع توقعات وردود أفعال رجال الأعمال والمستثمرين تجاهها، وإن كانت الصورة المتطرفة منها ترى إمكانية عمل تلك العوامل السيكولوجية من توقعات تفاؤلية أو تشاؤمية بشكل مستقل تماماً عن أي تغيرات اقتصادية سابقة أو دافعة لها[3]، والواقع أن تلك النظرية ترتبط أكثر بما ينتج عن تلك التوقعات من أخطاء تنبئ من جهة وما يرتبط بها من حماس أو هلع بين المستثمرين يعمّقان مديات دورات فعلية من جهة أخرى، وهي تبين التناوب الذي لا مفر منه لموجات التفاؤل والتشاؤم والتي هي في نفس الوقت معدية ومفرطة (بطبيعتها)[4].

– **نظريات خارجية**: ترجع هذه النظريات سبب حدوث الدورات الاقتصادية إلى بعض التقلبات أو الأحداث الخارجية عن النظام الاقتصادي، كالمناخ، و الحروب والثورات والحوادث السياسية والاكتشافات والابتكارات والاختراعات العلمية الجديدة ومعدلات نمو السكان والهجرات واكتشاف الأراضي والموارد الجديدة وغيرها...

– **نظرية المناخ**: من خلال هذه النظريات تم ربط ظاهرة التقلبات الاقتصادية بالتقلبات المناخية التي تنشأ بسبب ظواهر فلكية أو تقلبات مناخية ذاتها، والملاحظ أن هذه النظريات هي نظريات خارجية ترجع التقلبات الاقتصادية إلى متغيرات خارجية، مركزين في ذلك على النشاط الزراعي بدرجة أولى، وربما هذا التركيز يرجع إلى الدور الكبير الذي كان يلعبه النشاط الزراعي مقارنة بباقي القطاعات في الاقتصاد ككل, إلا أن الأهمية التي كانت تلعبها الزراعة فقدت وفقدت معها هذه النظريات أنصارها، إلى درجة من ذهب إلى القول بسذاجة هذه

---

[1] ويليام غودوين William Godwin: ولد 3 مارس عام 1756م وتوفي 7 أبريل عام 1836م، كان ويليام صحفيا انكليزيا وروائيا وفيلسوفا سياسيا، ويعتبر واحدا من أول الدعاة للنفعية وأول مؤيد في عصره لفلسفة اللاسلطوية.

[2] أشواق بن قدور، **تطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 2018م، المركز الجامعي تمنراست ، الجزائر، 2018م، ص 76.

[3] مجدي عبد الهادي، **الدورات الاقتصادية**، مسح جدلي موجز، مقال منشور في مجلة الحوار المتمدن-العدد: 5144 – 2016/4/24م، انظر الموقع: http://www.hewar.com/economics. تاريخ الزيارة:2021/5/8م.

[4] أشواق بن قدور، المصدر نفسه، ص 75.

النظريات، هذا بالإضافة إلى عدم توافق الظواهر الفلكية المعتمدة مع تواريخ التقلبات والأزمات الاقتصادية آنذاك. وأهم هذه النظريات نجد نظرية البقع الشمسية (sunspots) المقدمة من طرف الاقتصادي ويليام ستانلي جيفونز[1] "William Stanley Jevons سنة(1875م) والذي أرجع فيها التقلبات الاقتصادية إلى الظاهرة الفلكية المعروفة باسم البقع الشمسية، وحاول فيها ربط تقلبات محاصيل الزراعة بالتقلبات المناخية التي تنتج عن ظاهر البقع الشمسية[2].

كما نجد فيما قدم من طرف "هنري مورMoore Henry" تحت مسمى الدورات المناخية سنة (1914م) أن السبب يرجع إلى التغير في موقع كوكب الزهرة، وربط هنري بين الشمس والزهرة والأرض وأثر ذلك على كمية الأمطار، والتي لها نتائج إيجابية وسلبية على ارتفاع وانخفاض المحاصيل، والتي من شأنها أن تولد دورة في أسعار هذه السلع، والتي تُنتج من ثم دورة في الإنتاج الصناعي والنشاط الاقتصادي العام[3].

ونجد أيضا نظرية الدورات الموسمية[4] المقدمة من طرف "جون كيرمان "Johan Kerman " سنة (1928م) والتي أرجعها إلى مسببات المناخ من أمطار وعواصف وجفاف، وأن حركة النشاط الاقتصادي تتوافق مع الدورات المناخية[5] ، كما قدم العالم الصربي "ميلتون ميلنكوفيش Milutin Milankovitch تفسيرا هو الآخر، والذي ربط فيه دورة الأعمال بحركة الأرض وباقي الكواكب وأطلق على نظريته الدورة المناخية.

رغم ما يصفها بعض منتقديها بالتفسيرات السّاذجة إلا أنه يمكن اعتبار أن النظريات المناخية هي أولى المحاولات في تفسير الدورات الاقتصادية فقد نسبت أغلب مسبباتها إلى التغيرات المناخية.

– نظرية النمو الديموغرافي: سواء تعلق الأمر بحركة طبيعية للسكان أو هجرات.

---

[1] ويليام ستانلي جيفونز: 1835-1882م هو عالم منطق و اقتصادي إنكليزي، وأستاذ بجامعتي مانشستر ولندن، وواحد من أوائل من استخدموا المنهج الرياضي في التحليل الاقتصادي، ولم يحرره هذا من ربقة الفهم المادي الفج للاقتصاد (الأزمات مثلاً)، من أهم مؤلفاته كتاب بعنوان «النظرية الرياضيّة العامة في الاقتصاد السياسي» (1862م) الذي وصف بأنه بداية لدخول الأساليب الرياضية في العلوم الاقتصادية.

[2] دحمان بواعلي سمير ، البشير عبد الكريم، **نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية –دراسة نظرية تحليلية لتطور نظريات الدورات الاقتصادية وسياساتها**، مرجع سبق ذكره، ص 8، بتصرف.

[3] دحمان بواعلي سمير ، البشير عبد الكريم، **نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية –دراسة نظرية تحليلية لتطور نظريات الدورات الاقتصادية وسياساتها**، مرجع سبق ذكره، ص 8، بتصرف.

[4] عدنان داود مُحَّد العذاري، جواد كاظم البكري، **اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية للمدة 1955/ 2004م باستخدام نموذج كالدور**، دار جرير الاردن، 2010م، ص32.

[5] Stephen L. Slavin. Economics. sixth edition. McGraw – Hill (New York) 2002 P248

– **نظرية الحروب و ما بعدها:** مثل أزمات "تكييف الإنتاج الحربي إلى إنتاج سلمي" في سنوات:(1816، 1857، 1873، 1920،1945 م) في الولايات المتحدة.

– **نظرية الابتكارات:** يعتبر ما قدمه"جوزيف شومبيتر"[1] واحدة من أهم النظريات التي لعبت ولا تزال دورا هاما في تفسير الدورات الاقتصادية، حيث أرجع فيها الدورات الاقتصادية إلى الابتكارات التكنولوجية، واعتمد في نظريته على نظرية كوندراتيف[2]، أو ما يسمى بدورة كوندراتيف الطويلة الأجل، وقد حاول شومبيتر في نظريته (1939م) إعطاء دور بارز للابتكارات في توليد الأزمة، و بحسبه هناك محددين رئيسين هما المسؤولان عن الحركية الدورية الموجودة في الاقتصاديات الرأسمالية، هما الابتكارات والائتمان، وقد فسر تطور المراحل الطويلة بظهور ابتكارات تتفق مع فترات التطور التكنولوجي، وربط التوسعات الكبيرة في النشاط الاقتصادي بظهور الاختراعات المهمة مثل اختراع المحرك البخاري، والسكك الحديدية، والاستخدام العام للآلات بين عامي (1773و1842م).

ومثل انتشار المحركات البخارية وتطور إنتاج الصلب وبناء شبكات السكك الحديدية بين عامي (1824 و1897م) ، ومثل التطور التكنولوجي في مجال الكهرباء والكيمياء والسيارات بعد عام (1897م)، والبعض يضع ثورة الفحم والحديد بين عامي (1780 و1850م)، وثورة الكهرباء بين عامي (1850و 1914م)[3].

الفرع الثاني: الاتجاه الماركسي: يفسر ماركس[4] الأزمات الاقتصادية بالتناقضات الرئيسة في الاقتصاد الرأسمالي التي تتسبب في حدوث الأزمات الدورية العامة، وأكدت هذه النظرية أن السبب الرئيس في حدوث الأزمة وجود تناقض في الإنتاج الرأسمالي، أي التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج، ولم تنفِ النظرية الماركسية وجود تناقض بين الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد الرأسمالي، بل حاولت أن تضع هذا التناقض في موقعه المناسب في تفسير الأزمة الدورية.

---

[1] هوشيار معروف ، **تحليل الاقتصاد الكلي** ، مرجع سبق ذكره، ص134.

[2] ارنست ماندل ترجمة جورج طرابيشي ، **النظرية الاقتصادية الماركسية** ، ج2 ، دار الحقيقة للطباعة والنشر ، بيروت ، ص6.

[3] فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1990م، ص39.

[4] كارل ماركس، فيلسوف وناقد للاقتصاد السياسي، ومؤرخ وعالم اجتماع ومنظر سياسي وصحفي وثوري اشتراكي ألماني.

وترى النظرية الماركسية أن تحليل التناقضات العميقة الملازمة لجوهر أسلوب الإنتاج الرأسمالي يظهر كيف يتم الانتقال الديالكتيكي من إمكان حدوث الأزمات إلى واقعها، إلى حتمية الأزمات المتأصلة في النظام الرأسمالي[1] وتنشأ هذه الصراعات بطرق ثلاث:

-تراكم رأس المال .

-زيادة نسبة رأس المال الثابت.

-تدهور سعر الفائدة (الأرباح) .

أما تراكم رأس المال —وعلى الأخص النسبة المتزايدة لرأس المال الثابت- فإنه ينجم عن تدهور القوة الاستهلاكية في المجتمع، فكما أن الرأسماليين يستغلون العمال ويستخدمون مدخراتهم في الإنتاج المتزايد ، فإنهم يدمرون في ذات الوقت سوقهم الخاص ألا وهو رأس المال الأجري، أي القوة الاستهلاكية للعمال، وتعمل الأزمات —وإنما بصورة وقتية — على استعادة التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

كما يؤكد ماركس أن الاقتصاد لا يمكن أن ينمو إلى الأبد، و أن النهاية لا تأتي بسبب حالة الثبات بل بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج الاضطراب الاجتماعي.

وقد تطرق ماركس في نظريته إلى الأزمة من خلال ثلاثة جوانب:

الجانب الأول: هي أن الاقتصاد الرأسمالي يضم العديد من الصناعات، وأن معدل النمو الخاص بهذه الصناعات تحدث بصورة غير متناسقة، وهذا يحدث في رأي ماركس نتيجة عدم التوازن الموجود في طبيعة السوق الحرة فالاقتصاد يتكون من عديد من الرأسماليين كل منهم يأخذ قراراته لمصلحته الفردية، ولذلك لا سبيل إلى تنسيق القرارات كلها في الاقتصاد بصورة تكفل توازنها واتساقها، وخلال وقت الرواج نجد أن بعض الصناعات قد توسعت أكثر من اللازم، وذلك لأن الصناعات المتكاملة معها لم تتوسع بنفس الدرجة، وعليه تصبح طاقة هذه الصناعات فائضة، ويؤدي اختلالها إلى التدهور[2].

---

[1] عدنان فرحان الجوارين، **الدورات الاقتصادية_ المفهوم- النظريات والمعالجات**_ كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، مقال منشور في مجلة الحوار المتمدن-العدد: 3234 – 2011/1/2م - أنظر الموقع : .http://www.hewar.com/economics تاريخ الزيارة: 2021/5/8م.

[2] عبد الرحمن يسري أحمد، **تطور الفكر الإقتصادي** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص372 .

الجانب الثاني: وفي هذه النظرية يبدأ الرواج مع تطبيق الاختراعات، وهذا يؤدي إلى ظهور زيادات غير عادية يحفز الرأسماليين على زيادة استثماراتهم، ولكن هذه العمليات تتضمن توفير في قوة العمل، وتنقص نصيبهم من استثماراتهم من قيمة الإنتاج، بينما من الناحية الأخرى يتزايد نصيب الرأسماليين، وهذا في حد ذاته يحتوي على نهاية فترة الرواج، حيث أن الرأسماليين يميلون إلى ادخار نسبة كبيرة من الزيادة في دخولهم على عكس العمال الذين ينفقون أية زيادة في دخلهم على الاستهلاك، إن حصول الرأسماليين على نسبة أكبر من الزيادة في الدخل ثم ادخار نسبة كبيرة من هذه الزيادة يؤدي إلى تناقص الطلب الكلي على الإنتاج المتزايد، بعبارة أخرى أن الاستثمار المتزايد أثناء الرواج يفشل في أن يخلق القوة الشرائية لاستيعاب الزيادة في المنتجات النهائية، وحينما تبدأ السلع في التكديس لدى الرأسماليين تهبط الأرباح وهذه هي أزمة قصور الاستهلاك[1].

الجانب الثالث: وملخص هذه النظرية أن الاستثمار في مرحلة الرواج يؤدي إلى حدوث التوظيف الكامل بصفة وقتية، وهذا أيضا يؤدي بصفة وقتية إلى تحسين الأجور، وفي خلال مثل هذا التضخم يلاحظ أن المستحدثات الفنية الجديدة غير كافية للمحافظة على نصيب متزايد من الإنتاج لصالح الرأسماليين، وحيث أن عملية تراكم رأس المال مستمرة فإن معدل الأرباح ينخفض وهذا يقودنا إلى الكساد، ويمكن تصور أن أزمة النظام الرأسمالي تحدث لسبب أو لأخر من هذه الأسباب الثلاثة أو بهم جميعا، حيث أنه لا يوجد تعارض منطقي بين النظريات الثلاث بالرغم من اعتقاد بعض الكتاب بأن النظرية الثانية والثالثة هي نظريتان متعارضتان[2] .

ويرى ماركس بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف (أي بتكلفة إعادة إنتاج طبقة العمال)، وأن فائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل ومع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت تزداد، وينخفض معها معدل الربح (إلا إذا ارتفع فائض القيمة)، [3]ولم يرى ماركس أية مشكلة طالما وجد فائض العمل ليدفع الأجور نحو

---

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، المرجع نفسه، ص 373.

[2] ساعو باية، **الانعاش الاقتصادي في الجزائر_ واقع و آفاق_**، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[3] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية) نظريات وسياسات وموضوعات)** ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2007م، ص6.

الأسفل، لكنه تنبأ بأنه مع حدوث التراكم الرأسمالي فإن ما يسميه بالجيش الاحتياطي للعمال سوف يختفي مما يدفع بالأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، إن رد فعل الرأسماليين على ذلك إما بإبقاء الأجور منخفضة أو بإحلال رأس المال محل العمل، وبسبب الميل الطبيعي للرأسماليين إلى تراكم رأس المال، واتجاههم إلى إحلاله محل العمل تنشأ مشكلة تتعلق بعدم قدرة العمال على استهلاك جميع السلع المنتجة، وبالتالي فإن فشل الطلب الفعال يدفع الرأسمالية إلى الانهيار من جراء تناقضاتها الداخلية، وهكذا تنتقل السلطة إلى الطبقة العاملة عن طريق الثورة العمالية بالإضافة إلى أن النظام الرأسمالي يتميز بـ[1]:

ـ جميع قواعده ونظرياته ومعالجاته لا تصب في معالجة المشكلة الاقتصادية ولا تستهدف إشباع حاجات الإنسان الاقتصادية الأساسية، ولا تحقق أي كفاية لإشباعها ولا تضمن أي توزيع صحيح للثروة، ولا تحقق أي عدالة في هذا التوزيع لان التوزيع عندها ينحصر بالإنتاج، وزيادة الانتاج، وتحسين الانتاج، وتوسيع الانتاج، فهو توزيع (لخدمة المنتج فقط) ولتكثير ثروة المستثمر، ولتكديس الاموال واكتنازها في صناديق الرأسماليين لتستخدم في التمويل والاقراض المستمر بالربا وبالاقتصاد الافتراضي وبالمال الوهمي وبالاستغلال للمحتاجين وانتشار وشيوع وتعميم (ظاهرة الفقر) وتوسيع دائرة الفقراء واستمرار الهيمنة المالية والاقتصادية على الدول الفقيرة وتكبيلها (بمديونيات لا تنتهي) وانماء المال بعيدا عن الاصول العينية ودون مقابل من انتاج وثروة حقيقية، منقولة أو غير منقولة والاستمرار بطبع الاوراق النقدية الخالية من الرصيد والغطاء المعدني والذي يكثر السيولة النقدية ويوجد التضخم الاقتصادي الدائم.

ـ نظام متأزم لأنه دائما يصنع الازمات بقواعده وبمعالجاته وبتطبيقاته فهو بذلك نظام آيل للانهيار والافول فشجرته صائرة إلى الذبول واليباس.

ـ إنَّ النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يفلت من الأزمة إلا عادت تتولد فيه أزمة أخرى وهكذا دواليك فهو واقع في دوامة الازمات حتى يقع ويسقط نهائيا في حفرة[2].

---

[1] طالب حسن العزي، الاقتصاد بين العلم و النظام، ص 82.

[2] طالب حسن العزي، **الاقتصاد بين العلم و النظام**، مرجع سبق ذكره، ص 84.

وفي تقييم البعض لآراء ماركس فإنهم يؤكدون بأن تحليلات ماركس تتضمن نظرة ثاقبة وقيّمة لأداء الرأسماليين، إلا أنَّ تنبؤاته بخصوص انهيار النظام الرأسمالي العالمي لم تتحقق وذلك لسببين :

الأول: أنَّ زيادة الأجور النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة في الأجور الحقيقية، وأي زيادة في الأجور الحقيقية يمكن أن يعوضها زيادة في الإنتاجية، مما يترك معدل الربح دون تغيير.

الثاني: أن ماركس قلل من أهمية التقدم التكنولوجي في الصناعة، والذي يمكن أن يعادل أثر تناقص العوائد، ويؤثر على إنتاجية العمل، والجدير بالذكر أن التقدم التكنولوجي يعني أنه ليس هناك تعارضا بين الأجور الحقيقية، وبين معدل الربح فكلاهما يمكن أن يرتفع [1].

الفرع الثالث: الاتجاه الحديث

سنقوم بعرض أهم النظريات في الاتجاه الحديث و التي تناولت الدورات الاقتصادية.

أولا النظرية الكينزية: صحيح أن دراسة كينز[2] لم تكن منصبة على تحليل الدورة الاقتصادية مباشرة ، لأنها كانت منصبة أساسا على نظرية التوظيف (التشغيل) والفائدة والنقود، إلا أنه تعرض لمعالجة ظاهرة الدورة في الاقتصاد فلقد هيأت أزمة الكساد العالمي التي جاءت سنة 1929م لتقبل نظرية جديدة كانت بمثابة ثورة فكرية اقتصادية أحدثت انقلابا جذريا في السياسة الاقتصادية حيث جاء "كينز" بأفكاره وتحليلاته وسياساته الجديدة، استطاع على إثرها تقديم أفكار جديدة عن الاستقرار الاقتصادي مختلفة عما كان سائدا في ذلك الوقت، فأفكار "كينز" كانت وليدة أفكار الأزمة، فللاستقرار الذي عاشته الاقتصاديات الغربية آنذاك، فتلك الفترة اعتبرها هو كنتيجة للأفكار الكلاسيكية المتطرفة حيث درس مشكلة البطالة التي ميزت اقتصاديات الدول الأوروبية في تلك الفترة هذا ما أدى إلى زعزعة الثقة في النظرية الكلاسيكية، وبالسياسات الاقتصادية التي بنيت على أساسها، وخاصة

---

[1] ساعو باية، **الانعاش الاقتصادي في الجزائر_ واقع و آفاق_**، مرجع سبق ذكره ، ص 21، بتصرف.

[2] كينز: جون مينارد كينز " يونيو 1883م – 21 أبريل 1946م " هو اقتصادي انجليزي ساهمت أفكاره بإحداثِ تغيرٍ جذري في نظرية وممارسة الاقتصاد الكلي؛ عُرف كينز بأنّه مُنقذ الفردية الرأسمالية من انتشار البطالة بإيمانه أنّ عدم معالجة هذه المشكلة سيؤدي لتحكم الأنظمة الاستبدادية في العالم الغربي. كانت الرياضيات مادته المفضلة، حيث لعبت دورا أساسيا في صقل مهاراته والتأسيس لأعماله فيما بعد، بالإضافة إلى تميزه في الأدب الكلاسيكي والتاريخ يُعتبر جون مينارد كينز أحد أكثر الاقتصادين نفوذاً في القرن العشرين وهو باني اللّبنة الأساسية لمدرسةٍ اقتصادية كثيرة التفرعات عُرفت فيما بعد بالاقتصاد الكنزي.

أنها اعتبرت مشكلة البطالة ظاهرة مؤقتة، وأن اقتصاد السوق الحر قادر على معالجة هذه المشكلة بشكل تلقائي، وما رافق ذلك من نتائج اجتماعية سلبية تركت أثارها على المجتمعات الأوروبية والأمريكية، وأنذرت بانهيار النظام الاقتصادي الرأسمالي.

تفسير كينز للدورات الاقتصادية: يرجع "كينز" سبب التقلب إلى الطلب الكلي الخاص، سواء نشأت هذه التقلبات عن الإنفاق (الاستهلاكي أو بالإنفاق الاستثماري)، لكن كما يرى "كينز" أن الإنفاق الاستهلاكي أكثر استقرارا، وهنا يظهر الفرق بين نظريته ونظريات نقص الاستهلاك التي رأيناها سابقا (النظرات التقليدية) ومنه فإن تقلب الطلب الكلي الخاص سوف يكون ناتجا عن التقلب في الإنفاق الاستثماري الخاص، وبالتالي فإن معرفة محددات الطلب الاستثماري تسهل علينا معرفة موطن عدم الاستقرار.

كما ينسب كينز الاستثمار إلى عاملين مهمين هما الكفاية الحدية لرأس المال وأسعار الفائدة، ونجده يركز كثيرا على الأول، ويؤكد بأن الدورة الاقتصادية ماهي إلا دورة في الكفاية الحدية لرأس المال، ولكن هذا ليس معناه أن باقي العوامل لا تلعب دورا في العملية، فالقصد من ذلك أن أصل الدورات الاقتصادية يرجع إلى التقلبات الكبيرة في الكفاية الحدية لرأس المال، فلكل من سعر الفائدة أو الإنفاق الاستهلاكي دور في العملية، ولكن ليس بنفس الأهمية التي تحظى بها الكفاية الحدية، وهذه الأخيرة تتوقف على التوقعات المستقبلية التي تتأرجح بين التفاؤل والتشاؤم، ومنها تبنى قرارات الاستثمار، وبالتالي نجد أن التوقعات تلعب دوراً هاماً في تحديد الكفاية الحدية لرأس المال[1].

وبالتالي فالتوقعات بشأن الأرباح المستقبلية هي التي تحدد الكفاية الحدية وهذه الأخيرة هي التي تحدد حجم الاستثمارات المطلوبة، وهنا نجد ثلاث حالات ممكنة كفاية حدية موجبة تكون فيها التوقعات تفاؤلية بخصوص

[1] خزعل البيرماني، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مطبعة الديواني بغداد، العراق، ص461.

الأرباح المستقبلية إذا ما قورنت بأسعار الفائدة، وبالتالي تخلق بيئة مشجعة على الاستثمار، وهذا من شأنه أن يرفع حصة الاستثمارات بوتيرة سريعة عن طريق المضاعف، لكن سرعان ما يصل الاقتصاد إلى حد التخمة وترتفع المخزونات إلى حدودها القصوى، خصوصا إذا لم تقابل هذه الزيادة زيادة بوتيرة أكبر أو بنفس الوتيرة على الأقل في الاستهلاك، وهذا من شأنه أن يقلب التوقعات من توقعات تفاؤلية إلى توقعات تشاؤمية، مما يؤدي بدوره إلى قلب الكفاية الحدية إلى كفاية صفرية أو سالبة، فتنخفض الاستثمارات ويدخل الاقتصاد في مرحلة انكماش وهكذا دواليك، وبالتالي سيؤدي أي تقلب في الاستثمار لا يعادله تغير مقابل في الميل للاستهلاك إلى تقلب في التشغيل بلا شك، ونظراً لأن حجم الاستثمار عرضة لتأثيرات شديدة التعقيد، يرجح أن تكون كل التقلبات سواء في الاستثمار نفسه أو في الكفاية الحدية لرأس المال ذات طبيعة دورية[1].

_مرحلة الرخاء: وتبدأ فترة الرخاء بزيادة الاستثمار لمختلف الأسباب (كظهور اختراع جديد، أو لارتفاع الأسعار، أو لقيام الحرب، أو لتفاؤل أرباب الأعمال)، وبطبيعة الحال فإن الزيادة في الاستثمار ستؤدي إلى زيادة في الدخل ومستوى التوظيف نتيجة لأثار مضاعف الاستثمار على الدخل، غير أن هذا التوسع في الدخل والعمالة لا يمكن أن يستديم إلا إذا عمدت المصارف إلى زيادة في الائتمان المصرفي مما يساعد رجال الأعمال على تحقيق هذا التوسع، وهنا يصبح هذا التوسع مقرونا بارتفاع مستوى الأسعار وتضخم الأرباح نتيجة لارتفاع معدلاتها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حدة التوسع، وتبدو هذه الظاهرة في ميادين الانتاج التي يكون عرض منتجاتها قليل المرونة، بمعنى أن الكميات المعروضة لا تستجيب بسهولة لارتفاع في الأسعار، نتيجة لصعوبة التوسع في الطاقة الانتاجية، أو قلة الأيدي العاملة المتخصصة في أنواع معينة من الأعمال.

وقد تستمر موجة التوسع إلى حد التوظف الكامل للموارد الإنتاجية، غير أنه تظهر أثناء هذه المرحلة بعض العوامل الكامنة داخل النظام الاقتصادي نفسه مما يحد من التوسع[2].

---

[1] دحمان بواعلي سمير، البشير عبد الحكيم، **نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية –دراسة نظرية تحليلية لتطور نظريات الدورات الاقتصادية وسياساتها**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] حسين عمر، **مبادئ علم الإقتصاد**، دار الشروق، السعودية، 1982م، ص 835.

_مرحلة الكساد: تتميز هذه المرحلة بانخفاض مستوى الاستثمار، ومستوى الدخل و حجم التوظيف تبعا لذلك، نتيجة الأثار العكسية لمضاعف الاستثمار على الدخل، وهنا يتضح أنه بينما يعمل مضاعف الاستثمار على التوسع في الدخل نتيجة للزيادة في الاستثمار، خلال فترة الرخاء، فهو يعمل على انكماش الدخل نتيجة للنقص في الاستثمار خلال فترة الكساد، كما أن التوسع في الدخل (الحالة الأولى) أو انكماش الدخل (الحالة الثانية) هو بنسبة أكبر من الزيادة في الاستثمار (الحالة الأولى) والنقص في الاستثمار(الحالة الثانية) ولذلك فإن مضاعف الاستثمار قد يعمل في صالح العمالة أو في غير صالحها، ومما يعمل على الزيادة حدة الكساد ميل الأفراد لاكتناز النقود نتيجة لزيادة التفضيل النقدي، وهذا يعني النقص في الإنفاق الكلي أي نقص الطلب الفعال، وهنا تلعب التوقعات دورا هاما في سلوك رجال الأعمال، إذا أنهم يعتقدون في هذه المرحلة بكساد الأحوال الاقتصادية وزيادة حدة الكساد في المستقبل، ومن ثم تتفشى فيهم روح التشاؤم، وتنخفض الكفاية الحدية لرأس المال.

كما أن المخزون من السلع لديهم يتراكم تدريجيا نتيجة لتدني الطلب الفعال، وهنا قد ينخفض سعر الفائدة السوقي، عندما يزيد عرض النقود على الطلب عليها للاستثمار، ومع ذلك فقد لا يكفي هذا الانخفاض في سعر الفائدة في مقاومة أثر انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال ما يزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار[1].

إنَّ الدورة الاقتصادية –وفقا للتحليل الكينزي– تتوقف على تقلبات الكفاية أو الإنتاجية الحدية لرأس المال في علاقتها بسعر الفائدة، وذلك تبعا لتوقعات رجال الأعمال، فإن نقصت الكفاية الحدية وارتفع سعر الفائدة تراجع إقبال رجال الأعمال على الاستثمارات، وإن زادت الكفاية الحدية زاد سعر الفائدة وتراجع إقبال رجال الأعمال على الاستثمار، وإن زادت الكفاية الحدية، وانخفض سعر الفائدة، زاد إقبالهم على الاستثمار.

ثانيا الدورات عند المدارس الكلاسيكية الحديثة: في إطار دراسة التقلبات الاقتصادية نجد في هذا المجال ثلاث محاولات جادة، وهي نموذج فريدمان وأنصار المدرسة النقدوية، ونموذج لوكاس وأنصار مدرسة التوقعات الرشيدة، وأخيراً ما يسمى بنماذج الدورات الحقيقية RBC حيث رفضت هذه المدرسة نماذج اللاتوازن الكينزية، و بنت فكرتها على التحليل الكلاسيكي أو ما يسمى نماذج التوازن الكلاسيكية.

نظرية النقدويون في الدورات وسياستهم في الحد منها: كان (فريدمان M.Friedman)[1] من أكبر المنتقدين للفكر الكينزي ومؤمنا في نفس الوقت بالأفكار الكلاسيكية، وكان هجومه على كينز في الدورات الاقتصادية

[1] ساعو باية، **الانعاش الاقتصادي في الجزائر_ واقع و آفاق_**، مرجع سبق ذكره، ص 23.

وسياسات الاستقرار الاقتصادي بشكل خاص، وفي إطار نقده هذا نجده يعتقد أن الاقتصاد الخاص والاستثمارات الخاصة أكثر استقرارا عما افترضه كينز، وأن مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي عادة ناتجة عن التدخلات الحكومية، التي تكون عادة لخدمة السياسة أكثر منها لخدمة الاقتصاد، لهذا فهو لا يثق كثيراً في رجال السياسة، ويعتقد أن التدخلات تؤذي أكثر مما تنفع، فهي تحدث ما أسماه بأثر الإزاحة، أي أن الحكومة تزيح القطاع الخاص من السوق، وهذا من شأنه أي يحدث تذبذب في الاستثمارات الخاصة مما يؤدي بدوره إلى حدوث عدم الاستقرار الاقتصادي.

بل ويذهب إلى أبعد من ذلك فهو يعتقد أن الأفكار والسياسيات الكينزية وضعت الاقتصاد العالمي على المسار الخطأ بفعل التدخلات الحكومية وبالتالي فالتقلبات ستكون في الإنتاج في الزمن القصير أما في المدى الطويل يبقى الاقتصاد يعمل عند الإنتاج الطبيعي مع معدل تضخم متزايد بقدر حجم التدخلات الحكومية بالتالي فسياستهم في ترك الاقتصاد حر، يليه عدم تدخل الدولة نهائياً في الاقتصاد، مع نمو في الكتلة النقدية بمعدل ثابت يتناسب مع معدل نمو الإنتاج لم يتم تطبيق مبادئ المدرسة النقدية رسمياً حتى أكتوبر1979م[2].

مدرسة التوقعات الرشيدة ونظرية الدورات الاقتصادية: تعتمد مدرسة التوقعات الرشيدة (مدرسة الكلاسيك الجدد) على فروض النقديين كمرونة الأسعار والأجور وتوازن الأسواق والبطالة الطبيعية والحياد النقدي على المدى الطويل، كما تأخذ بفرضية عقلانية رشادة الأفراد التي تعتبر أهم فرضية عندهم، فالأفراد يستخدمون كافة المعلومات المتوافرة لديهم لتكوين توقعاتهم، وقد ركزت استنتاجاتها على المعلومات، وأن مشاكل المعلومات يمكن أن تفسر لنا الكثير من التصرفات الرشيدة للأفراد وللاقتصاد الكلي، وفي الحقيقة فإنهم يدعون إمكانية تفسير التقلبات الاقتصادية وأخطاء تنبؤات الاقتصاديين، كل ذلك عن طريق المعلومات المتوافرة، هنا يفرق لوكاس[3] بين

---

[1] ميلتون فريدمان: عالم اقتصاد أمريكي، فاز بجائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1976م، لإنجازاته في تحليل الاستهلاك والمعروض النقدي ونظريته في شرح سياسات التوازن.

[2] حسين عمر، **مبادئ علم الاقتصاد**، مرجع سبق ذكره، ص 383.

[3] لوكاس: اقتصادي حائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1995م، صاحب الإسهام الكبير في ظهور ما يعرف ب "مدرسة التوقعات الرشيدة" في ثمانينات القرن العشرين، اذ أسس لمفهوم رشادة المتعاملين الاقتصاديين ومدى تأثير ذلك على سلوك الظواهر والمتغيرات الإقتصادية.

نوعين من السياسة النقدية، وهما السياسة النقدية المتوقعة والسياسة النقدية غير المتوقعة، بالنسبة للأولى لن يكون لها أي أثر على الإنتاج الحقيقي بل الأثر فقط على الأسعار[1]، أما إذا كانت السياسة غير متوقعة وكانت مفاجئة – صدمة نقدية – فإن الأثر سيكون على الإنتاج ثم سرعان ما يكتشف الأفراد ذلك، ليعدلوا توقعاتهم مع الظروف الجديدة، ويعود الإنتاج عند مستواه الطبيعي لكن مع تكلفة هي تكلفة التضخم، وبالتالي فيمكن تفسير تلك التقلبات بالسياسة النقدية غير المتوقعة وأخطاء الأعوان الاقتصادية في التنبؤ بها مما جعلهم يكونون توقعات خاطئة جعلتهم يرفعون الإنتاج.

ومن هنا كانت سياستهم هي ترك الاقتصاد حرا وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، متوافقين في ذلك مع المدرسة النقدوية، فقط الاختلاف في طريقة التحليل من جهة وقدرة الحكومة على مراوغة الأعوان الاقتصادية من جهة أخرى، فهي ترى عدم قدرة ذلك على العكس من فريدمان وأنصار المدرسة النقدوية.

نظرية الدورات الحقيقية[2]: هي تلك النظريات المعاصرة التي تبني نماذجها على نموذج التوازن الكلاسيكي مع إدخال الصدمات العشوائية، تحت مسمى نماذج التوازن الحركي العام العشوائي DGSE وفي الكتابات الفرنسية باختصار MEGIS ترجع هذه النظرية الاسباب إلى صدمات الإنتاج الخالصة؛ مستفيدة من ما يسمى (اثر سلوتسكي l'effet de SLUTSKY) في بناء نماذجها، وبالتالي ترجع التقلبات إلى الصدمات الناتجة عن المتغيرات التي تحدث في المحيط الاقتصادي كالأزمات التكنولوجية، والتغيرات في تفضيلات الأعوان الاقتصادية الناتجة عن الموازنة بين أكثر من خيار داخل حيز زماني معين مثل الموازنة بين الراحة والعمل وتخصيصات عوامل الإنتاج، أو اكتشافات جديدة، أو صدمة في أسعار المواد الأولية...الخ، وبالتالي فهي تشرح الدورة الاقتصادية ليس كانحراف عن التوازن ولكن كتقلب في المنتج نفسه، وهي أهم نقطة يبدأ بها النموذج، أي التقلب في الإنتاج وليس في التوازن فنجد أن نموذج Kydland و Prescott لم يتضمن أي مظهر نقدي، فقد تم بناء النموذج

[1] Galbács Peter , *The Theory of New Classical Macroeconomics. A Positive Critique*, 2015, pp 337 .

[2] يطلق عليها في الفكر الأنجلوسكسوني مصطلح دورات الأعمال الحقيقية أو RBC اختصاراً للمصطلح Real Bussines Cycles أما في الفكر اللاتيني فهناك من يطلق عليها مصطلح نظرية الدورات الحقيقية أو دورات الأعمال الحقيقية Théories des Theories des cycles réales، أو اسم نظرية الدورات الحقيقية affaires réales اختصاراً بـ TCR.وهي واحدة من أهم النظريات الحديثة تلك المقدمة من طرف Kydlandو Prescottعام1982اللذان استفادا من نموذج النمو الأمثل العرضي المنسوب إلى rockو Miraman ، عام 1972م.

على أساس المتغيرات العينية فقط، وقد أشار Prescott إلى أن إضافة القطاع النقدي قد يكون غير مفيد بحيث يمكن تفسير الدورات بطريقة شبه كاملة من خلال المتغيرات العينية فقط، وفي تحد صريح للتيارات التقليدية الخاصة بدور النقود صرح Kydland و Prescott بأنه "لا يوجد دليل على أن القاعدة النقدية تقود الدورة حتى ولو اعتقد بعض الاقتصاديين بصورة مستمرة في صحة هذا التصور النظري لدور النقود"[1].

ومقابل النموذجين السابقين أشار نموذج Plosser و Long عام 1983م إلى وجود رابطة بين النقود والإنتاج لكنها تنتج من الاستجابة الذاتية للنقود لما يحدث من تغيرات إنتاجية، رافضين بذلك وجود علاقة سببية بين النقود والإنتاج، لهذا فإنه توجد رابطة ايجابية بين الإنتاج والخدمات المالية التي تعتمد على تطور الإنتاج العيني وليس العكس، ومن ثم يتغير حجم النقود الداخلية –الودائع البنكية– في نفس اتجاه تغير الإنتاج.

وفي هذا الصدد صادفت صعوبة منهجية أساسية تتمثل في كيفية ضمان أن تكون الأزمة النقدية خارجية ولعل ذلك ما دفع رواد النظرية وعلى رأسهم Plosser و Long إلى تأكيدهما على الداخلية لعرض النقود حتى ينفي أي دور لها في إحداث التقلبات، والخلاصة من ذلك كله تعتبر السياسة النقدية غير مجدية، على أساس أن الأزمات التكنولوجية التي تنسب إليها الدورات ذات مصدر خارجي مما تتوارى معه إشكالية الحد من الدورات بواسطة السياسة الاقتصادية، وتذهب إلى أبعد من ذلك بالتأكيد على أن السياسة الاقتصادية تضر أكثر مما تنفع نظراً لتأثيرها السلبي على الرفاهية الاقتصادية التي عبر عنها أطراف النشاط الاقتصادي فيما اتخذوه من قرارات اقتصادية.

وعموما نقول أن النظرية النقدوية ونظرية التوقعات الرشيدة ترجع التقلبات الاقتصادية في الأساس إلى عدم استقرار الكتلة النقدية، وقبلهما المدرسة الكينزية ترجع التقلبات إلى التقلب في الطلب الاستثماري، أما نظرية الدورات الحقيقية فترجع السبب إلى التقلب في الإنتاج ذاته.

[1] خلدون عبد الصمد، **الأزمات والدورات الاقتصادية** ، المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث، العدد 2، 2016م، ص382.

خلاصة الفصل الأول

بيّنا من خلال هذا الفصل ماهية النظام الاقتصادي الاسلامي وكيف لخصائصه أن تجعل منه نظاما اقتصاديا مميزا ذلك من خلال إبراز أسسه وخصائصه، وكذا أهميته واهدافه، كما تم إبراز أهم النقاط المتعلقة بالدورات الاقتصادية، و ذلك بتقديم مفهوم بسيط حول مفهوم الدورات الاقتصادية، أسبابها و أنواعها كما بينا أهم التفسيرات النظرية للدورات الاقتصادية التي لاحظنا من خلالها تنوع المدارس في تفسيرها و تحليلها، وعدم التوافق بين مختلف الاقتصاديين في تفسيرها فكل يرجعها لسبب معين، فهناك من يرجعها إلى الأسباب المناخية؛ والبعض ينسبها إلى النقص في الاستهلاك، والبعض الآخر إلى الابتكارات التكنولوجية، أما حديثا فينقسمون بين أصحاب فرضية الإفراط في الاستثمار، وفرضية التقلبات النقدية، وفرضية نقص المعلومات، وأخيرا فرضية الصدمات الحقيقية؛ كما وجدنا أن أكبر مشكل هو الاعتماد في تفسير هذه الدورات على متغير وإهمال باقي المتغيرات الأخرى، فلكل مدرسة جانب قوة وجانب ضعف، لهذا لا يمكن الجزم بصحة واحدة دون الأخرى... هذه الاختلافات تؤدي بالتالي إلى اختلاف الحلول و المعالجات المقترحة في النظام الرأسمالي للحد من الظواهر الاقتصادية السلبية التي تظهر في الدورة الاقتصادية، بل تزيد من تفاقمها، هذا ما يدعونا إلى البحث عن آليات الحد من أزمات الدورات الاقتصادية في النظام الاقتصادي الاسلامي، وهو ما سنتناوله في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

آليات النظام الاقتصادي الاسلامي ودورها في علاج تقلبات الدورة الاقتصادية

تمهيد:

لاحظنا من خلال ما سبق كيف أن الجميع يتفق على أن الدورات الاقتصادية شيء متأصل في الاقتصاديات الرأسمالية، وهي ظاهرة صحية ملازمة لواقع الاقتصاد عندهم، وأن المشكل يكمن في تلك الانحرافات التي قد تنشأ أثناء الدورة، كالدخول في موجة تضخمية حادة أو أزمة كساد كبيرة، ولاحظنا أيضا كيف قدمت بعض النظريات تفسيرا لحدوث هذه التقلبات وكيف اعتبرتها ظواهر لصيقة بالنظام الرأسمالي، هذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن كيف يفسر النظام الاقتصادي الإسلامي هذه التقلبات، وماهي وسائله المقترحة للحد من التضخم والكساد وكذا البطالة باعتبارها أهم الانحرافات الخطرة في الدورة الاقتصادية، هذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: سياسة مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي

لمواجهة الأضرار الناجمة عن تقلبات الدورة الاقتصادية يتبني النظام الاقتصادي الرأسمالي سياسات مضادة للاتجاهات الدورية مثل السياسة المالية، والسياسة النقدية، وغيرها من السياسات الأخرى التي من شأنها تقليص الضرر الحاصل نتيجة تقلبات الدورات الاقتصادية.

ويمكن هنا وبعد التطرق إلى ماهية النظام الاقتصادي الرأسمالي، أن نتناول السياستين السالفتين بالذكر بإبراز دورهما في تفادي أضرار هذه التقلبات من خلال عرض أهم سياسات هذا النظام الاقتصادي في مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية...

المطلب الأول: ماهية النظام الرأسمالي (المفهوم، التأسيس، العيوب)

سنعرض في هذا المبحث أهم سياسات النظام الرأسمالي في علاج تقلبات الدورة الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي

أولا تعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي: إن أصل مصطلح الرأسمالية capitalism مأخوذ من اللفظة اللاتينية caput، ومعناها الرأس وهذه اللفظة أول ما استعملت خلال القرنين 12 و13 للميلاد، للدلالة على الأموال ومخازن البضائع، وكذا المال الذي يحمل الفائدة، أما لفظة الرأسمال فقد درج استعمالها منتصف القرن17 لتدل على مالكي المال[1]، والحقيقة هناك تعريفات متعددة للنظام الرأسمالي تختلف باختلاف الأيديولوجية لصاحب التعريف، لعل أشهرها ما أطلقه آدم سميث[2] :"دعه يعمل دعه يمر"، والتي تعتبر تعبيرا صريحا عن جوهر فكرة النظام الاقتصادي الرأسمالي، ذلك الفكر الذي ينادي بحرية النشاط الاقتصادي وترك أمر توجيهه لما يسمى بآلية السوق المتمثلة في قانون العرض والطلب[3].

---

[1] أسعد ملي، **العالم الر أسمالي : حيوية ذاتية وأزمات مستمرة**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28 ،العدد الأول 1، 2012م، ص 255.

[2] آدم سميث:فيلسوف أخلاقي وعالم اقتصاد اسكتلندي، يُعدّ مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي ومن رواد الاقتصاد السياسي، اشتهر بكتابيه الكلاسيكيين :نظرية المشاعر الأخلاقية1759م، بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها 1776م.

[3] مُحَمَّد عبد القادر، **قراءات في تطورات الاقتصاد الرأسمالي واتجاهات النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، مجلة مركز التنوير المعرفي، العدد 8، الخرطوم ، 2009م، ص80.

أو هو "ذلك النظام الذي يقوم على الملكيَّة الفردية لعناصر الإنتاج، والحرية الاقتصادية في إدارة، وتسيير وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال جهاز الثمن أو قوى السوق فهو نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسيَّة يقوم على أساس تنمية الملكيَّة الفرديَّة، والمحافظة عليها، متوسِّعًا في مفهوم الحرِّيَّة[1]، أو هو"نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية تقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها"، وبما أن الرأسمالية تعزز الملكية الفردية، فإنها تقلص الملكية العامة، ويوصف دور الحكومة في هذا المفهوم، على أنه دور رقابي فقط[2].

ثانيا الجذور الفكرية للنظام الرأسمالي وأبرز شخصياته: ترجع نشأة "الرأسمالية" إلى أوروبا، والتي كانت محكومة بنظام الإمبراطورية الرومانية التي ورثها النظام الإقطاعي، وما بين القرن الرابع عشر والسادس عشر ظهرت الطبقة البورجوازية كمرحلة تالية لفترة نظام الإقطاع، ثم تلت المرحلة البرجوازية مرحلة "الرأسمالية"، وذلك منذ بداية القرن السادس عشر[3] ولكن بشكل متدرج، حيث ظهر وقتها الدعوة أولا إلى الحرية، وكذلك الدعوة إلى إنشاء القوميات اللادينية، وظهر المذهب الحر (الطبيعي) في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في فرنسا حيث ظهر الطبيعيون ومن أشهر دعاة هذا المذهب: (فرنسوا كينز1694-1778م)

(ولد في فرساي بفرنسا)، وجون لوك (1632-1704م) و آدم سميث (1723-1790)م وهو أشهر الكلاسيكيين على الإطلاق، ولد في مدينة كيركالدي في اسكوتلندا، ودرس الفلسفة، وكان أستاذا لعلم المنطق في جامعة جلاسجو مؤلف، ودافيد ريكاردو (1772-1823) قام بشرح قوانين توزيع الدخل في الاقتصاد الرأسمالي، وجون استيوارت ميل(1806-1873) ودافيد هيوم(1711-1776م) وأدمونبرك (1727 _1797م) من المدافعين عن الملكية الخاصة على أساس النظرية التاريخية أو نظرية تقادم الملكية[4].

---

[1] أشرف محمد دوابه، **النظام الاقتصادي مدخل ومنهاج**، دار السلام، ط1، القاهرة ، 2010م، ص35.

[2] جريدة العرب الإقتصادية الدولية، **النظام الرأسمالي إيجابيات وسلبيات**، 28 ديسمبر 2016م، على الموقع https://www.youm7.com تاريخ الزيارة: 2022/10/10م.

[3] أسعد ملي، **"العالم الر أسمالي : حيوية ذاتية وأزمات مستمرة"**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28 ،العدد الأول 1 2012م، ص 255.

[4] عماد عمر خلف الله أحمد ، **الموازنة بين الاقتصاد الإسلامي وغيره من النظريات الاقتصادية الوضعية**، الملتقى الدولي الأول الاقتصاد الإسلامي . الواقع ورهانات المستقبل ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي غرداية، ص 10.

الفرع الثاني: أسس وعيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي

يرتكز هذا النظام على عدة أسس، جعلت منه نظاما هشا معرضا للأزمات، سنذكر أهم هذه الأسس وسنشير إلى بعض هذه العيوب.

أولا أسسه: يقوم النظام الرأسمالي على أربعة أسس مهمة هي:

1 سيادة النظرة العلمية للأمور بعيدا عن النظرة الدينية: فصل الدين نهائيا عن الدولة، لقد تنحى الدين من حياة أوروبا بعد هزة عنيفة أصابته من العصر الوسيط، وذاعت النزعة المادية في الفلسفة، فالمعرفة أساسها مادي ولا توجد الفكرة إلا نتيجة للوجود السابق للمادة، وبالتالي لا يمكن استخلاص المعرفة إلا باستخدام المنهج التجريبي، أي أن الوضعيين لا يؤمنون إلا بالمحسوس، حيث يقول أتباع الأنظمة الوضعية "لا موجود إلا المحسوس"، ومنهم(جون ستيوارت ميل) الذي يرى أن المجتمع الديني غير ليبيرالي لأنه مجتمع خاضع لنظام حكم فردي استبدادي، ونظامه الاجتماعي مؤسس على الإجماع في الرأي وعلى تحريم النقد والنقاش المفتوح، وبذلك ينتقد (ميل) كل دين أو مجتمع متشدد في قوانينه الأخلاقية والدينية، ويصرح: "إن التحريم يمس حرية الفرد لأنه يفترض أن الفرد لا يعرف مصلحته"، وتأسيسا على ذلك، تنظر الرأسمالية للإنسان على أنه كائن مادي وتتعامل معه بعيدا عن ميولاته الروحية والأخلاقية، داعية إلى فصل الدين والأخلاق عن الاقتصاد[1].

2 حافز الربح: يعد حافز الربح في النظام الرأسمالي هو الدافع الاساسي لزيادة الانتاج وهو المحرك الرئيسي لأي قرار يتخذه المنتجون فكل فرد في هذا النظام انما يتصرف بما تمليه عليه مصلحته الشخصية بما يتفق مع تحقيق اهدافه الخاصة ويختلف الربح عن مجموع الدخول الاخرى مثل الفوائد والاجور والريع، حيث ان الربح هو عائد.

[1] صليحة جعفر، لخضر مرغاد، **تحليل فكري لأزمات النظام الرأسمالي**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 49، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2017م، ص 406.

وبما أن الربح هو الفرق بين الايرادات والتكاليف فإن المنتجين في النظام الرأسمالي يختارون النشاط الاقتصادي الملائم لاستخدام ما في حوزتهم من موارد اقتصادية اخذين في الاعتبار امكانية الحصول على أكبر قدر ممكن من ايرادات وأقل تكاليف لتعظيم الفرق بينهما؛ وإذا حدث ذلك في جميع الأنشطة الاقتصادية فان كل الموارد الاقتصادية تكون قد استخدمت بحيث تعطي أقصى أرباح ممكنه وبالتالي يحصل المجتمع على اقصى دخل ممكن من موارده ويلاحظ أن ارتفاع حافز الربح من الأفراد الآخرين العاملين في المشروع وفي سعي المنظم ورجل الأعمال في سبيل تحقيقه ربحا شخصيا يقوم بخدمة المجتمع ويوفر له السلع والخدمات التي يرغبها، فتزداد رفاهية المجتمع بزيادة رفاهية الفرد، والربح في النظام الرأسمالي ليس مجرد عائد يحصل عليه المنظمون حسب العناصر المسيرة للنظام الاقتصادي التي تعمل على تنميته، فعلى كل من يرغب في الحصول على المزيد من الارباح يزيد من انتاجه الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الانتاج الكلي للمجتمع[1].

3 الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج: يعطي النظام الرأسمالي الحرية الكاملة في تملك وسائل الإنتاج على اختلافها ودون أية حدود تذكر، هذه الملكية الخاصة تخول لصاحبها حرية الاستعمال والاستغلال والتصرف بالطريقة التي تدر عليه أكبر عائد ممكن، فالأساس القانوني للنظام الرأسمالي بتمثل في قدسية حق الملكية الخاصة وحرية العلاقات التعاقدية، ويتعين على الدولة حماية هذه القدسية وفرضها.[2]

4 الحرية الاقتصادية والمنافسة وجهاز الأثمان: تعتبر الحرية الاقتصادية من أهم العوامل التي تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، فالمنتجون يتنافسون فيما بينهم لاجتذاب أكبر عدد من المستهلكين, وبالتالي اتجاه الأسعار للانخفاض وخروج المنتجين ذوي الكفاءة المنخفضة, ولا يتبقى في السوق إلا الأكفاء، ومن ثمّ يؤدي ذلك إلى الاستخدام الأفضل للموارد ومن ثم التخصيص الكفء للموارد، ومن ناحية أخرى توجد المنافسة على مستوى المستهلكين الذين يتنافسون فيما بينهم للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجونها؛ ما يؤدي إلى

[1] عادل ذوادي، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2018/2017م، ص 67.

[2] مجدي محمود شهاب، أسامة مُحَمَّد الفولي، **أساسيات الاقتصاد السياسي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003م، ص171.

ارتفاع الأسعار، بحيث يخرج المستهلكون الذين لا تمثل لهم السلع ضرورة قصوى، أو الذين لا تتناسب المنفعة التي يحصلون عليها من السلعة مع ثمن السلعة، ولا يتبقى في السوق إلا الذين تكون حاجتهم للسلعة أكبر، وهكذا يؤدي التنافس بين المنتجين فيما بينهم وبين المستهلكين فيما بينهم إلى الاستغلال الكفء للموارد الاقتصادية حيث إن توفر خاصية المنافسة يؤدي إلى توفير السلع بأحسن جودة وأفضل الأسعار.

كما أنه ونتيجة للتفاعل بين قوى الطلب وقوى العرض تتحدد الأسعار وتتجدد كمية كل منتج في السوق هذا التفاعل بين قوى العرض والطلب وما يؤدي إليه من تحديد ثمن للأسعار والكمية المنتجة للسلع, هذا ما يعرف بجهاز الثمن[1].

ثانيا عيوبه: كشفت التجربة أن شروط تطبيق النظام الرأسمالي قل أن تتوافر مجتمعة، وأن تلك الصورة المثلى لم تتحقق في الواقع العملي إلا لفترة وجيزة من الزمن رغم ما أضيف له من الإصلاحات، وبالتالي ظهور جملة من العيوب تعلقت خاصة بالحرية التي شبهت بنظام المرور في مدينة ليس فيها قواعد مرورية، وستكون نتيجة هذه الحالة أنَّ سائقي السَّيَّارات الضَّخمة يحصلون على أكبر قسط من الحرِّيَّة، وذلك على حساب سائقي السيارات الصَّغيرة، وسائقي السيارات الصَّغيرة يهدِّدون سائقي الدراجات البخارية، وهؤلاء يهددون المشاة، فالقوة هنا هي الَّتي تحكم، أما الضعيف فحقه مهدور، وهنا لا يكون للحرِّيَّة معنى، إلَّا حرية الغني في استغلال الفقير، وتحكُّم القويِّ في مقدرات الضَّعيف"[2]، ومن هذه العيوب:

سوء توزيع الدخل والثروة[3]: نظرا لندرة عناصر الإنتاج بالنسبة لعدد السكان في كل دولة؛ فإنه من المشاهد أن تتركز عناصر الإنتاج في أيدي فئة قليلة من المجتمع، ويبقى جمهور المجتمع من الطبقة العاملة الكادحة، وهكذا يربح أصحاب رؤوس الأموال من عناصر إنتاجهم مباشرة، كما هو الحال بالنسبة لأصحاب الأراضي مثلاً الذين يحصلون الريع أو الإيجار، أما العمال الذين لا يملكون عناصر الإنتاج؛ فإنهم يحصلون على دخلهم مقابل المجهود

---

[1] أحمد السيد كردي، **خصائص النظام الرأسمالي**، موسوعة الاسلام والتنمية، مجلة التنمية الشاملة على الموقع: https://kenanaonline.com، تاريخ الزيارة: 1/2/ 2022م.

[2] علي لطفي، **التخطيط الاقتصادي**، المطبعة الكمالية، القاهرة، 1971م، ص13.

[3] أحمد السيد كردي، **خصائص النظام الرأسمالي**، مرجع سبق ذكره، تاريخ الزيارة: 1/2/ 2022م.

الذي يبذلونه، ومن الطبيعي إزاء هذا الوضع أن يزداد أصحاب رؤوس الأموال ثراء نتيجة لارتفاع دخولهم، ومن ثم يمكنهم ادخار جزء من هذا الدخل، وإعادة استثماره مما يؤدي إلى زيادة ملكية عناصر الإنتاج وتراكمها في أيدي عدد قليل من الأفراد، وعلى الجهة الأخرى تظل الطبقة العاملة في مستوى معيشي منخفض؛ لأن العامل الذي يحصل على دخل منخفض لا يتمكن من الادخار، ومن ثم لا يملك عناصر الإنتاج، ولا يتوقف ذلك على النواحي الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل يتعدى إلى النواحي السياسية؛ حيث يسيطر الأغنياء على مقومات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يمتد نفوذهم إلى النواحي السياسية؛ فيصل نفوذهم إلى إدارة شؤون الدولة، والحصول على أعلى مراكز فيها، وذلك من خلال السيطرة على الأحزاب وانتخابها، بما يملكون من أموال تتفق من الإعلام والدعاية وشراء الذمم.

وبمرور الوقت تجد الأسر الغنية تزداد قوة وأحكاما، بفضل ما توفره لأبنائها وأعضائها من فرص الحياة والتعليم والترقي، وفي الوقت نفسه تتوارث الطبقات الكادحة فقر آبائها.

- **تزايد البطالة ووجود الأزمات الدورية والتقلبات الاقتصادية:** بسبب الربا، والقمار، والأثرة، والأنانية التي طغت في النظام الرأسمالي-بسبب الحرص على المنفعة المادية دون مراعاة جانب القيم، والأخلاق والمنافع الروحية- فإن هذا النظام يتسم بالأزمات الاقتصادية، والتقلبات الدورية، وأزمات البطالة ولا نجاة له إلا إذا تخلى عن مصادمة الفطرة والقيم الأخلاقية، وإذا ابتعدت عن ارتكاب ما حرَّم الله من احتكار، وربا، وقمار، وأكل للمال بالباطل، واستغلال للعمال[1].

-الحرية الوهمية: الحرية في النظام الرأسمالي منبثقة من مفهوم الحاجة وهي غير مقيدة عندهم، فطالما الانسان حر اقتصاديا، فحاجته تتجسد فيما تطلبه هذه" الحرية الاقتصادية "من مفهوم ومدلول، وهذا ما يجعل الحاجة

[1] طالب العزي، بين العلم والنظام، مرجع سبق ذكره، ص 45.

الاقتصادية مطلقة من أي قيود أو عوائق، لا تحكمها ضوابط، فمفهوم الحاجة الاقتصادية عندهم هو الرغبة، فكل ما يرغب به الانسان سواء سلعة محرمة أو غير محرمة، مضرة أو نافعة فهي حسبهم حاجة اقتصادية يجب اشباعها، كذلك الامر بالنسبة للخدمة فكل خدمة يرغب بها الشخص، فهي لديهم حاجة اقتصادية، بغض النظر عن أي اعتبار آخر[1]، هذه المفاهيم حولتهم إلى مجتمعات استهلاكية استعراضية، كل اهتمامهم إشباع أكبر قدر من المتع المادية والحسية، وهذا هو مفهوم السعادة حسبهم وهو في الحقيقة مفهوم مغلوط لا علاقة له بها.

الحرية التي افترضها انصار المذهب الرأسمالي ليست مطلقة؛ إذ لا تتمتع بها سوى فئة محددة من الافراد هي فئة ملاك عناصر الانتاج في حرية العمل على سبيل المثال لا يتمتع بها العامل الاجير الذي غالبا ما يعجز عن ايجاد العمل الذي يرغب فيه وذلك بسبب اشتداد المنافسة بين الطبقة المعاملة التي تكون غالبية المجتمع مما يجبرهم على قبول أجور منخفضة حتى لا يتعرض للبطالة والتشرد أما حرية الاستهلاك فليست مطلقة كذلك وإنما يحد منها الدخل الذي يحصل عليه كل فرد في المجتمع ويترتب على ذلك أن طبقة العمال التي تحصل على دخل منخفض لا تحصل إلا على الضروريات[2].

-نمو ظاهرة الاحتكار: إن الاحتكار الذي نمَا وترعرع في النِّظام الرأسمالي يتيح للمشروع الكبير إزاحة من هو أقل منه في السوق بما يملكه من احتكار التِّقنية، ومقدرة على تخفيض سعر السِّلعة لفترة معيَّنة دون معاناة، وفي ظلِّ عجز المشروع الصَّغير عن الاستمرار في سوق السِّلعة، يتمكَّن المشروع الكبير من السَّيطرة الكاملة على السوق فيفرض شروطه كما يشاء، ويرفع سعر منتجاته كما يريد، وهو ما يعني استغلال المستهلكين لصالح المحتكرين[3].

ثالثا أهم الفروق بين النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الإسلامي

يكمن الفرق بين النظام الاقتصادي الإسلامي والنظام الاقتصادي الرأسمالي في الأسس والمبادئ التي يقوم عليها كل منهما، ويمكن ذكر أهم هذه الفروق في الجدول التالي:

---

[1] طالب العزي، **الفرق بين الملكية العامة وملكية الدولة في النظام الاقتصادي الاسلامي**، مرجع سبق ذكره.

[2] جمال ذوادي، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2018/2017م، ص70.

[3] أشرف محمد دوابه، **النظام الاقتصادي مدخل ومنهاج**، دار السلام، القاهرة، ط1، 2010م، ص43.

(الجدول 1): أهم الفروق بين النظام الاقتصادي الإسلامي والرأسمالي.

النظام الاقتصادي الرأسمالي	النظام الاقتصادي الاسلامي
-ينطلق في الاقتصاد من (حرية الملكية الاقتصادية). -يقوم على ثلاثة قواعد هي: الندرة النسبية والقيمة والثمن. الأساس الفكري: تعتمد على مبدأ الحرية الاقتصادية المطلقة والسعي لتحقيق الربح الفردي، مع تدخل محدود للدولة في الاقتصاد . .الملكية :تؤكد على الملكية الخاصة المطلقة، حتى في الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى تركيز الثروة في يد القلة . .الدور الاجتماعي والعدالة : تؤمن بالمنافسة الحرة، ولكنها تؤدي غالبًا إلى تفاوت طبقي كبير، حيث تترك الثروة تتجمع في أيدي القلة دون تدخل مباشر لتحقيق العدالة الاجتماعية.. الفائدة والربا :تعتمد على الفائدة في المعاملات المالية، وهو ما يؤدي إلى استغلال الفقراء وزيادة الديون.. آليات السوق والتدخل الحكومي: تؤمن بالسوق الحرة دون تدخل كبير من الدولة، مما قد يؤدي إلى الاحتكار والاستغلال. .الأخلاق في الاقتصاد :تعتمد على الربح كمبدأ أساسي، حتى لو كان على حساب الأخلاق، حيث قد تُمارس بعض الشركات الغش أو الاستغلال لتحقيق مكاسب أكبر . الهدف النهائي: تحقيق أقصى ربح ممكن دون النظر إلى الأبعاد الاجتماعية أو الأخلاقية.	-ينطلق من (إباحة الملكية وفق الأسباب الشرعية). -يقوم على ثلاثة قواعد هي: (الملكية بأنواعها الثلاثة، والتصرف في الملكية، وتوزيع الثروة بين الناس). -قائم على العقيدة الإسلامية، حيث يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية - يعترف بالملكية الفردية، ولكنه يقيّدها بضوابط شرعية، كما يقرّ بملكية الدولة للأصول العامة التي تخدم المجتمع (مثل المياه، المعادن، الأراضي العامة). -يسعى لتحقيق التكافل الاجتماعي من خلال الزكاة، الصدقات، الوقف، وتحريم الاحتكار، مما يحدّ من الفجوة بين الفقراء والأغنياء. -يحرم الربا تحريمًا قاطعًا ويشجع التمويل القائم على المشاركة في الربح والخسارة مثل المضاربة والمشاركة. -يعتمد على السوق الحرة ولكن تحت رقابة الدولة لضمان عدم استغلال الناس، ومنع الاحتكار، والتأكد من عدالة الأسعار. -يربط المعاملات الاقتصادية بالأخلاق الإسلامية، حيث يمنع الغش والتدليس والخداع ويحثّ على الأمانة. -تحقيق التوازن بين الدنيا والآخرة، وتحقيق العدالة الاجتماعية مع النمو الاقتصادي

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على محمد عبد المنعم الصديق، مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي، بتصرف[1].

[1] محمد عبد المنعم الصديق، مجلة الاقتصاد الاسلامي، العدد15، 2018م، ص47.

مما سبق نلاحظ أن النظام الاقتصادي الإسلامي يسعى لتحقيق التوازن بين الربح والعدالة الاجتماعية، بينما النظام الرأسمالي يركز على تحقيق الأرباح بغضّ النظر عن العواقب الاجتماعية.

المطلب الثاني: آليات مواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي

يعتمد النظام الرأسمالي سياسات عدة يتدخل بها لتقويم المسار العام للاقتصاد ومن ثم تحقيق أهدافه الاقتصادية وتعد السياسة المالية والنقدية من أهم هذه السياسات.

الفرع الأول: السياسة المالية العامة في مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية

تعتبر السياسة المالية العامة في النظام الاقتصادي الرأسمالي من الأدوات الرئيسة التي تساعد في مجابهة الآثار السلبية لتقلبات الدورة الاقتصادية والتي يمكن استخدامها كأداة لضمان استقرار الاقتصاد الكلي، وهذا من خلال تنفيذ سياسة مالية تكون مضادة للاتجاهات الدورية كتخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي لمقاومة الانكماش الاقتصادي والعكس حيث تتفادى ظاهرة مسايرة الإنفاق العام للاتجاهات الدورية مع أسعار صادرات السلع الأولية، وتعمل على تلطيف الإنفاق الحكومي عبر الزمن، وذلك من أجل ضمان استدامة النمو الاقتصادي وخفض درجة تقلب الاقتصاد الكلي.

أولا تعريف السياسة المالية: السياسة المالية هي: "ذلك الجزء من سياسة الدولة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وكذلك بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات ، ثم إن الحكومة عن طريق هذه السياسة تستطيع أن تؤثر على مستوى الطلب الكلي في الدولة وبالتالي على مستوى النشاط الإقتصادي"[1].

أو هي الطريق التي تنتهجها الدولة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويلية كما يظهر في الموازنة العامة للدولة، بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"[2] ، كما تعرف أنها "عبارة عن دراسة تحليلية للنشاط

[1] عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات العربية**، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، 1980م، ص 323.

[2] عوف محمّد الكفراوي، **بحوث في الاقتصاد الاسلامي**، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، ،2000م، ص 111.

المالي للقطاع العام وما يتبع هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكيّفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكيّفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية، وإشاعة الاستقرار وذلك من خلال تقريب بين طبقات المجتمع وإتاحة تكافؤ الفرص وجمهور المواطنين"[1]

من التعريفات السابقة يمكن تعريف السياسة المالية على أنها عملية استخدام الإنفاق العام بأنواعه والضرائب و الدين العام ومختلف الإعانات الاقتصادية بأشكالها في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال الطلب الكلي والعرض الكلي.

ثانيا أدوات السياسة المالية في مواجهة الظواهر السلبية للدورة الاقتصادية: تقوم الدولة باستخدام السياسة المالية من أجل تصحيح المسار العام للاقتصاد والقضاء على المظاهر السلبية الناشئة في كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية فقد تزيد الدولة في الإنتاج من خلال تخفيض الضرائب على الأنشطة التي لا تتوجه اليها عناصر الإنتاج وبالوقت نفسه ترفع الضرائب على قطاعات أخرى إذا لم ترغب الدولة في تشجيعها وذلك للحصول على إيرادات تعويضية بدلا من اللجوء إلى التمويل بالعجز، كما تستطيع الدولة من خلال الإنفاق العام تشجيع الاستثمارات في القطاعات التي ترغب بها كما هو الحال عند حماية الصناعة الوطنية الناشئة، ويمكن تلخيص هذه الأدوات في:

1- المسؤولية في الإنفاق: تقوم الدولة بتبني سياسات مضادة أو مسايرة للاتجاهات الدورية مثل سياسة المالية العامة التي يمكن استخدامها كأداة لضمان استقرار الاقتصاد الكلي وتقوم على تحولات جادة في السياسات النقدية والمالية وفي الوقت نفسه، تقوم السلطات المالية بزيادة الانفاق الحكومي من جانب وتخفيض الضرائب من جانب آخر، والعكس في فترات الرخاء التضخمي، وتنسق هذه السياسات مع أدوات الاستقرار التلقائية والتي

[1] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسات المالية**، ديوان المطبوعات الجامعية ،طبعة 4، بيروت لبنان ،1992م، ص112.

بموجبها تتغير مستويات الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب بهدف استقرار الطلب الإجمالي قريبا من مستوى الناتج عند التشغيل الكامل[1].

2- تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة: لأجل التحكم في ادارة الطلب الكلي بالمقارنة مع إدارة العرض الكلي تلجأ الدولة إلى لتحقيق وضع قابل لنمو ميزان المدفوعات، لأن العجز في ميزان المدفوعات يرجع أساسا إلى معدل التضخم المرتفع الذي يرجع بدوره إلى الزيادة الكبرى في حجم الإنفاق العام عن الإيرادات العامة، وهو ما يؤدي إلى وجود عجز كبير في الميزانية العامة للدولة ثم تمويله بزيادة عرض النقود، وعليه يوصي صندوق النقد الدولي للتخفيف من هذا العجز والقضاء عليه من خلال:

- الحد من الاقتراض العمومي من البنوك، وذلك من أجل التقليل من عرض النقود ويكون ذلك عن طريق:
- الإلغاء التدريجي لكل أنواع الدعم.
- ارتفاع أسعار المنتجات والخدمات حتى يصل إلى مستوى الأسعار العالمية.
- التقليل من الوظائف الحكومية.
- العمل على تجميد الرواتب والأجور لمدة معينة ورفعها عند الضرورة بمعدلات ضئيلة جدا.
- الحد من الاستثمارات وتقليصها لفتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة.
- التطهير الكلي للاقتصاد الوطني من المؤسسات العمومية المحققة للخسارة أو المحققة لعائدات ضئيلة[2].

3- تخفيف النفقات الجارية للحكومة : تتجه الحكومات دائمة لمواجهة الأزمات إلى تخفيض الانفاق الحكومي وذلك بتقليص نفقاتها خاصة الاجتماعية منها أو حذفها، وهذه السياسة تتبع في أغلب دول العالم، فخفض النفقات الحكومية بسبب الأزمة الاقتصادية يظهر في إتباع الحكومات سياسات انكماشية وتقشفية تنعكس مباشرة في تقليص التحويلات التي توجه إلى الفقراء وضعفاء وهذا ما يزيد من حدة التفاوت في توزيع الدخل

[1] عصام بشور، **المالية العامة والتشريع المالي**، جامعة دمشق، 1982م، ص 33.

[2] مدني بن شهرة ، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية**، ط1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، ص 42.

وعليه يمكن القول أن تخفيض الانفاق الحكومي ينعكس مباشرة على دخول الأفراد[1]، وذلك بترشيد الإنفاق العام على السلع والخدمات والإعانات النقدية الحكومية ومدفوعات خدمة الدين وذلك من خلال:

-تغيير سياسة التشغيل وذلك بالحد من تعيين الخريجين من الجامعات والمعاهد والمدارس.

-تجميد كل أنواع الإعانات والدعم ويكون ذلك بطريقة تدريجية.

-تخفيض الإنفاق الحكومي على السلع التي تستخدمها الوزارات والهيئات العامة.

-تخفيض الإنفاق العام للمؤسسات والمشروعات الإنتاجية العمومية وزيادة في مشروعات البنية الأساسية التي تتكامل ولا تنافس في مشروعات القطاع الخاص[2].

4- تخفيض الدعم: يوصي صندوق النقد الدولي[3] بتخفيض كل أشكال الدعم سواء الدعم الموجه للخدمات الاجتماعية أو للمواد الغذائية الأساسية ودعم الصادرات ودعم القروض أو دعم بعض الأنشطة الإنتاجية أو الخدماتية الأخرى، لأن هذا الدخل يؤدي إلى اختلال هيكل الأسعار والنفقات وهو ما يؤدي إلى تدهور مستوى الكفاءة الاقتصادية، وبالتالي انخفاض مستوى الناتج وإن انخفاض الدعم في الميزانية العامة له أثاره الايجابية على مستوى الكفاءة الاقتصادية ويقلل من معدل التضخم ، ومن هنا يؤكد الصندوق أن الدعم يمثل أحد أسباب التضخم[4].

من خلال ما سبق يتبين أن السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، حيث أصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي والحيلولة دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين والأخر.

---

[1] رنان مختار، ابراهيم عبد الحفيظ، **معالجة التفاوت في توزيع الدخل في ظل الازمات الاقتصادية دراسة مقارنة بين الفكر الغربي والفكر الاسلامي**، مجلة الدراسات الإسلامية ـ العدد الثالث سبتمبر 2013م، الاغواط، الجزائر ، ص 311.

[2] مدني بن شهرة ، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية**، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[3] صندوق النقد الدولي :هو مؤسسة مالية دولية مقرّها العاصمة الأمريكية واشنطن، ويتألف أعضاؤها من 190 دولة. الأهداف المعلنة من صندوق النقد الدولي هي «العمل على رعاية التعاون النقدي الدولي، والحفاظ على الاستقرار المالي، وتسهيل التجارة الدولية، والحثّ على رفع معدلات التوظيف والنمو الاقتصادي المستدام، وتقليص الفقر في مختلف أنحاء العالم .«تأسس صندوق النقد الدولي في عام 1944م، https://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ الزيارة: 2022/10/10م.

[4] اكرام عبد العزيز، **الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل**، بيت الحكمة للنشر، العراق، 2002م، ص 36.

الفرع الثاني: السياسة النقدية العامة في مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية.

يعتمد النظام الاقتصادي الرأسمالي السياسة النقدية كأداة رئيسية من أدوات السياسات الاقتصادية العامة بجانب السياسات الأخرى للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تأثيرها في المتغيرات المحورية كالاستثمار والأسعار والناتج والدخل.

أولا تعريف السياسة النقدية: يقصد بها "تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية"[1]، كما تعرف على أنها: "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد لأجل تحقيق أهداف معينة"[2].

وتشمل السياسة النقدية: "جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي"، ونلاحظ أن هذا التعريف يوسع دائرة الأدوات إلى الأدوات غير النقدية إذا كانت لها علاقة بحجم السيولة المتداولة، وعليه فإن وظيفة السياسة النقدية تتمثل في التأثير في حجم وسائل الدفع الإجمالية بحيث يؤدي إلى امتصاص السيولة الزائدة أو مد الاقتصاد القومي بتيار نقدي إضافي في حالة نقص السيولة[3]، ومنه فإن "السياسة النقدية هي كل الاجراءات النقدية وغير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي".

ثانيا أدوات السياسة النقدية في مواجهة الظواهر السلبية للدورة الاقتصادية: تتدخل الدولة بسياستها النقدية للحد من الظواهر السلبية للدورات الاقتصادية، ومن أساليب ذلك:

1 التحكم في حجم الكتلة النقدية: تستخدم السلطة النقدية من خلال البنك المركزي أدوات للتحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة لتحقيق الأهداف المسطرة، ومعلوم أن الكتلة النقدية تتمثل خاصة في النقود القانونية التي

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، دار الفكر، الجزائر، د.ط، د ت، ص130.

[2] عبد المنعم عفر، **السياسات الاقتصادية والشرعية في الاسلام**، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1987م، ص38.

[3] مصطفى النشرتي، **السياسات النقدية والمصرفية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ط2 ، 1984م، ص 23.

يصدرها البنك المركزي، إضافة إلى النقود التي تشتقها البنوك التجارية أي النقود المصرفية، وأدوات السياسة النقدية إما أن تستهدف التأثير في حجم النقد بصفة عامة فتستخدم الأدوات الكمية، أو تستهدف التأثير في نوع الائتمان ووجهته فتستخدم الأدوات الكيفية، فإذا لم يتمكن البنك المركزي من تحقيق أهدافه باستخدام هذه الوسائل، تدخل مباشرة لدى البنوك التجارية لتحديد حجم المعروض النقدي المرغوب[1]، كون قدرة السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي أكبر على تحقيق استقرار مستوى الأسعار من قدرتها على تحقيق التشغيل التام حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض حجم المعروض النقدي من خلال رفع سعر إعادة الخصم ورفع نسبة الاحتياطي القانوني وبيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، إلا أن هذه الإجراءات لا تكون كافية للحد من ارتفاع الأسعار خاصة في ظل زيادة أرباح المنظمين مما يدفعهم لزيادة حجم استثماراتهم بخلاف رغبة السلطات النقدية خاصة في ظل القدرة الكبيرة للبنوك التجارية على الإقراض، أما الأدوات الكيفية والمباشرة فلا تسهم كثيرا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لعلاقة الأولى بقطاعات معينة دون غيرها فدورها تخصيصي أكثر منه كمي، أما المباشرة فلا تقابل باستجابة القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادي لتعارضها في الغالب مع رغبتهم في تحقيق الأرباح ومصالحهم الشخصية[2].

2 إصلاح هيكل اسعار الفائدة[3]: ان سعر الفائدة على القروض و الودائع لا يؤثر فقط على مستوى الإنفاق والتضخم وتوازن ميزان المدفوعات بل يؤثر وبدرجة كبيرة على الإدخار والاستثمار، وتواجه سياسات أسعار الفائدة إصلاحات القطاع الحقيقي قيودا صعبة تفقد فاعليتها في ظل وجود نظام مصرفي ضعيف ومثقل بالأعباء

[1] جمال بن دعاس، **التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية**، دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/ 2010م، ص98.

[2] جمال بن دعاس، **التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية**، المرجع نفسه، ص 338.

[3] سعر الفائدة هو المتغير الاقتصادي الذي يوفق ويربط بين المقرضين والمقترضين في علاقات تمويلية، حيث يدفعه المقترض كتكلفة نظير استخدام الأموال المقترضة لفترة زمنية محددة، ويأخذه المقرض كإيراد من القروض التي تمنحها، بحيث إذا احتفظ بها يكون قد ضحى بالعائد الذي يمكن أن يحصل عليه من عملية الإقراض ولذلك يسمى تكلفة الفرصة البديلة، أنظر: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، الأردن،2004م، ص298.

ويكون أمر إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية الضعيفة أمرا ضروريا من أجل إعادة رسملتها ودمجها ضمن نظام إصلاح النقد، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الإصلاحات التدبيرية التي تشمل قواعد محاسبية تتعلق باحتساب الفائدة على القروض واعتماد نظام تصنيف القروض الجديدة[1], وتجدر الإشارة أن سعر الفائدة وكذا عملية التحرير المالي يتأثران بعدة عوامل كدرجة انفتاح الاقتصاد الوطني، الأسواق المصرفية، حركية رؤوس الأموال، قوة المؤسسات المالية.

ففي فترات الركود يوجه البنك المركزي أدواته التقليدية، (السوق المفتوحة، وسعر الخصم والاحتياطي القانوني) لزيادة عرض النقود.

3 تغيير نسبة الاحتياطي القانوني: البنك المركزي يقوم بتغيير نسبة الاحتياطي القانوني من حين لآخر حسب الظروف الاقتصادية التي تعرفها الدولة لنجد أنه:

حالة تضخم الاقتصاد: ينتهج البنك المركزي في هذه الحالة سياسة نقدية انكماشية حيث يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية للحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، من خلال التقليل من سيولتها، وبالتالي التقليل من حجم المعاملات وحجم الطلب الكلي، لتنخفض الأسعار تبعا لذلك، مما يؤدي إلى كبح التضخم.

حالة انكماش الاقتصاد: ينتهج البنك المركزي في هذه الحالة سياسة نقدية توسعية من خلال تخفيضه لنسبة الاحتياطي القانوني من الودائع الجارية ليزيد من قدرة البنوك التجارية على الإقراض، وبالتالي زيادة حجم المعروض النقدي المتداول

[1] بن ذيب يمينة، **نحو سياسة نقدية من منظور اسلامي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 34.

بالنسبة لأصحاب الودائع تمثل أداة الاحتياطي القانوني نوعاً من الضمان، ومن خلاله يتم توفير السيولة حال الاحتياج لها لمواجهة السحوبات المحتملة التي قد تفوق طاقة البنك[1].

4 السوق المفتوحة[2]: لتأثير على العرض النقدي حسب حاجة الاقتصاد، فعندما تقل السيولة في الاقتصاد يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية من السوق، وفي حالة العكس يقوم بطرح ما لديه من أوراق لامتصاص فائض السيولة.

ففي**حالة التضخم** يتدخل البنك المركزي في السوق النقدية عارضاً ما بحوزته من أوراق مالية حتى يتمكن من امتصاص فائض الكتلة النقدية نتيجة قيام البنوك التجارية بعمليات شراء تلك الأوراق كبدائل للنقود، ما ينتج عنه تقلص حجم السيولة لديها فيحد هذا من قدرتها على منح الائتمان.

أما في **حالة الانكماش** يقوم البنك المركزي في هذه الحالة بالعملية العكسية، أي شراء الأوراق المالية، الأمر الذي يزيد من حجم السيولة لدى البنوك التجارية للرفع من قدرتها على منح الإئتمان.

يتوقف نجاح سياسة السوق المفتوحة على مدى توفر سوق نشطة للأوراق المالية –سندات حكومية أذونات الخزانة– لتداولها، فضلا عن توفر هذه الأوراق كماً ونوعاً، بالإضافة إلى حرية التصرف دون أن تكون هناك قيوداً على الدخول أو الخروج من السوق.

5 الاستراتيجية غير النشطة[3]: تقر هذه الاستراتيجية أن آلية التعديل الذاتي (من خلال أدوات الاستقرار التلقائية) للاقتصاد ستكون كفيلة بتجنب التقلبات الدورية وتبنى الاستراتيجية غير النشطة على قاعدة النمو النقدي (الثابت) لفريدمان والتي تنص على أن زيادة عرض النقود بأقل من معدل نمو الناتج الحقيقي يعني تقلص عرض النقود بالنسبة للناتج الحقيقي وبالتالي فإن السياسة النقدية ستعمل على تفعيل التأثير التحديدي خلال فترة

---

[1] بن ذيب يمينة، **نحو سياسة نقدية من منظور اسلامي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[2] السوق المفتوحة هي: نشاط يقوم به المصرف المركزي لإعطاء (أو أخذ (سيولة بالعملة المحلية إلى (أو من) مصرف أو مجموعة من المصارف. يمكن للمصرف المركزي إما شراء أو بيع سندات حكومية في السوق المفتوحة .

[3] عدنان فرحان الجوراني، **الدورات الاقتصادية، المفهوم–النظريات والمعالجات**، https://hewar.com تاريخ الزيارة: 22/ 2/ 2023م.

الرخاء التضخمي، وبالمقابل فان زيادة عرض النقود أكثر من معدل نمو الناتج الحقيقي ستعمل على تعديل الاتجاه التصاعدي لمعدلات التضخم[1]

وهكذا تقوم الاستراتيجية غير النشطة على أسلوب توقف وثم تحرك، وذلك بدلا من كبح صناع القرار للعرض النقدي بقوة بعد عدة مرات من التوسع ومن ثم زيادة التضخم المتولد مما يدفع الاقتصاد إلى الركود.

مما سبق يمكن القول أن الحكومة تطبق سياسة نقدية توسعية من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم وشراء أوراق مالية في حالة الركود الاقتصادي، أين يكون تدفق السلع والخدمات أكبر من تدفق النقد في السوق، ذلك لزيادة الكتلة النقدية المتداولة، وبالتالي التوسع في منح الائتمان لتحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وبالتالي إحداث التوازن في الاقتصاد.

وبالمقابل تطبق سياسة نقدية انكماشية من خلال التقليص من الكتلة النقدية المتداولة، بالتوقف عن الإصدار النقدي وإجبار البنوك التجارية بتقليص منح الائتمان والحد من الإنفاق على السلع والخدمات في حالة التضخم أين يكون المعروض النقدي أكبر من المعروض السلعي، يكون ذلك بزيادة نسبة الاحتياطي الإجباري، وزيادة سعر إعادة الخصم حيث يتدخل البنك المركزي في السوق المالي كبائع للأوراق المالية، وبالتالي الرجوع بالاقتصاد إلى حالة من التوازن.

كما يمكن القول أن معالجة الظواهر الاقتصادية السلبية مفقودة في النظام الاقتصادي الرأسمالي فهي مجرد تسكين للتأثير وتأجيل للانهيار وتخفيف للازمة، وحتى لوسموها معالجة، فهي معالجة مقاومة وليس معالجة محو كلي وازالة تامة ولذلك فالأصح والأدق أننا نقول آليات مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية بالنسبة للرأسمالية.

[1] عدنان فرحان الجوراني، **الدورات الاقتصادية، المفهوم–النظريات والمعالجات**، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: آليات علاج تقلبات الدورة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الاسلامي

سنقوم بعرض أهم السياسات التي تعمل على تحقيق التوازنات الكلية في مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية وذلك من المنظور الاقتصادي الإسلامي على نحو ما تم التوصل إليه في المبحث الأول، من خلال صياغة تلك السياسات وما يمكن أن تنطوي عليه من معايير وآليات في إطار الضوابط الشرعية بهدف تحقيق علاقات متوازنة على المستوى الكلي في كافة الأسواق والقطاعات الاقتصادية.

المطلب الاول: الدورة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الاسلامي

الدورة الاقتصادية من الظواهر الطبيعية التي يمر بها الاقتصاد نتيجة التغيرات في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار. ويهتم الاقتصاد الإسلامي بتحقيق التوازن والاستقرار في الدورة الاقتصادية وفق مبادئ الشريعة.

الفرع الأول: نظرة النظام الاقتصادي الاسلامي إلى الدورات الاقتصادية

النظام الاقتصادي الإسلامي بطبيعته وقواعده وأحكامه ومعالجاته المالية والاقتصادية بعيد كليا عن الدورات الاقتصادية؛ إذ لم يشهد التاريخ على وجود دورات اقتصادية تطرأ على النظام الاقتصادي الإسلامي كما هو الحال في الوضع الرأسمالي، حيث لم ينقل لنا المؤرخون ذلك مطلقا لا في كتب التاريخ العام ولا في كتب التاريخ الاقتصادي لافي عصر النبي ﷺ ولافي عصر الخلفاء الراشدين، وهي عصور التمثيل الإسلامي الحقيقي والصحيح كما نزل به الوحي من عند الله تعالى عدا أزمة عام الرمادة في عهد الخليفة الفاروق عمر ﷺ وهي أزمة طارئة لا تتعلق بأي دورات اقتصادية وتمت معالجتها في مركز العاصمة بجلب الأقوات من الأمصار الأخرى التي تتوفر فيها تلك الأقوات، فهي علاوة على كونها أزمة محلية في منطقة محدودة فهي لا علاقة لها بالدورات الاقتصادية التي عهدناها وقرأنا عنها في تاريخ تطبيق النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي من طبيعته ومن طبيعة قواعده ومعالجته أن ينتج الأزمات الاقتصادية وتطرأ عليه هذه الدورات الاقتصادية[1].

[1] عبد الجبار السبهاني، **كفاءة النظام الاقتصادي الاسلامي**، مقالات منشورة على الموقع الشخصي: https://al-sabhany.com، تاريخ الزيارة: 2023/03/10م.

يقر النظام الاقتصادي الاسلامي بضرورة الاستقرار الاقتصادي لأنه شرط في تحقيق نمو النشاط الاقتصادي ومنه الرفاهية الاجتماعية، وعليه فالمجتمع المسلم يحرص كل الحرص على تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويسعى إلى تجنب التقلبات الحادة سواء في أسعار المنتجات أو أسعار الصرف، كذلك يسعى إلى تجنب التقلبات في مستويات التوظيف لما لها من الآثار السلبية على النشاط الاقتصادي، ويسعى من خلال قواعده إلى تحقيق الاستقرار للنشاط الاقتصادي ككل، وبذلك يضمن عدالة البيوع والمبادلات والمشاركات والمضاربات[1]، لأن اضطراب قيمه النقد (التضخم أو الانكماش) يؤثر سلبا على توزيع الدخل ويعطل فرص الاستثمار الحقيقي، كما أن التقلبات الحادة في أسعار الصرف والعملات والمنتجات تترك آثار سلبية على برامج الدولة وخططها الاقتصادية والتنموية.

– أهمية التخطيط الاقتصادي حال الأزمات في النظام الاقتصادي الإسلامي:

في قصة سيدنا يوسف يتبين أن يوسف –عليه السلام– أمرهم بزراعة القمح سبع سنين متوالية بلا انقطاع، ثم بإذخار ما يحصد منه في كل زراعة في سنابله؛ لحفظه من السوس وتسرب الرطوبة إليه حتى يكون القمح لغذاء الناس والتبن للدواب حين الحاجة إليه؛ إلا قليلا من ذلك تأكلونه في كل سنة مع الاقتصاد والاكتفاء بما يسد الحاجة ويكفي دفع المخمصة وهذه السنون السبع هي تأويل البقرات السبع السمان، أما السنبلات الخضر فعلى حقيقتها في كون كل سنة تأويلا لزرع سنة، ثم يأتي بعد ذلك سبع سنين كلهن جذب وقحط يأكل أهلها كل ما اذخرتم في تلك السنين لأجلهم إلا قليلا مما تخزنون وتدخرون للبذر[2].

في قوله تعالى في سورة يوسف عليه السلام: ﴿ **قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ﴿47﴾**﴾[سورة يوسف47] تحديد لمعالم التخطيط لقد استشهد الله ﷻ بأفعال أمم قد خلت من قبل الإسلام، وأراد أن يستشير الناس بأفعالهم ولا يقعوا بأخطائهم وأكد على أهمية الاستقرار من حوادث

[1] عبد الجبار السبهاني، **كفاءة النظام الاقتصادي الاسلامي**،سبق ذكره.

[2] محمود حسن صوان، **أساسيات الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص40.

الماضي في اتخاذ قرار المستقبل، ومما يؤكد أهمية التخطيط هو تفسير رؤيا ملك مصر من قبل نبي الله يوسف عليه السلام لسبع سنوات العجاف إذ أن ذلك التفسير أعطى صورة واضحة ودقيقة لعملية التخطيط مارستها الإدارة في أعلى مستوياتها استندت إلى رؤية واعية تنم عن قُدرة فاعلة على تحديد لخطة رقمية مبرمجة وذلك بالاحتفاظ باحتياطي استراتيجي من الغذاء لمواجهة الأزمات محتملة الحدوث؛ ومن ثم يتم تنظيم الجهود البشرية المباشرة بالتنفيذ وبعد ذلك تأتي مرحلة آخري مهمة بالنسبة لعملية التخطيط[1]، وهي مرحلة الرقابة على التنفيذ بأن يأكلوا القليل مما يتم حصاده ويحافظوا على الباقي في سنبله دون دراسة صيانة له من الآفات[2].

وبالرجوع لقول يوسف عليه السلام لملك مصر: ﴿**إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيم**﴿**55**﴾﴾[سورة يوسف55]، فنجد أن يوسف عليه السلام قد طلب من الملك أن يجعله واليا على خزائن الأرض، أي كل ما يختص بالأموال والطعام والخراج في مصر ولم يقدم على مثل هذا الطلب، إلا من منطلق علمه بكفاءته وقدرته الصحيحة على التخطيط والتدبير، وحسن التنفيذ فيوسف بالنتيجة كان الشخص الوحيد الذي تمكن من تأويل رؤيا الملك بنقاطها الدقيقة من حيث أسلوب تخزين الغلة في سنوات الخصب لسنوات الجدب أو القحط، وقد عرف ذلك من خلال فيض العلم السماوي عليه، نظرا لمكانته الخاصة كنبي مرسل.

وبما أنه هو الذي تلقى علم التأويل بصدد أحداث مقبلة بتأريخ مصر، وعلم بالطرق الصحيحة لحل أزمة مقبلة، فمن البديهي أن يكون أكفأ رجل يجاد يقوم بالمهمة، فالعلم المعتمد على العقل قد يعجز عن تفسير بعض الأشياء والحلول لها، في حين أن العلم الموحى ليوسف عليه السلام من السماء، كان يحمل في طياته الحلول لمشكلة اقتصادية واجتماعيه وإنسانية[3].

---

[1] فيان صالح علي، **ابعاد اقتصادية في قصة النبي يوسف عليه السلام في ضوء القران الكريم**، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، **الإدارة في الإسلام**، طبعة 1، دار الميسرة، عمان، الأردن 2004 م، ص55.

[3] وهبة الزحيلي، **التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج**، دار الفكر، طبعة 2، دمشق، 2003م، ص 606.

المطلب الثاني: آليات السياسة المالية والسياسة النقدية في علاج تقلبات الدورة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي

ضبط القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ومنذ السنة الأولى للهجرة المعاملات والممارسات الاقتصادية سواء للأفراد كمشترين أو كبائعين من خلال السوق الذي أقامه الرسول ﷺ في المدينة ، حيث وضع ضوابط للحد من الممارسات الاحتكارية والقضاء على الغش والغبن في المعاملات وكذلك تحريم الربا بأنواعها وأرسى الدعائم المشتركة بين المضاربين، كما جمع الزكاة لإنفاقها في المصارف التي بينها القرآن الكريم، وشجع على ممارسة الصناعة والزراعة، ونظم استخدام الموارد المائية، كما أنه لم يمنع النساء من العمل والانتاج والتجارة، هذا كله من أجل توفير بيئة صحية تؤدي إلى قيام اقتصاد على أسس متينة وصحيحة، بعيد عن الظواهر السلبية كالتضخم والكساد والبطالة وغيرها من التقلبات غير المرغوب فيها.

هذه القواعد التي وضعها –الرسول ﷺ– ازدادت رسوخا من خلال الممارسات في عهد الصحابة والتابعين، والمتتبع لهذه القواعد يجد أنها ثابتة من حيث الجوهر والمبدأ بينما مرنة من جانب شكل التطبيق، ويظهر ذلك من خلال إمكانية التطبيق في أماكن وأزمنة مختلفة، فجوهر القواعد ثابت وشكل التطبيق يختلف حسب الظروف والحالات التي يعيشها الفرد المسلم في مجتمعه.

الفرع الأول: آليات السياسة المالية لعلاج تقلبات الدورة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي

السياسة المالية عنصر أساسي في السياسة الاقتصادية للدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي، تهتم بتحليل حجم النفقات العامة والإيرادات العامة، وتحديد أوجه الإنفاق العام ومصادره، وذلك لأجل تحقيق الأهداف الاقتصادية و تعزيز الاستقرار المجتمعي.

أولا تعريف السياسة المالية في النظام الاقتصادي الإسلامي: تعرف السياسة المالية وفق المنظور الإسلامي على أنها: "استخدام الدولة الإسلامية لإيراداتها ونفقاتها لتحقيق أهدافها في ضوء القواعد والأصول الإسلامية الحاكمة في هذا المجال"[1]، وتعرف أيضا أنها: "الطريق الذي تنتهجه الدولة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله

[1] شوقي دنيا، **دروس في الاقتصاد الإسلامي (النظرية الاقتصادية)**، مكتبة الخريجي، الرياض، 1404هـ، ص 356.

كما يظهر في الموازنة العامة للدولة، بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتقده الدولة من عقائد وفي حدود إمكاناتها المتاحة[1]، أو هي: "الإجراءات التي تستخدمها السلطات المالية لتحديد النشاط المالي، والأدوات التي تمكنها من التدخل في النشاط الاقتصادي وتكييف إنفاقها العام مع إيراداتها العامة بالأسلوب الذي يكفل لها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية"[2].

إذن السياسة المالية من وجهة نظر النظام الاقتصادي الإسلامي هي الاجراءات التي تختارها الدولة للحصول على الايرادات العامة وتوزيعها على أوجه الإنفاق العام المختلفة وفق الأحكام والقواعد الشرعية الإسلامية.

وتختلف إيرادات الدولة الإسلامية عن إيرادات الدول غير الإسلامية كالدول الاشتراكية والشيوعية والدول الرأسمالية حسب طبيعة نظامها الاقتصادي وقاعدته الفكرية كونه نظام من عند الله وجاء به الوحي وباعتبارها أمة ذات رسالة ولها مبدأ تحمله للعالم قيادة فكرية، لتخرجهم من الظلمات إلى النور وتسخر قوتها الفكرية والسياسية والمادية لتكسر الحواجز المادية التي تحول بين الناس وبين ما يدعوهم إليه العقل، وما تهديهم إليه الفطرة، لذلك كانت بعض موارد الدولة تأتي اليها بحكم طبيعتها المبدئية والرأسمالية في حالة جهاد الطلب، وفي حالة جهاد الدفع في وضع الحرب وفي حالة الموادعة والصلح، وفي وضع السلم، فهي ليست دولة استعمارية ولا تسلطية وإنما تحمل الخير والسلام والأمان للناس جميعا[3]، وتتمثل واردات الدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي في:

الفيء، الغنائم، الأنفال، الخراج، الجزية، واردات الملكية العامة، واردات أملاك الدولة، العشور، خمس الركاز المعادن، أموال الزكاة، الضرائب التي تفرض في حال عجز الدولة عن تأمين الواجبات، الضرائب التي تفرض في حال وقعت الدولة في دين، الغرامات المالية، العشر الذي تأخذه الدولة لمن يرغب في القدوم إليها من الحربيين والمعاهدين لأجل التجارة، الأموال الموروثة عمن لا وارث له، أموال المرتد، ما صولحت عليه الدول المحاربة[4].

---

[1] عوف محمود الكفراوي، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2000م، ص111.

[2] مُحَمَّد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999م، ص331.

[3] رفعت السيد العوضي، **في الاقتصاد الإسلامي: المرتكزات ـ التوزيع ـ الاستثمار ـ النظام المالي**، مركز البحوث والمعلومات، قطر، ص 131.

[4] عبد الرحمن الجزيري، **كتاب الفقه على المذاهب الاربعة**، ط1، دار بن حزم، بيروت، لبنان،1422هـ/2001م، ص 333.

وهذه الواردات إذا أضيف إليها الموارد الطبيعية الجديدة من المعادن الجارية التي لا تنقطع والمعادن المنقطعة، وكذلك الثروات الزراعية، والمنتوجات الصناعية، والصناعات الحربية، فان الاقتصاد يكون اقتصادا ناميا استثماريا، ولا يكون اقتصادا استهلاكيا ريعيا، فإنه يكون كافيا لسد حاجات أفراد الامة ومعالجة مشكلة أفرادها الاقتصادية علاجا ناجعا، والقضاء النهائي على مختلف الظواهر السلبية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا أهمية السياسة المالية في النظام المالي الإسلامي: وفق النظام الاقتصادي الإسلامي تتدخل الدولة من خلال سياستها المالية تدخلا ايجابيا لتحقيق الأهداف الاقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تتطلبها ظروف المرحلة.

ويمكن تلخيص أهمية هذه السياسة في النقاط التالية:

_ نظاما ضريبيا متكاملا كالضرائب على الدخل وتتضح من خلال زكاة الزروع والثمار، وضرائب على رأس المال كزكاة الأنعام والذهب والفضة، وضرائب غير مباشرة كعشور التجارة أو ما يسمى بالضرائب الجمركية المساهمة في التغلب على أية موجة تضخمية حال ظهورها[1].

_ تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية وما يجعل أدواتها أكثر تأثيرا في مستويات الإنفاق والاستثمار[2].

_ فائض الأموال في ما ينمي ثروة المجتمع ويكفل الاستقرار ويشيع العدالة الاجتماعية.

_ تمويل برامج التنمية الاقتصادية فضلا عن تمويل الميزانية العامة للدولة، من خلال تسخير كل إمكانيتها لتوفير الموارد المالية اللازمة لدفع التنمية[3].

_ الأداة التي يمكن استخدامها لتصحيح آثار السياسة النقدية والناتجة عن الإجراءات الكمية التوسعية، فضلا عن كونها الأسلوب الأمثل لإعادة توزيع الدخل والاستثمارات على الاستخدامات الاقتصادية المختلفة، وبذلك تصبح السياسة المالية الأداة الفعالة لتشجيع الاستثمارات للاتجاه نحو المجالات الحيوية وأيضا لحماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية[4].

---

[1] مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب، القاهرة، 2002م، ص131.

[2] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، ط3، عمان، 1999م، ص380.

[3] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، ص 419.

[4] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص331.

ثالثا أدوات السياسة المالية لعلاج تقلبات الدورة الاقتصادية: لا تلتزم الدولة الحياد المالي اتجاه النشاط الاقتصادي، بل تتدخل تدخلا إيجابيا لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية التي تتطلبها حالة البلد.

وتعتمد الدولة في سياستها المالية على أساليب وقائية أكثر منها علاجية لتجنب الوقوع في الظواهر السلبية للدورات الاقتصادية، من هذه الأساليب:

1 تفعيل دور الزكاة كأهم مورد في المالية العامة: تعتبر الزكاة[1] فريضة مالية تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء وتلعب دورا هاما في السياسة المالية باعتبارها إحدى الأدوات المرتبطة بالإيرادات العامة، فضلا على أنها أهم وسائل تصحيح وظيفة النقود من حيث أنها تؤدي إلى دوران حقيقي للمال، كما أنها مورد أساسي لتمويل نفقات الضمان الاجتماعي إضافة إلى الموارد الأخرى[2]، وتتميز الزكاة باتساع وتنوع الأوعية الخاضعة لها، ونمو حصيلتها مع نمو النشاط الاقتصادي وتجددها سنويا وعدالة اقتطاعها، فلا تدفع إلا عن ظهر غني مع خصم كل الحاجات الأساسية اللازمة للمكلف، إضافة إلى أن أوجه إنفاقها محددة بنص شرعي، وجذب المدخرات نحو الاستثمارات لحفاظ على استمرار وجود المنتج من خلال سهم الغارمين، اعاده العناصر الإنتاجية إلى عملها من خلال سهم ابن السبيل.

2 العدالة في توزيع الناتج الاقتصادي المحقق: تتضمن هذه العدالة توزيع الناتج أو الدخل وفق معايير مقبولة مثل مدى اسهام الفرد في تكوين هذا الناتج، ومدى حاجته من هذا التحليل يشبه حاجته الإنسانية المعتدلة، وفي النظام الاقتصاد الإسلامي نظم كثيرة للتوزيع من شانها أن تقلل الفجوة بين الدخول العالية والمنخفضة حيث تعمل

---

[1] الزكاة في الاصطلاح الفقهيّ: هي حصّة مُقدَّرة من المال، فرضها الله عزّ وجلّ لمستحقّيها المذكورين في القرآن الكريم، كما فصّلتهم السُّنّة النبويّة المطهرة، وقيل: هي القدر الواجب إخراجُه لمستحقّيه في المال الذي بلغ النِّصاب المقدَّر شرعاً، بشروط معيّنةٍ، وقيل: هي مقدار مخصوص في مالٍ مخصوصٍ لطائفةٍ مخصوصةٍ، ويرد اسم الزّكاة على المال في الاسلام المال المزكّى نفسه الذي يُخرِجه صاحبُه، فيُسمّى المال المزكى به زكاة، قال تعالى ﴿وآتوا الزكاة﴾، أنظر: صالح بن غانم السدلان، رسالة في الفقه الميسر، الطبعة 1، وزارة الشؤون الاسلامية و الاوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، 1425، ص 59، واقترنت الزكاة بالصلاة في القرآن في اثنين وثمانين آية، أنظر: عبد الرحمن الجزيري، كتاب الفقه على المذاهب الاربعة، الطبعة 1، دار بن حزم، بيروت، لبنان، 1422هـ/2001م، ص 333.

[2] أحمد مجذوب أحمد علي، **السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي**، هيئة الأعمال الفكرية، السودان، ط 2، 2003م، ص8.

على رفع مستوى الدخول المنخفضة وتحد من ارتفاع الدخول وتركزها لدى فئه قليلة من المجتمع[1]، وقد أمر القرآن الكريم بتوسيع قاعده توزيع الدخول المحذرة من تفاوت الثروات وعدم تداولها بين افراد المجتمع وما تؤدي إليه من نتائج اجتماعية واقتصادية سلبية ... قال تعالى" ﴿ **مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ۝7** ﴾ [سورة الحشر7] [2].

3 ترشيد الانفاق والاستهلاك: يقول الله تعالى: ﴿**وَالذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يُقۡتِرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَاما ۝67** ﴾[سورة الفرقان67]، وقال سبحانه : ﴿**وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ فَتَقۡعُدَ مَلُوما مَّحۡسُوراً ۝29** ﴾[سورة الاسراء29]، ويقول النبي ﷺ موضحا أن الاعتدال وعدم الاسراف سمة أساسية من سمات المؤمن حتى في مطالبه البيولوجية: « ما ملأ آدميٌّ وعاءً شرًّا من بطنٍ، بحسبِ ابنِ آدمَ أكلاتٍ يُقمنَ صُلبَهُ، فإن كان لا محالةَ :فثلُث لطعامِه، وثُلُثٌ لشرابِه وثُلُثٌ لنفَسِه »[3]، النصوص تكشف أن الإسلام دعا إلى ربط الانفاق بالاعتدال والعقلانية فالذي ينفق عليه أن يلتزم بحد الاعتدال في الانفاق فلا يسرف ولا يقتر فذلك هو الاعتدال المطلوب إن الإسلام لا يعتبر كل رغبه أو ميل حاجة واجبة الاشباع فيجب على الشخص المسلم أن يقيد ذلك ولا يسترسل في اشباع كل رغباته وميولاته لأن النفس البشرية بطبيعتها لا تشبع وتتوق إلى الاستهلاك باستمرار[4]، ودليل ذلك قوله ﷺ: « لَوْ كانَ لِابْنِ آدَمَ وادِيانِ مِن مالٍ لابْتَغى ثالِثًا، ولا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إلّا التُّرابُ، ويَتُوبُ اللهُ على مَن تابَ.. »[5].

---

[1] بن حنون سمير، **المشكلة الاقتصادية بين الفكر الاقتصادي الرأسمالي والفكر الاقتصادي الاسلامي**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 8 مجلد3، تيبازة، ص 219.

[2] سعيد علي العبيدي، **الاقتصاد الاسلامي**، الطبعة 1، دار دجلة، عمان، الاردن، 2011م، ص 64.

[3] أخرجه الترمذي (رقم2380) واللفظ له، والنسائي في «السنن الكبرى» (رقم6769)، وابن ماجه (رقم3349)، وأحمد (رقم17186)، حسن صحيح.

[4] عبد الله عبد الغني غانم، **المشكلة الاقتصادية ونظرية الاجور والاسعار في الاسلام**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1987م، ص 212.

[5] صحيح البخاري، كتاب الرقاق، بَابُ مَا يُتَّقَى مِنْ فِتْنَةِ الْمَالِ وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى {إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلادُكُمْ فِتْنَةٌ}، رقم6436، ج8، ص92.

4 توظيف الموارد الإنتاجية وترشيد استخداماتها: يقتضي سلوك مبدأ الرشد الاقتصادي أن لا توجه كل النفقات العامة للوفاء بالأغراض الاستهلاكية فقط، بل ينبغي أن يخصص جزء منها للأغراض الإنتاجية والاستثمارية، باستخدام أفضل الأساليب والوسائل العملية الممكن أن يستفاد منها، وأن لا تمول المشاريع التي لا تعود بالنفع على المجتمع ككل، كما يقتضي تشجيع القطاع الخاص وإعداد الخطط الملائمة التي ينفذها المجتمع ككل، وأن تعفى كافة الأصول الإنتاجية من الالتزامات المالية المقررة عليها، سواء أكانت أصول إنتاجية زراعية أو صناعية أو تجارية أو حربية، طالما تشكل طاقة يعتمد عليها المجتمع في عمليات الإنتاج.

الفرع الثاني: آليات السياسة النقدية لعلاج تقلبات الدورة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي

تلعب أدوات السياسة النقدية من المنظور الإسلامي دورا هاما في حماية اقتصاد الدولة من الوقوع في الأزمات كتلك التي نجدها في النظام الاقتصادي الرأسمالي، وذلك من خلال العمل على تحقيق استقرار الأسعار وضبط الاصدار النقدي فيه، أما في حال وقوع بعض الاختلالات النقدية، فإنه يعتمد مجموعة أدوات وأساليب تمكنه من تجاوز هذه الاختلالات والتقليل من آثارها.

أولا تعريف السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي: قد لا نجد تعريفا للسياسة النقدية من منظور إسلامي منفصلا تماما عن تعريفها في الاقتصاد الوضعي، ذلك لأن السياسة النقدية في الإسلام تعد في جانب كبير منها تعديلا للوضعية وفق الشرع، ومن هنا يمكن تعريف السياسة النقدية من منظور اسلامي على أنها: "مجموعة الإجراءات والقرارات التي يتخذها البنك المركزي الإسلامي لتنظيم الإصدار النقدي وضبطه، بما يتناسب مع الهيكل الاستثماري والإنتاجي والاستهلاكي للاقتصاد القومي"[1].

أو هي " مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة عن طريق سلطاتها النقدية، والمستمدة من أصول ومبادئ المذهب الاقتصادي للمجتمع من أجل إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة

[1] حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية والنقدية في الميزان**، مقارنة إسلامية، مكتبة النهضة، القاهرة، 1986م، ص 23.

للاقتصاد الوطني"[1]، وهناك من عرفها أنها: "مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة الإسلامية لتنظيم وإدارة شؤون النقد، بشرط أن تكون تلك الإجراءات والتدابير متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية[2].

ومنه فإن السياسة النقدية وفق المنظور الإسلامي هي كل تصرف نقدي ـمن إجراءات وتدابيرـ تقوم به الدولة لتسيير نظامها النقدي، بجميع مؤسساته للتحكم في المعروض النقدي في إطار التشريع الإسلامي.

ثانيا أهداف السياسة النقدية في النظام النقدي الإسلامي: تنبع السياسة النقدية في الإسلام من مبادئ وتعاليم الشريعة الإسلامية، وتهدف إلى التأثير والرقابة الفعالة التي تمارسها الدولة من خلال البنك المركزي على الجهاز النقدي و السيطرة على عرض النقد بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، والتي تتغير بتغير الوضع الاقتصادي والأهداف الموضوعة، ومن أهدافها:

ـ استقرار قيمة النقد وحمايته من التضخم، لان النقد مخزن للقيمة، إذا تناقصت القدرة لشرائية للنقود فسيؤدي الأمر إلى الشعور بعدم الثقة في العملة، هذا ما يدعو إلى ظهور المضاربة على الأسعار من أجل كسب الأصول؛ لا من أجل قيمتها.

ـ الإسهام في استقرار الناتج الإجمالي المحلي وتحقيق معدلات بطالة منخفضة والحفاظ عليها، والحفاظ على معدلات صرف متوقعة بين عملة الحكومة وبقية العملات.

ـ توافر هيئات تلبي احتياجات المجتمع، تساعدهم على استثمار أموالهم وعدم تركها لتأكلها الزكاة، ولا تتعارض مع توجهاتهم الأيديولوجية3.

ـ استقرار الأسعار أو تضخم معتدل اقتصاديا واجتماعياً.

---

[1] صالح صالحي، **السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي**، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر،2001م، ص17.

[2] حسين علي يوسف بني هاني، **السياسة النقدية في الإسلام**، مذكرة ماجستير، جامعة اليرموك، مركز الدراسات الإسلامية، 1989م، ص10.

[3] بن ذيب يمينة، **نحو سياسة نقدية من منظور اسلامي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 63.

_ تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي: إذ من الضروري أن تسعى السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي.

_ توازن ميزان المدفوعات، مستوى مناسب من الإنتاج والاستخدام وتحقيق التوظيف الكامل.

ثالثا أدوات السياسة النقدية لعلاج تقلبات الدورة الاقتصادية: إن استبعاد التعامل بالفائدة أخذا وعطاء وكذا ضبط عمليه الاصدار واعتبارها عملا سياديا للدولة ومنع اشتقاق النقود الخطية من طرف المصارف والتي تعتبر أهم أسباب الضغوط التضخمية (غياب الفجوة بين قرارات الادخار والاستثمار) يجعل من النظام الاقتصادي الاسلامي نظاما ذا بنية هيكلية متينة، و يجعل حدوث الاختلالات النقدية أمرا مستبعدا، أما في حال وقوع بعض الاختلالات النقدية، فإنه يعتمد مجموعة أدوات وأساليب تمكنه من تجاوز هذه الاختلالات والتقليل من آثارها، من هذه الأساليب:

1 آلية الزكاة من حيث الجباية: حيث تستطيع السلطات النقدية أن تقرر جباية الزكاة نقدا وتوزيعها عينا أو جبايتها عينا وتوزيعها نقدا أو أن تجمع بين الأسلوبين معا بنسب متفاوتة.كما يمكن للدولة أن تقوم بتغيير موعد جباية الزكاة، ويكون ذلك تطوعا أو بطلب من ولي الأمر بما يحقق المصلحة العامة، وتبعا للأوضاع الاقتصادية، كما يمكن توزيع الزكاة بين السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية، حسب حاجة النشاط الاقتصادي في الدولة، مما يحقق نموا متوازنا ويمنع حدوث اختلالات نقدية وسلعية في المجتمع[1].

2 تغيير نسبة الأرباح بين البنك المركزي والمصارف: يتدخل البنك المركزي من خلال تحديد نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين، فإذا كانت السلطة النقدية ترغب في زيادة حجم المعروض النقدي رفعت نسبة الأرباح الموزعة للمدخرين والمودعين لأموالهم في البنوك للاستثمار، لتشجيعهم على مزيد من الإيداعات الاستثمارية ولجلب مستثمرين جدد، والعكس في حالة رغبتها تقليل حجم المعروض النقدي[2]، من جهة أخرى يمكن تغيير نسبة

---

[1] Monzer Kahf, Economics of Zakah, Islamic Development Bank-JEDDAH, 2nd Edition, 2002, P.393.

[2] سفيان بن عبد العزيز، **أدوات السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الاسلامي ودورها في استدامه التنمية والوقاية من الازمات المالية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهر محمد، بشار، الجزائر، ص 6.

المشاركة بين المصارف والمودعين من جهة، ونسبة المشاركة بين المصرف والمستثمرين من جهة ثانية، ففي حالة رغبة السلطات النقدية في زيادة الاستثمار، يمكن رفع هذه النسبة لصالح المودعين، مما يؤدي إلى جذب المزيد من المدخرات للاستثمار، هذا بين المودعين والمصرف، أما بين المصرف والمستثمرين فترفع نسبة المشاركة لصالح المستثمرين مما يشجعهم على الإقبال على الاستثمار.

3 الأسهم بديل السندات: ولأن الربا محرم في التشريع الإسلامي يمكن النظام الإسلامي من التعامل بالأسهم بديلا للسندات، لأنها جزء من رأسمال الشركات وتتحمل الأرباح والخسائر، وهي تسترشد بمتغيرات حقيقية وليس مضاربية لأنها تعكس صورة النشاط الحقيقي، ولا تخضع للتوقعات السعرية الجامدة للمضاربين كالنظام التقليدي كما يمكن التعامل بالسندات التي تصدرها الدولة وتهدف إلى إشراك الجمهور في مختلف المشاريع الإنمائية والإنتاجية، أو لتمويل النفقات الطارئة التي تتجاوز الطاقة على التوظيف، أو لامتصاص الفائض النقدي في السوق[1]،وتختلف هذه السندات عن السندات الربوية للتمويل بالعجز التي تصدرها حكومات النظم التقليدية، لأن هذه الأخيرة غير مبررة في الغالب وتؤدي إلى نتائج عكسية.

4 التكييف الشرعي للاحتياطي القانوني[2]: هذا الاحتياطي الذي يحدد معدله بالرجوع إلى نسبة الودائع والقروض المقدمة، وكذا حالة الاقتصاد، تتميز هذه الأداة بكونها نقدية بحتة، حيث أن تخفيض نسبة هذا المعدل يؤدي إلى زيادة إمكانية التوسع في خلق النقود والعكس بالعكس[3]، إمكان المصرف العمل بالاحتياطي القانوني إذا ثبت أن التوسع الائتماني يؤدي إلى آثار تضخمية يقيناً باتفاق العلماء، أو ثبت أن التوسع الائتماني يؤدي إلى آثار تضخمية ظناً، على خلاف بين الفقهاء، ولا يجوز أن يعمل بالاحتياطي الإجباري إن كان توقع الآثار التضخمية موهوماً أو مشكوكاً فيها، بل يشترط

---

[1] منذر قحف، **الاقتصاد الإسلامي**، دار القلم، الكويت، 1989م، ص 11.

[2] الاحتياطي القانوني هو: المبالغ الماليّة التي يجب الاحتفاظ بها من قِبل البنوك في حساباتها الجارية لدى البنوك المركزيّة كاحتياطيات مستقبلية لها، وتطلب الدول حداً أدنى من قيمة الاحتياطي القانونيّ للاحتفاظ به لدى بنوكها المركزيّة، والتي عادةً ما يتمّ احتسابه بناءً على المركز الماليّ للبنك ومستوى أدائه وأرباحه كذلك.

[3] جمال بن دعاس، **التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية**، دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي، مرجع سبق ذكره، ص33.

للعمل به أن تكون المصلحة العامة واضحة وثابتة في الحد من التضخم، وأن يثبت أن الاحتياطي القانوني أداة صالحة للحد منه، وأن يثبت عجز الوسائل والأدوات الأخرى عن الحد من التضخم بإمكان المصرف العمل بالاحتياطي القانوني إذا ثبت أن التوسع الائتماني يؤدي إلى آثار تضخمية يقينا باتفاق العلماء، أو ثبت أن التوسع الائتماني يؤدي إلى آثار تضخمية ظنا، على خلاف بين الفقهاء، ولا يجوز أن يعمل بالاحتياطي الإجباري إن كان توقع الآثار التضخمية موهوماً أو مشكوكاً فيها، بل يشترط للعمل به أن تكون المصلحة العامة واضحة وثابتة في الحد من التضخم، وأن يثبت أن الاحتياطي القانوني أداة صالحة للحد منه، وأن يثبت عجز الوسائل والأدوات الأخرى عن الحد من التضخم[1].

5 التحكم في إصدار المعروض النقدي: يقترح النظام الاقتصادي الإسلامي أساليب الاصدار أن تراعى فيها الجوانب التالية:

- مناقشه غطاء الاصدار النقدي، حيث يجب أن يكون ملائما لسوق قواعد الأحكام الشريعة الإسلامية.
- ضرورة وضع خطة سنوية لتحديد حجم المعروض النقدي اللازم حسب الاحتياجات الفعلية.
- العمل على إحداث توازن واستقرار بين الطلب على النقود وعرضها من خلال رفع نسبه الذهب في احد مكونات غطاء الاصدار.
- على الحكومة أن تقلل من تمويل عجز الموازنة حتى لا يكون هناك فائض في الإصدار النقدي.
- أن يتصف نظام الإصدار بالمرونة اللازمة لتلبيه الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد الوطني وتطوره[2].

---

[1] وليد مصطفى شاويش، **السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، ط.1، 2011م، ص 302.

[2] شبيلة عائشة وآخرون، **السياسة النقدية والمصرفية من منظور الاسلامي**، عبر الموقع: https://academia-arabia.comتاريخ الزيارة 2022/10/22م.

ما يمكن التوصل إليه أن طبيعة النظام الاقتصادي الإسلامي، قامت أحكامه ومعالجاته، وتضافرت لتصب في مجرى معالجة مشكلة الانسان الاقتصادية الاساسية لكل فرد في توفير (المسكن، والمأكل، والملبس) بحدود ضمان الكفاية الاقتصادية وكذلك اشباع حاجات الفرد في الجماعة بإشباع حاجات الجماعة في الامن الخاص والعام والتأمين الطبي، والصحي، وكذلك ضمان التعليم لكل الناس مجانا في كل مراحله، وكذلك تمكين الأفراد من اشباع جميع حاجاتهم الاقتصادية الكمالية على أوسع قدر مستطاع، وتوفير اقتصاديات الرفاه في العيش الهنيء والقضاء، التام على الفقر، وجعل المجتمع بكل افراده وسائر طبقاته الاجتماعية يتنعمون في بحبوحة من العيش، بل وصل الامر بالنظام الاقتصادي الإسلامي الذي هذا شانه أنه حتى الحيوانات والطيور لا تجوع فأمر الخليفة عمر بن عبدالعزيز أن ينثروا القمح على رؤوس الجبال حتى لا يقال جاع طير في بلاد المسلمين في زمانه، فمثل هذا النظام لا يمكن بل يستحيل، أن تقع فيه الدورات الاقتصادية التي تقع في النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي جعل قواعده تقوم على الندرة النسبية للسلع والخدمات بالنسبة للحاجات، وجعل هذه الندرة هي المشكلة الاقتصادية التي تواجه المجتمع التي عالجها بالإنتاج، وزيادة الانتاج، وليس بالتوزيع، حيث جعل الانتاج هو نفس التوزيع وظلت الطبقة الفقيرة تزداد فقرا، وبقيت المشكلة الاقتصادية دون أي علاج، حقيقي، ثم جعل الثمن من قواعد هذا النظام وجعل له الدور الوحيد في الانتاج والتوزيع والاستهلاك دون ان يضع آلية مضمونة للحصول على الثمن، وتوفير النقود، التي تكفي للاستهلاك واشباع الحاجات، ثم كذلك جعل القيمة من قواعد وأسس النظام الاقتصادي، وجعلها نفسها الثمن، ولم يفرق بينهما –القيمة والثمن–، ولا بين القيمة الفعلية، والقيمة غير الحقيقية، وأباح تملك ما ليس عند الإنسان ومالا يملك، ومالم يقبض، وأجاز التعامل بالمجهول وغير المعلوم وبالمعدوم فنشأ فيه الاقتصاد الافتراضي، والمال الوهمي، وكثير من المعاملات والتشاركات، والتصرفات، والبيوع الباطلة والفاسدة إضافة لاعتماده على الربا بشكل رئيسي، فمن الطبيعي أن تحدث فيه المشاكل والأزمات، وتحل عليه الدورات الاقتصادية التاريخية، التي تلتصق به، وتختص به، ولا تفارقه.

المبحث الثالث: علاج نماذج من الظواهر السلبية للدورة الاقتصادية وفق منظور النظام الاقتصادي الإسلامي

يعد الاستقرار الاقتصادي من الأهداف الأساسية في النظام الاقتصادي الإسلامي ويتبين ذلك من خلال رفضه المطلق لمختلف الظواهر السلبية التي تخلفها الدورات الاقتصادية كالتضخم، الكساد، البطالة...وغيرها فالإسلام يحث على العمل واستغلال كل ما سخر الله سبحانه وتعالى للإنسان في هذا الكون ورغب في الكسب الحلال وجعله من الأعمال الصالحات التي يثاب عليها المؤمن، كما يرفض التضخم لما يترتب عليه من آثار سيئة على هدفي عدالة توزيع الدخول والتنمية الاقتصادية، ولذلك يرفض الأسباب المؤدية إلى التضخم ومنها منع التمويل بالعجز إلا في الحالات الاستثنائية ومنع إصدار النقود القانونية إلا في حدود حاجة النشاط الاقتصادي، أما النقود الخطية فيمنع إصدارها مطلقا لأن المستفيد منها هو القطاع الخاص بينما تنعكس آثارها السلبية على المجتمع ككل، ولذلك يستبعد حدوث التقلبات الاقتصادية للأسباب النقدية، كما أن عدم التعامل بالفوائد الربوية والمقامرات التي تحدث في الأسواق المالية؛ والتعامل فقط في النشاط الحقيقي، وبعد دراسة متأنية للمشاريع المراد إنجازها مما يوفر درجة عالية من التأكد، ولذلك يستبعد أيضا حدوث التقلبات الاقتصادية للأسباب النفسية مما يعني أن الاستقرار يتحقق بصورة تلقائية دون الحاجة لاستخدام السياستين النقدية والمالية إلا نادرا، وبإعتبار ظاهرة التضخم، الكساد، البطالة من أهم الظواهر السليبة التي تخلفها مراحل الدورات الاقتصادية فإننا سنقوم بتحليل هذه الظواهر ومحاولة إبراز ما يقترحه النظام الاقتصادي الإسلامي كحل لها.

المطلب الاول: علاج التضخم في النظام الاقتصادي الإسلامي

يعتبر التضخم ظاهرة مرضية وواحد من أهم المشاكل الاقتصادية الكلية التي تواجه الكثير من دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد السواء؛ وذلك نظرا للآثار السلبية الكبيرة التي تخلفها هذه الظاهرة على الاقتصاد فهو بذلك يدل على عمق الأزمة البنيوية التي يعاني منها النظام الاقتصادي الرأسمالي.

الفرع الأول: ماهية التضخم

بدأ الاهتمام بدراسة التضخم كظاهرة اقتصادية لما أصبح العالم يتعرض من الحين إلى الآخر لموجات تضخمية بشكل يكاد يكون منتظم، خصوصا بعد التضخم الذي واجهه العالم سنوات الحرب العالمية الأولى و الثانية وما تلاهما والذي يعد أسوأ حالات هذا التضخم، وسنحاول في الآتي التعريف بالظاهرة وتحليلها فكريا مع تبيّين أنواعها وأسبابها والآثار المترتبة عنها.

أولا تعريف التضخم: التضخم: لغة هو مصدر من باب تفعّل، ويعني قبول الشيء للضخامة ويعني التكبير والتغليظ والتعظيم، فقد ورد في لسان العرب لابن منظور في كلامه عن المرأة قوله: "والحشية الثوب الذي تشده المرأة على عجيزتها تحت ازارها تضخم به عجيزتها"[1].

وقوله أيضا في كلامه عن العشب: "غبراء تضْخُم حتى تصير كأنها زنبيل مكفأ" [2].

وجاء أيضا بمعنى التكبير فيقال: البُوْق بضم الباء و سكون الواو، آلة ينفخ فيها تضخم الصوت"[3].

وكما ورد في كتاب الافعال بمعنى" العظمة و التعظيم، " ضخُم الشيء ضخامة عظُم"[4].

وقد جاء في المعجم الوسيط: "التضخم في الاقتصاد زيادة النقود أو وسائل الدفع الاخرى على حاجة المعاملات[5].

أما **اصطلاحا** وبالرجوع إلى التاريخ الاقتصادي نجد أن أصل كلمة "Inflation" لاتيني والمقصود بها "Influre" والتي تعني المبالغة[6]، وبالرجوع للواقع نجد أنه وعلى الرغم من شيوع هذا المصطلح لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه، وذلك لصعوبة حصر مفهومه، وتعدد التعاريف لهذه الظاهرة ما هو في الحقيقة إلا لتعدد الاتجاهات الاقتصادية في تفسير التضخم ووصفه، ومن هذه التعاريف:

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، مرجع سبق ذكره، الجزء 11، ص 499.

[2] ابن منظور، **لسان العرب**، المرجع نفسه، الجزء 4، ص 103.

[3] مُحَّد رواس قلعجي، **معجم لغة الفقهاء**، ط 2، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1988، ص 206.

[4] وضاح نجيب رجب، **التضخم و الكساد الاسباب و الحلول**، ط1، دار النفائس، عمان الاردن، 2010، ص 18.

[5] وضاح نجيب، **التضخم و الكساد الاسباب و الحلول**، المرجع نفسه، ص 18.

[6] TEAM FRANCOIS ,économique monétaire et financière , economia ,1993,p167

التضخم هو "كل زيادة في كمية النقد تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"[1]، وهذا الاتجاه في تعريف التضخم هو الاكثر انتشارا وشيوعا بين الاقتصاديين، بمعنى أنه كلما أضفنا في السوق كميات من النقود كلما ارتفعت الأسعار معبرة عن حصول ظاهرة التضخم، وهذا بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ومن شروط هذا التعريف أن يكون الارتفاع مستمرا، فالارتفاع الطارئ ولو كان عاما لا يعد تضخما حتى يكون مستمرا، إلا أنه يسهل ملاحظة سطحية وعمومية هذا التعريف فهو ينقصه الدقة والوضوح.

أو "هو الزيادة الملموسة في كمية النقود"، وهذا التعريف مبني على أن المتغير الأساسي والمحدد لمستوى الاسعار هو كمية النقود، فالزيادة في كمية النقود هي أساس التضخم، وهذا التعريف للتضخم هو ما يعرف بالنظرية الكمية للنقود[2].

ومنهم من عرفه بأنه "الزيادة في معدل الإنفاق و الدخل"، حيث إن زيادة الإنفاق النقدي و من ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الأسعار و تضخمها على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات، إلا أن ما يعاب على هذا التعريف أن الدخول النقدية قد تزداد دون إرجاع هذه الزيادة إلى عوامل نقدية كارتفاع الأجور العمالية أو إرجاع هذه الزيادة إلى الزيادة في معدل إنفاق النقود[3].

وعموما ومن خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص تعريف للتضخم على أنه: ذلك المفهوم الذي يُستخدم للإشارة إلى الحالة الاقتصاديّة التي تتأثر بارتفاع أسعار و تكاليف السلع والخدمات، مع حدوث انخفاض في القدرة الشرائيّة المرتبطة بسعر صرف العملة.

ثانيا التحليل الفكري للتضخم: تختلف النظريات في تفسيرها لمصادر القوى التضخمية الدافعة إلى الارتفاع المتواصل للأسعار, فنجد كل نظرية ترتكز على مصدر و تعتبره أساسيا في خلق هذه القوى التضخمية و للتعرف أكثر على المصادر المتخلفة للتضخم سوف نتعرض بإيجاز إلى النظريات المتنافسة في تفسيرها لظاهرة التضخم فيما يلي:

---

[1] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**, دار الجبل, بيروت, 1992م, ص14.

[2] خالد المصلح، **التضخم النقدي في الفقه الاسلامي**، الطبعة 1، دار بن الجوزي، 1427هـ، ص 78.

[3] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، المرجع نفسه، ص 14.

1 النظرية الكمية كمفسر للتضخم: لقد لعبت النظرية الكمية النقدية، دورا رئيسيا في تفسير التقلبات في قيمة النقود، ومن ثم في تحديد هذه القيمة، وذلك كإحدى العوامل النقدية التي اعتمد عليها الفكر الكلاسيكي في تفسير هذه التغيرات و الآثار الناتجة عنها و تفسير الظواهر التضخمية وتحليلها، فالنظرية النقدية تقضي أن الزيادة في كمية النقد المتداولة و الملقى في السوق هي سبب ظهور البوادر التضخمية، ومن الدعائم التي ارتكزت عليها هذه النظرية في تحليل الظواهر التضخمية ومنها الارتفاع في الأسعار نجد [1]:

- التغيرات الطارئة على الأسعار ترجع إلى التغيرات الحاصلة لكمية النقود و بنفس النسبة.
- تناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع الأسعار أي إذا زادت الكمية النقدية المتداولة فان الأسعار السائدة سترتفع و العكس.
- تناسب الكمية عكسيا مع قيمة النقود التي تمثلها، أي أنه إذا زادت الكمية النقدية المتداولة انخفضت القوة الشرائية للنقود التي تمثلها.
- تتناسب الكمية النقدية تناسبا طرديا مع الطلب على السلع و عكسيا مع السلع.
- تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.
- تفرض هذه النظرية أن هناك ثلاث عوامل تؤثر في الأسعار وهي: (كمية النقد, سرعة التداول النقدي وكمية المبادلات)، على أن كمية النقد و تغيراتها هي العامل الفعال و الرئيسي في تغيرات الأسعار، أما سرعة التداول النقدي و كمية المبادلات هي عناصر ثابتة أي ليس لها تأثير على حركات الأسعار .

ولقد وجهت عدة انتقادات إلى نظرية الكمية كمفسر للتضخم، وخاصة في صورتها التقليدية بعدما أثبتت الحوادث والطوارئ الاقتصادية عدم دقتها في تفسير الأزمات والمشاكل الاقتصادية، و هذا لعدم سلامة الفروض التي قامت عليها هذه النظرية[2].

---

[1] ستانلي فشر، **المحافظة على استقرار الاسعار**، مجلة التمويل والتنمية، العدد 4، ديسمبر 1996م، ص 33.

[2] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مرجع سبق ذكره، ص 31.

2 النظرية الكينزية كمفسر للتضخم: تبنى هذه النظرية على العلاقة ما بين العرض والطلب بحيث يكون التضخم ثمرة هذه العلاقة المقصودة وهي العلاقة السلبية التي تمثل الخلل التوازني فيما بين العرض والطلب، فمن العلماء الاقتصاديين من بنى تعريفه وتحليله للتضخم على القوى التي تحكم هذه العلاقة فعرف التضخم بأنه "زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي الى ارتفاع الأسعار"، ولقد بنى أصحاب هذه النظرية تحليلهم لمفهوم التضخم على نظرية الأسعار وتغيراتها، فهم يفترضون مستوى معين من الأثمان السائدة في الأسواق، بحيث أنه لو زاد الطلب النقدي على العرض السلعي عند ثمن معين فإن الأسعار ستميل للارتفاع أي إذا كان هناك فائضا إيجابيا في الطلب وفائضا سلبيا في العرض والعكس[1].

ويعتمد التحليل الكينزي[2]على طريقة قياس الفروق الموجودة بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد والقوة الشرائية المتوافرة في أيدي المستهلكين، ويتميز هذا التحليل في تفسيره للتضخم بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: لا تكون فيها كل المواد الانتاجية للاقتصاد مستغلة، في هذه الحالة عند زيادة الانفاق الوطني بزيادة إنفاق الحكومة مثلا: فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخول، وبالتالي يزيد الانفاق على الاستهلاك أي يزيد الطلب الكلي، فينعكس ذلك على زيادة الإنتاج، مما يسبب ارتفاعا بسيطا في الأسعار، لأن فائض الطلب يمتصه التوظيف والإنتاج، غير أن مع زيادة الانفاق يتجه الاقتصاد الوطني إلى التشغيل التام؛ حيث لا يقابل فائض الطلب زيادة في الإنتاج، وتبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور، وهذا التضخم هو "التضخم الجزئي" يظهر قبل الوصول الى مستوى التشغيل التام، وسببه هو عجز بعض عناصر الانتاج عن مواجهة الطلب المتزايد عليها وضغوط نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور، وكذا الممارسات الاحتكارية لبعض المنتجين، وهذا التضخم لا يثير المخاوف لأنه يحفز على زيادة الانتاج بسبب ارتفاع الأرباح.

---

[1] مسعود ميهوب، **يوسف بركان، محددات التضخم في الجزائر**، دراسة قياسية للفترة: 2014 -1990م، مجلة دراسات وأبحاث ، العدد 27 جوان 2017م، ص 492.

[2] **جون ماينارد كينز**، وُلد في 5 يونيو 1883 في كامبريدج وتوفي في 21 أبريل 1946 بقرية فيرل(Firle) اقتصادي، موظف رفيع المستوى، وكاتب بريطاني ذو شهرة عالمية، فهو مؤسس الاقتصاد الكلي الكينزي .ومن أعماله استُخلص الاقتصاد الكينزي، الاقتصاد الكينزي الجديد، والكينزية الجديدة أو ما بعد الكينزية .تولي العديد من المناصب الاستشارية الرسمية وغير الرسمية للعديد من الساسة، وكان من الشخصيات الرئيسية باتفاقية بريتون وودز، من بعد الحرب العالمية الثانية.

المرحلة الثانية: هي مرحلة التشغيل التام حيث تكون الطاقات الانتاجية قد وصلت الى أقصى حد من تشغيلها فإذا افترضنا أي زيادة في الطلب الكلي لا تنجح في إحداث أي زيادة في الانتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات، حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر، ويسمى الفرق بين الطلب الكلي والناتج الوطني فائض الطلب الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار، ومن الملاحظ أن الارتفاع في الأسعار يستمر باستمرار وجود فائض الطلب "القوة التضخمية" ويسمي كينز هذا التضخم بالتضخم البحت.

3 النظرية المعاصرة لكمية النقود: لقد أصبح أنصار النظرية المعاصرة لكمية النقود والذين يسمون بالنقديين بزعامة ميلتون فريدمان[1]، يشكلون قوة ذات نفوذ متنام ليس فقط في عالم النقد ومجال تحديد السياسات الاقتصادية عموما والنقدية خصوصا في مختلف الدول المتقدمة نظرا لما تصفه هذه النظرية من علاج لمكافحة التضخم .

و يظهر عموما أن هذه النظرية ترى بأن التضخم ظاهرة نقدية بحتة وأن مصدره الرئيسي هو نمو كمية النقود بأسرع من نمو الإنتاج وأنه لا أثر للأجور والنفقة في رفع الأسعار كما لا تفترض وجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة[2].

و يتمثل جوهر النظرية المعاصرة لكمية النقود كما صاغها ميلتون فريدمان في كونها نظرية للطلب على النقود و هي تقوم على ركنين أساسيين[3]:

– المؤثر الرئيسي في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج القومي أو الدخل القومي.

– الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية يعبر عنها التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود أو مقلوبها.

---

[1] ميلتون فريدمان، (1912 – 16 نوفمبر 2006م)، (بالإنجليزية: Milton Friedman) هو اقتصادي أمريكي عرف بأعماله في الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي والتاريخ الاقتصادي والإحصاء. عرف عنه تأييده لاقتصاد السوق وقد أشار إلى تقليل دور الحكومة في الاقتصاد عام 1962م، وفاز في جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1976م، لإنجازاته في تحليل الاستهلاك والتاريخ النقدي ونظريته في شرح سياسات التوازن.

[2] مسعود ميهوب، يوسف بركان، **محددات التضخم في الجزائر**، دراسة قياسية للفترة: 2014 –1990م، مرجع سبق ذكره، ص 492.

[3] صبحي تادرس قريصة, **اقتصاديات النقود و البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 296.

ويرى فريدمان أن دالة الطلب على النقود مرتبطة بمجموعة التغيرات التالية:

أ- تكلفة الاحتفاظ بالنقود يعبر عنها بـ: $\frac{dp}{dt} \times \frac{1}{p}$

ب- تكلفة الاحتفاظ بالسندات و نرمز له بالرمز RB.

ج- تكلفة الاحتفاظ بالأسهم و نرمز له بالرمز RS.

د- الدخل الدائم و نرمز له بالرمز YP.

هـ- النسبة بين الثروة البشرية و غير البشرية و نرمز له بالرمز H.

و-العوامل التي يمكن أن تؤثر في تفضيل وأذواق المحتفظين بالنقود مقارنة بغيرها من الأصول ونرمز لها بالحرف(U)

وعليه فدالة الطلب على النقود عند فريدمان تأخذ الصيغة التالية[1]:

$$\frac{M}{p} = F(RB, RS, \frac{\mathrm{dp}}{\mathrm{dt}} \times \frac{1}{p}, Yp, H, U)$$

ويخلص فريدمان إلى أن أهم عامل محدد للطلب على النقود في المدة الطويلة هو الدخل القومي الحقيقي أي أن التغير في الأسعار في المدة الطويلة يساوي التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود, وهنا نستخلص أن مصدر الارتفاع التضخمي في الأسعار حسب النقديين يرجع أساسا إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن حجمه الأمثل الذي يحقق الاستقرار في مستوى الأسعار[2].

الملاحظ أن هذه النظريات امتازت بالاختلاف والتباين، ومنه اختلاف الرؤى حول علاج هذه الظاهرة من وجهة نظر كل نظرية.

ثالثا أنواع التضخم: يمكننا الاعتماد على عدد كبير من المعايير والأسس للتمييز بين الأنواع المتعددة والمختلفة للتضخم ومنها:

---

[1] Shiller, Robert J, Narrative Economics, *American Economic Review* , 2017, PP 967.

[2] صبحي تادرس قريصة, **اقتصاديات النقود و البنوك**، مرجع سابق، ص 296.

1 أنواع التضخم من حيث تدخل الدولة به: ونميز في هذا النوع:

– التضخم الطليق (المكشوف): يتسم هذا النوع من التضخم في ارتفاع واضح في الأسعار دون تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها، حيث تتجلى مواقف هذه السلطات بالسلبية، مما يؤدي الى تفشي هذه الظاهرة التضخمية، والتسارع في تراكمها فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من زيادة التداول النقدي للكميات النقدية المعروضة[1].

– التضخم المقيد (المكبوت): يتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات الإثمان، فتحدد الدولة المستويات العليا للأسعار حتى تتعدى الحد الأقصى من ارتفاعاتها، فدور الدولة هنا يتمثل في منع استمرارية الارتفاعات السعرية واستفحالها، إذ أن الظواهر التضخمية تبقى موجودة، والدولة بتدخلها لا تقض عليها، وإنما يكون هدفها هو الحد من حركات الاتجاهات التضخمية المتفشية، بصفة مؤقتة، ومن ثمّ الحد من استفحال آثارها في المجتمع، عن طريق اجراءات متعددة مثل تجميد الأسعار لمنعها من الارتفاع، الرقابة على الصرف، تثبيت أسعار الفائدة ... الخ[2].

2 أنواع التضخم من حيث قوته: ويشمل:

– التضخم الزاحف: هو الارتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبيا، أي أن هذا الارتفاع يكون بطيئا وفي حدود 2 % سنويا[3].

– التضخم الجامح: هو أشد أنواع التضخم آثارا وضررا على الاقتصاد الوطني، حيث تتوالى ارتفاعات الأسعار دون توقف، وبسرعة قد تصل الى 50 % سنويا أو أكثر، فتفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيم، مما يدفع بالسلطات الحكومية الى التخفيض من قيمتها وما يصحب ذلك من آثار سلبية على بعض المتعاملين الاقتصاديين أو التخلص منها بإبدالها بعملة جديدة، ومثل ذلك ما حدث في ألمانيا عام (1923/1921م)، وفي هنغاريا عام (1945م)[4].

---

[1] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2] حسين بني هاني، **اقتصاديات النقود و البنوك الاسس و المبادئ**، ط1، دار الكندي، الاردن، 2003م، ص 169.

[3] حربي محمّد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد" التحليل الكلي**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2006م، ص 163.

[4] بسام الحجار، **الاقتصاد النقدي و المصرفي**، ط 1، دار منهل، بيروت، لبنان، 2006م، ص 282.

3 أنواع التضخم من حيث قطاعاته الاقتصادية: إن تنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة أدى إلى تنوع القطاعات التضخمية فالتضخم الذي يظهر في قطاعات الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية, كما أن التضخم في سوق السلع يختلف عن التضخم الذي ينشأ في سوق عوامل الإنتاج وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين نوعين من التضخم[1]:

– **التضخم في أسواق السلع:** من أنواع التضخم المتفشية في أسواق السلع هي التضخم السلعي وهو الذي يحدث هذا التضخم في قطاع صناعات الاستهلاك عندما تزيد نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار أي أن الأفراد يتجهون إلى الاستهلاك على حساب مدخراتهم وهذا ما ينعكس بالإيجاب على أصحاب المشاريع في الصناعات للسلع الاستهلاكية والتضخم الرأسمالي وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار معبرا عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة انتاجها مما يعود بالفائدة على قطاعي الاستهلاك و الاستثمار معا[2]..

– **التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:** هناك نوعين من الاتجاهات التضخمية المتفشية في أسواق عوامل الإنتاج و آثارها على الدخول النقدية للأفراد.

– **التضخم الربحي:** هو التضخم الذي يظهر من جراء زيادة الاستثمار على الادخار بحيث تتحقق أرباح في قطاع صناعات سلع الاستهلاك و قطاع صناعات سلع الاستثمار.

– **التضخم الدخلي:** يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع أجور العمال مما يترتب عليها تزايد نفقات الإنتاج و بالتالي ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج[3].

4 معيار مصدر الضغط التضخمي: هناك ثلاث أنواع من التضخم وفق هذا المعيار هي: تضخم الطلب تضخم التكاليف، والتضخم الذاتي، وفيما يلي تفصيل يسير لكل نوع.

---

[1] نظرية التضخم، ط 1، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 1984م، ص 28.

[2] نبيل الروبي، المرجع نفسه، ص 28.

[3] فؤاد هاشم، **اقتصاديات النقود و التوازن النقدي**، دار النهضة، القاهرة، 1969م، ص 164.

– تضخم الطلب (التضخم الناشئ عن جذب الطلب): يتمثل هذا النوع من التضخم في "زيادة الطلب الكلي على السلع و المنتجات عن نسبة المعروض منها بثمن معين ثابت"[1]؛ بمعنى أنه إذا كان الاقتصاد الوطني في مرحلة التشغيل الكامل أي لا يمكن زيادة العرض من السلع والمنتجات واشتد طلب الأفراد على السلع والمنتجات فهذا يؤدي حتما إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي فالتضخم من جانب الطلب يخلص إلى نتيجتين أساسيتين:

- الأولى هي الاستخدام الكامل والتام لعناصر الإنتاج المتوفرة في إحدى القطاعات على الأقل.
- والثانية اشتداد الطلب على السلع و المنتجات إلى الحد الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بمعنى عدم مرونة العرض مع هذا الطلب.

ولقد تعددت النظريات المفسرة لمنشأ تضخم الطلب والأسباب الكامنة وراء ظهوره، ولكن يمكن ردها عموما إلى العلاقة ما بين النظرية الكمية النقدية، ونظرية فائض الدخل النقدي، ونظرية الأحوال النفسية المتعلقة بسلوك الأفراد في إنفاقهم النقدي ما بين الاستهلاك والادخار، وسيأتي الحديث عن هذه النظريات في مطالب لاحقة.

– **تضخم التكاليف (تضخم النفقات)**: يتشكل هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بنسبة تفوق معدل الزيادة الإنتاجية ارتفاعا يؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار السائدة، وترجع العوامل المنشئة لهذا النوع من التضخم إلى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في المجتمع والتي بدورها تسبب تغيرات في حركات عوامل الانتاج خاصة الأجور، تحوي الارتفاع والزيادة فتدفع تلقائيا الأسعار نحو الارتفاع[2].

– التضخم الذاتي: يرجع هذا النوع من التضخم أساسا إلى ارتفاع معدلات الأجور بحيث ترتفع هذه الأخيرة بنسبة تزيد عن ارتفاع معدلات الكفاءة الإنتاجية فيشكل بالتالي فوارق كبيرة بين ارتفاعات الأجور و الكفاءات الإنتاجية مما يؤدي إلى ارتفاع كبير و مستمر لمعدلات الأسعار و الأجور[3].

---

[1] غازي حسين عناية , **التضخم المالي**، مرجع سبق ذكره, ص198 بتصرف.

[2] غازي حسين عناية , **التضخم المالي**، مرجع سبق ذكره، ص199.

[3] شوقي أحمد دنيا، **التضخم و الربط القياسي**، بحث مقدم الى المجمع الفقهي بجدة، مجلة المجمع الفقهي الدورة الثامنة، 1415هـ/ 1994م، ص 565.

ولقد عرفه (بيجو)، "بأنه ذلك الجزء من ارتفاع الأسعار الذي ينشأ من اطراد ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من معدل الزيادة الإنتاجية"[1].

كما يرى بعض الاقتصاديين أن التضخم الذاتي ينشأ بالتأثير في الأثمان في مختلف الأسواق من قبل المؤسسات أو المنظمات أو من قبل الحكومة بحيث يعتبر الاحتكار شرط أساسي في السوق للسيطرة على الأثمان ومن ثم التأثير فيها و تحديدها بعيدا عن قوى العرض و الطلب و بتعبير أكثر وضوحا فان الزيادة في مستويات الأثمان في أسواق المنافسة الكاملة توصف بأنها فائض في الطلب أما في أسواق الاحتكار فهي زيادة ذاتية.

وعموما يلاحظ أن عامل فائض الطلب هو السبب في نشوء التضخم الذاتي سواء في حالة المنافسة الكاملة أو الاحتكار.

رابعا أسباب التضخم: يمكن إرجاع أسباب التضخم إلى نوعين من العوامل.

1 العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع: وتتمثل هذه الدوافع في:

– زيادة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري: يحدث التضخم عندما تحدث الزيادة في الانفاق الكلي الذي تقابلها زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة، على فرض الوصول إلى حجم التشغيل الكامل، وبالتالي فإن حجم الانفاق الكلي هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم[2].

– التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف: ان توسع البنوك التجارية في منح الائتمان والاعتمادات، يعتبر عاملا مهما في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج فتشجع المصارف على فتح عمليات الائتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة، فيزيد اقبال رجال الأعمال على الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبئا عن ظاهرة تضخمية كان سببها الأول والاعتمادات التي فتحتها المصارف للمنتجين[3]

.

[1] ناظم محمد نوري الشمري, **النقود و المصارف**, ط4, دار زهوان للنشر و التوزيع, العراق, ص 278.

[2] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مرجع سبق ذكره، ص 189.

[3] وضاح نجيب رجب، **التضخم و الكساد الاسباب و الحلول**، مرجع سبق ذكره، ص 53.

– العجز في الميزانية: تعتبر هذه الطريقة سهلة تلجأ إليها الحكومات والدول من أجل تمويل مشروعاتها الانتاجية وتشغيل العناصر الانتاجية المعطلة في المجتمع، والعجز في الميزانية لا يحدث صدفة بقدر ما تتعمد الدول إحداثه لتمويل خطط تمويلية تنوي الحكومة القيام بها، فتلجأ إلى توفير النفقات الضرورية اللازمة لها بوسائل كثيرة ويقصد بإحداث عجز في الميزانية هو زيادة النفقات العامة عن الايرادات العامة بالقدر الذي تقترضه الحكومة من البنك المركزي[1]، وهو وسيلة متعمدة تلجأ إليها الحكومة وهي على علم بآثارها السيئة، ومن قبيل الاقتراض أن ذلك في سبيل انعاش الحركة الاقتصادية، وتوفير رواج الأشغال وتنفيذ برامجها المدنية والعسكرية هذا في حالة ما قبل مستوى التشغيل الكامل، أما اذا كانت جميع العناصر الانتاجية مشتغلة، فإن النفقات العامة في هذه الحالة لا تجد لها منفذا سليما وتكون في هذه الحالة سببا في ارتفاع الأسعار، والتي كانت كنتيجة لعدم التوازن ما بين فيض النقد المتداول المتمثل بإزدياد الانفاق العام، والمعروض السلعي.

–تمويل العمليات الحربية: تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة، ففي هذه الحالة إذا ما رأت الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت، تلجأ الى أقرب الموارد وهي آلة الاصدار لتمدها بالمال اللازم، والحقيقة أن الحاجة إلى المال تبدأ قبل اندلاع الحرب للاستعداد لها، وأثناء الحرب لتسيير أمور البلاد، وكذلك ما بعد الحرب لمعالجة ما خلفته الحرب من ويلات تنصب معظمها على الاقتصاد[2]، وفيما يلي دائرة نسبية للدول السبع الأولى من حيث النفقات العسكرية بالمليار دولار أمريكي لعام (2022م).

[1] عادل عبد المهدي، **التضخم العالمي و التخلف الاقتصادي**، ط1، معهد الانماء العربي، بيروت، 1978م، ص 43.

[2] وضاح نجيب رجب، **التضخم و الكساد الاسباب و الحلول**، مرجع سبق ذكره، ص 46.

(الشكل 4): الدول السبع الأولى في العالم من حيث النفقات العسكرية بالمليار دولار أمريكي لعام 2022م.

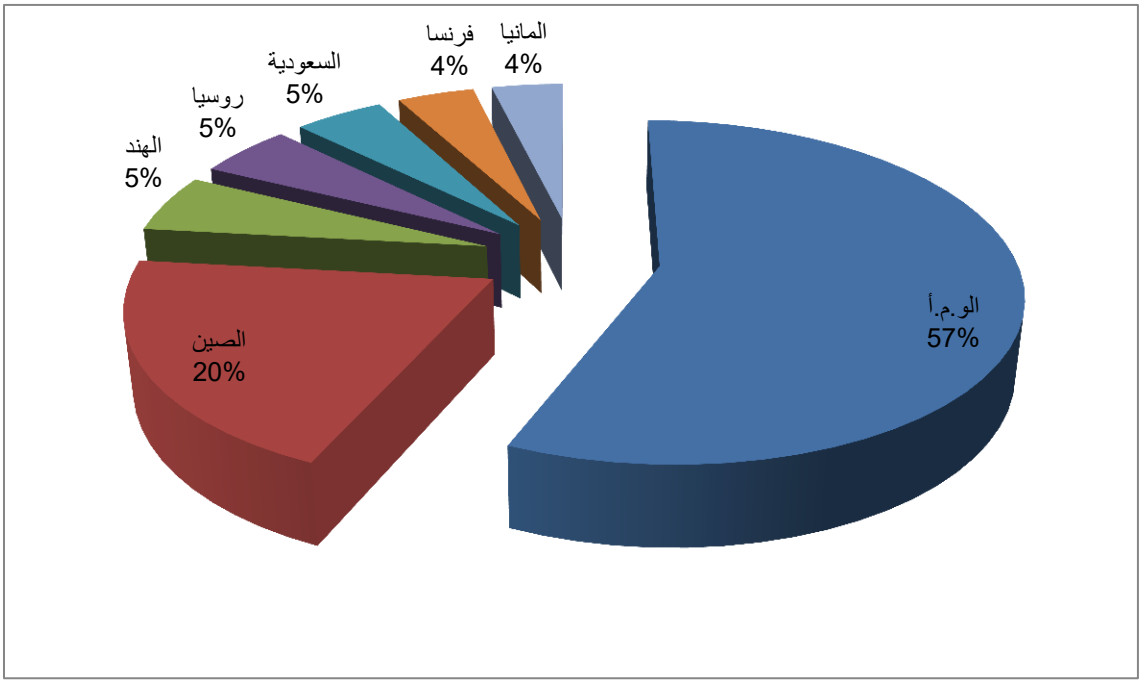

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية 2022، متاح على: https://www.interregional.com .

– الارتفاع في معدلات الأجور: السبب المباشر والفعال في ارتفاع معدلات الأجور، ونفقات المعيشة يكمن في صلب الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية ذاتها التي تسمح بحرية النقابة العمالية واعطائها حق التكاليف الانتاجية مما يخفض من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل ويمكن تجاوز هذه المشكلة باقتراح الحكومة للحلول التالية:

أ– الاتفاق مع الاتحادات العمالية على عدم المطالبة بزيادة الأجور لفترة زمنية محددة.

ب– الاتفاق مع الاتحادات العمالية على المطالبة بزيادات في الأجور بنسبة تتعادل مع نسبة الزيادة في انتاجيتهم محافظة على الاستقرار ولو كان نسبيا للأسعار[1].

[1]! الاقتصاد النقدي و المالي، منتدى التمويل الاسلامي، قسم علوم التسيير، أنظر الموقع: http://islamfin.go-forum.net تاريخ الاطلاع: 2019/10/1م، الساعة: 20:05.

– التوقعات والأوضاع النفسية: قد يرجع الارتفاع في الطلب الكلي الفعال إلى عوامل نفسية وتقديرية أكثر من عوامل اقتصادية، فكثيرا ما يكون للحالات النفسية للأفراد الأثر الكبير في نشوء بعض الظواهر التضخمية ولعل أفضل الحالات التي يكون فيها للظروف النفسية آثارها الفعالة هي فترات الحروب حيث تكون الظروف مهيأة لتقبل الأقاويل والتنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا الذي يزيد من حركة النشاط والانتعاش، وفي قطاع الاستثمار يترتب على التنبؤ بارتفاع الأسعار، وإقدام المنتجين على تجنيد أصولهم الحالية للحصول على معدلات أكبر من الأرباح، فترتفع الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر، مما يزيد من حدة ارتفاع الطلب الكلي الفعال والعكس عند التنبؤ بانخفاض الأسعار[1].

2 العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض: يمكن إرجاع هذه العوامل إلى:

– تحقيق مرحلة الاستخدام التام: قد يصل الاقتصاد الوطني لمرحلة من الاستخدام والتشغيل الكامل والتام لجميع العناصر الانتاجية بحيث يعجز الجهاز الانتاجي عن كفاية متطلبات الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى بحيث يبقى الجهاز الانتاجي عاجزا، عن دون المستوى المرتفع للطلب الكلي.

– عدم كفاية الجهاز الانتاجي: قد يتصف الجهاز الانتاجي بعدم المرونة والكفاية في تزويد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع، وقد يعود عدم المرونة الى نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية، وقد تكون الأساليب المتبعة قديمة، ولا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة، قد يكون النقص في العناصر الإنتاجية كالعمال، والموظفين المختصين والمواد الأولية.

3– النقص في رأس المال العيني: قد يعود عدم المرونة للجهاز الانتاجي إلى نقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل، مما يباعد ما بين النقد المتداول، وبين المعروض من السلع، والمنتجات والثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص، وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود الخلل التوازني في الأسواق المحلية الذي يعبر عن النقص في العرض الانتاجي[2].

---

[1] وضاح نجيب رجب، **التضخم و الكساد الاسباب و الحلول**، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[2] الاقتصاد النقدي و المالي، منتدى التمويل الاسلامي، قسم علوم التسيير، أنظر الموقع: http://islamfin.go-forum.net تاريخ الاطلاع: 2019/01/01م، الساعة: 20:05.

رابعا آثار التضخم: للتضخم عدة آثار سلبية على عملية التنمية الاقتصادية، نذكر منها:

1 الآثار الاقتصادية: يترتب عن التضخم آثار اقتصادية عديدة، يمكن ايجازها في[1]:

– ارتفاع الأسعار وكمية النقود المتداولة: يترتب على ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية والخدمات وكلما ارتفعت الأسعار انخفضت قيمة النقود ونتج عن ذلك اضطراب في السوق بين البائعين والمشترين، المنتجين والمستهلكين.

– التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل –غير العادل– بين طبقات المجتمع: تتأثر الشرائح الاجتماعية ذوي الدخول الثابتة من موظفي الحكومة والمتقاعدين وتتدهور دخولهم بسبب التضخم في حين يستفيد أصحاب الدخول المتغيرة مثل التجار فتزيد دخولهم عادة مع ازدياد معدلات التضخم[2].

– إعادة توزيع الثروة القومية على نحو عشوائي:يتعرض صغار المدخرين لأصول مالية إلى خسائر كبيرة عندما تنخفض القيمة الحقيقية لمدخراتهم بسبب ارتفاع الأسعار، في حين يستفيد من ارتفاع الأسعار أولئك الذين يستثمرون أو يدخرون في أصول عينية كالأراضي أو الذهب.

2 الآثار الاجتماعية: التضخم ظاهرة اقتصادية تعكس آثارها مباشرة على المجتمع ومن هذه الآثار[3]:

– تلجأ الدولة إلى زيادة الإنفاق الحكومي عن طريق إصدار نقدي يؤدي إلى زيادة في كمية النقود لا يقابله زيادة في إنتاج السلع والخدمات فترتفع أسعار السلع والخدمات ويزيد عدد الفقراء في المجتمع.

– ينعكس ارتفاع الأسعار (التضخم) سلبياً على القدرة الشرائية لذوي الدخول الثابتة من الموظفين الحكوميين والمتقاعدين، فكلما ارتفعت الأسعار مع بقاء دخولهم على حالها كلما نقص استهلاكهم وتنازلهم عن الطلب على بعض السلع لعدم قدرتهم الحصول عليها وقد يقتصر الاستهلاك على المواد الأساسية التي تضمن الاستمرار المعيشي للأسر.

---

[1] أحمد دهشان، **التضخم و آثاره الاقتصادية و الاجتماعية**، جامعة الزقازيق، مقالة منشورة في الموقع الرسمي: dr-ahmeddahshan.com، بتاريخ فيفري 2017، تاريخ الاطلاع 2019/01/01م، 22:19.

[2] مروان عطوان، **مقاييس اقتصادية، النظريات النقدية**، دار البعث للطباعة و النشر، الجزائر، 1989م، ص 189.

[3] حوبي شهرزاد، **أثر التضخم على عوائد الأسهم حالة بورصة السعودية**، رسالة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2015م، ص4.

– إن شرائح واسعة من المجتمع في الدول الفقيرة والمتخلفة هم من ذوي الدخول المحدودة الذين يعانون ويواجهون أعباء الحياة اليومية ويتعرضون لضغوط نفسية تجعلهم في وضع اجتماعي يجبرهم على البحث عن وسائل تساعدهم على رفع مستوى دخولهم لتوفير احتياجاتهم واحتياجات من يعولونهم من خلال العمل في أكثر من مهنة أو توجه البعض إلى الانحراف سلوكياً نحو الفساد فيسعى إلى الكسب غير المشروع كقبول الرشوة والغش والتحايل.

– يؤدي ارتفاع الأسعار(التضخم) إلى تسرب عدد من أطفال الأسر الفقيرة من مدارسهم ويمتهنون بعض الأعمال القاسية عليهم أو يمارسون التسول لكسب بعض المال لسد حاجاتهم المعيشية اليومية.

– زيادة البطالة: تزيد من عدد العاطلين عن العمل في المجتمعات الفقيرة، فالمجتمع الذي يعيش ظاهرة التضخم يعد مجتمعاً فقيراً ولو كان يتمتع بموارد اقتصادية إذ أن التضخم المستمر يخلق بيئة غير مناسبة للاستثمار سواءً بالنسبة للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي[1].

(الشكل 5): معدلات التضخم في بعض الدول العربية خلال الفترة 2014/2021م(%).

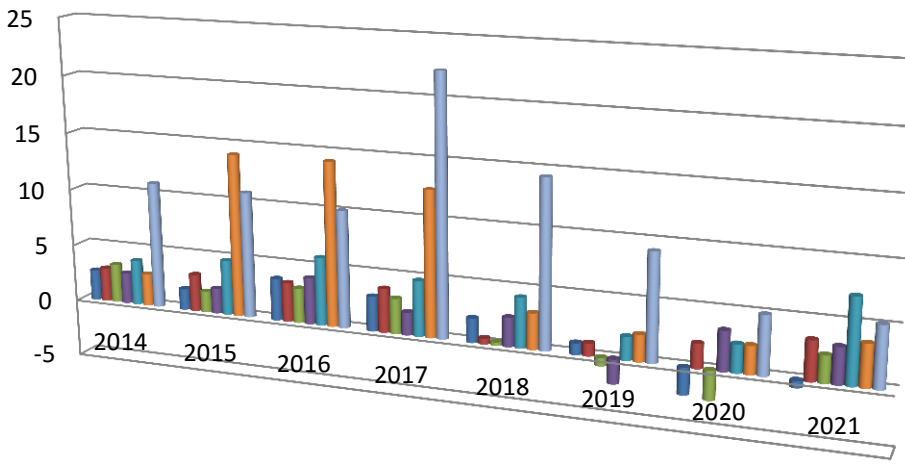

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
البحرين	2,65	1,84	3,66	3,02	2,1	1	-2,3	-0,6
الكويت	2,94	3,23	3,4	3,8	0,5	1,1	2,1	3,4
قطر	3,36	1,81	3,01	3,05	0,3	-0,7	-2,5	2,3
السعودية	2,69	2,19	4,02	1,98	2,5	-2,1	3,4	3,1
الجزائر	3,92	4,78	5,9	4,8	4,3	2	2,4	7,2
ليبيا موريتانيا	2,8	14,1	14,2	12,54	3,1	2,3	2,4	3,6
مصر	10,99	10,9	10,11	22,3	14,4	9,2	5	5,2

المصدر: صندوق النقد الدولي أكتوبر 2022م، متاح على الرابط: https://www.imf.org/ar[2].

[1] حوبي شهرزاد، **أثر التضخم على عوائد الأسهم حالة بورصة السعودية**، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العالمي، بيانات معدلات التضخم خلال الفترة 2020/1014م، إصدار 2021.

وعموما ما يمكن قوله أن التضخم ظاهرة اقتصادية مرضية، استفحلت لتشمل اقتصاديات معظم دول العالم تقريبا، وأصبحت ملازمة لها والرسم البياني التالي يوضح بعضا من هذه الدول على سبيل المثال لا الحصر. وما يمكن قوله أيضا أنه وإن اختلفت أسباب هذه الظاهرة من دولة لأخرى، إلا أن انعكاساتها تبقى مشتركة بين المجتمعات بدرجات متفاوتة.

الفرع الثاني: آليات النظام الاقتصادي الاسلامي في علاج التضخم

النظام الاقتصادي الاسلامي في ذاته وطبيعته وهيكليته وذاتيته التشريعية يمنع حصول وحلول مثل هذه الاعراض، والظواهر، ويقطع الطريق عليها قبل نشوئها وحدوثها، وهو يسد جميع الثغرات والمنافذ، التي يمكن أن تتسلل من خلالها، يقوم المنهج الاقتصادي الإسلامي لعلاج مشكلة التضخم على أسس عدة يمكن عرض أهمها في النقاط التالية :

أولا تحريم الربا و أثره في الحد من الضغوط التضخمية: إن تحريم الربا في التعاملات الاقتصادية، سيدفع المدخرات إلى ميدان الاستثمار، لأنه السبيل الوحيد لنمو رأس المال؛ إذ لا مجال لإقراض بفائدة، أو لإيداع مدخرات في البنوك بغية الحصول على زيادة محدودة، ومن جانب آخر فإن فرض الزَّكاة على أصلِ رأس المال كل عام سيجبر أصحابَ هذا المال على تنميتِه في ميدان الإنتاج؛ لأن هذا الخصم المستمر كل سنة من الثروة سينقصُه حتما، ولا سبيل لسد هذا النقص، ومن ثم إنماء الثروة إلا في ولوج المشاريع الإنتاجية، وزيادة المشاريع الإنمائية، وهذا ماله صعود في معدلات النمو العام.

إن آثار الرّبا[1] وأضراره ومفاسده تؤكّد أن تشريع الله في الربا معجز ولا يستطيع أحد أن يأتي بمثله، مما يدلّ

---

[1] الربا في الاصطلاح: اختلف الفقهاء في تحديد معناه تبعاً لاختلافهم في مدلوله عندهم.

– فعّرفه الشافعية بأنه: اسم لمقابلة عوض بعوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد، أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما، ويقصدون بالشطر الأول من هذا التعريف (ربا الفضل) عندهم، وبالشطر الثاني (ربا النسيئة) و(ربا اليد)، أنظر: يحيى بن شرف النووي محي الدين أبو زكريا، **المجموع شرح المهذب**، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، باب الربا، المجلد 10، ص 25.

– وعرفه بعض فقهاء الحنابلة بأنه: الزيادة في أشياء مخصوصة أنظر: موفق الدين عبد الله بن احمد بن قدامة، **المغني**، ط1، دار إحياء التراث العربي، 1405هـ / 1985م، المجلد 4، ص491.

– أما علماء المالكية فقد ذكروا أن الربا يوجد في شيئين: في البيع، وفيما تقرر في الذمة من بيع أو سلف أو غير ذلك، وجعلوا الربا الجاهلي من الأنواع المتفق عليه انظر: ابو الوليد محمد بن احمد بن محمد بن رشد القرطبي المعروف بابن رشد الحفيد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، دار ابن حزم، 1420هـ /1999م، ص 499.

– وعند الحنفية أنه: فضل مال بلا عوض في معاوضة مال بمال أنظر: محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: 1252هـ)، الطبعة 2، دار الفكر-بيروت،1412هـ -1992م، الجزء 5، ص184.

على أنّ هذا التشريع من عند الله العليم الخبير، وليس من عند مُحَمَّد ﷺ ولا صحابته، لعدم مقدرتهم على معرفة وإدراك كثير من حكم وأسرار هذه التشريع، وهذا وجه من وجوه إعجاز القرآن الكريم وهو الإعجاز التشريعي في باب الربا، قال الله تعالى: ﴿ **ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴿274﴾﴾**[سورة البقرة274]، فالتّعامل بالرّبا فيه مفاسد كثيرة كسوء توزيع الثروة[1]، وهدر الموارد الاقتصادية، وضعف التنمية الاقتصادية والاستثمار، والبطالة وأنّ منع التّعامل به فيه مصالح كثيرة للفرد والمجتمع.

والتّضخّم كذلك من المشاكل التي تنشأ عن التعامل بالربا فلو قامت البنوك التجارية مثلا بتخفيض سعر الفائدة النقدية بالمقارنة بسعر الفائدة الحقيقية، فإنه يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، لأنه يؤدي إلى زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة الطلب على عناصر الإنتاج، وارتفاع أسعارها، فتزداد نفقات الإنتاج وتزداد الأسعار، ويؤدي أيضاً إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ولو قامت البنوك برفع سعر الفائدة فإنه يؤدي إلى ارتفاع في كلفة رؤوس الأموال مما يؤدي إلى رفع الأسعار[2].

ودليل آخر على أثر الفائدة في التضخم أن صاحب المال لا يرضى إذا استثمر ماله في صناعة أو زراعة أو شراء سلعة أن يبيع سلعته أو الشيء الذي أنتجه إلا بربح أكثر من نسبة الربا، لأنه يفكر أنه استثمر المال وبذل الجهد واستعدّ لتحمّل الخسارة، فلابد أن تكون نسبة الربح أكثر من نسبة الربا، وكلما ازدادت نسبة الربا غلت الأسعار أكثر منها بكثير، هذا إذا كان المنتج أو التاجر صاحب مال، وأما إذا كان ممن يقترض بالربا فرفعه للأسعار أمرٌ بدهيّ، حيث سيضيف إلى نفقاته ما يدفعه من الربا[3].

---

[1] مُحَمَّد بن ابراهيم التويجري، **مختصر الفقه الاسلامي**، ط 14، دار اصداء المجتمع، القصيم، السعودية، 1433هـ/2012م، ص 728.

[2] شيحة مصطفى، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ط 5، الدار الجامعية، 1985م، ص 584.

[3] حسين حسين شحاته، **الفائدة الربوية وقود التضخم النقدي**، جامعة الملك سعود، السعودية، ص 214.

ويمكن تعليل ما سبق، وتحليله تحليلاً اقتصادياً يبيّن أثر سعر الفائدة في التّضخّم بما يلي:

من عيوب النظام النقدي المعاصر وجود خلل بين كميّة النقود وكمّية السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة كمحاولة من الحكومة لامتصاص النقود من السوق، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف السلع والخدمات ثم ارتفاع الأسعار مرةً أخرى، وهكذا تدور الدورة من جديد وتسبب مضاعفاتها[1].

ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

(الشكل 6): حدوث التضخم نتيجة الخلل بين كمية النقود و كمية السلع و الخدمات.

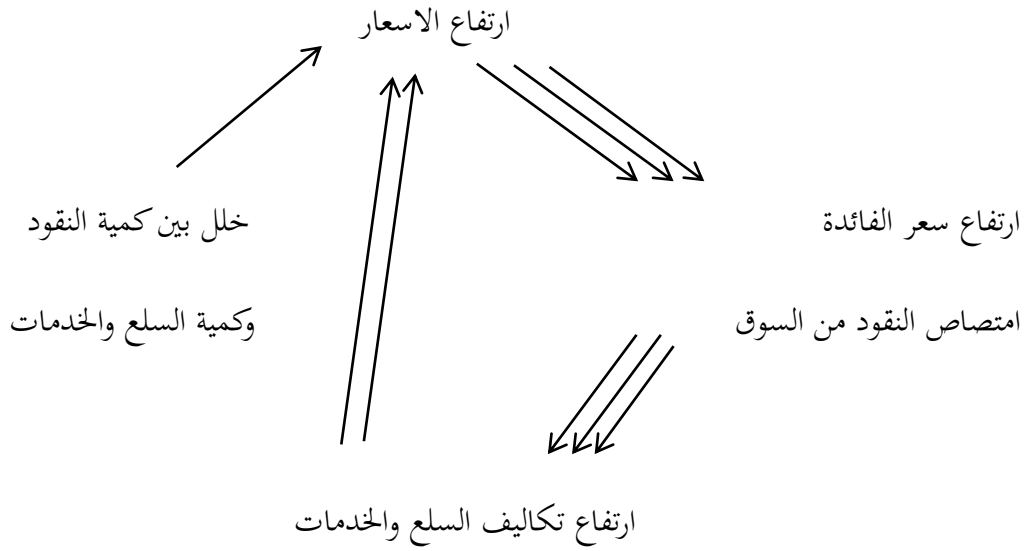

وبالتّأمّل في هذا الشكل يتبيّن ما يلي:

* إن كمية النقود كثيرة وكمية السلع والخدمات محدودة، ولذلك فإن الحكومات تطبع من الأوراق النقدية كميات كثيرة جداً، مما يؤدي إلى زيادة كمية النقود في البلد ويؤدي إلى الخلل.

* هذا الخلل يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهذا يدفع الدول إلى رفع سعر الفائدة، لإغراء أصحاب المال كي يدفعوها لهم، من أجل امتصاص النقود من السوق، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع تكاليف السلع والخدمات ويؤدي إلى غلاء الأسعار، وهكذا تدور الدورة من جديد، وتبقى الأسعار في دوامة لا تستقر.

[1] إلهي فضل، **التدابير الواقية من الربا في الإسلام**، ط4، إدارة ترجمان الإسلام، باكستان، 1420هـ، ص 37.

وأما دور البنوك في إيجاد التضخم فيؤكده الاقتصاديون الغربيون فيقولون: "البنوك تخلق النقود"، وهذه حقيقة فعليّة في البنوك الرّبويّة التي تخلق نقوداً حسابية وبذلك تسهم في إيجاد التضخم، لأننا نراها عندما تحاول الحكومة امتصاص الزائد من النقود في السوق برفع سعر الفائدة علي الودائع، تقوم هذه البنوك بإعادة الأموال للسوق بل وزيادتها بما تمنحه من اعتمادات[1].

وبناء على ما سبق فإن نظام الفائدة الربوية جعل التضخم ظاهرة عامة تخضع لها كافة الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، فالأسعار في ارتفاع مستمر، وقيمة العملات الوطنية في تناقص مستمر، ونفقات المعيشة وأسعار التجزئة تتجه إلى أعلى دائماً[2].

ويتلخّص مما سبق أن من أسباب ارتفاع الأسعار ما يلي:

– زيادة عرض النقود في السوق: أي أن نظام الإقراض بفائدة يؤدي إلى زيادة عرض النقود في السوق وهذا بدوره يؤدي إلى غلاء الأسعار، ولذلك سنّت السلطات النقدية في معظم الدول النامية رفع الفائدة كجزء من برنامج مكافحة التضخم لتخفيض طلب المقترضين على القروض، فتحديد الإقراض عامل من عوامل مكافحة التضخم.

– سعر الفائدة: إن زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ومن العجيب أن خفض سعر الفائدة يؤدي أيضاً إلى ارتفاع الأسعار من وجه، فالأسعار في ازدياد مادام هنالك فائدة، ولا تستقر الأسعار إلا بانعدام الفائدة ومن المعلوم أن كل قرض جر فائدة مشروطة فهو ربا محرم وأن المجامع الفقهية الثلاثة*[3]، قالت في فتاواها إن الفوائد المصرفية التي تتعاطاها المصارف الحديثة أخذا أو عطاء هي من الربا المحرم تحريما قطعيا بنص الكتاب والسنة وإجماع الأمة، وبالتالي هذه الفوائد من الربا المحرم[4].

---

[1] عبد السميع المصري، **آراء ومفاهيم حول البنوك الإسلامية (رسالة البنك الإسلامي) الاقتصاد الإسلامي**، المجلد الأول، العدد 3، 1402هـ، ص 88.

[2] مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ط 1، المعارف، 1998م، صفحة 608.

[3] مجمع البحوث الإسلامية في مصر عام 1965 والمجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي عام 1985م، والمجمع الفقهي لمنظمة المؤتمر الإسلامي عام 1985م.

[4] عبد الحميد الغزالي، **الاقتصاد الاسلامي بديل الرأسمالية**، الاتجاه المعاكس، "حصة تلفزيونية لفيصل القاسم"، الدوحة، تاريخ البث: 2008/10/30م، الساعة 22:00.

إن الربا يجعل عملية التحكم بحجم النقد أمر غير وارد اطلاقاً، مع أنه ومن المعروف أن إصدار النقد هو من مسؤولية الدولة، ويقوم البنك المركزي بإصدار النقد وفقاً لحاجة الاقتصاد، وضمن معايير هامة تقي الاقتصاد من مغبّة التضخم (ارتفاع المستوى العام للأسعار)، بما يعرف بأدوات السياسة النقدية، ولا شك بأن التضخم الذي يتولّد من خلال الربا، إنما ينشأ دون رقابة الدولة لأن المضاعف الذي يعمل على أساسه خلق النقد في البنوك التجارية، هو إضعاف القيمة التي تمّ اقراضها فعلاً ولهذا جاء تحريم الربا والتعامل به تحريما قطعيا، كما توعد المتعاملين به بالحرب وهي أقصى أنواع العذاب لقوله تعالى: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤمِنِينَ ﴿277﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَاذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿278﴾**﴾[سورة البقرة277-278].

ثانيا تفعيل الزكاة وأثره في الحد من الضغوط التضخمية: الزكاة فريضة من فرائض الإسلام وركن من أركانه العظام شرعت لحكم بالغة، وغايات كريمة، لها آثارها الإيجابية على الفرد والمجتمع، فهي تطهر النفس من البخل والشح وتزكيها بالمواساة والإحسان وتطهر المال وتنميه، لقوله ﷺ: «ما نقصت صدقة من مال، وما زاد الله عبدًا بعفو إلا عزًّا، وما تواضع أحدٌ لله إلا رفعه الله»[1]، كما أنها تقي المجتمع من الآفات بدليل قوله أيضا: «ولم يَمنعوا زكاةَ أموالِهم إلّا مُنعوا القَطْرَ من السَّماءِ ولولا البهائمُ لم يُمطَروا ...»[2]، ومنع الزكاة سبب للآفات والمصائب في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وشتى الشؤون الحياتية، عن عائشة، ﵂، أن النبي ﷺ قال: «ما خالطت الزكاة مالاً إلا أهلكته»[3]، وقد أشار بعض الاقتصاديين إلى أن الزكاة تعالج التضخّم و تقضي عليه، وهذا ما سنحاول توضيحه في الآتي:

1 الزكاة وتخفيف التضخم الراجع إلى ارتفاع الطلب: إن تطبيق فريضة الزكاة يكون له أثره في كبح جماح الطلب التضخّمي، وذلك من خلال[4]:

---

[1] صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، بَابُ اسْتِحْبَابِ الْعَفْوِ وَالتَّوَاضُعِ، رقم2588، ج8، ص21.

[2] أخرجه ابن ماجه (رقم4019)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (رقم4671)، والحاكم (رقم8623) باختلاف يسير، إسناده صحيح أو حسن أو ما قاربهما.

[3] أخرجه الحميدي في «المسند» (رقم237)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (ج1، ص180)، والترمذي في «العلل الكبير» (رقم188) باختلاف يسير.

[4] غازي عناية، **وظائف السياسة الاقتصادية العامة في الاقتصاد الاسلامي**، ط 1، دار المناهج، الاردن، 1428هـ/2008م، ص 32.

أ توفير التدفقات النقدية: فانتظام انسياب حصيلة الزكاة مع بداية كل حَوْل قمَريّ يوفر كميات النقد اللازمة للتداول دون الحاجة إلى لجوء السلطات النقديّة لعمليات الإصدار النقديّ[1].

ب ضبط الطلب الكلي: فتطبيق فريضة الزكاة يضمن توفير حدّ الكفاية لجميع أفراد المجتمع، ويتجه المجتمع بصفة عامة للإقبال على السلع الأساسية، ويحول هذا دون ارتفاع مستويات الطلب على الاستهلاك الكماليّ.

كذلك فإن توزيع زكاة الزروع والثمار والماشية في صورتها العينية يسهم إلى درجة كبيرة في احتفاظ النقود بقيمتها الشرائية دون تدهور.

كما أن فرض الزكاة كنفقة واجبة الاستحقاق على رأس المال النامي فعلاً أو تقديرا يدفع بأصحاب رؤوس الأموال إلى الاستمرار في الاستثمار حتى لو كان المعدل المتوقع للربح أقل من نسبة الزكاة 2.5 %، طالما كان هذا المعدل أكبر من الصفر، ويرجع ذلك إلى أن الاختيار الممكن أمام المستثمرين في هذه الحالة هو بين استثمار أموالهم أو اكتنازها، وليس الاختيار بين استثمارات متعددة[2]، ونظرًا لأن الاكتناز اختيار غير مطروح، فإن الاستثمار هو الخيار الأمثل لقول سيدنا عمر ﷺ: "اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة"[3].

وتعدّ التكلفة الناجمة عن احتساب سعر الفائدة من الأموال المقترَضة أحدَ عناصر تكاليف الإنتاج، لذا فإن التقلبات التي تطرأ على هذا السعر يكون لها تأثيرها في سعر المنتج وفقًا لأهمية هذا العنصر في هيكل التكاليف حيث يؤدي ارتفاع سعر الفائدة المدِينة بإضافة عنصر جديد إلى عناصر تضخّم التكاليف، ويؤدي إلغاء سعر الفائدة "الربا" في الاقتصاد الإسلاميّ إلى طرح هذه النفقة التضخّمية عن رأس المال، بينما يؤدي فرض الزكاة على الرساميل النامية فعلاً أو تقديرًا، واحتسابها عند سعر منخفض "ربع العشر في مقابل سعر للفائدة المدِينة يراوح بين 11% و16 %، على الرساميل المعدّة للتجارة والاستثمار وأرباحها إلى تخفيض هذه النفقة من هيكل النفقات[4].

---

[1] عبد الرحمن الجزيري، **كتاب الفقه على المذاهب الاربعة**، ط 1، دار بن حزم، بيروت، لبنان، 1422هـ/2001م، ص 333.

[2] غازي عناية، **وظائف السياسة الاقتصادية العامة في الاقتصاد الاسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[3] رواه الطبراني (ت360) في المعجم الأوسط ج4، ص264، لم يرو هذا الحديث عن يحيى إلا عمارة ولا عن عمارة إلا عبد الملك ولا عن عبد الملك إلا شجرة ولا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد، العراقي (ت806) مجمع الزوائد، ج3، ص70، إسناده صحيح، السيوطي (ت911)، الجامع الصغير ص97، حديث صحيح.

[4] نعمت مشهور، **حول الدور الإنمائيّ والتوزيعيّ للزكاة**، رسالة دكتوراه، كليّة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1408هـ/ 1988م، ص 285.

ويمكن أن يضاف إلى ما سبق أن الغارمين الذين عليهم ديون هم من مصارف الزكاة الثمانية وفي دفع الزكاة لهم تسديد لديونهم وحماية لهم من اللجوء إلى تراكم الديون واحتساب الفوائد في بعض الحالات التي تعد أحد الأسباب الرئيسية للتضخم النقدي، ففي تشريع الزكاة تكافل بين أفراد المجتمع وتوزيع عادل للسيولة بين أفراده بحيث لا يكون دولة بين الأغنياء دون الفقراء.

ج زيادة العرض عبر الدور الإنمائي للزكاة: إن هدف توزيع الزكاة هو تحقيق الإغناء لمصارفها، ولا يتحقق ذلك بحصول المستحقين لها على حاجاتهم من السلع والخدمات فحسب، وإنما بتوفير كفايتهم في الحال والمستقبل، عن طريق توفير الأدوات ورؤوس الأموال الإنتاجية الملائمة لمواهبهم الطبيعية وقدراتهم المكتَسَبة، ويعني ذلك عدم اتجاه كل الدخول الموزعة إلى الطلب الاستهلاكيّ، وإنما يتجه جزء هامّ منها إلى مجالات استثمارية، وبخاصة في المدى الطويل، فإذا كان الأثر الديناميكي للزكاة في الاقتصاد الإسلامي يؤدي في المدى القصير إلى زيادة الميل للاستهلاك، فإنه يؤدي في المدى الطويل إلى زيادة الميل للادخار وبالتالي للاستثمار[1].

د الزكاة العينية تحُدُّ من الإنفاق غير الضروري للنقود: كذلك فإن جباية وتوزيع زكاة الزروع والثمار وزكاة بهيمة الأنعام في صورتها العينية يسهم إلى درجة كبيرة في الاحتفاظ للنقود بقيمتها الشرائية دون تدهور، ويسهم في ذلك أيضًا جوازُ إخراج الزكاة عينًا إذا كان في ذلك تحقيقُ منفعةِ آخِذِ الزكاة[2].

هـ السيطرة على توقعات الاستهلاك لصالح الإنفاق الاستثماري: ومن ناحية أخرى يكون للتطبيق الأمين لفريضة الزكاة أثر بعيد على عنصر التوقعات الذي اهتمت به المدرسة السويدية، حيث تسهم هذه التوقعات في تخفيف الاختلال بين الطلب الكليّ والعرض الكليّ، من خلال التقريب بين خطط الادخار وخطط الاستثمار ويكون للزكاة دور غير مسبوق في تحويل الادخار الاكتنازي إلى استثمار تفاديًا لإخراجها من رأس المال وتعريضه

---

[1] نعمت مشهور، **حول الدور الإنمائيّ والتوزيعيّ للزكاة**، مرجع سبق ذكره، ص 286.

[2] عبد الرحمن بن قاسم، **مجموع الفتاوى لأحمد ابن تيمية**، مكتبة المعارف، السعودية، 1416هـ/1995م، ص 82.

للتآكل بالزكاة، ورغبة في إخراجها من عائد الاستثمار (الأرباح)، وذلك من خلال تحسين توقعات أصحاب رؤوس الأموال إلى درجة بعيدة، فتطبيق فريضة الزكاة يزيد من اتساع نطاق النشاط الاستثماريّ وتنوّعه، حيث يكون للاستثمار الخاص دور هام في توفير الاحتياجات الأساسية لكافة أفراد المجتمع مع تزايدهم، والاستمرار في الإنفاق الاستثماريّ طالما كان المعدل الحَدِّيّ للعائد 2.5% (ربع العشر) وهو أقل سعر للزكاة المقررة سنويًّا على الأموال النامية فعلاً أو تقديرًا[1].

و توجيه النقود للاستثمار المستمر (زيادة جانب العرض): إن فرض الزكاة كنفقة واجبة الاستحقاق على رأس المال النامي فعلاً أو تقديرًا يدفع بأصحاب رؤوس الأموال إلى الاستمرار في الاستثمار، حتى لو كان المعدل الحَدِّيّ المتوقَّع للربح أقلَّ من نسبة الزكاة المقرَّرة على الأموال القابلة للنماء (2.5%)، طالما كان هذا المعدل أكبر من الصفر، ويرجع ذلك إلى أن الاختيار الممكن أمام المستثمرين في هذه الحالة هو بين استثمار أموالهم أو اكتنازها، وليس الاختيار بين استثمارات متعددة، ونظرًا لأن الاكتناز اختيار غير مطروح على المسلم، فإنه أفضل للمسلمين أن يستمروا في الاستثمار من ألاَّ يستثمروا على الإطلاق؛ لأن ذلك يجعل خسارتهم بسبب الزكاة أقلَّ من معدل الزكاة الإجماليّ[2].

2 الزكاة ومعالجة التضخم النقدي الراجع إلى الاختلالات الهيكلية: ينتشر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات الضعيفة، التي تعاني أوضاعًا هيكلية متردية اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا، فمن ناحيةٍ نجد أنها لا تملك الهياكل الإنتاجية المتطورة فنيًّا، والتي تتمتع بدرجة كافية من المرونة بحيث تسمح لها بزيادة عرض المنتجات الصناعية التي يزيد الطلب عليها، كما تعاني من الطبيعة الهيكليّة للتخصص في إنتاج المواد الأولية، وضآلة مرونة عرض المنتجات الغذائية، ويساهم تطبيق فريضة الزكاة في التخفيف من هذا النوع من التضخم بمعالجة الاختلالات الهيكليّة الأساسية، التي تكون سببًا في حدوثه.

---

[1] مُحَمَّد منذر قحف، **الاقتصاد الإسلاميّ**، ط 1، دار القلم ، الكويت، 1399هـ/ 1979م، ص 112.

[2] مُحَمَّد منذر قحف، المرجع نفسه، ص114.

أ زيادة مرونة عرض المنتجات الصناعية: إن حدّ الكفاية الذي تعمل الزكاة على توفيره لمصارفها وجميع أفراد المجتمع يتضمن نصيبًا أساسيًّا لتوفير الأدوات ورؤوس الأموال الإنتاجية، وتتجه هذه الأصول الرأسماليّة إلى الاستثمار في المجالات الإنتاجية التي يزيد الطلب على منتجاتها، ومن أهم هذه المجالات: توفيرُ الحاجات الأساسية لكافة أفراد المجتمع، ويُقبل أصحاب رؤوس الأموال على هذه الاستثمارات لارتفاع الكفاية الحَدّيّة لرأس المال في هذه المجالات الإنتاجية لتحسُّن توقُّعات رجال الأعمال الخاصة بالإيرادات المستقبلة لهذه الاستثمارات، ويسهم ذلك في زيادة مرونة عرض المنتَجات الصناعية التي يزيد الطلب عليها[1].

ب إعادة توزيع الفائض النقدي وفق توجهات إنتاجية: يُسهم مبدأ محلية الزكاة في التخفيف من هذا الاختلال الهيكليّ؛ حيث يكون لزامًا توزيع حصيلة الزكاة في البلد الذي جُمع منه، فإذا ما توافرت لاقتصادٍ ما ميزة نسبية عالية في إنتاج إحدى المواد الأولية، فإن إخراج الزكاة المفروضة على عائد هذه الصادرات يسهم في التخفيف من الآثار التضخّمية للتغير في معدلات التبادل الدولية، وذلك بعدم انصراف جزء يُعتَدّ به من عائد التصدير إلى تمويل شراء الواردات من السلع الاستهلاكية المختلفة، وبتوجيه الاستثمار إلى المجالات الإنتاجية المحلية لمقابلة زيادة الطلب الفعال على زيادة الأجور والدخول الموزعة على العاملين في هذه القطاعات الاستخراجية أو قطاعات إنتاج المواد الأولية[2].

ويسهم ذلك في تغيير هيكل الإنتاج القومي وتنويعه وتقويته، بما يحرر الاقتصاد من عبودية الخضوع للمحصول الواحد، كما يُخلِّص البلاد من التبعية الاقتصاديّة للخارج، وهو هدف بعيد المنال، ينادي الاقتصاديّون الوضعيون بتحقيقه كحلٍّ أمثل، لما يترتب على هذه الاختلالات الهيكليّة من تضخّم ضارٍّ بالاقتصاديات للمواد الأولية.

ج توجيه استثمارات الزكاة جهة السلع المطلوبة محليًّا: إن مبدأ محلية الزكاة هو توجيه رؤوس الأموال والدخول إلى الاستثمار، ويعني ذلك اتجاه رؤوس الأموال للدخول إلى الاستثمار في القطاعات التي يزيد الطلب عليها داخليًّا[3]، ومن أهم هذه القطاعات: القطاع الزراعيّ، الذي يسهم في توفير الاحتياجات الغذائية المتنامية للسكان

---

[1] مُحَمَّد أحمد صقر، الاقتصاد الإسلامي، **مفاهيم ومرتكزات**، بحث في المؤتمر الدولي الأول للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ط1، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة، 1400هـ/ 1980م، ص 65.

[2] مُحَمَّد منذر قحف، **الاقتصاد الإسلاميّ**، مرجع سبق ذكره، ص115.

[3] مُحَمَّد أحمد صقر، **الاقتصاد الإسلامي**، مفاهيم ومرتكزات، مرجع سبق ذكره، ص 65.

وهو ما يسهم في الوقت نفسه في الاحتفاظ بأسعار الأطعمة والمشروبات بعيدًا عن الارتفاع المستمر؛ وبذلك تسهم فريضة الزكاة في التخفيف من حدة المشكلة الغذائية، التي تعاني منها الاقتصاديّات الوضعية الآخذة في النمو، وتُعَدّ سببًا رئيسا من أسباب الموجات التضخّمية التي تشهدها هذه الدول، كما يمكن توزيع الزكاة بين السلع الاستهلاكية و السلع الانتاجية[1].

د تلافي التضخم المقرون بعجز الموازنة : تتميز فريضة الزكاة بارتفاع درجة مرونة الحصيلة الزكوية اتجاه التغير في حجم الدخل، فمن ناحية نجد أن زيادة الدخول، بما يوفر لأصحابها نصاب الزكاة، يترتب عليها إضافة موارد جديدة إلى الحصيلة الزكوية، كما أن زيادة دخول من يتوافر لديهم النصاب يعني زيادة المستحَق عليها من زكاة على عوائد وأرباح استثمارها، أو على رأس المال إذا لم يتم استثماره.

وعلى ذلك فإن فرض الزكاة على الأموال النامية، فعلاً أو تقديرًا، يؤدي إلى اتِّسام حصيلتها بدرجة عالية من المرونة والانتظام، فلو فرضنا أن الأرباح قد وصلت إلى الصفر في المجتمع، فإن حصيلة الزكاة تظل رقمًا موجبًا[2].

هـ تفادي اختلالات عملية التنمية: إن التضخم الطفيف والمعتدل الذي ينشأ عامةً في أُولى مراحل التنمية لا يمثل خطرًا كبيرًا، طالما اتُبعَت السياسة الاقتصادية السعرية والتوزيعية الرشيدة، التي تخفف منه، وتعمل على مكافحته، وتتمثل المعالجة الجذرية للتضخم في هذه الحالة في الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي عن طريق سياسة حازمة ورشيدة لتوزيع الدخل القومي فيما بين الاستهلاك والاستثمار، سياسة تهدِف إلى الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع، وتشغيل طاقاته الإنتاجية عند أعلى المستويات، ومثل هذه الصناعة لا يمكن تحقيقها إلا إذا قامت الدولة بالتضييق على استهلاك الطبقات والشرائح الغنية، وزيادة الضرائب المفروضة عليها، واستخدام الفائض الناجم عن ذلك في زيادة معدلات الاستثمار، ومن ثَمَّ زيادة كفاءة الاقتصاد القوميّ في التنمية المستمرة لعرض السلع والخدمات[3].

وتُعتبَر فريضة الزكاة الأداةَ المثلى لتنفيذ هذه السياسة الاقتصادية والتوزيعية لكبح جماح التضخم المرتبط بعملية

---

[1] S.I. TAG EL-DIN, Allocation And Stabilizing Fuctions Of Zakah In An Islamique Economy",Op. Cit. P..393.

[2] مُحَمَّد أحمد صقر، المرجع نفسه، ص65.

[3] رمزي زكي، **مشكلة التضخم في مصر**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1980/1979هـ، ص 98 .

التنمية في مراحلها الأولى؛ حيث تضمن عدمَ تركُّز ثمار التنمية في أيدي قلة من أفراد المجتمع في زيادة استهلاكهم إلى مستويات الترف والبذخ[1]، فتعيد توزيع جزء مهمّ من هذه الدخول على قاعدة عريضة من أفراد المجتمع، ينفقونها على استهلاك سلع وخدمات كفائية ضرورية، تمثل أساس القاعدة الإنتاجية للعملية التنموية، كما تسهم الزكاة في إعادة توزيع الدخول في صالح الاستثمار بعيدًا عن كلٍّ من الادخار(الاكتناز) والاستهلاك الترفي والبذخي، وكذلك يؤدي تطبيق فريضة الزكاة كنفقة على كل مال نام فعلا أو تقديرًا إلى توجيه رؤوس الأموال إلى الاستثمارات ذات الطلب الفعال المتزايد، تحقيقًا لمزيد من الأرباح، التي يتم إخراج الزكاة منها؛ مما يضمن تزايد التدفقات السلعية لهذه القطاعات المنتجة للاحتياجات الأساسية بصفة خاصة في أقصر فترة ممكنة، ويسهم في تضييق الفجوة التضخمية، والتخفيف من الاختلالات الهيكلية المترتبة على إنشاء التجهيزات الأساسية في الاقتصاد[2]، وفي ذلك تقليل لنطاق التضخم، وتقييد له من التصاعد فترة بعد أخرى.

3 الزكاة وتخفيف التضخّم الراجع إلى الارتفاع في النفقات: إن التضخّم النقديّ الراجع إلى ارتفاع النفقات يعود إلى ارتفاع ثمن عوامل الإنتاج المشتركة في العملية الإنتاجية؛ وهو ما يساهم في ارتفاع أثمان السلع المنتجة، ونشير هنا إلى علاقة التداخل الواضحة بين نموّ الطلب وزيادة التكاليف من ناحية وبين الاختلالات الهيكليّة وارتفاع التكاليف من ناحية أخرى، ذلك أن تضخّم الطلب يتحول في الغالب إلى تضخّم تكاليفيّ عبر جسر الاختلالات الهيكليّة المتمثلة في جمود دوالِّ العرض؛ ولذلك فإن علاج ظاهرة التضخّم النقديّ يجب أن يتم من منظور شموليّ[3].

وتعتبر فريضة الزكاة تنظيمًا شموليًّا يحقق التخفيف من وطأة التضخّم التكاليفي بمعالجة أهم أسبابه المتمثلة في: (ارتفاع أثمان عوامل الإنتاج، ارتفاع مستوى الأجور، الطاقات العاطلة، ارتفاع سعر الفائدة)، وتعالج الزكاة مصادر التضخم تلك من خلال:

أ دعم القطاعات الإنتاجية المتنامية: يؤدي تزايد الطلب الفعال على إحدى المنتجات السلعية إلى زيادة الاستثمار في هذا القطاع وزيادة الطلب على عوامل الإنتاج، الذي ينعكس – من خلال آلية السوق – على

---

[1] أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، **كتاب الخراج**، دار المعرفة، بيروت، لبنان، دون تاريخ، ص80.

[2] محمّد عبد المنعم عفر، **الاقتصاد الإسلاميّ**، دار البيان العربي، جدة، 1985هـ، ص 238.

[3] رمزي زكي، **مشكلة التضخم في مصر**، مرجع سبق ذكره، ص 348.

ارتفاع أسعار هذه العوامل، وينتقل ارتفاع الأسعار إلى منتجات القطاعات الأخرى التي لا تجد عوامل الإنتاج الكافية لإنتاج المطلوب منها، وتخفف الزكاة من هذا النوع من التضخّم؛ نظرًا لأن القطاعات والمؤسسات ذات الكفاءة المتدنية تقع تحت ضغط تخفيض مواردها لكي تخفض من استحقاق زكاتها، ويؤدي ذلك إلى توفير الموارد الإنتاجية للقطاعات المتنامية وبأسعار أقل منها في حالة الاقتصاديّات الوضعية[1].

ب مكافحة اللولب التضخمي للأجور والأسعار: تمثل الأجور المرتفعة أحد الأسباب الرئيسة لتضخّم النفقات؛ إذ يقابل ارتفاعَ تكلفة عنصر العمل البشريّ رفعُ المنتجين للأسعار مما يشكل عبئًا جديدًا على الدخول فيطالب العمال بزيادة عالية، وهكذا تتوالى عمليات الارتفاع في كل من الأجور والأسعار وقد لا تُحدث الزيادة في الأجور تضخّمًا إذا صاحبتها زيادة في إنتاجية العمل تعوض الزيادة في الأجر، وهو الوضع الغالب في الاقتصاديّات الإسلاميّة، حيث يؤدي فرض الزكاة كنفقة على رأس المال إلى القضاء على البطالة المقنعة والعمل على الاحتفاظ بمستوى التشغيل الذي يتناسب فيه ناتج عنصر العمل والأجر المدفوع له[2]، ويعزز ذلك ما يسود السوق الإسلاميّة من تشريعات تمنع الإضرار بالنفس أو المجتمع وتمنع التجمع الطائفيَّ الذي يَفرِض أجرًا معينًا لا تقتضيه ظروف السوق.

ج تحقيق التشغيل الأمثل لطاقات الإنتاج: إن وجود جزءٍ من طاقات الاقتصاد الإنتاجية عاطلٍ يمثل أحد الضغوط التضخّمية التي تباشر مفعولها في مجال التضخّم التكاليفي، والمعروف أن فريضة الزكاة هي العلاج الأمثل للقضاء على أية طاقات إنتاجية عاطلة مكنوزة، فهي تطرح اختيارَين لاستخدام رؤوس الأموال النامية فعلاً وتقديرًا: فإما أن يَتمَّ تشغيلها في أوجه الاستثمار المختلفة، وإما أن تتناقص بقسط سنويّ ثابت، هو قيمة الزكاة الواجبة فيها، وعلى ذلك فإن هذه الفريضة تعتبر نفقةً وعبئًا على رؤوس الأموال العاطلة، بينما تنخفض هذه النفقة على رؤوس الأموال العاملة فيتم إخراج الفريضة الواجبة من عائد وأرباح هذه الأموال[3]، بل إن سعر الزكاة يتناسب عكسيًّا والجهدَ المبذول في الاستثمار؛ وهو ما يشجع على ارتياد مختلف المجالات الإنتاجية مهما كانت وُعُورتُها بدلاً من ترك الموارد عاطلة، ويسهم ذلك في التخفيف من الضغوط التضخّمية التراكمية الناجمة عن بقاء جزء من رؤوس الأموال الإنتاجية عاطلاً.

---

[1] فؤاد عبد الله العمر، **نحو تطبيق معاصر لفريضة الزكاة**، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1404هـ/ 1984م، ص 133.

[2] مُحَّد عبد المنعم عفر، **الاقتصاد الإسلاميّ**، مرجع سبق ذكره، ص 288.

[3] نعمت مشهور، **حول الدور الإنمائيّ والتوزيعيّ للزكاة**، مرجع سبق ذكره، ص 2.

د تخفيف أعباء رأس المال: تُعَدّ التكلفة الناجمة عن احتساب سعر الفائدة عن الأموال المقترَضة أحدَ عناصر تكاليف الإنتاج؛ لذا فإن التقلبات التي تطرأ على هذا السعر يكون لها تأثيرها على سعر المنتج وَفقًا للأهمية النسبية لهذا العنصر في هيكل التكاليف[2] حيث يؤدي ارتفاع سعر الفائدة المدِينة إلى إضافة عنصر جديد إلى عناصر التضخّم التكاليفي، ويؤدي إلغاء سعر الفائدة (الربا) في الاقتصاد الإسلاميّ إلى طرح هذه النفقة التضخّمية عن رأس المال، بينما يؤدي فرض الزكاة على رؤوس الأموال النامية فعلاً أو تقديرًا واحتسابها عند سعر منخفض (ربع العشر في مقابل سعر للفائدة المدِينة يتراوح بين 11% و16%) على رؤوس الأموال المعَدّة للتجارة والاستثمار وعائدها وأرباحها يؤدي ذلك إلى تخفيض هذه النفقة من هيكل النفقات[1].

وعموما يمكن تلخيص دور الزكاة في معالجة الازمات المالية كالتضخم في الشكل التالي[2]:

(شكل 7): دور الأدوات الزكوية في معالجة الأوضاع الاقتصادية المتأزّمة: التضخم و الكساد.

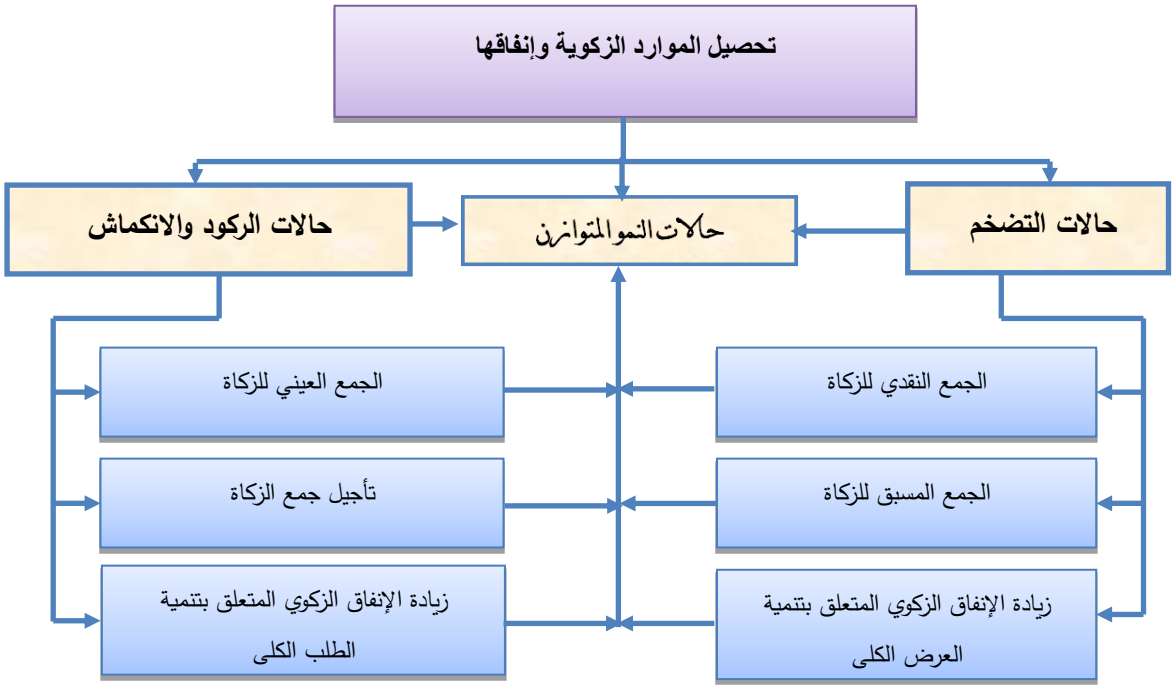

المصدر: صالح صالحي ، عبد الحليم غربي، كفاءة التمويل الإسلامي، ص[1]4.

---

[1] رمزي زكي، **مشكلة التضخم في مصر**، مرجع سبق ذكره، ص 342.

[2] صالح صالحي، عبد الحليم غربي، **كفاءة التمويل الإسلامي، في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية**، ورقة بحثية مقدّمة لفعاليات الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، المحور الخامس، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 05-06 ماي 2009م.

ومما سبق نخلص إلى أن تطبيق فريضة الزكاة يساهم في التخفيف من العوامل المسبِّبة للموجات التضخّمية الناتجة عن ارتفاع الطلب الكليّ عن العرض الكليّ، وتلك الراجعة إلى الاختلالات الهيكليّة لا سيما في الاقتصاديّات المتخلفة، وكذلك تلك المترتبة على ارتفاع النفقات، ويتميز تشريع الزكاة بأن تطبيق هذه الفريضة لا يعمل على علاج الأزمات التضخّمية بعد وقوعها وتضرر الاقتصاد منها، وإنما يسهم في تفادي هذه الأزمات قبل وقوعها أو حدوثها في حدود ضيقة والتخفيف من حدتها وتقصير مدتها وآثارها الضارة على الاقتصاد ككُلّ، وهي عديدة وعميقة، ويكون أثر تطبيق الزكاة على المستوى الإجمالي والمستوى الجزئيّ من جهة دون التضحية بالأهداف طويلة الأمد في سبيل الأهداف قصيرة الأمد من جهة أخرى.

ثالثا تحريم الاحتكار وتنظيم التسعير: من أساليب الاقتصاد الاسلامي أيضا في محاربته للتضخم تحريم الاحتكار والعمل على تنظيم الاسعار لما لهاتين الظاهرتين من تأثير مباشر في العمليات الاقتصادية.

1 تحريم الاحتكار وأثره في الحد من التضخم: سنتطرق إلى عرض بعض مساوئ الاحتكار ومن ثم تبيين مدى تأثير تحريمه في الحد من الضغوط التضخمية.

أ مساوئ الاحتكار[2]: يساهم الاحتكار في تعظيم حجم ثروة المحتكر بشكل كبير وفي زمن قياسي مع تحكمه في الأسعار، ويؤدي إلى ضعف المنافسة وانعدام وجود حافز مع عدم الاهتمام بجودة المنتج المقدم أو الخدمة كما أن التحكم في حركة الأسعار يؤثر سلبا على التضخم ومن ثمّ القوة الشرائية للنقود وترك آثار سلبية على إنفاق الفئات الكادحة، إضافة إلى التأثر بضعف دور الجهات الرقابية والمساعدة في انتشار الفساد الإداري والرشاوي ضمانا لبقاء المنتج الأوحد مسيطرا على السوق[3].

---

[1] صالح صالحي، عبد الحليم غربي، كفاءة التمويل الإسلامي، في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[2] يعرف الاحتكار في الشريعة الإسلامية على أنه حبس السلعة عن التداول في السوق، حتى تغلو أثمانها، أما عن تعريفه في علم الاقتصاد: فالاحتكار (monopole، أوmonopoly) هي الحالة التي يكون السوق فيها عبارة عن شركة واحدة فقط تؤمن منتج أو خدمة (منتجات أو خدمات) إلى جميع المستهلكين. بمعنى آخر، هذه الشركة تكون مسيطرة على كامل السوق ولهذا تسمى الشركة حينها بالمحتكِرة. إذن السوق يسمى مُحتكر، الشركة مُحتكِرة والحالة احتكار. في هذه الحالة، تستطيع الشركة أن تفرض الأسعار كيفما تشاء لأنه لا يوجد شركات أخرى لمنافستها في هذا السوق. كل الشركات تسعى للوصول إلى هذه المرحلة لكي تتحكم بالمنتج وبسعره وبالتالي كي تزيد من أرباحها.

[2] يوسف القرضاوي، **دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي**، مكتبة عابدين، مصر، ص293.

وتبقى الإشارة إلى أن الإسلام نبذ الاحتكار وحرمه فلا يعقل أن يستأثر شخص أو شركة بالتحكم فيما سيأكله الناس أو ما هو ضروري لحياتهم، وصدق رسول الله ﷺ حين قال في الحديث الذي رواه ابن ماجه: "من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والإفلاس"[1][2].

ب تجنب الاحتكار وأثر ذلك في الحد من التضخم: إن المحتكر هو أساس الفساد الاقتصادي، فإذا فسد التاجر فسد المال، ويزداد الفساد ضراوة إذا اجتمع فساد التاجر وفساد السلطان معا وكوَّنا حلفا، ولذلك يجب إصلاح السلطان أولا ثم إصلاح التاجر، وعلى هذه الحقيقة يقوم المنهج الإسلامي لعلاج مشكلة الاحتكار الاقتصادي بالآتي[3]:

– التربية الإيمانية والأخلاقية لرجال الأعمال علي التقوى والإيمان والمراقبة والمحاسبة الذاتية والقناعة والرضا وغير ذلك من القيم: ودليل ذلك من الكتاب قول الله تبارك وتعالى: ﴿ **وَلَوَ اَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرىٰٓ ءَامَنُواْ وَاتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰت مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَالاَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴿95﴾﴾**[سورة الاعراف95].

– تفقه رجال الأعمال في المعاملات التي يقومون بها ومعرفة الحلال والالتزام به ومعرفة الحرام وتجنبه: أي الالتزام بشريعة الله عز وجل وهدى ورسوله –ﷺ– فهما أساس البركة والنماء، ويعرفون أن الاحتكار حرام، ويقود إلى المحق والخسارة, ودليل ذلك من الكتاب قول الله تبارك وتعالى: ﴿ **وَمَنَ اَعْرَضَ عَن ذِكْرِے فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَة ضَنكا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيٰمَةِ أَعْمىٰ ﴿122﴾﴾**[سورة طه 122]، وقول الرسول ﷺ: "تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبدا: كتاب الله وسنتي".

---

[1] أخرجه ابن ماجه (رقم2155)، وأحمد (رقم135) باختلاف يسير، وقال ابن حجر في القول المسددج1، ص42، عن عمر مرفوعا ورجاله ثقات.

[2] وقد ورد عن رسول الله ﷺ العديد من الأحاديث النبوية الشريفة عن الاحتكار وتهديد المحتكر بالويل والعذاب الأليم منها:

قوله ﷺ: "الجالب مرزوق والمحتكر ملعون" (رواه ابن ماجه)

وقوله: "من احتكر فهو خاطئ" (رواه مسلم وأبو داود والترمذي).

وقوله: "لا يحتكر إلا خاطئ" (رواه أحمد ومسلم).

وقوله: "من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والإفلاس" (رواه ابن ماجه).

وقوله: "من احتكر طعاما أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه، وإيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله" (رواه أحمد والحاكم).

[3] حسين حسين شحاتة، **منهج الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة الاحتكار**، الملتقى الفقهي، جدة، 19/06-1431هـ/2010م.

– الرقابة الفعالة من الحكومة علي الأسواق وتطبيق الحدود والعقوبات الواردة في شرع الله ضد المحتكرين جميعا، ولا مجال للمجاملة أو المحسوبية[1], وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالي: ﴿ **ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْاْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿39﴾﴾**[سورة الحج39]، الحكمة تقول: " (إصلاح الناس بالإيمان وإصلاح الدولة بالسلطان).

– حسن اختيار العاملين في الأجهزة الحكومية المختلفة على أساس القيم الإيمانية والأخلاقية والفقه والحنكة والبصيرة: لأن ذلك من موجبات الوقاية من الفساد قبل وقوعه، ولقد طُبق ذلك في صدر الدولة الإسلامية ولاسيما في العاملين على المال وعلى الأسواق كما هو في نظام الحسبة.

– قدوة ولي الأمر في تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، فإذا صلح الراعي صلحت الرعية، ومن سيرة رسول الله –ﷺ– والخلفاء الراشدين ومن تبعهم بإحسان نستطيع أن نستنبط النماذج المشرفة لدور ولي الأمر في منع الفساد الاقتصادي.

وعموما يعتبر الاحتكار جريمة من أكبر الجرائم الاقتصادية، لأنه صورة من صور أكل أموال الناس بالباطل والمحتكر ملعون من الله ورسوله، ويجب على ولي الأمر منعه من الاحتكار، والعمل على أن تكون الأسواق طاهرة وخالية من الغش والغرر والجهالة والتدليس وأكل أموال الناس بالباطل, والتدخل بالتسعير العادل الذي لا وكس فيه و لا شطط.

2 تنظيم التسعير[2]وأثره في الحد من التضخم: ولو أن التسعير أمر مختلف فيه من حيث الحكم، إلا أنه ليس موضوع بحثنا هنا، وما سنتطرق إليه هو الجانب الاقتصادي دون التشعب في الجانب الفقهي منه.

---

[1] مُحَمَّد عبد الله، **الاقتصاد السياسي والتدخل الحكومي في الأسواق**، 2015م، ص 177.

[2] التسعير في الفقه الاسلامي هو حد التسعير تحديد حاكم السوق لبائع المأكول فيه قدرا للمبيع المعلوم بدرهم معلوم." أنظر: المجيدي، التيسير في أحكام التسعير، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص41، نقلا عن الدريني، بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله، ج1، ص536.
ويعرف أيضا: هو أن يصدر موظف عام مختص بالوجه الشرعي أمرا بأن تباع السلع أو تبذل الأعمال أو المنافع التي تفيض عن حاجة أربابها وهي محتسبة أو مغالى في ثمنها أو أجرها على غير الوجه المعتاد والناس أو الحيوان أو الدولة في حاجة ماسة إليها، بثمن أو أجر معين عادل بمشورة أهل الخبرة" أنظر: فهد سليم الخطيب ، مُحَمَّد سليمان عواد ، **مبادئ التسويق مفاهيم أساسية** ، دار الفكر ، عمان ، ص 200، أما في علم الاقتصاد فهو عموما ، من جهة المنتج يمثل السعر ثمن المجهودات التي تقوم بها المؤسسة لإنتاج وتسويق منتج ما أما من جهة المستهلك فيعبر السعر عن إمكانياته المالية وقدراته الشرائية . ومن جهة السوق فيعبر السعر عن مستوى العرض والطلب كما يعتبر مقياسا لجودة المنتج.

اختلفت آراء الفقهاء بين جواز التسعير وتحريمه؛ لكن ما اتفق عليه هو تنظيمه اذ أن مصلحة الناس إذا لم تتم إلا بالتسعير سُعِّر عليهم تسعير عدل، لا وكس ولا شطط ، وإذا اندفعت حاجتهم وقامت مصلحتهم بدونه لم يُفعل لأن المصلحة العامة للمسلمين هو مناط تدخل الدولة في التسعير وأن تقدير هذه المصلحة يختلف من زمان إلى زمان، ومن مكان إلى مكان ويحكم هذه المصلحة هو تحقيق العدل ومنع الظلم والضرر بين الناس[1].

كما يحكم هذه المصلحة قيم ومثل وسلوك ولي الأمر، وعليه أن يستعين بأهل الاختصاص عند تحديد السعر[2]، ويكون تنظيم التسعير باتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات العملية من أهمها ما يلي[3]:

- قيام الحكومة بتسعير مجموعة من السلع والخدمات الضرورية ومبرر ذلك هو عدم التزام المتعاملين في الأسواق المصيرية بالقيم والمثل والأخلاق الإسلامية؛ حيث انتشر الاحتكار والاستغلال والجشع والغرر والتدليس والغش ، وهذا كله يسبب ظلماً للمستهلكين بالإضافة إلى ذلك نجد أن كمية الإنتاج والمعروض من هذه السلع والخدمات أقل من الطلب عليها وهذا يعرض السوق للخلل والارتفاع الجنوني للأسعار.

- تحقيق الرقابة الفعالة على الأسواق ابتداءً من الرقابة الذاتية التي تعتمد على الوازع الديني إلى الرقابة الحكومية إلى الرقابة الشعبية وتطبيق نظام الثواب والعقاب.

- تشجيع استيراد السلع والخدمات الضرورية ومنع استيراد ما دون ذلك، لأن الاستيراد يعني الجلب وزيادة المعروض وهذا أمر تحثُ عليه الشريعة الاسلامية، فقد روى عن رسول الله ﷺ أنه قال : " الجالب مرزوق والمحتكر ملعون[4]".

- تقليل عدد الوسطاء بين المنتج والمستهلك لأن هذا يزيد من أسعار السلع والخدمات، لأنه في كل مرحلة من مراحل الوساطة تزداد الأسعار.

- إعفاء السلع والخدمات الضرورية من الضرائب والرسوم لأن في ذلك تخفيضاً في سعرها.

---

[1] حسين حسين شحاتة، **منهج الاقتصاد الاسلامي في علاج مشكلة التسعير**، الملتقى الفقهي، مؤسسة رسالة الاسلام، 1432هـ/2011م، أنظر الموقع: http://fiqh.islammessage.com، تاريخ الاطلاع: 2020/01/01م، ص5 .

[2] شمسية بنت مُحَّد، **آراء الفقهاء في تحديد الربح**، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد مارس 2018م.

[3] حسين حسين شحاتة، **منهج الاقتصاد الاسلامي في علاج مشكلة التسعير**، المرجع نفسه، ص 5.

[4] أخرجه ابن ماجة (رقم2153)، وعبد بن حميد في «المسند» (رقم33)، والدارمي(رقم2586)، وقال المنذري (606) في **الترغيب والترهيب**،ج3 ، 36، فيه علي بن سالم بن ثوبان عن علي بن يزيد بن جدعان، وقال البخاري: لا يتابع على حديثه.

- الرقابة على تكاليف إنتاج السعر والخدمات أو تكاليف جلبها بحيث تتضمن نفقات لا عائد منها مثل نفقات الرشوة والإكرامية ونفقات المظهر والترف، وهذه الأنواع من النفقات محرمة شرعاً.

- تطبيق نظام المشاركة الإسلامية في تمويل إنتاج أو جلب السلع والخدمات بدلا من نظام التمويل عن طريق القروض الربوية لأن الربا وقود ارتفاع الأسعار[1].

رابعا تنمية الانتاج و ترشيد الاستهلاك:

إن للاهتمام بتنمية الانتاج و ترشيد الاستهلاك دور في الحد من ضغوط التضخم ذلك لما لهذين المتغيرين من الأهمية البالغة في الحياة الاقتصادية، ولهذا تناولهما الاقتصاد الاسلامي بجملة التعاليم و الأفكار التي من شأنها إنعاش كليهما بشكل متوازن لتحقيق اقتصاد نام بعيد عن الأزمات التضخمية، هذا ما سنحاول التطرق اليه في هذا المطلب.

1 تنمية الانتاج: اهتم علماء الاقتصاد الاسلامي بمسألة الإنتاج[2] ذلك لأهميته البالغة، ووضعوا له الضوابط الشرعية لضمان توجيهه نحو المنافع ومنعه من إحداث الأضرار.

أ تنمية الانتاج للحد من التضخم: لقد أشرنا فيما سبق إلى أن قلة العرض أو قلة السلع المعروضة سبب من أسباب التضخم، أي أنه عندما تكون الشركات أقل إنتاجية، يقل المعروض من السلع وتزداد الأسعار، ولهذا يمكننا اعتبار تنمية الانتاج من الأسباب الهامة التي تحد من حدوث التضخم الناشئ عن زيادة الطلب على العرض وتنمية الانتاج من الافكار التي يقوم عليها الاقتصاد الاسلامي، فنجد أن الإسلام قد حضّ على العملِ والإنتاج

---

[1] حسين شحاتة، **منهج الاقتصاد الاسلامي في علاج مشكلة التسعير**، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[2] هو الخطوة المهمّة في سلسلة تحتوي على مجموعة من العمليّات التي تساهم في الحصول على سلعة أو خدمة مُعيّنة يتمُ تقديمها إلى الجمهور المستفيد، أنظر: الموسوعة العربية العالمية(الطبعة الثانية)، الجزء 3، 1999م، المملكة العربية السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، صفحة 144.
و يعرف في المفهوم الإسلامي بأنه : استخدام القدرات التي أودعها الله تعالى في الإنسان في معالجة الموارد المادية التي أودعها الله تعالى في الأرض من أجل إيجاد منفعة معتبره شرعا . والهدف من الإنتاج هو توفير الحاجات التي تعين المسلم على عبادة الله تعالى . ولقد أقر ابن خلدون بوجوب توفر الغذاء من أجل أن يستمر البقاء وأن الحاجة هي الدافع الأول للإنتاج وأن قدرة الفرد الواحد لا تمكن من الحصول على الكفاية من الغذاء وبالتالي يجب إن يكون العمل الإنساني منظما تنظيماً اجتماعيا محكما وبصورة يصبح معها الإنتاج كافيا للمجتمع، أنظر: إبراهيم خريس، **الإنتاج والتنمية ، رؤية اقتصادية إسلامية**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بعنوان :الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية- الجزائر 23-24 /2/2010م.

جعل خير كسبِ بني آدم ما كان من عملِ يده، وضرب المثلَ بأنبياء الله كداود – عليه السلام – وبذلك يدفعُ إلى تحقيقِ معادلة الإنتاج = الاستهلاك[1].

وكلما كانت حاجة بني آدم إلى فائض من الإنتاجِ بعد سد حاجات الاستهلاك أمرا متزايدا من الزَّمن – نجد أن السياسة الاقتصادية الإسلامية حثَّتْ أبناءها على تحقيق معادلة الإنتاج = الاستهلاك + الادخار[2].

وجاء ذلك في حديثِ رسول الله ﷺ حينما أوصى سعد بن أبي وقاص – ﷺ – بقولِه: "إنَّك إن تذر ورثتَك أغنياءَ خيرٌ من أن تذرَهم عالةً يتكفَّفون النَّاس"[3]، واعتبر اليد المنتجة خيرًا من اليدِ المستهلكة، قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿ **ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ** ﴾[سورة النحل75].

وفي الحديثِ أنَّ رسول الله ﷺ قال: "اليدُ العليا خيرٌ من اليدِ السُّفلى"[4]؛ أي: إنَّ اليدَ المنتجة المعطاء خيرٌ من اليد المستهلكة.

ب الضوابط الأكثر تخصيصا بالنسبة للسلوك الإنتاجي والتي تتمثل فيما يلي[5]:

– التنوع في الإنتاج: لقد سبق أن اوضحنا أن اقتصاديات غالبية الدول الإسلامية تتسم بخلل في هيكلها الإنتاجي يتمثل في التركيز على قطاع واحد واهمال باقي القطاعات، وإذا كان الفكر الاقتصادي المعاصر يعطي أهمية كبرى للصناعة ثم الخدمات الإنتاجية ثم الخدمات العامة ثم الزراعة، فإن هذا الترتيب في الأهمية لم يكن كذلك على مر التاريخ ففي مذهب التجاريين كانت التجارة في مقدمة القطاعات وفي مذهب الطبيعيين تتصدر الزراعة عندهم المرتبة الأولي والأهم، وأخيرا ومنذ الثورة الصناعية احتلت الصناعة المرتبة الأولي.

– النظر لكل القطاعات على أنها هامة وضرورية: من الأصل لقيام حياة الناس ويظهر ذلك في الآيات القرآنية العديدة والأحاديث النبوية التى تناولت الصناعة والزراعة والتجارة في صورة تقريرية أو إخبارية أو تنظيمية.

---

[1] مُحَمَّد احسان، **الاقتصاد الإسلامي والحد من التضخُّم، دراسة تحليلية لجوانب من التضخُّم النقدي**، مقالات منشورة عن شبكة الألوكة، أنظر الموقع: http://www.alukah.net/culture. تاريخ الاطلاع: 2019/01/01م.

[2] مُحَمَّد احسان، المرجع نفسه.

[3] سبق تخريجه.

[4] صحيح البخاري، **كتاب الزكاة**، بَابٌ لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنًى، رقم 1429، ج2، ص112.

[5] رفيق يونس المصري، **أصول الاقتصاد الإسلامي**، دار القلم، بيروت، ط 2، 1413هـ/1993م، ص104.

ثم تأتي أقوال المفكرين المسلمين لتؤكد هذه الحقيقة بضرورة الاهتمام بكل القطاعات، فها هو الإمام الغزالي وهو يعدد أشغال الدنيا اللازمة لقيام حياة الناس يذكر جميع القطاعات بفروعها التفصيلية، فالقطاعات الرئيسية يسميها أصول الصناعات وهى التي تقوم على إنتاج السلع الاستهلاكية، ثم أمهات الصناعات وهى التي تقوم على إنتاج السلع الرأسمالية، ثم قطاع الخدمات الإنتاجية والعامة بل أنه لا يغفل عن سرد ما يحدث في المجتمع الاقتصادي من انشطة لا تعد من قبيل الأعمال المنتجة ويسميها الحرف الخسيسة كاللصوصية، بل أنه يذكر في آخر سرده لهذه الأنشطة أنها متجددة ولا تنتهي وسوف تظهر أنشطة جديدة حيث يقول "فانظر كيف ابتدأ الأمر من حاجة القوت والملبس والمسكن وإلى ماذا انتهى وهكذا أمور الدنيا لا يفتح منها باب إلا وينفتح بسببه أبواب أخرى تتناهى إلى غير حد محصور"[1].

2 ترشيد الاستهلاك: في ضوء المفاهيم والأسس التي يقوم عليها علم الاقتصاد الإسلامي يكون تفسير السلوك الاستهلاكي الراشد للمسلم على أساس تعظيم دالة المصلحة الاجتماعية التي توازن بين إشباع حاجة الأفراد من السلع والخدمات الضرورية وبين الوفاء بحاجة الآخرين من أفراد المجتمع.

ووفقاً لمقاصد وأهداف الشريعة تراعي دالة الاستهلاك بالنسبة للمستهلك المسلم الراشد زيادة المصالح والمنافع الاجتماعية والحد من المفاسد والمضار الاجتماعية.

أ نموذج الاستهلاك في إطار الطلب الكلي : ويعتمد هذا النموذج على تقسيم أي مجتمع إلى فئتين هما مجموعة الأغنياء ومجموعة الفقراء، ويفترض أن الميل الحدي للاستهلاك في مجموعة الفقراء b2 أكبر من الميل الحدي

---

[1] عبد الوهاب خلاف، **علم أصول الفقه**، مكتبة الدعوة الإسلامية، دار القلم، ط8، ص197.

* يعرف الاستهلاك بأنه:" استخدام سلعة أو خدمة في تحقيق منفعة بصورة مباشرة بدون استعمالها في إنتاج سلعة أو خدمة أخرى"، كما يعرف الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي بأنه: "مجموعة التصرفات التي تشكل سلة السلع والخدمات من الطيبات التي توجه للوفاء بالحاجات والرغبات المتعلقة بأفراد المجتمع والتي تتحدد طبيعتها وأولوياتها باعتماد على القواعد والمبادئ الإسلامية وذلك لغرض التمتع والاستعانة بها على طاعة الله سبحانه وتعالى"، أنظر: محمود احمد يعقوب رشيد، **ترشيد الاستهلاك في السنة النبوية**، ،دراسات، علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، 2016م، المجلد 43، ملحق 4، 2016م، ص 1646.

للاستهلاك لمجموعة الأغنياء b1 وبالتالي يمكن كتابة دالة الاستهلاك في الإطار غير الإسلامي في الشكل التالي:

$$C = a + b1\,(RY) + b2\,(1-R)Y \text{ --------}\mathbf{1}$$

حيث : C : الاستهلاك في الاقتصاد غير الإسلامي.

a : القيمة الاستهلاكية أو الاستهلاك المستقل.

RY : دخل الأغنياء وتمثل R ثابت بين الصفر والواحد (نسبة دخل الأغنياء إلى الدخل الكلي).

(1-R)Y: دخل الفقراء.

وبإدخال عامل الزكاة مع الافتراضات السابقة يفترض النموذج أن ذلك يمثل الإطار الإسلامي للاستهلاك كما توضحه المعادلة التالية

$$C^* = a + b1\,(R-Z)\,Y + b2\,(1-R+Z)\,Y \text{ ---------}2$$

حيث : C* : الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي

Z : معدل أداء الزكاة.

وبطرح المعادلة (1) من (2) نستخرج الفرق بين الاستهلاك في الإطار الإسلامي والاستهلاك في الإطار غير الإسلامي.

وبعد الطرح الجبري نحصل على:

$$C^* - C = (b2 - b1)\,ZY \text{ ----------}3$$

حيث أن الميل الحدي للاستهلاك لمجموعة الفقراء b2 أكبر من الميل الحدي للاستهلاك لمجموعة الأغنياء B1، فإن الجانب الأيسر من المعادلة (3) أكبر من الصفر، وبالتالي فإن الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي أكبر من الاستهلاك في الاقتصاد غير الإسلامي[1].

[1] بوخاري عبد الحميد، زرقون محمد، **دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي**، جامعة ورقلة، عن الموقع: http://www.eltwhed.com/vb/showthread.php . تاريخ الزيارة: 2019/02/20م.

ب ترشيد الاستهلاك وتنظيمه و أثر ذلك في الحد من التضخم: أشرنا في مبحث سابق إلى أن من أنواع التضخم ذلك التضخم الناشئ عن زيادة الطلب الكلي و نقصد هنا الاستهلاك، و قد جاء الاقتصاد الاسلامي بأفكار وتعاليم تجنب الوقوع في هذا النوع من التضخم و الحد منه إن وجد، ذلك لما للاستهلاك من أهمية خاصة في النظام الاقتصادي بأكمله.

وفي هذا الصدد جعل حرية الفرد مقيدة وموجهة، فهي مبنية على التزام المستهلك بالسلوك القائم على الدين وتعاليمه وقيام الدولة، أو ولي الأمر بتنفيذ ومتابعة هذه التعاليم في سلوك المستهلكين[1]، ولذلك وضع الإسلام الحنيف بعض الضوابط والقواعد للاستهلاك وهي ضوابط متكاملة مع بعضها وتعمل جنبا إلى جنب، ومن هذه الضوابط:

– **استهلاك ما يشبع حاجات الفرد ومن يعوله:** وذلك لأنّ الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان لعبادته وعمارة الكون، وهذه لا تتم إلّا بالاستهلاك والاستقواء على الحياة والعيش، وبما أن عبادة الله وعمارة الكون واجبتان، (فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)[2].

– **وجوب استهلاك السِّلع والخدمات الحلال والبعد عن السلع والخدمات الحرام:** إذ إن الإسلام الحنيف حرم بعض السلع والخدمات لإضرارها بالمستهلك أو غيره، فعَلى المسلم أن ينظر عند استهلاكه للسلع إلى حلها وحرمتها، فإن كانت حراما لا يجوز له استهلاكها، وبيّن "ابن تيمية" –رحمه الله– أن الرزق والسلع الاستهلاكية الأصل فيها الحلال، ولا تعتبر السلعة ذات قيمة إلّا إذا كانت حلالا.

– **الاعتدال في الاستهلاك وعدم الإسراف والتبذير:** والإسراف هو "مجاوزة الحد في إنفاق المال"[3]، وللإسراف حالتان الإنفاق في الحرام والإنفاق في المباح على وجه غير مشروع[4]، والتبذير صرف المال في غير مواقعه المعتبرة عند العقلاء، أو صرف المال في غير ما ينفع به في الدين أو الدنيا.

---

[1] مُحَّد عبد المنعم عفر، **الاقتصاد الإسلاميّ**، مرجع سبق ذكره، ص102.

[2] مُحَّد عودة عمايدة، **ضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، الأردن، العدد فيفري 2018م.

[3] نزيه حمّاد، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، ط 1، دار القلم، 1429هـ/2008م، ص57.

[4] نزيه حماد، المرجع نفسه، ص57.

– عدم التقتير والبخل: فالإنسان يجب أن لا يبخل على نفسه ويقتر عليها ولا على من يعول أو تجب عليه فقته ولا في سبيل الله، والبخل والشح مرض، وللبخل مقياس يمكِن استخلاصه من أحاديث المصطفى ﷺ ؛ فهنالك أربعة أمور وأعمال وواجبات مالية، من أدّاها انتفى عنه البخل، ومن كان فيه واحدة منها فهو بخيل، ألا وهي: *دَفْعُ ما يَتَرَتَّبُ عليه مِن زكاةِ أمواله، *وتقديمُ واجبِ الضِّيافة للضَّيفِ،* وَصِلَةُ الرَّحِم، *والتصدُّقُ على مَن وَقعَتْ له نائِبةٌ[1].

وعموما يمكن تلخيص آليات النظام الاقتصادي الاسلامي لعلاج مشكلة التضخم في:

أولاً: إصلاح النظام النقدي المالي الحالي، وربط الزيادة في كمية النقود بالزيادة الحقيقية في الإنتاج من السلع والخدمات، وهذا بدوره يحمى المشروعات الانتاجية من التعثر والتصفية.

ثانياً: إلغاء نظام الفوائد بكافة صوره وأشكاله، وتطبيق نظام الاستثمار والتمويل الإسلامي والذى يقوم على مبدأ المشاركة في الغنم والغرم والكسب بالخسارة والأخذ بالعطاء ... وهذا يمكن من تمويل المشروعات الإنتاجية التي تنتج الحاجات الأصلية.

ثالثاً: الاهتمام بالعنصر البشرى الذى هو أساس العملية الانتاجية عن طريق نظم الحوافز المعنوية والمادية، وربط الأجور بالإنتاج وتطبيق قاعدة لا جهد بلا كسب، ولا كسب بلا جهد، فإن هذا يقود إلى سلسلة من التفاعلات الإيجابية التي تنتهى إلى زيادة الإنتاج وتطوير الجودة إلى الأفضل.

رابعاً: الالتزام بالأولويات الإسلامية في توجيه الاستثمارات نحو المشروعات الإنتاجية، وتتمثل في الضروريات فالحاجيات، فالتحسينات ومنع انتاج السلع والخدمات التي تقع في نطاق الترفيهيات.

خامساً: نظام الضرائب وتطبيق نظام زكاة المال فهذا يحمى المشروعات الانتاجية من التعثر والتصفية.

[1] مُحَمَّد عودة عمايدة، **ضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي**، المرجع نفسه، ص 58.

سادساً: ترشيد الانفاق وضبطه على كافة المستويات ومعاقبة المسرفين والمبذرين والمرتشين وما في حكمهم، حيث أن ذلك يؤدى إلى ضبط التكلفة وتجنب ارتفاع الأسعار وحماية الانتاج من المنافسة الخارجية.

إن تطبيق هذا البرنامج، لا يتم بين لحظة وأخرى، بل يتطلب التدرج حتى لا يحدث خلل في الهيكل الاقتصادي.

سابعا: التضخم هو موضوع متعلق بالنقد وأسسه فمنذ تخلي العالم عن نظام النقد الذهبي والفضي في السبعينيات واعتماد الدولار بدأ موضوع التضخم بشكل كبير وانهيار العملات بشكل واضح وعام، وهذا يكون حله بإعادة نظام دعم العملات بالذهب والفضة ليعود الاستقرار العالمي للنقد بشكل نسبي.

المطلب الثاني: علاج البطالة في النظام الاقتصادي الاسلامي

في ظل فصل الدين والأخلاق نهائيا عن الاقتصاد، ظهرت سلوكات غير سوية كالطمع، والجشع والكذب، والغش، والتدليس، والخيانة، والفساد الإداري، والمعلومات المضللة، وتحولت المنافسة الحرة إلى منافسة هدامة لتحقيق مزيد من الأرباح على حساب الآخر، فأصبحت المعاملات في ظل النظام الر أسمالي بعيدة كل البعد عن القيّم والأخلاق الحميدة والضوابط الحسنة، وانتشر القمار(المضاربة) في الأسواق، وتضاعفت وتعاظمت الديون الربوية فانحرفت الأسواق عن وظيفتها، وأصبح النظام المالي والاقتصادي العالمي في ظل النظام الرأسمالي نظاما هشا وغير منضبط، معرضا دائما لأزمات مالية واقتصادية متعاقبة والبطالة واحدة من هذه الآثار السلبية.

الفرع الأول: ماهية البطالة.

تأخذ البطالة أهمية بالغة في المجتمع المعاصر من حيث البحث والتحليل، ذلك لتأثيرها وبدرجة كبيرة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء.

أولا تعريف البطالة: البطالة **لغة** من بطل الشيء يبطل بطلا وبطولا وبطلاناً ، ذهب ضياعاً وخسراً فهو باطل.
التبطل : فعل البطالة .هو إتباع اللهو والجهالة ، بطل الأجير بالفتح – يبطل بطالة وبطالة أي تعطل فهو بطال.
البطال : الذى لا يجد عملا[1].

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، دار بيروت، بيروت، 1388هـ، ص 56.

أما **اصطلاحا** فالشائع في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية أن البطالة كمفهوم علمي هي" الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداما كاملا وأمثلا"[1]، أي عدم الاستخدام الكامل وعدم الاستخدام الامثل للقوى العاملة، أما البطالة كمفهوم رسمي فتختلف باختلاف وجهات النظر فمنهم من ينظر إليها من الناحية الاجتماعية والآخر من الناحية السياسية والثالث من الناحية الاقتصادية وأيضا من الناحية الإسلامية، وسنورد بعض هذه التعاريف.

البطالة حسب المكتب الدولي للعمل "**BIT**[2] " البطالة تشمل كافة الاشخاص الذين هم في سن العمل وراغبين في العمل وباحثين عنه، ولكنهم لا يجدونه وذلك خلال فترة الاسناد" أو هي " التوقف الإجباري لجزء من القوة العامة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل".

والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين على العمل والراغبين فيه مع استبعاد القصر والعجزة لظرف أو لآخر، بينما يرى راشد البراوي[3] أن البطالة في أوسع معانيها عبارة عن عدم استخدام عامل من عوامل الإنتاج، "التعطل التوقف الجبري أو الاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة، ورغبتها في العمل والإنتاج"[4].

وجرى العرف على استخدام مصطلح البطالة عند الحديث عن العمل، طبقا لذلك يكون العاطلون هم: الأفراد القادرون على العمل والراغبون فيه ولكن لم تتوافر لهم فرصة الحصول على عمل، ويرى البعض أنها "كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى"[5]، أو أنها: «البطالة هي عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان عملا ذهنيا أو عضليا أو غير ذلك من الاعمال وسواء كانت عدم الممارسة الناتجة عن أسباب شخصية أو ارادية أو غير ارادية"[6].

---

[1] عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتب، مصر، 1997م، ص 295.

[2] BIT: اختصار لعبارة Bureau international de travail وتعني المكتب الدولي للعمل وهي المؤسسة التابعة للأمم المتحدة المختصة في مجال العمل، تقوم منظمة العمل الدولية بتعيين معايير العمل الدولية ومراقبة الحقوق في الحياة العملية والتشجيع على العمل في أعمال تليق بالإنسان وتقوم بحوارات تخص الحماية الاجتماعية والمسائل الأخرى الخاصة بالحياة العملية.

[3] راشد البراوي، **الموسوعة الاقتصادية**، ط2، 1987م، ص 279.

[4] خالد الوزني، أحمد الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ،2006م، ص162.

[5] محمد بن عبد الله البكر، **البطالة والاثار النفسية**، المجلة العربية للدراسات العربية والتدريب، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة السعودية المجلة 26، عدد 51، ص 154.

[6] أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008م، ص 9.

أما في المفهوم الإسلامي فقد نوقش المصطلح من وجهة نظر الشريعة الاسلامية على أنها "العجز عن الكسب في أي صورة من صور العجز سواء كان ذاتيا كالصغر أولعته، او الشيخوخة أو المرض الذي يقعد عن العمل أو غير ذاتيا كالاشتغال في تحصيل العلم"[1]، فقد ذكر لفظ بطل في القران الكريم ومشتقاته قرابة ست وثلاثين مرة، وقد ورد في الحديث النبوي قرابة الأربعين مرة تدعو إلى العمل وتحث على الاجتهاد في الكسب.

ويمكن اعتبار البطالة تعطل عنصر العمل في العملية الاقتصادية أو عدم استخدامه استخداما رشيدا سواء من جهة طالب العمل أو من جهة حاجة السوق.

ثانيا قياس معدل البطالة: يعتبر مؤشر البطالة أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية المعتمدة في رسم السياسات الاقتصادية للدولة، ويساعد قياس معدل البطالة الجهات الرسمية في علاج هذه المشكلة وفق تصور حقيقي لها.

إن مجموع السكان (PT) يتكون من فئتين، فئة بلغت السن القانونية للعمل (16-59) ونطلق على هذه المجموعة مصطلح السكان في سن العمل (PAT) وفئة أخرى لم تبلغ هذا السن أو تجاوزته (أقل من 16 سنة أو أكثر من 60 سنة)، ويقسم السكان كذلك إلى سكان ينتمون للقوى العاملة (PA) وسكان خارج القوى العاملة (PNA) [2]، وهو ما يطلق عليه الفئة النشطة والفئة غير النشطة.

عدد السكان الاجمالي يساوي عدد السكان النشطين زائد عدد السكان غير النشطين:

$$pt = PNA + PA$$

عدد سكان النشطين يساوي عدد الافراد المشتغلين زائد عدد الافراد العاطلين:

$$PA = po + STR$$

[1] سمير قنطقجي، **مشكلة البطالة وعلاجها في الاسلام**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005م، ص17.

[2] البشير عبد الكريم، **دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6، شلف، ص 176.

ويمكن تلخيص هذا في المخطط التالي:

(الشكل 8): مخطط السكان والقوى العاملة.

ويكون حساب معدل البطالة وفق الصيغة التالية:

معدل البطالة يساوي عدد العاطلين عن العمل / الفئه النشطة في 100[1]

الفئه النشطة: هي الافراد الذين في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون.....

الفئه النشطة: تساوي العاملون زائد الناشطون. (العاملون بدوام كامل أو جزئي ساعه أو ساعتين عند الغير أو في مؤسسه....

العاطلون: هم القادرون على العمل أو الراغبين فيه أو الباحثين عنه ولا يجدون فرصه متاحه له[2]...

نستثني من الفئة النشطة الافراد دون سن العمل القانوني 15 سنة، ومن هم فوق 65 سنة (تقاعد أو المعاش غير القادرين على العمل بسبب المرض العجز، الذين لا يطالبون بالعمل كربات البيوت، الافراد الذين لا يبحثون عن العمل بسبب يأسهم من البحث).

---

[1] رحيمي عيسى وآخرون، **ظاهرة البطالة مفهومها أسبابها وآثارها**، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، 2018م، ص145.

[2] يوسفات علي، **البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية في الجزائر، المسيلة، 15/ 16 نوفمبر 2011م.

يجب التنبيه هنا إلى وجود فرق بين معدل البطالة وبين معدل العمالة هذا الأخير الذي يعتبر أكثر مصداقية للتعبير عن فعالية سوق الشغل أكثر من معدل البطالة، ومن الأولى استخدامه لتحديد القوى العاملة من العاطلة حتى لا يكون تفسير فعالية سوق الشغل مضللا.

ثالثا أنواع البطالة: البطالة أنواع يكاد يكون الاتفاق عليها عند معظمهم، رغم الاختلاف في معايير تقسيم هذه الأنواع، ويمكن تلخيص هذه الأنواع وفق معايير ثلاث هي:

1 حسب طبيعة النشاط الاقتصادي: تقسم البطالة بحسب هذا المعيار إلى:

– البطالة الاحتكاكية: وتحدث بسبب إحلال الآلات محل العمال خاصة في بعض الصناعات أو لصعوبة تدريبهم على هذه الاعمال أو الآلات الجديدة، يعني يحدث تعطل هؤلاء الاشخاص مع الحاجة إليهم، لأنهم غير مؤهلين لسد حاجه هذا الطلب[1]، وبطريقة أخرى نقول أنه إذا كان هناك طلب للأفراد على العمل لكن لا يجدون هذا العمل، وذلك لأنهم غير مؤهلين لسد حاجة هذا الطلب وصعوبة تدريبهم وتأهيلهم في وظائف جديدة عليهم.

– البطالة الهيكلية: وتظهر كنتيجة لبعض التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد، كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل جديدة للإنتاج وتكون بسبب التغير في هيكل الطلب أو التغير التكنولوجي وحتى التغير الهيكلي العمري زياده الإناث من القوى العاملة وفي بعض الأحيان التدخل الحكومي للحد من الأجور السائدة في السوق[2]، وحدوث ذلك يصاحبه حالة عدم التوافق بين المهارات المطلوبة و المعروضة أي أن المؤهلات لا تتوافق مع متطلبات الوظائف الصغيرة مما ينشئ بذلك بطالة هيكلية فهي ترتبط إذن بحصول تغير أساسي في الهيكل الصناعي أو البيئة، الصناعية...

---

[1] رحيمي عيسى وآخرون، **ظاهرة البطالة مفهومها أسبابها وآثرها**، مرجع سبق ذكره، ص147.

[2] بختي فريد، **البطالة والتشغيل مفاهيم أساسية**، مرجع سبق ذكره، ص241.

– **البطالة الدورية:** وهي الناتجة عن الدورات التجارية في النشاط الاقتصادي، وتكون بسبب انخفاض الطلب على البضائع فيحدث تخفيض عدد العمال او تخفيض عدد ساعات العمل، تحدث نتيجة تقلص الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي الطلب الكلي على العمل مع عدم مرونة الأجور الحقيقية في الاتجاه النزولي، هذا ما يؤدي إلى فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها، إلا أن هذه النسب تبدأ بالانخفاض مجددا عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجددا، وجاءت هذه التسمية نتيجة ارتباط هذه البطالة بالتقلبات الدورية التي تطرأ على مجموع النشاط التجاري و الاقتصادي للوطن، هي البطالة التي تحصل نتيجة للتقلبات التي تحدث في الطلب على العمالة في ضوء حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الاقتصادي التي يطلق عليها مصطلح "الدورات الاقتصادية" ويرتفع معدل البطالة الدورية في مرحلة الانكماش الاقتصادي حيث يسود الكساد وينخفض هذا المعدل في مرحلة الانتعاش الاقتصادي حيث يسود الرواج[1].

2 حسب نمط التشغيل: وتقسم بحسب هذا المعيار إلى:

– **البطالة المقنعة** تكون في حالة تكدس عدد كبير من العمال في مكان عمل ما بصوره تفوق الحاجه الفعلية لذلك العدد (عمالة زائده أو فائضه) وبالمقابل تتقاضى أجرا، دون أن ينخفض حجم الانتاج إذا ما تم التخلي عنها، ونقول في هذه الحال لا توجد قوى عاملة عاطلة بل يمكن الاستغناء عنهم لأن وجودهم يفيض عن الحاجة الحقيقية للمؤسسة دون أن يطرأ خلل أو نقص في أداء العمل ومجموعة الإنتاج ومعنى ذلك أن إنتاجيتهم الحدية معدومة و تظهر خصوصا خلال فترة الكساد و غالبا ما يكون العمال يتقاضون أجورا أعلى من إنتاجيتهم الحدية[2]

[1] أحمد جنان وآخرون، **معالجة البطالة بين الاقتصاد الوضعي والاسلامي**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد 5، جوان 2020م، ص 88.

[2] محمد جلال مراد، **البطالة والسياسات الاقتصادية**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ص14.

– **البطالة الجزئية:** ويطلق عليها بطالة نقص التشغيل تكون في حالة ممارسه الشخص لعمل ما لوقت اقل من المرغوب او المعتاد وقد يكون هذا العمل في اماكن غير مناسبه للتشغيل وبالتالي يكون انتاجهم اقل من الاعمال الاخرى وهي شكل من أشكال البطالة المقنعة، و يلجأ أصحاب العمل إلى هذا النوع عند انخفاض الطلب على منتجاتهم.

– **البطالة السافرة:** هي البطالة المكشوفة أو الظاهرة يكون فيها مجموعة من القادرين على العمل الراغبين فيه، والباحثين عنه، معطلون بسبب عدم توفر فرص شغل لهم في أي من القطاعين الحكومي أو الخاص.

3 حسب طبيعة البطالة في ذاتها: تقسم وفق هذا المعيار إلى:

– **البطالة الاجبارية:** ويطلق عليها البطالة القسرية او الحتمية وتكون في حاله يتعطل فيها العامل بشكل اجباري دون ارادته عن العمل، وتشمل أيضا الوافدين الجدد إلى سوق العمل والذين لم يتمكنوا بعد من الظفر بفرصة عمل[1]، فمع رغبه العامل في العمل والقدرة عليه وقبوله لمستوى الاجر السائد الا انه يسرح من عمله او انه لا يجد فرصه للتوظيف ينتشر هذا النوع بصفه كثيره في الدول الصناعية او في الاقتصادات التي اتبعت أسلوب خصخصة المنشآت والشركات العامة.

– **البطالة الاختيارية:** تطلق على الحالة التي يكون فيها الافراد قادرين على العمل لكنهم لا يرغبون فيه، رغم وجود الوظائف عند الاجور السائدة (الأغنياء العاطلون، المتسولون، من ترك وظيفته رغبه في الحصول على وظيفه أخرى بأجر مرتفع)، ومن أسباب هذا النوع من البطالة أن يكون هذا الفرد من أسرة ميسورة يعيش فيها، أو قد يكون صاحب ثروه ورثها عن آبائه أو أجداده، وقد يكون فقيرا لكن لا يريد العمل ويعيش على إحسان الاخرين (الناس أو الدولة)[2]، كما يمكن أن تكون بسبب الارتفاع النسبي في تعويضات البطالة أو الحصول على دخول

[1] جلال عبد القادر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة ودعم سياسات التشغيل بالبلدان العربية**، دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014/ 2015م، ص27.

[2] طيب لحيلح، **البطالة والتوازن الاقتصادي في الاقتصاد الاسلامي**، السودان، ص 10.

أخرى غير دخل العمل كدخل من الإيجار، فوائد، أرباح أسهم أو سندات... فهذه التعويضات وخاصة إن كانت قريبة من الأجر الحقيقي فإنها تكون سبب في اختيار البطالة.

– **البطالة الموسمية** : تكون بسبب التقلبات الموسمية في الطلب في بعض القطاعات الاقتصادية و ليس الاقتصاد ككل، فهي تحدث في أحد قطاعات النشاط الاقتصادي نتيجة تغير الظروف الاقتصادية أو المناخية في بعض فصول السنة[1]، (فترات يتوقف فيها النشاط ما يؤدي إلى فقدان وظائفهم مؤقتا)، ومن أمثلة ذلك: البطالة بين العمال الزراعيين (قطاع الزراعة) في غير مواسم الحصاد والزراعة، البطالة في قطاع السياحية بالنسبة للبلدان التي تعتمد على السياحة في مواسم معينة من السنة، البطالة بين عمال الصيد أو مصانع الثلج في فصل الشتاء...

– **البطالة المستوردة:** وهي البطالة التي تكون حينما ينخفض الطلب على السلعة المحلية مقابل المستوردة، فتواجه القوة العاملة المحلية في قطاع معين إحلال العمالة غير المحلية[2].

وهناك من يضيف **أنواعا أخرى** تكاد تتداخل مع ما قد تم ذكره كالبطالة الطبيعية التي تتواجد في حالة الاستخدام التام، والبطالة المحبطة والتي تعني أولئك الذين يرغبون في العمل ولكنهم لم يجدوه، ونظرا ليأسهم تخلوا عن البحث عن العمل، وأيضا البطالة السلوكية المتمثلة في رفض القوة العاملة عن المشاركة في الأنشطة الإنتاجية بسبب النظرة السلبية لهذه الوظائف.

4 أنواع البطالة من وجهة نظر النظام الاقتصادي الاسلامي: تقسم البطالة إلى ثلاثة أنواع: وهي البطالة الإجبارية، الاختيارية، والتعبدية.

---

[1] سامي الخولي، **الاقتصاد العام مفاهيم وأسس**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2010م، ص 85.

[2] عبد الكامل خالدي، يخلف جمال الدين، **التجربة الجزائرية في محاربة آفة البطالة وتأثيرها على الأمن الاجتماعي**، مجلة البدر، المجلد 10، العدد 8، 2018م، ص937.

فأما **الاجبارية** فهي التي لا اختيار للإنسان فيها، يكون فيها طالب العمل مضطرا لإيجاد العمل ولا حيلة له في إيجاده مع رغبته فيه وقدرته عليه، وهذا إما يكون مفروض عليه هذا الحال أو أنه ابتلي به، وتختلف أسباب ذلك فهو إما أنه لم يعلم مهنة في الصغر، أو أنه لا يملك مالا يشتري به ما يحتاج إليه من آلات وأدوات لازمة لمهنته، أو أنه يفتقر إلى رأس المال مع معرفته بالتجارة، أو يكون من أهل الزراعة ولكنه لا يجد أدوات الفلاحة والحرث. فهنا واجب على الدولة أن تتكفل بإيجاد العمل المناسب له، أو تعطيه من حصيلة الزكاة ما يكفي حاجته، وإذا كان من أصحاب المهارات والحرف أو قادر على مزاولة مهنة ما، فيمكن تمويله وتموينه بما يمكنه من مزاولة مهنته، ويضمن بذلك دخلا مناسبا له ولعائلته.

وأما **الاختيارية** فهي بطالة الكسول المتكاسل، الذي يقدر على العمل لكنه يفضل القعود والراحة، ويرضى العيش عالة على الآخرين، وهؤلاء لاحظ ولا نصيب لهم في الزكاة، لحديث الرسول الله ﷺ: «لا تَحِلُّ الصَّدقةُ لغنيٍّ، ولا لذي مِرَّةٍ سويٍّ »[1]، ويقول الماوردي رحمه الله: "وإذا تعرض للمسألة ذو جلد وقوة على العمل، زجره الوالي وأمره أن يتعرض للاحتراف بعمله"[2].

وهناك البطالة **التعبدية** وهي البطالة التي دفع إليها تصوّر معين لمبادئ الدين الإسلامي، إذ قد فهم بعض الناس أن بعض المبادئ الدينية تستدعي ترك العمل، والركون إلى الرهبنة أو التواكل أو التوسل مثلا[3].

وفي ذلك قول عمر بن الخطاب ﷺ:" لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق وهو يقول اللهم ارزقنى ، وقد علم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة"، فالتعبد لا ينافى تقديم الأسباب والسعي للكسب، والمطلوب تعليق القلب بالخالق مسبب الأسباب ، مع مباشرة الأسباب التي أمر بها الله سبحانه وتعالى، وهذا عين التوكل الحقيقي على الله ، وهو المطلوب في الإسلام.

---

[1] أخرجه النسائي (رقم2597)، وابن ماجه (رقم1839)، وأحمد (رقم9061)، قال ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) ف التلخيص الحبير، ج3، ص1106: إسناده حسن، ولفظه: لذي مرة قوي.

[2] أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت 450هـ)، **الأحكام السلطانية**، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الباب الحادي عشر: ولاية الصدقات، باب مصارف الزكاة، ص198.

[3] أميرة صبح، **البطالة في النظام الاقتصادي الإسلامي**، الحوار المتمدن، العدد 4109/ 2013م على الموقع:

https://www.ahewar.org/debat، تاريخ الزيارة 01-2023/01م.

مما سبق يمكن القول أن الأشكال المتعددة التي تأخذها البطالة يعد في حد ذاته عائقا يقف أمام سهولة معالجتها، فلو كانت تأخذ نوعا واحدا لسهلت عملية معالجتها.

رابعا النظريات المفسرة للبطالة: لقد عالج الفكر الاقتصادي على اختلاف مدارسه ومذاهبه ظاهرة البطالة كل حسب وجهة نظره، سنسلط الضوء على أهم الأفكار التي جاءت بها كل مدرسة في تفسيرها لهذه الظاهرة.

1 النظرية الكلاسيكية في تفسير البطالة : المدرسة الكلاسيكية من المدارس السباقة في تحليل وتفسير ظاهرة البطالة، ويقصد بالتوازن الاقتصادي عند الكلاسيك توازن التوظيف الكامل وما عدا ذلك فهو توازن غير مستقر حيث افترضوا استحالة حدوث بطالة واسعة ولو كان عرض العمل أكبر من الطلب عليه سيكون علاج ذلك بخفض الأجور لأن البطالة تعني وجود تنافس بين العمال للظفر بفرص التوظيف وبالتالي يقبلون أجوره أقل هذا يعني انخفاض تكاليف الانتاج وزياده الارباح فيرتفع الطلب على العمال من جديد وتختفي البطالة بين قوسين علاج البطالة بخفض الأجور.

ويرى الكلاسيك ضرورة عدم تدخل الدولة في تحديد مستوياتي الأجور أو الأسعار، وكان تفسيرهم مستبعد بإمكانية حدوث أزمة إفراطي في الانتاج يعني استبعاد حدوث الكساد.. كما أنهم توقعوا حدوث بطل جزئية تلك التي تنشأ عن الخطأ في تقدير حجم الطلب والانتاج ويرون أن هذا النوع من البطالة أي الجزئية تقضي على نفسها بنفسها من خلال مرونة الأسعار والاجور[1]، ومن أهم فرضياتهم: الحرية الاقتصادية لمختلف المجالات الاقتصادية المنافسة الكاملة في جميع الأسواق، مرونة الأسعار والأجور، وجود قوة خفية تشجع الاستهلاك.

–ويمكن استثناء رأي مالتوس مع الكلاسيك في مجال التوازن الاقتصادي العام لأنه يعتقد أنه من المحتمل أن لا يتساوى العرض الكلـي مع الطلب الكلي أي إمكانية قيام طلبه في الأجل القصير وركز تحليله على طلـب

[1] بوزار صفية، كسيرة سمير، **آثار ظاهرة البطالة على النمو الاقتصادي**، مجلة المناجر، العدد1، ص41.

الاستهلاكي وتوقع تعرض المجتمع الرأسمالي لازمة تخمة الانتاج أي وجود تراكم أكثر من اللازم (العرض أكثر من حاجة السوق) هذا يعني انخفاض الأسعار ومن ثم انخفاض الأرباح ومنه ظهور البطالة[1]... وندى مالتوس بضرورة تشجيع الاستهلاك لتفادي أزمات الانتاج العامة والبطالة ونادى بضرورة وجود الطرف مهمته تعويض قصور الاستهلاك وذلك لتحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي.

لقد تصور الكلاسيك استبعاد حدوث البطالة لأن الاقتصاد حسبهم يتميز بالتشغيل التام، وإن حدثت فيكفي لمعالجتها خفض الأجور الذي ينشأ عنه تنافس على فرص العمل والقبول بالأجور المنخفضة السائدة، ويكون تصورهم وفق المخطط التالي:

(الشكل 9): انخفاض الأجور يرفع من حجم الشغل

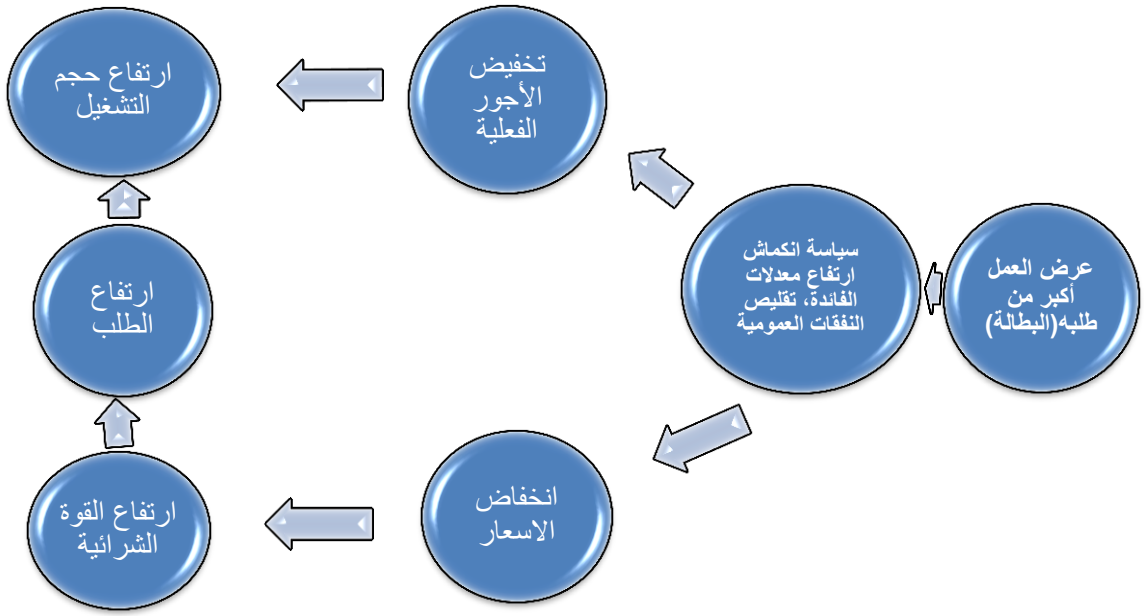

المصدر: البشير عبد الكريم، محددات البطالة في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية، ص 38[2].

[1] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مطابع الرسالة، الكويت، ص196.

[2] البشير عبد الكريم، **محددات البطالة في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية**، ، أطروحة دكتوراه في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، جوان، 2003م، ص 38.

أ- توازن سوق العمل عند الكلاسيك:

ينطلق التوازن الكلاسيكي الكلي من دالة الإنتاج و التي بين حجم الإنتاج الكلي و المتغيرين الأساسيين: (**E**) العمل، و (**K**) رأس المال .

يعبر عنها : $\mathbf{Y= y(K, E)}$.

و على اعتبار (**K**) ثابت في المدى القصير تصبح الدالة : $\mathbf{Y= y(E)}$.

حيث أن(**Y**) : حجم الإنتاج، و(**E**) : حجم العمل المستخدم.

ووفقهم تتحدد الأجور عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب، يتحدد أجر التوازن وحجم العمالة بتقاطع منحنى العرض و الطلب على العمل في السوق[1].

الطلب على العمل: تشير دالة الطلب على العمل إلى استمرار طلب كميات إضافية من العمل لحد تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر، وذلك وفق ما يلي:

طلب العمل عند الكلاسيك **Ed** تابعا متناقصا لمعدل الاجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$ أي أن:

$$E^{d} = D\left(\frac{W}{P}\right)$$

حيث يستمر العمل بأصحاب المشروعات في طلب كميات إضافية من العمل لحد تساوي الإنتاجية لحدية العمل مع المعدل الأجر، أي: $\mathbf{W = Vpmp_E}$ - ، أو: $\mathbf{pmp_E = \frac{W}{P}}$

أي الإنتاجية الحدية العينية للعمل تساوي معدل الأجر الحقيقي.

وعليه فعندما ينخفض المستوى الحقيقي للأجور يرتفع حجم العمالة المطلوبة في الاقتصاد.

---

[1] Don Divance Lesconier,The Labor Market (Classic Reprint) Paperback –, Forgotten Books, August 24, 2018, PP 276.

(الشكل 10): الطلب على العمل عند الكلاسيك

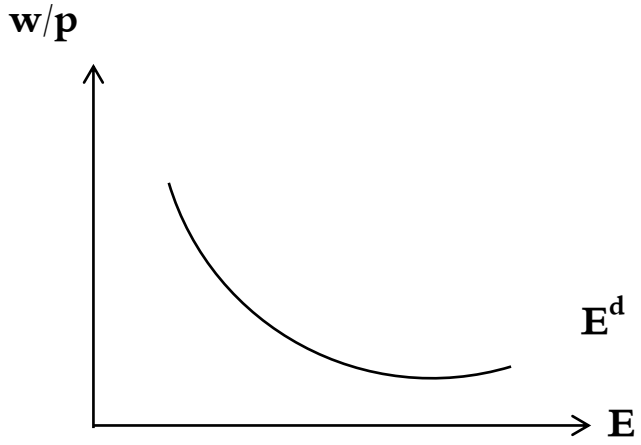

المصدر :ضياء مجيد الموسوي، ص 335[1]

من هذا الشكل يتضح أن الطلب على العمل يزداد بتخفيض الأجر الحقيقي سواء بخفض الأجر الاسمي وتثبيت الأسعار، أو برفع الأسعار و ثبات الأجر الاسمي.

ب– عرض العمل: يرتبط عرض العمل الكلي طرديا بمعدل الأجر الحقيقي في دالة متزايدة لمعدل الأجر الحقيقي، ويعبر عنها بالصيغة والشكل التاليين :

$$E° = O\left(\frac{W}{P}\right) \quad , \text{حيث :} \quad \frac{dE°}{d\left(\frac{W}{P}\right)} > 0$$

(الشكل 11): عرض العمل عند الكلاسيك

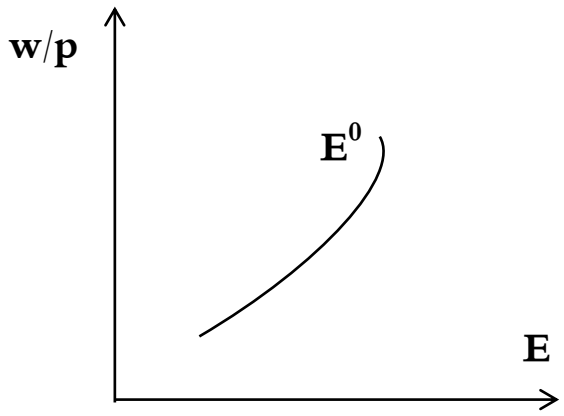

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، ص 337.

[1] ضياء مجيد الموسوي ، **النظرية الاقتصادية ، التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1992 م، ص 335.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن عرض العمل الكلي يرتبط طرديا بمعدل الأجر الحقيقي في دالة متزايدة لمعدل الأجر الحقيقي، (المنتج يسعى إلى تعظيم الربح والعمال يسعون لتعظيم الدخل فيزيدون من قوة العمل).

ج- التوازن بين عرض العمل والطلب عليه:

يتحقق التوازن في سوق العمل عند نقطة التقاء منحنى العرض والطلب حيث تحدد لنا حجم التوازن للعمالة ومعدل التوازن للأجر الحقيقي[1].

(الشكل 12): توازن سوق العمل عند الكلاسيك.

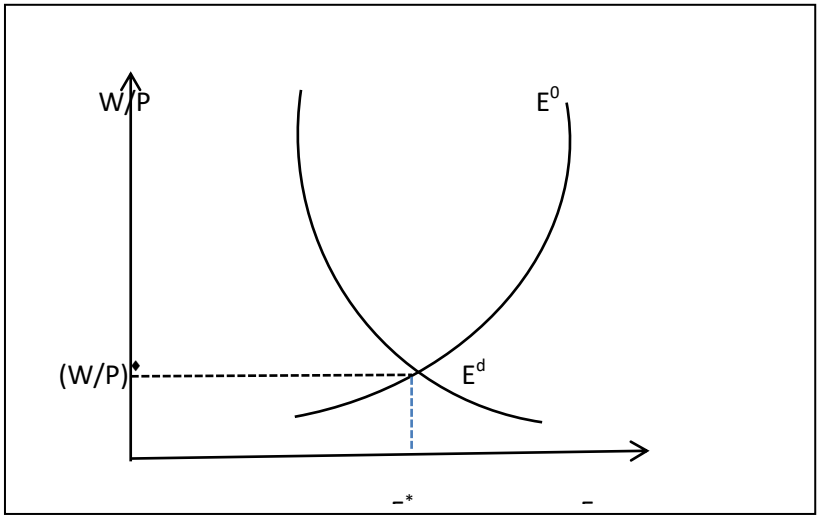

المصدر: ضياء الموسوي، ص 337.

من خلال الشكل يتضح أن هذه النقطة تحدد لنا حجم التوازن للعمالة ومعدل التوازن للأجر الحقيقي فإن البطالة التي يحتمل وجودها لا يمكن أن تكون بطالة إجبارية وإنما بطالة اختيارية.

2 النظرية الكينزية للبطالة: يختلف التحليل الكينزي للبطالة عنه في التحليل الكلاسيكي إذ يفترض كنز أن العمال يرفضون حصول انخفاض في أجورهم النقدية ولا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار، لأن الأجر الحقيقي يتأثر به الجميع بالتساوي في حين انخفاض الأجر النقدي يؤثر على مجموعه معينه من العمال فقط.

[1] , Don Divance Lesconier ,The Labor Market aforementioned reference, p 278. (Classic Reprint) Paperback

وعلى هذا يتحدد عرض العمل عند كينز أن يكون الأجر النقدي مثبت عند مستوى معين (مستوى يقبل به العمال) وعند هذا المستوى المثبت للأجر النقدي يكون عرض العمل لا نهائي المرونة يعني خط منحنى عرض العمل يكون خط مستقيما[1]، ويفترض النموذج الكينزي توازن عمالة كاملة عند تشغيل العمال الراغبين في العمل بالأجر السائد، وقد يتحقق التوازن حسبه مع وجود بطالة اجبارية في سوق العمل إذ ينادي كينز برفع مستوى الأجور لزيادة الدخل وبالتالي زياده انفاقها على الاستهلاك، هذا كله يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على الاستهلاك وهذا جزء من الطلب الكلي الفعال ومنه زيادة تشجيع الاستثمار.

ويعترض كينز على فكرة علاج البطالة بخفض الأجور النقدية لأن الأجور حسبه جزء من نفقة الانتاج وجزء من الطلب الكلي الفعال[2]، فإذا خفضت الأجور نقص الطلب الفعال مما يؤدي إلى نقص الاستثمار ويرى أن تخفيض الأجور ما هو إلا زيادة في حدة البطالة وبالتالي امكانية ميل الطلب الكلي إلى الهبوط إلى ما دون العرض الكلي.

فمفهوم البطالة إذن عند كينز يرتبط بانخفاض مستوى الطلب الكلي، ومن الممكن حسبه أن يتقبل العمال انخفاض أجورهم الحقيقية نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار لكن لا يتقبلون انخفاض أجورهم النقدية.

وتوصل كينز إلى أن الطلب هو الذي يخلق العرض وليس العكس، فيما يسمى بنظرية الطلب الفعال التي

---

[1] أحمد أبو الفتوح، **نظرية النقود والبنوك والأسواق المهنية**، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر، مصر، 1998م، ص329.

[2] حسين عمر، **موسوعة الفكر الاقتصادي**، دار الكتاب الحديث للنشر، مصر، ج2، ص 858.

يمكن تلخيصها في المخطط التالي:

(الشكل 13): انخفاض الأجور يزيد من مخاطر البطالة (المقطع الكينزي).

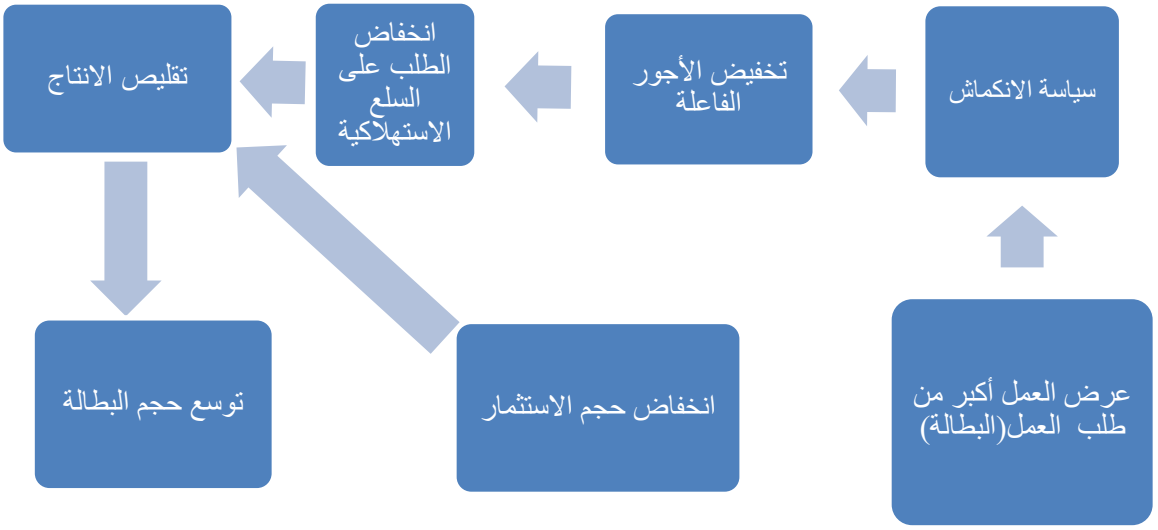

المصدر: البشير عبد الكريم، محددات البطالة دراسة اقتصادية قياسية، حالة الجزائر، ص38[1].

فكينز يرجع أسباب البطالة إلى ضعف الطلب والذي كان من الممكن محاربته بالارتفاع المتعمد للمستوى الإجمالي للاستهلاك، وارتفاع النفقات العمومية مثلا والعجز في الميزانية، ولتحقيق الشغل الكامل لابد من الاستثنافات المعتبرة للاستثمارات.

أ توازن سوق العمل عند كينز:

يهمل كينز جانب العرض ويفترض أن الطلب الكلي هو المحدد لمستوى الناتج والدخل في ظل ثبات المستوى العام للأسعار، والعرض الكلي حسبه يكون ذا مرونة لانهائية، وبما أن التوازن في سوق العمل يحدث عند التقاء كل من منحنى عرض العمل والطلب عليه.

ب الطلب على العمل: يتفق الطلب على العمل عند كينز مع الطلب عليه عند الكلاسيك، ويصدر طلب العمل من المنتجين ويتأثر ويتحدد بالأجر الحقيقي وفق الصيغة التالية[2]:

E^d عند الكنزيين تابعا متناقصا لمعدل الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$ أي أن: $E^d = D\frac{w}{p}$

[1] البشير عبد الكريم، **محددات البطالة دراسة اقتصادية قياسية، حالة الجزائر**، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، 2003م، ص38.

[2] البشير عبد الكريم، **محددات البطالة دراسة اقتصادية قياسية، حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص38.

W معدل الأجر الاسمي.

P :المستوى العام للأسعار.

وبهذا يكون منحنى الطلب على العمل عند كينز مشابها لمنحنى الطلب على العمل عند الكلاسيك.

عرض العمل: يفترض كينز أن معدل الأجر الاسمي مرن في اتجاه واحد فقط نحو الارتفاع مع وجود حد أدنى لا يمكن أن يتعداه، لأن العمل عنده مرتبط بمعدل الأجر الاسمي، وأن المستوى العام للأسعار يرتبط بكمية النقد المتداولة أما الأجور فتتحدد في سوق العمل، وبناء على ما سبق نكتب دالة العرض على الشكل التالي:

$$E^0 = O(w) \Leftrightarrow W = w_0 + W(E) \rightarrow (1)$$

(الشكل 14): العرض على العمل عند كينز.

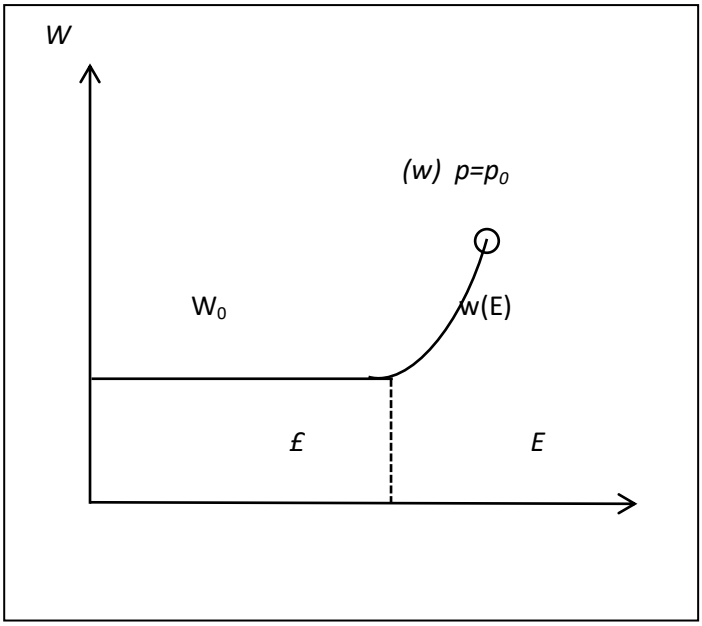

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، ص 343.

من خلال هذا المنحنى نلاحظ أن دالة العرض للعمل $E^O = 0\ (w)$:يعتمد اتجاه المنحنى المعبر عليها على معدل الأجر النقدي[1] w_0 و مستوى السعر ، $p = p_0$ إذ يشير المنحنى الأفقي إلى مقدار E من

[1] by John Maynard Keynes The General Theory of Employment, Interest, and Money Paperback .– April 15, The Macat Library, 2016,pp 146.

وحدات العمل المعروضة عند مستوى الأجر النقدي W_0 ومستوى السعر p_0و للحصول على المزيد من وحدات العمل التي تفوق الكمية السابقة لا بد من رفع الأجر النقدي.

ج التوازن بين عرض العمل والطلب عليه:

تحقق التوازن عندما يساوي العرض للعمل مع الطلب عليه أي $E^0 = E^d$:لكن E^0هو معدل الأجر النقدي (الاسمي)[1].

معدل الأجر النقدي (الاسمي): $E^0 = O(w) \Leftrightarrow W = w_0 + W(E) \rightarrow (1)$

ولكي ينتقل من الأجر الاسمي إلى الأجر الحقيقي نقسم المعادلة (1) على (p) الذي يمثل المستوى العام للاسعار وهو الثابت: $\frac{W}{p} = \frac{W_0}{p} + \frac{W(E)}{p}$

ويمكن التعبير عن هذه المعادلة من خلال الشكل التالي[2]:

(**الشكل15**): **نقطة التوازن عند كينز**.

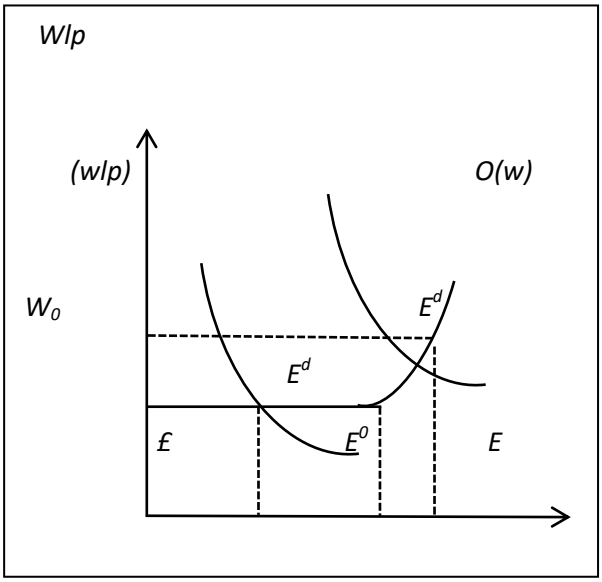

المصدر: ضياء الموسوي، ص 343.

من خلال الشكل نلاحظ أن الاقتصاد يكون في حالة الاستخدام الكامل عند نقطه التوازن $(\mathbf{wp})\ \mathbf{E}^0$ مع داله الطلب على العمل $\mathbf{E^d}$...

[1] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص343.

[2] by John Maynard Keynes The General Theory of Employment, Interest, and Money Paperback – April 15, The Macat Library, 2016,pp 146.

يكون الاقتصاد في حاله الاستخدام غير الكامل عند نقطه التوازن $(W_{0/}p)$ مع دالة الطلب E^d، لان سوق العمل يواجه فائض من عرض العمل ومنه السوق يعاني من حالة بطالة، وبالتالي سوق العمل عند كينز لا تخلو من البطالة ووصفها بأنها اجبارية لأنها تحصل عند رغبة العمال العاطلين في العمل لكن فرص العمل غير متوفرة أمامهم.

3 النظرية النقدية في تفسير البطالة: يعالج هذا التيار البطالة من الجانب النقدي البحت، فهم يشجعون على استخدام أدوات السياسة النقدية لما لها من أهميه بالغه في النشاط الاقتصادي.

ويرون أن النقد سبب في التقلبات التي يعرفها الاقتصاد ككل، كما يرون ان زياده اعانات البطالة تعطل من فاعليه سوق العمل لأنها تؤدي بهم الى عدم الجدية في البحث عن العمل، وينتج عنها بطالة اختيارية وتكون مواجهة البطالة وفقهم بعدم تدخل الحكومات في حل هذه الظاهرة بل تترك العملية لآلية السوق لأن النظام الرأسمالي وفقهم هو قادر على ضمان الاستقرار الداخلي من خلال وجود آلية داخلية تلقائية تصحح الاختلالات دون الحاجة إلى ضرورة تدخل الدولة.

ويعتقد فريدمان**Fréedman**[1] من خلال نظريته أن النظام الرأسمالي يتميز بالطبيعة المستقرة عموما، وإذا حدثت فيه تقلبات فإنه يرجعها إلى حدوث اختلال في الرصيد النقدي (الدخل مستوى الدخل الناتج والتوظيف)، ويزيد الانتاج الحقيقي عند مستوى التوظيف الكامل مما يؤدي إلى انخفاض نسبه البطالة، وذلك بتشغيل الطاقات العاطلة ومرونة الجهاز الانتاجي.

ويرجع أسباب البطالة إلى تدخل الدولة في الاقتصاد بين قوسين اليه الاسعار سوق العمل كما يعتقد أن برامج الحماية الاجتماعية تؤثر سلبا على قوانين السوق والعمل كما أنه يرى صعوبة التوظيف الكامل بين قوسين على

[1] ميلتون فريدمان: Milton Friedman (2006/1912) عالم اقتصاد أمريكي، فاز بجائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1976م، لإنجازاته في تحليل الاستهلاك والمعروض النقدي ونظريته في شرح سياسات التوازن، أنظر: https://ar.wikipedia.org

الطريقة الكنزية ويقرون بوجود المعدل الطبيعي للبطالة وهو المعدل الذي يتناسب مع حالة الاستقرار النقدي يعني وجود مستوى معين للبطالة وإذا ما حاولت الدولة تخفيض معدل البطالة إلى ما دون هذا المستوى فسيترتب آثار سلبيه نتيجة لذلك.

4 نظرية عدم التوازن: يقوم انصار هذه النظرية بتقديم مفهوم جديد للبطالة، وذلك من خلال دمج التفسير الكينزي مع التفسير الكلاسيكي[1]، إلا أنهم يستبعدون مرونة الأسعار في تحقيق التوازن العام للأسواق، لأن عدم مرونة الأسعار حسبهم تؤدي إلى اختلالات في سوق السلع التي تؤثر بدورها على سوق العمل مسببة بذلك البطالة.

5 نظرية أجر الكفاءة: حسب هذه النظرية يقوم اصحاب العمل بدفع أجور مرتفعة على الأجور التوازنية في السوق وذلك لتشجيع العمال على البقاء وزيادة الإنتاجية مما يدفع بالعمال إلى زيادة قوة عملهم وبذلك تنتج وتظهر البطالة وتتعرض العمالة ذات الإنتاجية القليلة إلى البطالة لأن المؤسسة تختار العمالة الاكفأ.

(الشكل 15): الأجور التوازنية والبطالة.

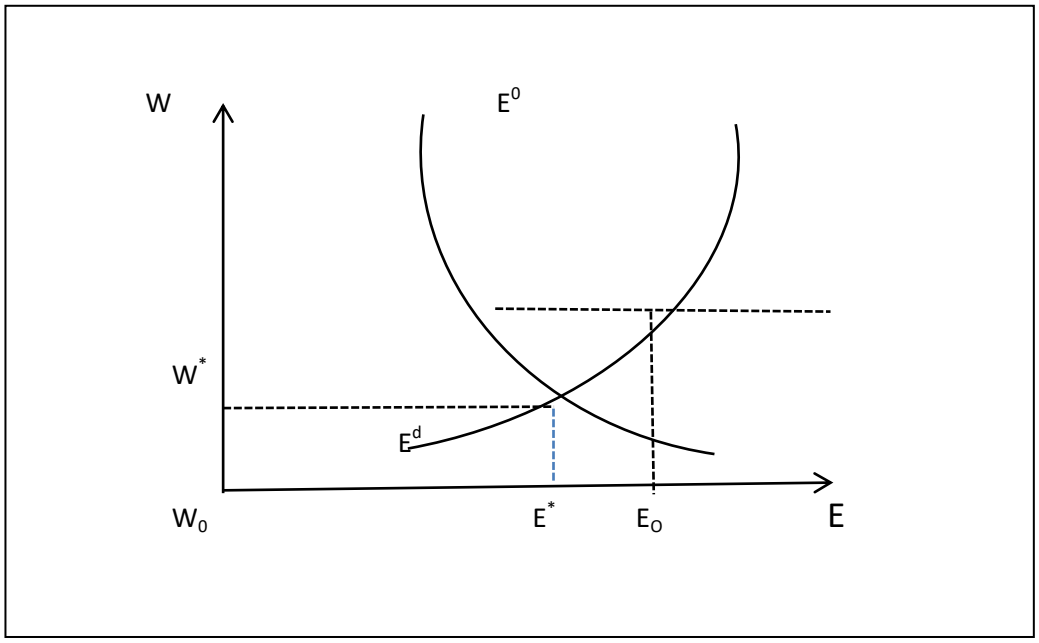

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، ص 343.

[1] جميلة برديسي، **تكنو لوجيا المعلومات و أثرها على التشغيل**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ، 1992م ، ص 22.

الملاحظ من الشكل أن رفع (W_0) الى(W_*) يؤدي إلى بطاله، تنتج عن رفض المؤسسة تخفيض الأجر إلى أجر التوازن الأقل من أجر الكفاءة، نتيجة اختيارها للعمالة الأكفاء.

6 التفسير التكنولوجي للبطالة: أدى ظهور الاختراعات والابتكارات في مجال انتاج السلع والخدمات إلى تخفيض التكاليف مقابل تحقيق ارباح كبيرة، الأمر الذي أجبر مؤسسات الانتاج الاخرى إلى دخول عملية الانتاج والاستفادة من هذه الاختراعات والابتكارات، خاصه بانخفاض الطلب على سلعهم، الأمر الذي يؤدي إلى إغلاق وإفلاس بعض المشروعات القديمة، هذا ما يدفع بظهور البطالة بين العمال الذين كانوا يعملون بهذه المشروعات[1]، وقد أحدث الابتكار الجديد انتعاشا في بعض القطاعات وبالمقابل انكماشا وركودا في قطاعات أخرى.

هذا الانتعاش سرعان ما سيختفي لأنه سيزدحم بالسلع الجديدة في السوق، التي تبدأ أسعارها في الانخفاض من جديد (منظمين جدد يدخلون ساحات التقليد والانتاج) وسينخفض الاستثمار لعدم ملاءة البيئة الاقتصادية (قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها)، وتنقص معدلات الربح هذا ما يخلق آثارا انكماشية، وتبدأ مرحلة الركود فترتفع معدلات البطالة وتكثر حالات اغلاق وتصفية المؤسسات.

وكرأي مقابل هناك من يرى أن هذه الاختراعات الحديثة والابتكارات في مجال التكنولوجيا ستوفر في المستقبل فرص عمل كافية للذين فقدوا وظائفهم وما هي_ في نظرهم_ إلا أزمة مؤقتة وجب تحملها لأجل تحقيق تقدم اقتصادي للمجتمع، وبحسبهم أن أزمه البطالة التي تخلفها هذه التكنولوجيا سرعان ما تختفي وتبدأ موجة الانتعاش ويمكن استخدام الاختراعات والتكنولوجيا الجديدة في ظهور وظائف جديدة من خلال نشر منافع التغير التكنولوجي كأسلوب إقناع، ويطرحون فكرة آليات التعويض للتخفيف من حدة تأثير التكنولوجيا في ارتفاع معدلات البطالة ومن هذه الآليات[2]:

---

[1] بوزار صفية، كسيرة سمير، **آثار ظاهرة البطالة على النمو الاقتصادي**، مجله المناجر، العدد 1، جامعه الجزائر 3، ص 46.

[2] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مطابع الرسالة، الكويت، ص194.

_ التكنولوجيا تؤدي إلى انخفاض التكلفة (تكلفه الانتاج) ومن ثم تخفيض سعرها هذا يؤدي إلى زيادة الطلب والكمية المباعة والمنتجة ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على العمالة.

_ تؤدي الاختراعات والابتكارات إلى خفض أسعار المنتجات ما يعني ارتفاع الدخل وبالتالي زيادة الطلب على هذه السلع ما يخلق حافزا لزياده الانتاج ومن ثم زيادة الطلب على العمالة.

_أضيف إلى ذلك؛ ومن صور التعويض تقديم الحكومات اعانات مالية أو برامج اجتماعية للذين فقدوا وظائفهم.

_ في ظل ما تتميز به الابتكارات والاختراعات من أنها موفرة للوقت ولليد العاملة والمواد الخام كان من الضروري على الحكومات خلق وظائف اخرى تعادل الوظائف الملغاة لضمان الدخل الذي هو أساس وجود الطلب الفعال.

إضافة إلى التحليلات السابقة للبطالة، هناك مدارس حديثة ونظريات حديثة في تفسير هذه الظاهرة قامت على تطوير وتعديل التفسيرات السابقة كنظرية رأس المال البشري[1]، ونظرية تجزئة السوق[2]، ونظرية البحث عن العمل[3] وكنتيجة لعرض التحليل الفكري للبطالة يتبين إن حدتها ونتائجها وكذا تأثيراتها في النظام الرأسمالي جعلت الكثير من المفكرين من مختلف مدارس الاقتصاد السياسي في محاولة لتحليلها وإبراز انعكاساتها الاقتصادية، والاجتماعية وحتى السياسية، كالمدرسة الكلاسيكية، الكينزية، والنقدية وغيرها.

ويتضح من خلال عرضنا لتفسيرات وتحليلات أهم المدارس أن تفسيرهم كان في الغالب ينطلق من موقع طبقي واجتماعي معين في التحليل، كون هذه المدارس كانت تمثل السند الفكري والإيديولوجي لطبقات اجتماعية تريد أن تسود اقتصاديا وسياسيا.

خامسا أسباب البطالة: انطلاقا من تطرقنا لعنصر أنواع البطالة، يتضح جليا أن لهذه الظاهرة الاقتصادية التي تهز استقرار المجتمعات اسبابا متعددة سواء في جانب عرض العمل أو في جانب الطلب عليه أو في كل منهما.

---

[1] نظرية راس المال البشري 1964م، تهتم هذه النظرية وتركز على الوظيفة والهدف من ذلك تحسين الانتاج وتحقيق ربح اكبر، وبالتالي يتجه الافراد الى رفع قدراتهم ومؤهلاتهم لان سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة.

[2] نظريه تجزئة سوق العمل ظهرت خلال الستينات سوق العمل حسبهم يتجزأ على اساس العرق والنوع والسن والمستوى التعليمي، وتفسر ارتفاع البطالة بارتفاعها في قطاع معين وندرتها في قطاع اخر، تقسم الاسواق حسبهم الى السوق الداخلية (الموارد البشرية من داخل المؤسسة)، السوق الخارجية (البحث عن اليد العاملة خارج محيط المؤسسة)، السوق الاولية (تضم الوظائف الاكثر ثباتا واستقرارا)، السوق الثانوية (تضم الوظائف الاقل اجرا واستقرارا لا تتطلب عمالة مرتفعة المهارة، تتأثر بالتقلبات الاقتصادية)، السوق الرئيسية (تتضمن المؤسسات كبيرة الحجم، كثيفه راس المال، تضم العمالة الماهرة، أكثر استقرارا).

[3] نظرية البحث عن العمل تفسر هذه النظرية ارتفاع معدلات البطالة برغبة الافراد في ترك وظائفهم من اجل البحث عن فرص عمل افضل، واجور احسن، كما يفسرون ارتفاع معدلات البطالة انها اختيارية تنشأ نتيجة الانتقال من وظيفة إلى أخرى.

ويمكن اجمال هذه الاسباب في النقاط التالية:

1 الأسباب المحلية (الداخلية): ونقصد بها الأسباب داخل الدولة نفسها، والتي أدت إلى ظهور –وفي بعض الاحيان تفاقم– مشكل البطالة، وهي كثيرة يمكن حصرها في:

الأسباب الاقتصادية: وتتمثل في:

_ الاستعانة بالعمالة الوافدة من خارج المجتمع كاستقدام الخبراء من الخارجي واصحاب المهن الحرفية وابعاد العمال المحليين.

_ الطفرة التكنولوجية الواسعة التي أدت إلى إحلال الآلة مكان العمال، صحيح أنها أدت إلى منفعة اقتصادية بتقليل النفقات لكنها بالمقابل أدت إلى ارتفاع نسبه البطالة.

_تخلي بعض الافراد عن وظائفهم بنيه البحث عن عمل آخر أكثر أجرا.

_ مرور الاقتصاد بفترات الركود الاقتصادي التي ينجم عنها زيادة الموظفين مع قلة الوظائف المعروضة (زيادة إعداد خريجي الجامعات) [1].

_عجز الحكومة في دعم قطاع الاعمال بسبب غياب السياسات الناجعة وخاصه في الدول النامية.

_ غياب خطط وسياسات اقتصادية استراتيجية ما ينتج عنه صعوبة التحكم في الوضع الاقتصادي.

الاختلالات الهيكلية: إن التشابك غير المتوازن بين القطاعات الإنتاجية في الدولة يساهم بصورة مباشرة في مشكلة التشغيل والبطالة، هذا ما ندعوه بالاختلالات الهيكلية، لأنه يؤدي إلى تراجع الانتاج مقارنه بالزيادة السكانية وبذلك تقل فرص التوظيف، ويعود من غير الممكن توظيف واحتواء اليد العاملة.

وتؤدي الاختلالات الهيكلية إلى عدم القدرة على تحقيق التمويل الذاتي الموجه للاستثمار، عدم القدرة على توسيع الطاقة الإنتاجية، عدم القدرة على ضمان نشاطات الصيانة وخدمات ما بعد البيع، انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية، سوء تسيير الموارد المالية.

[1] رحيم عيسى وآخرون، **ظاهرة البطالة مفهومها أسبابها وآثارها**، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، 2018م، ص 148.

عدم التنسيق بين مؤسسات التعليم وسوق العمل: وهذا يؤدي إلى عدم تجانس المعروض من العمالة فنجد عجز في بعض التخصصات مقابل فائض في تخصصات أخرى، وبهذا فإنها لا تواكب متطلبات سوق العمل إضافة الى عدم مراعات التخصصات العلمية التعليمية، وهذا يؤدي الى زيادة أعداد الخريجين وبالتالي زيادة معدل البطالة[1].

قوانين العمل وتشريعاته: يساهم محتوى التشريعات الخاصة بقانون العمل في التأثير على ارتفاع أو انخفاض معدلات البطالة، ويشمل الامر (الحرية النقابية للعمال، قانون المنظمات الدولية للعمل، دور مفتشية العمل وادارة الشغل، قوانين حق الاضراب،..).

فتغير سياسة التوظيف تؤثر على نوعية العمل، فهي بعيدة عن احتساب المهارات والكفاءات خاصة وان الاجور تتحدد وفقا لهذه التشريعات بغض النظر عن الكفاءة والمهارة الانتاجية، هذا يؤدي الى انخفاض انتاجيه العمال في القطاع العمومي الحكومي[2].

وبهذا يتجه الجميع الى القطاع الحكومي مع البحث عن اعمال اضافية (القطاع غير الرسمي) للاستفادة من هذا على حساب القطاع الخاص الذي يتصف بالجمود في نظام الاجور، فينتج عنه مزاحمة الدخلاء الجدد لسوق العمل ومنه زيادة معدل البطالة.

عدم التناسق بين مراكز الدراسات والبحوث وبين المؤسسات الاقتصادية[3]: على المؤسسات الاقتصادية الاستفادة من بحوث مراكز الدراسات والبحوث التطبيقية وكذا الاستفادة من الثورة التكنولوجية حتى تتلاءم السلع والمنتجات مع ما هو معروض في الاسواق الدولية وتجنب الطرق التقليدية في الانتاج وبالتالي زيادة القدرة التصديرية للاقتصادات، ما يؤثر إيجابا على مستوى الدخل والعمالة والمساهمة في خفض معدلات البطالة، وإذا حدث العكس فسيكون ذلك سببا في ارتفاع معدلات البطالة.

---

[1] تقرير حول علاقة التكوين بالشغل الدورة 14 للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر 1999م، ص 62، متاح على الموقع الرسمي https://www.aps.dz الزيارة: 2023/01/10م.

[2] عبد الكريم خالدي، **التجربة الجزائرية في محاربة آفة البطالة وتأثيرها على الامن الاجتماعي**، مجلة البدر، مجلد 10 العدد 8، 2018م، ص938.

[3] أشرف محمد جمعة، **دور الصناعات الصغرى في حل مشكلة البطالة في مصر**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر، 2003م، ص26.

2 الاسباب الخارجية: وهي الاسباب التي تكون خارج نطاق الحكومة، والتي تؤدي إلى التأثير في مستوى النشاط الانتاجي والتجاري ما يسهم في إضعاف معدلات الاستثمار المحلي، وتتمثل هذه الاسباب في:

تذبذب أسعار المحروقات: خاصه بالنسبة للدول النامية التي تعتمد على قطاع المحروقات (القطاع الريعي)كأهم مصدر إيرادي في اقتصادها، فانخفاض أسعار المحروقات يؤدي إلى تدهور حجم الاستثمارات المحلية ومن ثم تقليص عدد مناصب العمل.

تناقص معدل النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة: فالحالة الاقتصادية للدول المتقدمة تؤثر على باقي اقتصادات العالم وخاصة منها اقتصادات الدول النامية، وذلك من خلال تناقص وارداتها الأمر الذي يؤدي إلى ظهور الركود الاقتصادي العالمي الذي بدوره يؤثر على مستوى الدخل ومن ثم قطاع التشغيل[1].

التغير المستمر في شروط التبادل التجاري الدولي: اقتصادات العالم تؤثر وتتأثر بما يحدث في باقي الاقتصادات الأخرى، فانخفاض العملات الدولية يؤدي بالضرورة الى اضعاف القدرة الشرائية للاقتصادات التابعة له، لان بيع المحروقات مرتبط دائما بالعملات العالمية (الدولار خاصة).

العامل السكاني: يلعب السكان من حيث الكثافة في المجتمعات دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من العمالة، حيث اصبح الطلب على العمل اكثر من حجم المعروض منه فزيادتها وفي ظل ثبات العوامل الأخرى تؤدي إلى انخفاض في مستوى المعيشة وبالتالي انتشار ظاهرة البطالة بمختلف صورها[2].

سادسا آثار البطالة: يترتب على البطالة آثار سلبية حادة تتعدى الجانب الاقتصادي والاجتماعي إلى السياسي، ذلك لتداخل هذه الجوانب ببعضها، فتترك البطالة آثارا وخيمة على نفسية الفرد وعلى المجتمع، دون أن ننسى ما تفرزه من اضطرابات على المستوى السياسي.

---

[1] عبد الكريم خالدي، **التجربة الجزائرية في محاربة آفة البطالة وتأثيرها على الامن الاجتماعي**، مرجع سبق ذكره، ص 938.

[2] بلقاسم خدادمية، **أسباب مشكلة البطالة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، يومي 15/16نوفمبر.2011م.

1 على الفرد: البطال المجبر تجده في الغالب محصورا بين مطرقة عدم الظفر بفرصة العمل وسندان المسؤولية الاسرية والاجتماعية، هذا ما يجعل منه فردا يعاني حالات نفسية أقل ما يقال عنها أنها صعبة جدا، فالبطال في الغالب يدور في حلقة لانهاية لها من الضغوطات النفسية تؤدي به إلى[1]:

–الاستسلام للأمراض النفسية كالملل، القلق ، الكآبة، الإحباط، الاكتئاب وعدم الاستقرار.

–الرغبة في الحصول على المال ولو بطرق غير مشروعة مثل البلطجة والسرقة.

–اللجوء إلى المفاسد بأنواعها كافتقاد الوازع الديني، شرب الخمور وتعاطى المخدرات والانتحار وغيرها لأنها تبعده عن التفكير في المشكلة.

–الشعور بالنقمة على الغير وفقدان تقدير الذات لأنهم يحسون أنهم أقل من الغير..

–هاجس الهجرة إلى بلاد أخرى كحل لمشكلته فحسبه العمل فى بلد أخر هو الحل الأمثل.

فيدفعه هذا الهاجس إلى سماسرة الهجرة غير الشرعية في رحلات غير مضمونة، والتي قد تكون من نتائجها الغرق دون الوصول إلى غايتهم.

–الشعور بعدم الانتماء للبلد (النظرة التشاؤمية) لأن الوطن حسبه لا يستطيع أن يحقق له مصدراً للعمل.

–الشعور بالحاجة المادية والمعونة من الآخرين .

–تخلف الوضع الصحي والتأخر عن الزواج وإنشاء الأسرة الى ما بعد 30 حيث لا يمتلك الشاب عوامل توفير السكن وغير ذلك مما يترك اثر سيئة على الاناث والذكور[2].

2 على المجتمع: الآثار السلبية للبطالة على الفرد تؤدي بالضرورة إلى آثار وأضرار أوسع على المجتمع، والتي منها[3]:

–اتساع دائرة الفقر والمعاناة والتخلف المجتمعي.

–ظهور ضحايا المعاش المبكر نتيجة الخصخصة، فلا يجدون إلا المقاهي، والشوارع مكانا لهم.

---

[1] أميرة صبح، **البطالة في النظام الاقتصادي الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، بتصرف.

[2] سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**، ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2009م، ص 14.

[3] محمد عبد الله البكر، **أثر البطالة في البناء الاجتماعي**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 32، العدد 2، 2004م، ص 339.

-مضاعفة أعداد المهاجرين واللاجئين بسبب الحروب واللذين لا يجدون عملاً.

-انتشار الجريمة والانحراف كالقتل، الاغتصاب، السرقة،... فكلما زادت البطالة زادت الجريمة والعكس صحيح.

-انتشار الغلو والتطرف والعنف لأن لا هدف محدد للبطال ما يجعله هدفا سهلا للجماعات المتطرفة.

-الانتشار الواسع لظاهرة التسول فالتسول نتيجة حتمية للبطال وبخاصة من له مسؤوليات أسرية..

-تزايد التفكك الاسري في ظل النظرة المادية لأغلبية طبقات المجتمع.

-ميل الفئات العاطلة إلى التمرد ومحاولة التحريض على الاحتجاجات لشعورهم بغياب العدالة المجتمعية.

3 على الاقتصاد: تؤدي البطالة إلى سوء استغلال عناصر الانتاج _المورد البشري _ بوجه أصح، ما يؤثر سلبا على عملية الانتاج والاستثمار ومن ثم على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية ككل، يكون ذلك التأثير من خلال:

-انخفاض الانتاج بسبب تعطيل طاقات قادرة على الإنتاج[1].

- ظهور الكساد الاقتصادي بسبب غياب وتناقص الدخول الناتج عن البطالة.

-الاستعمال الضعيف للمورد البشري الذي يعتبر العقل المفكر و الموجه و المحرك لكل عناصر الإنتاج الأخرى، فهذا يعتبر هدر للموارد البشرية وتدميرها.

-عدم وصول الاقتصاد إلى حالة التوازن الكامل بسبب عدم التشغيل والتوظيف الكامل[2].

-ضياع المخزون الحقيقي لثروة المجتمع وسوء التوجيه الصحيح للموارد البشرية.

-تكلفه الاعانات المقدمة للعاطلين تكلفه الانفاق على التعليم ومن ثم عدم الاستفادة من هذه الخبرات[3].

-اختلال وعدم استقرار مستوى الأسعار في المجتمع، ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم الذي يضرب الاستقرار الاقتصادي.

---

[1] مهدي كلو، **الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة**، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001 /2002م، ص 97.

[2] بوزار صفية، كسيرة سمير، **آثار ظاهرة البطالة على النمو الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[3] مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، ط 1، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2002م، ص 200.

–الكساد الذى يواجه القطاع الخاص وفشله في تشغيل العاطلين بسبب الانفتاح غير المنضبط من استيراد سلع تنافس الوطنية.

–ضعف الاستثمار في المشروعات الجديدة بسبب انخفاض معدل الادخار الناتج عن الدخل.

ضعف الاستثمارات القومية الموجهة للمشروعات الاستثمارية الجديدة لاستيعاب العاطلين وتقلص هذا البند في ميزانية الدولة[1].

–اتجاه الاستثمارات الحديثة في معظمها نحو مشروعات الكماليات والمضاربات والتعامل في سوق الأوراق المالية.

–تأكل القيم الإنتاجية والاصل القيمي بتعطل الخبرات والمهارات العلمية وحتى لو استفاد من فرصة عمل فإنه يصبح أقل إنتاجية وعطاء[2].

4 الاثار السياسية: وكتحصيل حاصل للآثار السلبية لظاهرة البطالة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، تنتج آثارها على الجانب السياسي، ومن ذلك:[3]

-تأزم الوضع السياسي والامني العام بسبب اختفاء مفهوم الشفافية والنزاهة، والشعور بعدم الانتماء.

-التطرف والارهاب وزعزعة الامن والاستقرار.

-الشعور بالانتماء الوطني يؤدي إلى ضعف الوحدة الوطنية.

-انتشار اضطراب الاوضاع والتأثير على استقرار الدولة والحكومات.

-تكهرب الوضع السياسي من خلال توترات واحتجاجات ومطالبات تؤثر بدورها على استقرار النظام السياسي والامني في البلاد.

من خلال عرض ملخص لآثار البطالة، لاحظنا أنه من الممكن اعتبارها من احدى أخطر المشكلات التي تهدد المجتمعات المتقدمة أو النامية على حد سواء، الامر الذي يدعو بجدية البحث عن الحلول والعلاجات المناسبة.

---

1 أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والاسلامية**، طبعه 1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008م، ص 53.

2 Patrick artvs, Pierre Alain muet, théorie de chômage économica 1995.

3 سليم عقون، **قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**، مرجع سبق ذكره، صفحه 15.

سابعا علاج البطالة في النظام الاقتصادي الرأسمالي: يسعى صناع القرار في النظام الرأسمالي إلى اتخاذ مجموعة من التدابير للتصدي للبطالة أو على الأقل التقليل منها ومن آثارها السلبية، خاصة وأنها المؤشر الابرز لحدوث الدورة الاقتصادية.

ومن المؤكد أن نجاعة الاساليب المستخدمة في علاج هذه الظاهرة، تتوقف على التشخيص الجيد والدقيق لأسبابها وبالتالي فإن طرق العلاج تختلف باختلاف نوع هذه البطالة، ومن الاساليب المستخدمة:

-الاهتمام بالإنفاق الحكومي على السلع الاستهلاكية، وكذلك الاستثمارية لزيادة الطلب الكلي والانتاج، وبالتالي زيادة فرص العمل وتوفير مناصب شغل هذا من حيث السياسة المالية، أما من حيث السياسة النقدية فتقوم الدولة في العادة باستخدام أساليب لزيادة عرض النقود وذلك لزيادة الطلب وعندما يزداد الطلب يزداد الانتاج بالضرورة وزيادة الانتاج تعني إنشاء فرص عمل جديدة.

-القيام بزيادة الانفاق الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية لتنشيط السوق الانتاجي، وبالتالي زياده الطلب الكلي الذي يؤدي إلى التقليل من البطالة.

-تخفيض معدلات الضرائب، يؤدي إلى زيادة معدل الدخل وكذا الادخار ومنه زيادة الطلب على السلع والخدمات وتنشيط الانتاج وتزداد بذلك فرص العمل[1].

-اللجوء لتخفيض الحد الادنى للأجور(لبعض فئات العمال) لتخفيف حدة البطالة الاجبارية وذلك بهدف تشجيع المشروعات الخاصة واستغلال بذلك الايدي العاملة الاقل اجرا.

-استعمال أسلوب الاقناع للتشجيع على التقاعد المسبق والمبكر وتعويضه[2]، بفئات شابة لزيادة في العملية الانتاجية خاصة وان اغلبها تكون عناصر ذات كفاءه كفاءة جديده كما أن ذلك يساعد على توفير فرص عمل أكثر للشباب حديثي التخرج. السعي الى تعميق الاصلاحات الهيكلية للوصول بالاقتصادي الى المستوى التوازني الذي يتحقق فيه تشغيل الكامل.

---

[1] بوزار صفية، كسيرة سمير، **آثار ظاهرة البطالة على النمو الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2] عبد الرحمان يسري، **النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**، الدار الجامعية للكتاب، الجزائر، 2004م، ص 160.

–إذا كانت بطالة موسمية فتقوم الحكومة بتدريب العاملين والعمل على انخراط الفئة العاطلة على أعمال أخرى يمارسونها أو يزاولونها بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلع التي يشغلون فيها أساسا[1].

– الاهتمام بالسياسات التي تحكم وتنظم السوق (سوق العمل) كإلغاء قوانين الحد الادنى للأجور نظام الاعانات الضمان الاجتماعي وهذا للحد من البطالة الاختيارية مما يدفعهم للعمل ويحفزهم للعمل وعدم اكتفائهم بالتعويضات والاعانات.

– تعيد الحكومات في بعض الاحيان النظر في التشغيل غير المنتج المساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال تتبعها لسياسات تحفيزية (القطاع الخاص أو العام) وذلك بإقامة مشروعات تستوعب عدد اكبر من الايدي العاملة.

– الانخراط في النقابات والمنظمات العمالية الدولية بغيه الاستفادة من تجارب بعض الدول في القضاء على هذه الظاهرة[2].

– للحد من البطالة المقنعة تلجأ الحكومات في بعض الاحيان إلى سحب العمالة الزائدة الموجودة في نشاط من الانشطة الانتاجية وإنشاء مشروعات أخرى جديدة لاستيعاب هذه العمالة التي تم سحبها كاستحداث مشاريع التشغيل كعقود ما قبل التشغيل والوكالات الوطنية لدعم الشباب والصناديق التامين من البطالة الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل[3].

– تدعو المنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية الى تبني السياسات الاقتصادية الهادفة الى زياده معدلات النمو الاقتصادي للدولة الامر الذي يؤدي الى زياده معدل الادخار وبالتالي ارتفاع الطلب على القوة العاملة[4].

---

[1] هيثم الزغبي، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**،2001م، ص 145.

[2] رمزي زكي ، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، دار النشر مطابع الرسالة، الكويت، ص 194.

[3] عبد الكامل الخالدي، يخلف جمال الدين، **التجربة الجزائرية في محاربة آفة البطالة وتأثيرها على الامن الاجتماعي**، مجلة البدر، مجلد 10، عدد 8، 2018م، ص 941.

[4] بوعلام مولاي، محمد سفير، **أثر البطالة والتشغيل على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 8، 2018م، 277.

وما يعاب على هذه السياسة أنها توسعية في غالب الاحيان، صحيح أنها تزيد في الطلب الكلي، لكنها قد تؤدي إلى ارتفاع مستوى الاسعار وارتفاع معدلات التضخم.

ورغم كل ما توليه الحكومات من اهتمام بظاهرة البطالة وما تقوم به من بحوث ودراسات مكثفة، ورغم وجود منظمات معنية بالعمل والعمال إلا انها لم تستطع وضع أساليب ناجعة ولم تصل بعد إلى المستوى المطلوب للحد منها بسبب طبيعة الاساليب المتبعة من جهة وطبيعة النظام الاقتصادي من جهة اخرى، بل يكاد لا يخلو مجتمع أو حكومة من تفاقم هذه الظاهرة التي تترك تداعيات على الفرد والمجتمع والاقتصاد.. الامر الذي يدعو إلى تغيير نمط التفكير والبحث الجِدي عن البديل لعلاج المشكلة من حيث الأسباب و طرق العلاج، وهذا ما سنتطرق إليه في الآتي.

الفرع الثاني: آليات النظام الاقتصادي الاسلامي في علاج البطالة

البطالة من وجهة نظر الاسلام هي من افرازات النظام الاقتصادي الرأسمالي ومن ابرز مظاهر ونتائج تطبيقه ومن ازماته الدائمة والمستمرة، التي تحتمها طبيعة قواعده ومعالجاته الاقتصادية، وهي ثمرة لتحكم الاثرياء الرأسماليين بالثروة ووسائل الانتاج، وسيطرتهم على الاسواق واحتكار الاقوات، وكذلك احتكار سوق العمل، وهذا بخلاف النظام الاقتصادي الاسلامي، والاقتصاد الذي يمثله، اذ لا يمكن تصور وجود بطالة في المجتمع الاسلامي الذي يطبق النظام الاقتصادي الاسلامي مطلقا في تاريخه الطويل.

أولا الاسلام يشجع على العمل ويحذر من البطالة: اهتم الاسلام بالعمل والانتاج فقد وردت العديد من الآيات تحث على العمل وقد ورد لفظ العمل ومشتقاته في 267 موضعا منه، وهذا يدل على مدى عناية القران بالعمل اي انه حث ورغب على العمل وحذر من البطالة ويقول الفقهاء ان البطالة حتى لو كانت للتفرغ للعبادة تكون حرام[1].

[1] مُحَمَّد عبد الحليم عمر، **العلاج الاسلامي لمشكلة البطالة**، مقالات على الموقع: https://www.alkhaleej.ae،تاريخ الزيارة: 2022/11/11م.

فالاسلام يحفز على الكسب والعمل المشروع، ونجد ذلك في نصوص قرآنيه كثيرة منها قوله تعالى: ﴿**هُوَ ٱلذِے جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡاَرۡضَ ذَلُولا فَامۡشُواۡ فِے مَنَاكِبِهَا وَكُلُواۡ مِن رِّزۡقِهِۦۖ وَإِلَيۡهِ ٱلنُّشُورُۖ** ﴾[سورة الملك16]، وقوله عز وجل: ﴿**وَجَعَلۡنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشا** ﴾[سورة النبأ11]، وقوله تعالى: ﴿**وَءَاخَرُونَ يَضۡرِبُونَ فِے ٱلۡاَرۡضِ يَبۡتَغُونَ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ** ﴾[سورة المزمل18]، كما يحث على العمل بشكل اساسي وينهى عن التكاسل لان هذا السلوك يضيع الموارد وفي ذلك اضرار كثيرة على الفرد والمجتمع، كما نجد في السنة ما يدل على أن العمل عبادة يقول ﷺ محفزا على العمل: « مَن طلب الدنيا حلالًا تَعَفُّفًا عن المسألةِ، وسَعْيًا على عيالِه، وتَعَطُّفًا على جارِه، لَقِيَ اللهَ ووجهُه كالقمرِ ليلةَ البدر»[1]، وقوله ايضا: « إنّ اللهَ يحبُ العبدَ يتخذُ المهنةَ يستغني بِها عنِ الناسِ ويبغضُ العبدَ يتعلمُ العلمَ فيتخذهُ مهنةً »[2]، وقوله ﷺ:« إنّ اللهَ يكرهُ الرَّجلَ البطّال»[3]، ويقول ﷺ في حديث آخر: «والذي نفسي بيدِه لَأَنْ يأخذَ أحدُكم حَبْلَه، فيَحْتَطِبَ على ظهرِه، خيرٌ له من أن يأتيَ رجلًا فَيَسْأَلَه، أعطاه أومنعه»[4]، وقوله ايضا: «إنّ اللهَ يحبُّ المؤمنَ المحترِفَ»[5]، وقوله ﷺ:

«من أمسى كالًّا من عملِ يدِه أمسى مغفورًا له»"[6]، ولنختمها بقوله ﷺ:

«إنْ قامتْ على أحدِكُم القِيامةُ، وفي يَدِه فَسيلةٌ فَليَغْرِسْها[7]».

وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين أيضا يعتبرون العمل من الأساسيات، فقد جاء في الأثر عن عمر ﷺ قال لزيد بن سلمة لما راه يغرس في أرضه: « أصبت استغن عن الناس يكون أصون لذريتك وأكرم عليهم».

---

[1] أخرجه عبد بن حميد في «المسند» (رقم 1431)، وابن أبي الدنيا في «النفقة على العيال» (ص22)، والطبراني في «مسند الشاميين» (رقم 3465) باختلاف يسير.

[2] السبكي (الابن) (ت771)، طبقات الشافعية الكبرى ، ج6، ص311.

[3] الزرقاني (ت1122)، **مختصر المقاصد**، ص224 قال لم أجده بلفظه. ومعناه وارد.

[4] صحيح البخاري، **كتاب الزكاة**، بَابُ الِاسْتِعْفَافِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ، رقم1470، ج2، ص123.

[5] البيهقي (ت 458)، **شعب الإيمان**، ج2،ص 551، وفي روايةِ ابنِ عبدانَ :الشّابَّ المحترِفَ، (تفرد به أبو الربيع عن عاصم، وليسا بالقويين).

[6] المنذري (ت 656) **الترغيب والترهيب**، ج3، ص5،. وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (رقم7520) من حديث ابن عباس-ﷺ- لا يتطرق إليه احتمال التحسين، ولم نجده مسندًا.

[7] أخرجه أحمد (رقم12902) واللفظ له، والطيالسي (رقم2181)، وعبد بن حميد (رقم1214)، شعيب الأرنؤوط (ت 1438) تخريج المسند (أحمد بن حنبل) إسناده صحيح على شرط مسلم.

ووقف أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ، يودع أحد نوابه على بعض أقاليم الدولة فقال له:" ماذا تفعل إذا جاءك سارق؟" قال النائب:" أقطع يده" قال عمر:" وإذن فإن جاءني منهم جائع أو عاطل فسوف يقطع عمر يدك، إن الله استخلفنا على عباده لنسد جوعهم، ونستر عورتهم، ونوفر لهم حرفتهم، فإذا أعطيناهم هذه النعم تقاضيناهم شكرها، يا هذا، إن الله خلق الأيدي لتعمل، فإذا لم تجد في الطاعة عملاً، التمست في المعصية أعمالاً، فأشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية»[1].

وعلى الدولة أن تحقق التقدم الاقتصادي؛ بأن لا يظل هناك جائع ولا يوجد عاطل، ومن المعروف أن ذلك لن يتوفر إلا عن طريق تنفيذ المشاريع، العمل أهمها[2].

ثانيا نظرة الاسلام للبطالة: جعل النظام الاقتصادي الاسلامي دورة الاقتصاد تدور دورة كاملة غير منقوصة، لتستوعب كل شرائح المجتمع ومنع ان يبقى المال متداولا بين الاغنياء فقط دون الفقراء، فركز على استمرار وجود توازن اقتصادي، اضافة الى تشجيعه على العمل، وندبه له، بل وايجابه من اجل توفير اشباع الحاجات الاقتصادية الاساسية ومعالجة المشكلة الاقتصادية وجعل العمل احد الاسباب لكسب المال وللحصول على ملكية الثروة، وقد حدد الشرع الاعمال بأحكام شرعية تفصيلية، كذلك حدد انواع الاعمال ولم يطلق الاعمال في كل عمل بل جعل الاعمال التي يتملك بها الانسان هي الاعمال المشروعة والمباحة فقط دون المحرمة، وأيضا واجب على الدولة أن توفر الاعمال المناسبة للعاملين، فليس كل عمل يناسب كل فرد فبعض الاشخاص يستطيع ان يعمل خياطا مثلا ولا يستطيع ان يعمل حدادا وهكذا.. ويضاف لذلك فان النظام الاقتصادي الاسلامي بهيكله المتين لا يتصور وجود أي بطالة ولا يمكن بل يستحيل ان توجد بطالة فأسباب التملك واسعة ومتاحة للجميع عدا العاجزين ومن بهم علة او عوق والدولة تضمن توفير حاجاتهم قطعا بما يحقق كفايتهم الاقتصادية من مصالح، وأموال الزكاة يوزعها ايضا على مصارفها الثمانية حصرا، بعد القيام بجبايتها بشكل دوري، فلا يخطر على بال من يتصور هذا النظام الاقتصادي الدقيق، ان توجد في بيئته اي بطالة، وجعل من دعاء النبي الذي يدعو به المسلم كل يوم (وأعوذ بك من العجز والكسل)[3].

---

[1] محمد الغزالي، **ظلام من الغرب**، ط 2، دار الكتب الحديثة، 1961م، ص189.

[2] شوقي أحمد دنيا، **الاسلام والتنمية الاقتصادية**، ط 1، دار الفكر العربي، 1979م، ص 308.

[3] شوقي أحمد دنيا، **الاسلام والتنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 308.

كذلك فإن النظام الاقتصادي اهتم بتوزيع الثروة، وركز عليها ولم يجعل اهتمامه منصبا على الانتاج وزيادة الانتاج وتحسين الانتاج، كما تفعل الرأسمالية، وان كان لم يهمل الانتاج، وزيادته وتحسينه، بل جعل التوزيع أساسي ومركزي ومحوري، وهو غاية الاقتصاد، وهو بذلك النظام الوحيد الذي قضى على الفقر واستأصله من الجذور، فهل يمكن ان توجد بطالة في مثل هذا النظام علاوة على انه جعل النظام النقدي، يعتمد النقد المعدني من الذهب والفضة وما يقوم مقامهما من نقود ورقية نائبة أو وثيقة، وهذا يجعل الاقتصاد رصينا ولا تؤثر عليه تقلبات النظام النقدي العالمي، ولا يخشى الانسان فقدان أو ضياع ملكيته أو خسارتها، ليكون ضحية للبطالة مطلقا ولا يخشى ان يوجد اي اقتصاد افتراضي او مال وهمي او مضاربات ربوية تجعله، صفر اليدين بين عشية وضحاها.

فالبطالة بعيدة عن الاقتصاد الاسلامي بعد الارض عن السماء، والذين يتصورون وجود بطالة فيه يتخيلون ويتوهمون اندفاعا للانسياق وراء أعراض الرأسمالية وأمراضها المزمنة، فلا يجب تقليد النظام الغربي الرأسمالي دون دراية أو وعي، ولا يصح أن نقيس النظام الذي نزل به الوحي من لدن حكيم عليم على نظام وضعي أنتجته عقول بشرية قاصرة.

ثالثا منهج النظام الاقتصادي الاسلامي في علاج البطالة: يعد منهج النظام الاقتصادي الاسلامي في محاربة البطالة منهجا فريدا ومميزا، ذلك من خلال محاولته التصدي للظاهرة وعدم حدوثها أصلا من خلال أسلوبه الوقائي، أما في حال حدوثها تحت ظرف من الظروف، فإن له أسلوبا علاجيا لذلك، هذا ما سنحاول شرحه في الآتي...

1 المنهج الوقائي لمحاربة ظاهرة البطالة: كما أشرنا سابقا أن الاسلام حث على العمل وشجع على الكسب المشروع كما حذر من البطالة والتكاسل، وأرشد إلى أسلوب وقائي يجنب الوقوع في شراك معضلة البطالة، وذلك من خلال:

عدم احتقار العمل: يدعو الاسلام إلى العمل مهما كانت طبيعته، وأينما كان مكانه[1]، حيث لا يعذر الشخص الذي لم يجد عملا يتناسب مع مؤهلاته بأن لا يقوم باي عمل اخر غيره فكثير من كبار العلماء سموا بأسماء الحرف

[1] الطيب لحيلح، **البطالة والتوازن الاقتصادي في الاقتصاد الاسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص 8.

التي تخصصوا فيها رغم انهم كانوا ممن يصلحوا ان يكونوا مدرسين في حلقات او مفتيين لان الحديث يقول " والذي نفسي بيدِه لَأَنْ يأخذَ أحدُكم حَبْلَه، فيَحْتَطِبَ على ظهرِه، خيرٌ له من أن يأتيَ رجلًا فَيَسْأَلَه، أعطاه أو منعه"[1] وثبت أن رسول الله ﷺ كان يأمر العاطلين بالعمل، فكما جاء في حديث أبي هريرة ﷺ: « أنّ رجلينِ أتيا رسولَ اللهِ ﷺ فسألاهُ فقالَ اذهبا إلى هذهِ الشُّعوبِ فاحتطبا فبيعاهُ فذهبا فاحتطبا ثمَّ جاءا فباعا فأصابا طعامًا ثمَّ ذهبا فاحتطبا أيضًا فجاءا فلم يزالا حتّى ابتاعا ثوبينِ ثمَّ ابتاعا حمارينِ فقالا قد باركَ اللهُ لنا في أمرِ رسولِ اللهِ ﷺ[2]

ونجد في هذا الشأن أمثلة كثيرة عن عدم احتقار العمل، فكثير من كبار العلماء سموا بأسماء الحرف التي تخصصوا فيها رغم عدم تناسب هذه الحرف مع مكانتهم العلمية، كالدّقاق يبيع الدقيق، والجصّاص تخصص في عمل الجص، الزّجاج ... وهؤلاء وغيرهم كثير كانوا ممن يصلحون قضاة أو علماء عصرهم بالرجوع إلى مكانتهم العلمية.

وعلى طالب العمل أن لا يتحجج بعدم وجود العمل في مكان اقامته بل عليه ان يهاجر ويسافر للعمل طلبا للكسب، قال الله تعالى: ﴿**وَمَنْ يُّهَاجِرْ فِے سَبِيلِ اِللَّهِ يَجِدْ فِے اِلَارْضِ مُرٰغَما كَثِيرا وَسَعَةًّ**...﴾[سورة النساء99]، وليس هذا فحسب، بل حض على تعلم الحرف والصنع والمهن لقول عمر ﷺ: « تعلموا المهنة فإنه يوشك أن يحتاج أحدكم إلى مهنته، تعلموا العلم وعلموه الناس، وتعلموا الوقار والسكينة، ما ندمت على سكوتي مرة، لكنني ندمت على الكلام مرارا»، كما أوجب تعليم الفرد الانشطة الاقتصادية والصناعات منذ الصغر في بداية عمرهم حتى لا يصبحوا عالة على غيرهم عند كبرهم[3].

كما يحذر الاسلام من ظاهرة العزوف عن العمل الذي يكون سببه الترفع واتقاء النقد الاجتماعي(ثقافة العيب المجتمعي) فالمنظومة القيمية التي يؤمن بها المجتمع أحيانا تترك توجيها سلبيا على سلوك الفرد في العزوف عن العمل، وجاءت السنة _قولية كانت أو فعلية أو تقريرية_ لتحارب مثل هذه القناعات الخاطئة وتصحح هذه

---

[1] حديث سبق تخريجه.

[2] الهيثمي (ت 807هـ)، **97**، فيه بشر بن حرب وفيه كلام وقد وثق.

[3] أبو حامد الغزالي، **إحياء علوم الدين**، الجزء 2، دار الأرقم، 1986م، ص 656.

الثقافات السلبية وهذا التصور والخلل الدوني إلى العمل المهني، وأكبر دليل على ذلك نذكر قوله ﷺ حين سئل عن أطيب الكسب قال: «عمَلُ الرجُلِ بيَدِه، وكلُّ بَيعٍ مَبْرور»[1]، وقوله أيضا:

«ما أكَلَ أحَدٌ طَعامًا قَطُّ، خَيْرًا مِن أنْ يَأْكُلَ مِن عَمَلِ يَدِهِ، وإنّ نَبِيَّ اللهِ داوُدَ عليه السلام، كانَ يَأْكُلُ مِن عَمَلِ يَدِهِ»[2].

ونجد أن السيرة النبوية مواقف حافلة بعمل النبي ﷺ وعدم احتقاره للعمل فقد مارس الرعي، واشتغل بالتجارة، وشارك الصحابة في بناء المسجد، إضافة إلى قيامه على شؤونه في بيته وخدمة نفسه.

تقول أم المؤمنين ﵂:«...كان يخصِفُ نعلَه ويخيطُ ثوبَه ويعملُ في بيتِه كما يعملُ أحدُكم في بيته»[3]، وجاء الصحابة من بعده واقتفوا أثره، فنجد عمر ﵁ يقول: "لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق يقول اللهم ارزقني فقد علمتم أن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة"[4].

محاربة التسول: نهى الاسلام عن التسول وحرمه لما له من آثار سلبية على الفرد وعلى المجتمع، فبالإضافة إلى أنه يريق ماء الوجه ويخدش مروءة العبد في الدنيا، فانه يترتب عليه عقاب أخروي لقوله ﷺ: «ما يَزالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النّاسَ، حتّى يَأْتِيَ يَومَ القِيامَةِ وليسَ في وجْهِهِ مُزْعَةُ لَحْمٍ..»[5]، فالإنسان ومع حاجته إلى المال إلا انه من المستحب أن لا يُظهر ذلك لقوله تعالى: ﴿**لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ فِے سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبا فِے ٱلْأَرْضِ يَحْسِبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافاً**...﴾[سورة البقرة272].

نفّر الاسلام إذن من هذه الظاهرة وحث على العمل بدل التسول، والاحاديث في النهي عن التسول كثيرة منها ما روى أصحاب السنن عن حديث أنس بن مالك ﵁ ان رجلا من الانصار اتى النبي ﷺ يساله فقال له

---

[1] أخرجه أحمد (رقم17265) واللفظ له، والطبراني، (رقم4411)، ج4، ص277، والحاكم (رقم2160)، تحقيق شعيب الأرنؤوط (ت 1438)، تخريج المسند (رقم17265)، حسن لغيره.

[2] صحيح البخاري، **كتاب البيوع**، بَابُ كَسْبِ الرَّجُلِ وَعَمَلِهِ بِيَدِهِ، رقم2072، ج3، ص57.

[3] أخرجه أحمد (رقم25341)، وعبد بن حميد في «المسند» (رقم1480)، وأبو يعلى (رقم4847) باختلاف يسير، شرح رواية أخرى العراقي (ت806هـ)، تخريج الإحياء، ج2، ص442، رجاله رجال الصحيح.

[4] مُحَمَّد الغزالي، **ظلام من الغرب**، مرجع سبق ذكره، ص189.

[5] صحيح مسلم، **باب الزكاة**، بَابُ كَرَاهَةِ الْمَسْأَلَةِ لِلنَّاسِ، رقم1040، ج3، ص96.

النبي ﷺ: «أنّ رجلًا من الأنصارِ أتى النَّبيَّ ﷺ فسأله فقال أما في بيتِك شيءٌ قال بلى حِلسٌ نلبسُ بعضَه ونبسطُ بعضَه وقعبٌ نشربُ فيه من الماءِ قال ائتني بهما فأتاه بهما فأخذهما رسولُ اللهِ ﷺ بيدِه وقال من يشتري هذَيْن قال رجلٌ أنا آخذُهما بدرهمٍ قال رسولُ اللهِ ﷺ من يزيدُ على درهمٍ مرَّتَيْن أو ثلاثةً قال رجلٌ أنا آخذُهما بدرهَمَيْن فأعطاهما إيّاه وأخذ الدِّرهمَيْن فأعطاهما الأنصاريَّ وقال اشترِ بأحدِهما طعامًا فانبُذْه إلى أهلِك واشترِ بالآخرِ قَدومًا فائتني به فأتاه به فشدَّ فيه رسولُ اللهِ ﷺ عودًا بيدِه ثمَّ قال اذهبْ فاحتطبْ وبعْ ولا أرينَّك خمسةَ عشرَ يومًا ففعل فجاء وقد أصاب عشرةَ دراهمَ فاشترى ببعضِها ثوبًا وببعضِها طعامًا فقال رسولُ اللهِ ﷺ هذا خيرٌ لك من أن تجيءَ المسألةُ نكتةً في وجهِك يومَ القيامةِ إنّ المسألةَ لا تصلُحُ إلّا لثلاثٍ لذي فقرٍ مُدقِعٍ أو لذي غُرمٍ مُفظِعٍ أو لذي دمٍ مُوجِعٍ» [1].

محاربة التواكل والخمول والكسل: يعتقد المتواكل _خطأ _أن الله تكفل بالأرزاق دون عمل ونصب مستشهدا في ذلك بقوله تعالى: ﴿**وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا وَيَعۡلَمُ مُسۡتَقَرَّهَا وَمُسۡتَوۡدَعَهَاۚ كُلّٞ فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ**﴾ [سورة هود6] ، وهذا فهم خاطئ لمفهوم الرزق والسعي لاكتسابه لان التوكل شيء والسعي شيء آخر، وكلاهما أُمر بهما الانسان[2] يقول ﷺ: «لو أنكم تتوكلون على الله حقَّ توكُّله، لرزقكم كما يرزق الطيرَ :تغدوا خماصًا وتروح بطانًا»[3].

ففي الحديث أمر بالتوكل وعدم التواكل، كما حذر الاسلام أشد التحذير من الخمول فبعض العاطلين من تجده يميل إلى القعود، متخذا في ذلك ذرائع دينية (لأجل التفرغ للعبادة) مستشهدا بقوله تعالى: ﴿**وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ**﴾[سورة الذاريات56]، ويعتبر هذا جنوح في الفهم والسلوك ومخالفة للمقاصد العامة للأحكام التفصيلية، لان العمل عبادة وفي ذلك آيات وأحاديث كثيرة ذكرنا بعضها سابقا.

---

[1] أخرجه أبو داود (رقم1641) باختلاف يسير، والترمذي (رقم1218) مختصرًا، والنسائي، ج7، ص259، بأصله مختصرًا، والمنذري في الترغيب والترهيب، ج2، ص45، لا ينزل عن درجة الحسن وقد يكون على شرط الصحيحين أو أحدهما.

[2] عبد الجبار السبهاني، **الثقافات السلبية والبطالة من منظور اسلامي**، على الموقع الشخصي:https://al-sabhany.com ، تاريخ الزيارة: 2023/02/11م.

[3] أخرجه الترمذي (رقم2344)، وابن ماجه (رقم4164)، وأحمد (رقم205) واللفظ له، وهو حديث صحيح.

إضافة إلى محاربة التواكل والخمول كأسلوب وقائي لتجنب الوقوع في شراك البطالة، نجد تعاليم الاسلام تحذر من الكسل، فالكسل آفة وجريمة لا تقل آثارها عن سابقتيها على المتكاسل نفسه وعلى مجتمعه، ومعناه الميل إلى الاستمتاع بالفراغ والابتعاد عن تحمل مسؤولية أعباء العمل ومعاناته، يؤدي بصاحبه دائما إلى الحاجة والافتقار للغير، هذا ما يدعوه في النهاية إلى المسألة والتسول، عن عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ كَانَ ... هذا من دعواته :« اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ، وَالْعَجْزِ وَالْكَسَلِ، وَالْجُبْنِ وَالْبُخْلِ، وَضَلَعِ الدَّيْنِ وَغَلَبَةِ الرِّجَالِ »[1].

وكتأديب لمرتكب هذا السلوك، قامت الشريعة بتحريم أموال الزكاة على المتكاسل الذي لا يجد في البحث عن العمل ولا يسعى لتحصيل الكسب ، لأن الناس أصحاب الأموال لا يبذلون أموالهم للقادر الكسول، هذا ما يضطره إلى التفكير في الحصول على المال والاستفادة من الاخرين بكل الطرق السهلة (الكذب، ادعاء المرض) أو غير الشرعية أو أن يمتهن بعض المهن المحرمة كالسرقة والشعوذة[2].. وهذا ما يراه مناسبا لكسله، ويكون بذلك سببا في رواج الجريمة والانحراف في المجتمع.

وتم بيان في الحديث السابق كيف أن الاسلام عالج هذا السلوك بدرس بسيط وضحه للسائل الذي جاء النبي ﷺ يسأله، فباع متاعه وأرشده إلى الاحتطاب.

ومما ذكر نستنتج أن الاسلام عالج البطالة كمرحلة أولى من خلال الدعوة الى العمل ونبذ التسول وعدم احتقار العمل واستغلال الامكانيات الذاتية والقدرات البدنية ولو كان ذلك بأبسط الوسائل التي يمتلكها ولا يلجأ الى طلب الصدقات والتسول، أو التعطل على العمل[3]، ومن الممكن أن لا يكون وجود لظاهرة البطالة في المجتمع الاسلامي لو التزم أفراده بهذه الارشادات وطبقها ، وإن حدث تحت ظرف من الظروف وأن وجدنا انفسنا أمام هذه المشكلة فإن الشريعة الاسلامية تضمن وسائل وآليات قادرة على علاج هذه الظاهرة فيم لو طبقت وفق القواعد والاسس التي نظمتها الشريعة، هذا ما سنطرحه في الآتي.

---

[1] صحيح البخاري، **كتاب الدعوات**، بَابُ الاستعاذة مِنَ الْجُبْنِ وَالْكَسَلِ، رقم6369، ج8، ص79.

[2] عبد الجبار السبهاني، **الثقافات السلبية والبطالة من منظور اسلامي**، مرجع سبق ذكره.

[3] محمد عبد الحليم عمر، مشكلات الشباب المسلم في عصر العولمة، رابطة العالم الاسلامي، مؤتمر مكة، 10 -21 -23 ديسمبر 2009م، ص 18.

2 المنهج العلاجي لمحاربة ظاهرة البطالة: تطرح الشريعة الاسلامية آليات كثيرة ومتعددة لعلاج ظاهرة البطالة المستبعد حدوثها في المجتمع المسلم، آليات يغلب عليها الطابع التكافلي كالزكاة والوقف وبعض أساليب التمويل الاسلامي، وسنحاول توضيح هذه الآليات وإثبات نجاعتها في التصدي لظاهرة البطالة بأشكالها.

أ آلية الزكاة ودورها في علاج البطالة: نظرا لاختلاف قدرات وإمكانيات الناس وظروفهم فقد لا يتمكن البعض ولو عمل أو اجتهد في البحث عن العمل، لن يتمكن من توفير كافة حاجاته[1]، يأتي الاسلام ليعلمنا معنى التكافل من خلال آلية الزكاة[2] يقول تعالى: ﴿**خُذْ مِنَ اَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَة تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْۖ إِنَّ صَلَوٰتِكَ سَكَن لَّهُمْۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾[سورة التوبة104]، أي ما افترضه الله للفقير من مال الغني.

فالزكاة وكما سبق الذكر_ دورها في علاج التضخم_ لها دور كبير في تنشيط الاستثمار وزيادة الانتاج واستثمار الاموال وعدم اكتنازها، وبالتالي القضاء على كافه الآفات السلبية كالبطالة، فالزكاة من خلال تحصيلها في وقتها ووفق ضوابطها وكذلك توزيعها بالطريقة الشرعية الى أصنافها المحددة شرعا تزيد في الدخل الفردي مما يساهم في زيادة الطلب الاستهلاكي هذا الطلب يؤدي إلى زيادة الانتاج وبالتالي الطلب على اليد العاملة، فزيادة الانتاج معناه الحاجة إلى اليد العاملة (توفير مناصب الشغل لعدد كبير من العمالة).

كما أنها أداة فعالة للقضاء على الاكتناز، وبذلك ينتعش النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل[3].

وتساهم الزكاة في القضاء أو على الاقل التقليص من حدة البطالة من خلال الآليات التالية:

– منع الزكاة عن القادر تشجيع له للبحث الجدي عن العمل: وفي هذا الأسلوب تشجيع للمتكاسل الذي ينتظر طمعا في أموال الزكاة وذلك بمنعه وعدم استفادته منها بأي شكل من الأشكال.

كما أن في هذا الاسلوب تشجيع له للبحث الجدي على العمل، لأنه يعلم أنه سوف لن يستفيد من أموال الزكاة، لقوله ﷺ:«لاتحل الصدقة لكل ذي مرة سوي»[4] وهي قطع المعونة والمساعدة عن كل من يقدر العمل.

---

[1] علي عبد الفتاح، دور الزكاة في الحد من الفقر في العالم الاسلامي، Avrasya Sosyal ve Ekonomi Araştırmaları Dergisi (ASEAD) Eurasian Journal of Researches in Social and Economics (EJRSE)p 473

[2] البشير عبد الكريم، **الابعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر**، ملتقى دولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربية، جامعه البليدة، 2004 م ، ص9.

[3] البشير عبد الكريم، **الابعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر**، مرجع سبق ذكره، ص9.

[4] حديث سبق تخريجه.

– المستفيدون من الزكاة في الغالب عاجزون عن سد حاجاتهم: ذكر الله تعالى في الآية 60 من سورة التوبة الاصناف التي تجوز فيها الزكاة، وحددها بثمانية أصناف، قال الله تعالى: ﴿**إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ**﴾[سورة التوبة60].

ومن خلال تتبع نوع المستفيدين من أموال الزكاة نجدهم في الغالب من البطالين الذين يحتاجون لهذه الاموال في شكل دخول، ينتفعون بها سواء على المستوى الفردي أو الاسري أو الاجتماعي وحتى الاقتصادي.

سهم الفقراء والمساكين: استفادة الفقراء والمساكين من أموال الزكاة تعني زيادة الدخل الفردي الذي يزيد به الطلب والانفاق الاستهلاكي، هذا بدوره يؤدي إلى زيادة الانتاج الذي يتطلب أيدي عاملة فهو يوجد فرص عمل، قد تكون هذه الأيدي العاملة من هؤلاء الفقراء انفسهم، وقد تمكنهم الزكاة من توفير وسائل الانتاج (زراعيه، صناعية، خدمية،..)[1] أي توفير طاقات انتاجية تدفعهم للعمل وتشغيل الطاقات العاطلة.

كما تتقوم بتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أو المتناهية الصغر وكذلك الصناعات اليدوية ، أيضا تشجيع صغار العاملين على قيامهم بمشروعات خاصة بهم ، و مساعدتهم في الحصول على قروض لإقامة هذه المصانع ، وحتى مساعدتهم في تصريف منتجاتهم و تزويدهم بالخامات بأسعار مناسبة.

ومنه يصبح جميع أفراد المجتمع من المنتجين، كما تمكنهم أموال الزكاة من إقامة مشاريع استثمارية في مجالات مختلفة وبالتالي استيعاب العمال من مختلف المهن والتخصصات (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر).

والنتيجة النهائية هي أنّ عملية إعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة لصالح الفقراء يؤدي إلى النفع الكلي للمجتمع حيث يرتفع الميل الحدي للاستهلاك للفقراء وينعكس أثره على زيادة الإنفاق[2].

---

[1] مصطفى بوشامة، مولود حواس، **الزكاة وآثارها في محاربة الفقر والبطالة على ضوء منهج الاقتصاد الاسلامي**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 1، 2010م، ص 167.

[2] إبراهيم فؤاد أحمد علي، **الإنفاق العام في الإسلام**، ط1، القاهرة، 1973م، ص 159.

سهم العاملين عليها: يعتبر هذا السهم في حد ذاته سبب في إيجاد فرص عمل جديدة تساهم في تقليص نسبة البطالة، لأن العاملين عليها هم أولئك الذين يسعون في تحصيلها، فنجد منهم الجابي (الذي يسعى في جمعها)، والكاتب، المقيد والحاصر، والحاسب، والصرف للمستحقين، أو غير ذلك ممن يحتاج إلى العمل.

فمن خلال تعيين العاملين عليها يتشكل جهاز متكامل من الأيدي العاملة التي تسهر على تحصيل الزكاة وتوزيعها والقيام بكل ما يتعلق بها، ومعلوم أن الامر يتطلب الخبرة وأهل الاختصاص[1] هذا معناه أن يكون هناك تنظيم إداري يقوم بإحصاء الافراد التي تجب عليهم الزكاة، وكذلك الافراد الذين تدفع لهم هذه الزكاة، بمعنى آخر توظيف أيدي عاملة في هذا الجهاز، وهذا التنظيم بالضرورة له فروع موزعة على المجتمع، ما يشير إلى زيادة الأيدي العاملة بزيادة هذه الفروع (من يقوم بإحصاء من تجب عليهم الزكاة، من تجب لهم الزكاة، من يقومون بجمعها، من يقومون بتحديد مقدارها، من يحدد مستحقيها حسب الاولوية، من يقوم بتوزيعها إلى مستحقيها).

سهم الغارمين: الغارمون هم أصحاب الديون العاجزين عن سداد دينهم الذي في ذمتهم، وذلك بسبب فقرهم أو زوال مالهم[2] من دون تبذير أو تكاسل، وفي غير معصية.

تحافظ الزكاة من خلال هذا المصرف علي اليد العاملة، حيث تقوم بتعويض المدينين عما يلحق بهم من خسائر، لأجل توفير نوع من الاطمئنان لديهم، ودعم الائتمان والاستقرار الاقتصادي[3] بوجه عام، وعادة ما يكون هؤلاء من أصحاب رؤوس الاموال ممن لهم شركات أو مؤسسات يوظفون لحسابهم عددا من الأيدي العاملة، فاستفادتهم من هذا المصدر التمويلي يعود بالنفع عليهم كأصحاب مؤسسات، وعلى الموظفين كأجراء، فيتم تشغيل المصانع المتوقفة، وإعادتها لنشاطها والحفاظ على القوى العاملة بها وحتى إضافة أيدي عاملة أخرى.

---

[1] أحمد جنان وآخرون، **رؤية تحليلية حول معالجات وحلول البطالة في الاقتصاد الاسلامي**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس، العدد 5 جوان 2020م، ص93.

[2] مشهور حمدان، **مصرف الغارمين من مصارف الزكاة وأثره في التكافل الاجتماعي**، جامعة القدس، القدس، فلسطين، 2009م، ص 38.

[3] البشير عبد الكريم، **الابعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحه البطالة والفقر**، الملتقى دولي حول مؤسسة الزكاة في الوطن العربي، جامعة البليدة، 2004م، ص 9.

الزكاة إذن أداة تؤدي إلى تنمية المورد البشري بطرق مباشرة وغير مباشرة، فهي تزيد من دخله وميله الحدي للاستهلاك والانفاق، مما يدعو إلى زيادة الانتاج، كما أنها وسيلة فعالة من وسائل إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع (تؤخذ من الغني وتعطى للفقير) فهي بهذا تؤثر على المفردات الاقتصادية كالطلب الكلي، الاستهلاك، التشغيل، مستوى الانفاق،.. إضافة إلى تمكين الفقراء والمساكين من تكوين قاعدة انتاجية قوية تعين نفسها بنفسها.

لكن وفي ظل اتساع الواقع الاقتصادي وتعدد الانشطة الخفية فيه، وجب التنبيه إلى ضرورة تفعيل دور مؤسسة الحسبة[1] لمراقبة متابعة تنفيذ عملية تحصيل الزكاة وتوزيعها، وتحصيلها جبرا في حالة منعها تحايلا أو تهربا من إخراجها.

ب استثمار صيغ التمويل الاسلامي لعلاج البطالة : صيغ التمويل الاسلامي بتعددها وتنوعها كفيلة بالمساهمة في إيجاد فرص عمل، حيث تقوم هذه الصيغ بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال أسلوب المشاركة الذي يستبعد الفائدة، ويعتبر هذا الأسلوب هو الاتجاه العالمي في الوقت الحالي.

ويرى المختصون أن التمويل الإسلامي بجميع بصيغه المتنوعة والمتعددة وبتحويله من الاطار النظري إلى الإطار التطبيقي يحل الكثير من المشكلات الاقتصادية هذا ما يدفع الكثير من الدول إلى إتباعه.

تعريف التمويل الاسلامي: التمويل الاسلامي هو "تقديم ثروه عينيه او نقديه بقصد الاسترباح من مالكها الى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد وفق احكام الشريعة الإسلامية"[2]، أو هو "التمويل الاسلامي بالمفهوم المعاصر هو عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات او الافراد لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة مثل عقود المرابحة، المشاركة، الاجارة، الاستصناع، السلم، أو القرض"[3].

---

[1] الحسبة: مؤسسة رقابية من احدى أهم مؤسسات النظام الاقتصادي الاسلامي، تسهر على تطبيق المنهج الاقتصادي الاسلامي في واقع الحياة الانسانية، وتعتبر وسيلة فعالة في عملية الاصلاح الشامل وعمليات التغيير الجذري لتحقيق أهداف التنمية.

[2] عبد الباري مشعل، **آليات التوازن الكلي في الاقتصاد الكلي الاسلامي**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد الاسلامي، جامعة أم القرى، مكة، ص 219.

[3] صلاح بن فهد الشلهوب، **صناعة التمويل الاسلامي ودورها في التنمية**، جامعة الملك فهد، 2007م، ص 3.

خصائص التمويل الاسلامي: يختلف التمويل في الاسلام عن مفهومه في النظم الأخرى، من خلال صيغه وآلياته والاهداف المرجوة منه، وذلك لالتزامه بالضوابط الشرعية، فهو يعتمد أساسا على الربح بدل الربا وبذلك يحمي المدخرين والمستثمرين في آن واحد.

ومن جملة الخصائص التي يتميز بها:

– **حرمه التعامل بالربا:** لان الطرفين يتقاسمان الربح والخسارة، والعائد لا يعرف مسبقا ولا يجوز تحديده مسبقا الا بعد انتهاء المعاملة، ويقسم على أساس الربح الفعلي الناتج عن النشاط الحقيقي من خلال استخدام الاصول. –

– **الالتزام بدائرة الحلال في تمويل المشاريع:** التمويل يكون في الاوجه الحلال والابتعاد عن كل مشروع حرام ويشمل ذلك تمويل انتاج السلع والخدمات الجائزة التي يستفيد منها افراد المجتمع والتي تشبع حاجات الانسان المسلم[1].

– **توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي:** يتم من خلاله امتزاج عناصر الانتاج ببعضها البعض اي تحقيق القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي، يؤدي ذلك الى تنمية طاقات المجتمع وموارده وقدراته[2].

– **ارتباطه بالجانب الحقيقي للاقتصاد:** فهو لا يقدم إلا بعد دراسة جدوى المشروع الاستثماري (الارتباط الحقيقي بالدورة الاقتصادية الانتاجية للسلع والخدمات).

– **التخصيص:** يرتبط كل تمويل بمشروع معين ولا يمكن تحويله الى مشروع اخر في حال فشل المشروع وعدم قدرته على تحقيق القيمة المضافة للمجتمع.[3]

– **المشاركة في الربح والخسارة:** في حال فشل المشروع يتحمل الممول الخسارة خلافا للممول الربوي الذي يستفيد في كل مرة بغض النظر عن ربح المشروع أو خسارته.

---

[1] حسين محمد سمحان، **معايير التمويل والاستثمار في المصارف الاسلامية**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، عدد2، 1996م، ص 51.

[2] سبع فاطمة زهراء، قويدر محمد، **أساسيات صياغة التمويل الاسلامي المطبقة في الاقتصاد الاسلامي**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 32، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص 222.

[3] محمد فهيم خان، **اقتصاديات مقارنة لبعض وسائل التمويل الاسلامي**، مجلة الدراسات الاقتصادية الاسلامية، مجلد 1, عدد 1, ديسمبر 1994م, ص49.

مساهمة صيغ التمويل الاسلامي في توفير مناصب الشغل: يضمن النظام الاقتصادي الاسلامي من خلال مؤسساته التمويلية المتمثلة أساسا في المصارف الاسلامية صيغا تمويلية كثيرة ومتنوعة تعتمد في تمويل المشاريع الاستثمارية للفئة التي تعاني نقص في التمويل أو التموين وبخاصة الفئة الفقيرة المهددة بالإفلاس والبطالة.

ويكون هذا التمويل ضمن قواعد وضوابط الشريعة الاسلامية (استبعاد المعاملات الربوية، الاستغلال، الجشع واكل اموال الناس بالباطل،...)، وتضمن هذه الصيغ الامن والاستقرار الاقتصادي بصورة مباشرة وغير مباشرة، لأنها من جهة تناسب كافه الانشطة (تجاريه، صناعيه، زراعيه، خدميه، مهنيه،..) ومن جهة اخرى تقوم على التيسير والتكافل والتضامن.

تساهم هذه الصيغ في القضاء على البطالة من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر للبطالين أو إنشاء مؤسسات مصغرة والقيام بتمويلها، ومن هذه الصيغ:

التمويل بالمرابحة: المرابحة[1] صيغة من الصيغ التمويلية الاسلامية المشهورة، ويتم استخدام هذه الصيغة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

التمويل بالسلم: يعتبر السلم[2] نوع من أنواع بيوع الاجل، أباحه الشارع لتعلق حاجة الناس به، فقد يملك الشخص المال في الحال وحاجته إلى السلعة آجلا وآخر يحتاج المال في الحال ولديه المقدرة على تسليمه تلك السلعة في الوقت المؤجل[3].

التمويل بالمضاربة: تساهم المضاربة[4] في تمويل المشروعات الانتاجية بين قوسين صغيره كبيره صغيره متوسطة متناهيه الصغر تعتمدها البنوك الاسلامية حيث تقوم بتعبئة الاموال القابلة للاستثمار ففي المضاربة يلتقي اصحاب

---

[1] المرابحة: لغة من الربح وهو النماء والزيادة، اصطلاحا بيع بمثل الثمن الاول مع زياده ربح المعلوم او هي بيع سلعه بسعر يشمل تكلفه السلعة على التاجر مضافا اليها ربح معلوم" أنظر: محمود عبد الكريم أحمد، **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الاسلامية**، دار النفائس، طبعه 1، الاردن 2001م، ص 74.

[2] السلم: لغة هو بيع الدين بالعين، أما اصطلاحا هو بيع آجل بعاجل او بيع شيء موصوف في الذمه يتقدم فيه راس المال ويتاخر المثمن لاجله، أنظر: عبد الله الوافي، **معجم وسيط اللغة العربية**، بيروت، لبنان، 1990م، ص 291، وهبة الزحيلي، **الفقه الاسلامي وأدلته**، دار الفكر، ط 2، سوريا، 1985م، ص 598.

[3] Salman Ahmed Shaikh , A Brief Review & Introduction to Practiced Islamic Banking & Finance, working paper published by University of East, Pakistan, p9

[4] المضاربة لغة: من الضرب في الارض او السفر للتجارة طلبا للرزق الذي يستلزم عاده السفر، أنظر: ابن منظور، **معجم لسان العرب**، جزء 2, بيروت ص 23. اما اصطلاحا فالمضاربة أن يدفع رجل ما له لآخر بغرض الاتجار به على ان ما يحصل من الربح بينهما يقسم حسب ما يشترطان وهي من عقود الامانة التي لا تتطلب الرهن او الضمانات أنظر: محمد شيخون، **المصارف الاسلامية**، الاردن، دار وائل، طبعة 1، 2002م ، ص 120.

المال مع اصحاب الخبرات بغرض تحقيق الربح المشروع الذي يقسم بينهما بنسب متفق عليها مسبقا قال تعالى: ﴿**وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِے اِلَارْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اِللَّهِ**﴾[سورة المزمل18][1].

التمويل بالمشاركة: تساهم صيغة المشاركة[2]في الحد من البطالة من خلال مساعدة الأفراد محدودي الدخل وتمويلهم لأجل فتح مشاريع صغيرة أو متوسطة.

التمويل بالمزارعة والمساقاة: تساهم صيغة المزارعة[3] والمساقاة[4] في توفير مناصب شغل للحد من البطالة، فيمكن من خلال هاته الصيغتين .

من خلال عرض أهمية التمويل الاسلامي ومساهمته في الحد من البطالة، يتبين أن النظام الاسلامي لم يقدم الحلول النظرية للمشكلات فحسب، بل قدّم معها الحلول التطبيقية الميدانية وذلك لعلاج المشكلة من جذورها.

ج التمويل بالقرض الحسن: القرض الحسن[5] من الوسائل الهامة التي تساهم في إحياء الموارد المعطلة وتوجيهها الى المشاركة الفعالة والهادفة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ما يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي وزيادة الاستثمار والانتاج، وفي الاخير التقليل من معدلات البطالة. وسمي بالحسن نظرا لأنه يقدم في منفعة للغير من اجل نيل الثواب والاجر عند الله تعالى دون ربا قال ﷺ: « رأيتُ ليلةَ أُسْرِيَ بي على باب الجنةِ مكتوبٌ : الصدقةُ بعَشْرِ أمثالِها، والقرضُ بثمانيةَ عَشَرَ، فقلتُ: يا جبريلُ، ما بالُ القَرْضِ أفضلُ من الصدقةِ؟ قال: لأن

---

[1] موساوي زهية، خالدي خديجة، **التمويل الاسلامي للمشاريع الاقتصادية فرص وتحديات**، مجلة الباحث، عدد 4, 2006م، ص 2.

[2] الشركة: لغة هي الخلط او الاختلاط او المخالطة بين شريكين أو أكثر في شيء معين بينهم يقال شاركت فلانا صرت شريكه تشاركنا اي صرنا شركاء، أنظر: عبد الله بن أحمد المقدسي، **المغني في فقه الامام احمد بن حنبل الشيباني**، دار الفكر، بيروت، طبعه 1، 1405 هـ، ص3. اما اصطلاحا هي عبارة عن عقد بين شخصين أو اكثر على الاشتراك في راس المال والربح لكل واحد منهما ان يتصرف فيه تصرف المالك وهي من عقود الامانة التي لا تتطلب الرهن او الضمانات يتم فيها تقاسم الربح والخسارة أنظر: الخياط عبد العزيز، **الشركات في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي** الجزء 1، طبعة 4، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1994م، ص 23 ، انظر: عبد الله بن احمد المقدسي، **المغني في فقه الامام احمد بن حنبل الشيباني**، دار الفكر، بيروت، طبعه 1، 1405 هـ، ص 3.

[3] المزارعة: لغة على وزن مفاعلة مشتقة من الزرع، اما اصطلاحا هي عقد بين اثنين أحدهما مالك للأرض أو صاحب الحق فيها وثانيهما هو عامل الزراعة على ان يدفع الاول ارضه للثاني ليزرعها بحصة شائعه معلومة من نمائها أي تقديم الارض الى من يزرعها مقابل ان يحصل على نسبة من ناتجها الكلي، أنظر: سعيد سعد مرطان، **مدخل للفكر الاقتصادي في الاسلام**، طبعة 3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1999م، ص 98.

[4] المساقاة: لغة على وزن مفاعلة من السقي، اما اصطلاحا فهي دفع شجر الى عامل يسقيها نظير جزء من ثمره او تقديم الشجر الى من يصلحه مقابل جزء من ثمره، أنظر: سبع فاطمة الزهراء، قويدري محمد، **اساسيات التمويل الاسلامي المطبقة في الاقتصاد الاسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص 228.

[5] القرض الحسن: القرض لغة هو القطع، قرضت الشيء قطعته، والقرض ما تعطيه من المال او ما سلفت من احسان أومن اساءة، قال تعالى:" من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له" وسمي القرض قرضا لأنه قطعة من مال المقرضين، انظر: وهبة الزحيلي، **الفقه الاسلامي وادلته**، دار الفكر، طبعه 1، سوريا، 1985م، ص598، اما اصطلاحا هو اعطاء شخص لاخر مالا لينتفع به على أن يرد بدله في وقت لاحق أنظر: محمد دمان ذبيح، **الاليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة**، مذكره ماجستير، جامعه باتنة، 2007 / 2008م، ص 61.

السائلَ يَسْأَلُ وعنده، والمستَقْرِضُ لا يَسْتَقْرِضُ إلا من حاجةٍ»[1]، فمن خلال القرض الحسن يمكن تمويل الصناعات الصغيرة ، والصناعات اليدوية ، فيتم تشجيع صغار العاملين على قيامهم بمشروعات خاصة بهم[2]، و مساعدتهم في الحصول على قروض لإقامة هذه المصانع ، كما انه من الممكن مساعدتهم في الحصول على المواد الاولية لذلك بأسعار مناسبة لهم وكذا مساعدتهم في تصريف منتجاتهم.

د مساهمة الأوقاف في توفير مناصب شغل: يهدف الوقف[3] إلى تحقيق التوازن على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، فهو يساهم في علاج مشكلة البطالة من خلال استثمار الاموال والاملاك الوقفية في تأمين وظائف للعديد من الافراد وفي ميادين مختلفة (في المساجد، المؤسسات التعليمية، المؤسسات الصحية،..)، كما تساهم في رفع مستوى كفاءة العنصر البشري من خلال تكوينه لمواكبة تغيرات بيئته، وكذلك تمويل المؤسسات والمشاريع المصغرة [4]كبناء المراكز التجارية والمرافق الخدمية (مشروع التاكسي)... وغيرها.

كما يمكن للمراكز الوقفية أن تقوم بتطوير مهارات الافراد وتأهيلهم للشغل وخاصة منهم خريجو الجامعات الذين لم يكتسبوا مهارات وحرفا تعينهم في ايجاد مناصب عمل[5]، ومعنى ذلك أنها تزيد من المهارة الفنية للعمالة حتى يزيد الطلب عليها، يضاف إلى ذلك أن الوقف يفتح الباب أمام ظهور مختصين في الاعمال والتخصص يرفع الانتاجية ويزيد الابتكار[6].

كما يمكن الاستفادة من الوقف من خلال استخدام اليد العاملة في المؤسسات الوقفية، خاصة وأن هذه المؤسسات مختلفة ومتنوعة، فتتنوع بذلك العمالة ويزيد الطلب عليها، فمنهم من يساهم في أعمال الاشراف والادارة فضلا عن خدمات الانتاج والتوزيع[7]، وقد تكون الاوقاف في الجانب الزراعي والصناعي التعليمي والاستثماري وغيره، فهذا كله يساهم في توفير مناصب شغل فكل نوع وقفي اذا احسن استثماره نشأ عنه العديد

---

[1] أخرجه ابن ماجه (رقم2431) واللفظ له، وابن حبان في «المجروحين» (ج1ص320)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (رقم6719).

[2] جمال بن العدي، زاوش رضا، **البطالة في الجزائر**، جامعة المسيلة، ص 17.

[3] الوقف هو حبس مؤبد أو مؤقت لمال للانتفاع المتكرر به أو بثمرته في وجه من وجوه البر العامة او الخاصة، انظر: منذر قحف، **الوقف الاسلامي تطوره ادارته تنميته**، دار الفكر، طبعة 2، دمشق، سوريا، 2006م، ص 620.

[4] عبد الكريم بوحادرة، **التمويل الاجتماعي الاسلامي ودوره في دعم المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر**، مجلة جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية، المجلد 35 العدد 3، 2021م صفحه 1302.

[5] منذر قحف، **الوقف الاسلامي تطوره ادارته تنميته**، دار الفكر، ط2، دمشق، سوريا، 2006م، ص 620.

[6] سليم هاني منصور، **الوقف في التنمية الاجتماعية**، المؤتمر الثاني للأوقاف حول السياسات التنموية والرؤى المستقبلية، جامعه ام القرى، مكة المكرمة، نوفمبر 2006م، ص 29.

[7] سليم هاني، **الوقف في التنمية الاجتماعية**، مرجع سبق ذكره، ص30.

من الوظائف، ومثال ذلك صندوق المضاربة الوقفية، حيث يمكن استعمال العقارات والاراضي والارصدة النقدية من خلال استمرار جزء من أرباحها بعد تنميتها ليتوافق مع حقيقة الوقف[1].

يحدث الوقف حركة اقتصادية ايجابية للثروات والدخول تضمن الوصول والتوزيع المتوازي والعادل بين افراد المجتمع وطبقاته من جهة وأجياله المتتالية من جهة أخرى.

حيث يساهم الوقف في تشغيل اليد العاملة والحد من مشكلة البطالة من خلال إنشاء مراكز للتأهيل والتدريب والتعليم، أو من خلال تشغيل هذه اليد العاملة في الأوقاف الاستثمارية، أو في العقارات والاملاك الوقفية، كما يمكن استثمار الاصول الوقفية وفق الطرق الحديثة من طرف الأفراد ذوي الدخل جد المنخفض، الفقراء والبطالين الذين استثنوا من خدمات البنوك، بما أنهم لا يستطيعون إعادة ما عليهم وتدبرها.

أما التمويل فيقدم سواء مالي أو عيني، أما عن مبادئها فهي نفسها مبادئ التمويل الإسلامي فهي تتمثل في:

_ تحريم الفائدة وهو المبدأ المركزي للنظام الإسلامي.

- يتقاسم معطي رأس المال وصاحب المشروع مخاطر العمل بدلا من تقاسم الربح فقط.

- المال كرأس مال احتمالي: يعامل المال كرأس مال، والذي يعني أن يصبح المال رأس مال فقط عندما يتداول مع غيره من الموارد للنشاط الإنتاجي.

- لا يشجع النظام المالي الإسلامي الاحتكار، ويحرم المعاملات التي تنطوي على أقصى درجات عدم التأكد والمخاطرة[2].

- يتمسك الإسلام بالالتزامات التعاقدية و وضوح وشفافية المعلومات، ففي عقود البيع مثلا، يجب أن يكون المنتج أو الخدمة التي تباع أو تشترى واضحة لكلا الطرفين وتهدف هذه الميزة إلى الحد من خطر المعلومات غير المتماثلة والمخاطر المعنوية.

---

[1] مُحَمَّد أمين بن عابدين، **حاشية رد المحتار على الدر المختار**، الجزء 6، دار عالم الكتب الرياض، 2003م، ص 556.

[2] بن عزه مُحَمَّد، **صيغ التمويل في الاقتصاد الاسلامي ودورها في تحقيق الانضباط المالي**، مجلة الدراسات الاسلامية، عدد 1، تلمسان، 2012م، ص 514.

– محرم على المسلمين الربح من الأنشطة التي غير أخلاقية كالاستثمار في الأعمال المتعلقة بالخمر، المقامرة وغيرها فهي أنشطة محرمة.

– لا يسمح للمسلمين ببيع ما لا يملكون، لذا فلا يسمح بالبيع على المكشوف، ومن هذه المبادئ نلاحظ أنها ترتكز على المبادئ الأخلاقية حيث لا ضرر و لا ضرار.

يهدف التمويل عن طريق الأملاك الوقفية إلى التميز الاجتماعي والتخلص من العديد من المشاكل التي تواجه المجتمع، وذلك عن طريق الاندماج في مجال العمل والمشاركة في تحمل المخاطرة. تعتمد هذا الأسلوب معظم الدول في العالم ولو أنها غير مسلمة، ليست إسلامية ذلك لما يقدمه من حلول راقية ومؤدية إلى زيادة الدخول وتنمية المشاريع وتحقيق الاستقرار والتطور.

تساعد الآليات السالفة الذكر في تنويع الدخل للأسر والافراد، وضمان معيشتهم وتلبية أهم احتياجاتهم وبالتالي التقليل من البطالة أو القضاء عليها تماما إن كانت مجتمعة، ما يجعل شريحة واسعة من المجتمع تتوجه إليها وبخاصة فئة الشباب كلها أمور تشجيعية للرغبة في التوجه لمثل هذا التمويل، مشاركة كانت أو مرابحة، أو مضاربة، .. أو غيرها من الاساليب[1].

دور الدولة في توفير مناصب الشغل: للدولة والحكومة دور في مواجهة مشكل البطالة من خلال توفير مناصب الشغل وتوفير جميع الموارد الاقتصادية ومن بينها موارد عنصر العمل، وفي هذا يقول ابن سينا "من واجب الحاكم ان يحرم البطالة والتعطل فلا يكون في المدينة انسان معطل بل يكون لكل واحد منهم منفعة في المدينة"[2] ويبرز دور الحكومة في توفير وتهيئة بيئة الاعمال التي من شانها التشجيع على طلب العمالة.

---

[1] عزه الأزهر، الأرقط سمية، **دور التمويل الإسلامي الأصغر في محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي**، الملتقى الدولي حول المالية الإسلامية "التطبيقات والتحديات والأفاق، 30-31 أكتوبر 2013م، جامعة أغادير، المغرب، ص 2.

[2] صلاح علي عبد الحميد علي، **الركود الاقتصادي والبطالة التوصيف وسياسات المواجهة من المنظور الاقتصادي الاسلامي**، كلية التجارة بنين، قسم الاقتصاد، 1436هـ/ 2015م ،ص390.

كما يمكن للدولة ان تشجع العمل وتحقر البطالة، مستعملة في ذلك أساليب منها:

– **المواجهة الادبية** من خلال تحفيز ومدح العامل واحتقار العاطل بإرادته.

– **ممارسة سلطة الاوامر** الملزمة بالعمل اتجاه الأفراد العاطلين (البطالة الاختيارية).

– قطع الاعانات عن المقتدرين المتكاسلين، كما يمكن لها ان تقوم بإجراءات عملية أخرى مع الذين لا يبحثون عن العمل بطريقة جدية[1].

يعتبر الاسلام البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية لا يقع علاجها على عاتق الدولة فحسب بل يعتبر علاجها عامل مشترك بين الفرد والجماعة وولي الامر، فمن جهة الفرد وجب عليه أن يسعى بجد ودون تكاسل في البحث عن العمل، وان يقبل به دون أي احتقار، وعلى الجماعة أن تعمم مبدا التكافل الاجتماعي ومساعده البطال في ايجاد فرصة عمل مناسبة له، وذلك من خلال اخراج الزكاة الى مستحقيها المحددين شرعا وكذلك استغلال الاملاك الوقفية في خدمه هذه الفئه، لما فيها من إمكانية لتوفير مناصب شغل كثيرة ومتعددة، ، دون أن ننسى دور الدولة في الاشراف وتامين التمويل وتقديم النصح والارشاد، وهذا من شانه توفير العمل المناسب لكل قادر عليه، كما عليها دراسة الامر بجدية واتخاذ القرارات والسياسات الصائبة للحل الجذري للمشكلة، وبهذا تقل نسبة هذه الظاهرة الى أدنى المستويات ولا يبق منها إلا فئة قليلة تتكون في الغالب من الارامل، اليتامى، العجزة، ذوي العاهات،...

هذا ما يقترحه النظام الاقتصادي الاسلامي كآليات لعلاج مشكل البطالة، فهذه الآليات والأساليب تضع المشكلة موضعها الصحيح من جهة، و تعمل وتساهم في تطهير المجتمع منها من أخرى.

[1] أميرة الصبح، **البطالة في النظام الاقتصادي الاسلامي**، مجلة الحوار المتمدن الالكترونية، العدد 4109، 2013م ، متاح على الموقع: https://www.ahewar.org تاريخ الزيارة: 2022/10/01م.

المطلب الثالث: علاج الكساد التضخمي في النظام الاقتصادي الاسلامي

أدت التطورات والأحداث الاقتصادية في العالم في سبعينيات القرن الماضي لتضع التضخم جنبا إلى جنب مع البطالة حتى في اقتصادات الدول المتقدمة، وهذا معناه الخروج عن النظريات الاقتصادية التي تجعل التضخم والبطالة في علاقة عكسية، الأمر الذي أدى إلى ظهور ما اصطلح عليه بالكساد التضخمي والذي يعتبر من أهم القضايا في عالم الاقتصاد من حيث الاهتمام، فماذا نقصد بالكساد التضخمي؟ وماهي أسبابه؟ وماهي وسائل النظام الاقتصادي الاسلامي في علاجه؟ هذا ما سنحاول الاجابة عنه في الآتي.

الفرع الاول: ماهية الكساد التضخمي

الكساد التضخمي من المصطلحات الحديثة نسبيا تنتج عنه مشاكل عويصة، تواجهه اقتصادات معظم دول العالم، وتنتج عنه آثار سلبية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أولا تعريف الكساد: يعرف **الكساد لغة** أنه من الفعل كسد والكَسادُ: خِلافُ النَّفاقِ ونقِيضُه، وَالْفِعْلُ يَكْسُدُ، وسُوق كَاسِدَةٌ: بَائِرَةٌ، وكسَد الشيءُ كَساداً، فَهُوَ كاسِد وكَسِيدٌ، وسِلعة كَاسِدَةٌ، وكَسَدَتِ السوقُ تَكْسُد كَساداً: لَمْ تَنْفَقْ، وسوقٌ كاسدٌ، بِلَا هَاءٍ[1].

وكسَدَ المتاعُ وَغَيْرُهُ وكَسُدَ، فَهُوَ كَسِيد كَذَلِكَ. وأَكسَد القومُ: كَسَدَتْ سُوقُهُمْ، الكُدْسُ من الطعام ومن الدراهم[2].

أما **في الاصطلاح** فالكساد الاقتصادي هو حدث يكون فيه الاقتصاد في حالة اضطراب مالي، وغالبا ما يكون نتيجة لفترة من النشاط السلبي بناء على الناتج المحلي الإجمالي للبلد (GDP) كمقياس معياري للصحة الاقتصادية لبلد ما ومؤشر لمستوى المعيشة فيها، وعادة ما يستمر لسنوات عديدة[3].

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، فصل الكاف، ج3، مرجع سبق ذكره، ص380.

[2] أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت 180هـ)، **كتاب العين**، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، حرف الكاف، باب الكاف والسين والدال، ج5، ص304.

[3] عبد العزيز محمد، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2014م، ص 215.

ويعرف أنه: " عدم الانفاق لقله الرغبات، أما في الاصطلاح الشرعي فيرد على ألسنه الفقهاء تعبير "كساد النقد" ويعنون به أن يبطل التداول بنوع من العملة ويسقط رواجها في البلاد كافة"[1]، ويعرفه البعض بقولهم " الكساد الاقتصادي هو حدث يكون فيه الاقتصاد في حالة اضطراب مالي ، وغالبًا ما يكون نتيجة لفترة من النشاط السلبي بناءً على معدل الناتج المحلي الإجمالي للبلد .إنه أسوأ بكثير من الركود ، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير ، وعادة ما يستمر لسنوات عديدة .في الولايات المتحدة ، استمر الكساد الكبير لعقد من الزمان ، حيث وصل معدل البطالة إلى 25٪ وانخفضت الأجور بنسبة 42٪."[2].

وقد وُصفت فترة الكساد العظيم بأنها " فترات قليلة في التاريخ يمكن مقارنتها بالكساد العظيم، كانت تعطل سوق الأسهم ، وخطوط الخبز ، والعمليات المصرفية ، والمضاربة الجامحة بالعملات من الظواهر العالمية – وكلها تحدث مع اندلا ع الحرب في الخلفية .لقد وفرت هذه الفترة لخبراء الاقتصاد مختبراً رائعاً لدراسة الروابط بين السياسات والمؤسسات الاقتصادية والأداء الاقتصادي[3].

– تعريف الكساد التضخمي : يعرف الكساد التضخمي على أنه " ذلك الوضع الذي تتزامن فيه معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في آن واحد"[4]، ويعرّفه «Helliwell »[5] أنه الحالة التي يوجد فيها التضخم جنبا إلى جنب مع الركود"، كما يعرف على أنه " ظاهرة اقتصادية تعبّر عن تلك الفترات الزمنية التي تشهد حدوث حالات في ارتفاع معدلات البطالة المصحوبة بارتفاع معدلات الزيادة في التضخم"[6].

ولعل أول من تعرض إلى استعمال هذا المصطلح هو "آلين ماكليود" من شهر نوفمبر 1960م، وذلك اثر تحليله للوضعية الاقتصادية للمملكة المتحدة التي سبق لها أن عرفت الارتفاع الشديد في الأسعار وكذلك الارتفاع

---

[1] نزيه حماد، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، سلسله المعاجم والأدلة والكشافات، ط1، 1414هـ/ 1993م، ص 230.

[2] CFI Team, Economic Depression A state of financial turmoil, November 23, 2019.

[3] Ben S. Bernanke, Essays on the Great Depression, STU - Student edition,Princeton University Press, 2000, Pages: 320.

[4] AWAD. Ibrahim L, The Phenomenon ofStagflation in the Egyptian Economy, Analytical Munich, University Library , October , 2007, Pp 5465.

[5] جون اف. هيليويل من مواليد يوم 1 يناير1937 م ، أستاذ جامعي في جامعة هارفارد، وجامعة بريتيش كولومبيا، أحد مؤلفي تقرير السعادة العالمية.

[6] فرهاد مُحَّد علي، **ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري**، دراسة تحليلية عن الفترة 1954-1993م، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 1993م، ص 489.

الشديد في البطالة، مع تباطؤ في وتيرة النمو الاقتصادي[1]، يجمع الكساد التضخمي بين نقيضين فهو إذن" توليفة تجمع بين معدل بطالة مرتفع ومعدل أسعار مرتفع"[2].

وللكساد التضخمي اصطلاحات أخرى كالركود التضخمي، التضخم الركودي، التضخم الكسادي،..

فبول سام ويلسون يعرفه بأنه " عبارة عن ركود في النمو والاستخدام في نفس الوقت مع تضخم كبير في الأسعار"[3]، ، وعليه فقد قيل عن فترات السبعينات " أن التضخم والركود أثر على الاقتصاد الأمريكي خلال سنوات الركود التضخمي الكبير في منتصف السبعينيات (التاريخ الاقتصادي المضطرب من 1971-1976)،.. حدوث الركود التضخمي الكبير يستوجب مناقشة السياسة الاقتصادية الوطنية والاقتصاد كعلم موجه نحو السياسة لتحديد العلاقة بين ضوابط أسعار الأجور والسياسة المالية والسياسة النقدية وبين التضخم المصحوب بالركود التضخمي الكبير"[4].

ومن الأهمية بمكان أن نذكر **الفرق بين الكساد والركود،** فلكل منهما مؤشرات وأسباب متشابهة، لكن الفرق بينهما يكون في الشدة والمدة، وكذا مدى التأثير الكلي على الاقتصاد، فالكساد أسوء بكثير من الركود، ويمتد الكساد لعدة سنوات وليس شهورا كما هو الحال مع الركود، ويشهد عادة ارتفاعا في معدلات البطالة، وانخفاضا كبيرا في الناتج المحلي الإجمالي، ويكون له تأثير كبير على الاقتصاد العالمي، على عكس الركود الذي يستمر لعدة أشهر، ويكون تأثيره مقتصرا على دولة واحدة في أحيان كثيرة.

إذن يمكن اعتبار الكساد التضخّمي حالة اقتصادية كانت أول بدايات ظهورها في بداية السبعينيات تطلق في حال انخفاض الإنتاج وارتفاع البطالة مع تصاعد التضخم وما يرافقه من ارتفاع لأسعار السلع، وتباطؤ معدل النمو وانخفاض الدخل الحقيقي.

---

1 ميسون طالبي، **التضخم الركودي من وجهة نظر المدارس الاقتصادية أسبابه ووسائل وعلاجه،** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، ص 160.

[2]Gilbert Abraham-frois, économie politique , 7eme édition , economica ,p122

[3] بول ساموبلسون ، **علم الاقتصاد** ، ترجمة مصطفى موفق ، يوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص ، 235.

[4] ALAN S. BLINDER, Department of Economics, Princeton University, Princeton, New Jersey Academic Press, 1979, P 2.

ولأن محاولة التعامل مع أحد المتغيرين (التضخم، الكساد) على حساب الثاني ربما يؤدي إلى تفاقم الآخر تعتبر ظاهرة الكساد التضخمي السيناريو الأسوء على الاقتصاد، ذلك لأنه سابقا وقبل عام 1973م، كان الاعتقاد الشائع أنه أمر مستحيل أن يحدث تضخم مصحوب ربكود أو كساد، ولكن الملاحظ أن في معظم فترات القرن 20 عانت اقتصادات العالم من وقوع هذه الظاهرة، وأصبح الوضع مثالا واقعيا تجاوز حدود النظريات الاقتصادية والوصفات السياسية.

منذ أن عرف معدل التضخم ازديادا كبيرا ومستمرا ومرفوقا بحالات كساد (ارتفاع مستمر في مستويات الاسعار مع تسجيل ركود)، لم يجمع الخبراء الاقتصاديون حول السبب الحقيقي لهذه الظاهرة وطرحوا مقابل ذلك عدة حجج لشرح كيفية وسبب حدوثه، لكن الاتفاق الوحيد كان حول خطورة هذه الظاهرة والسعي بشكل جدي لإيجاد علاج للحد منها.

وباعتبار الكساد التضخمي مزيج بين سلبيتين اثنتين: ارتفاع معدلات البطالة، ارتفاع المستوى العام للأسعار، فهذا المزيج يجعله السيناريو الاسوء في منطق الاقتصاد ومن هنا جاءت الحاجة إلى عرض بسيط لهذه الظاهرة، مع الاشارة إلى وجهة نظر النظام الاقتصادي الاسلامي للحد منها.

ثانيا أسباب الكساد التضخمي: بدأت ظاهرة الكساد التضخمي في كل من فرنسا وبريطانيا عام 1975م إذ سجل معدل 15.8%، 12.5%، في كل البلدين على التوالي واستمرت الكساد التضخمي بالتذبذب بمعدلات مختلفة حتى عام 1985م في فرنسا، وعام 1991م في بريطانيا، اما باقي السنوات تغلب عليها صفه الركود دون التضخم[1]، وتوجد العديد من الأسباب التي أدت إلى وجوده ، ومن أهم تلك الأسباب ما يلي:

التقشف الحكومي في الإنفاق لتخفيض عجز الميزانية: حيث ينتج عنه تراجع معدلات الاستثمار والاستهلاك، بما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع وبالتالي تراجع معدلات الانتاج.

[1] سماح غانم عبد الكريم، **التضخم الركودي في الاقتصاد السوري أسبابه ونتائجه**، دراسة تحليلية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة دمشق، ص 23.

حدوث أزمات اقتصادية بسبب المضاربات على أحد القطاعات الاقتصادية: تعد أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2008م، أحد النماذج التي يُستشهد بها في هذا الإطار.

ارتفاع أسعار النفط: أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع مستوى العام للأسعار اعتبارا من عام 1974م، كما أدى إلى اختلال الميزان الحساب الجاري بسبب تراجع مبادراتها مع الخارج وحدوث ركود النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض الدخل الحقيقي الناجم عن تدني قيمه الانتاج الصناعي؛ إذ تحول منحنى العرض نحو الاعلى وبالتالي انخفاض الناتج القومي الحقيقي[1].

اختلال آلية الاسعار: باعتبار أن الأسعار أداة لإعادة التوازن الاقتصادي فحين فقدت الأسعار قيمتها أو خاصيتها تحولت إلى اتجاه تضخم طويل المدى وذلك لتنام قوة الاحتكارات والشركات متعددة الجنسيات.

رأس مالية الدول الاحتكارية: حيث اتخذت الدول الاحتكارية سياسات اقتصاديه تتماشى والمشاكل التي تعاني منها اقتصاداتها، بسبب دخولها في أزمات اقتصاديه ناجمه عن صراعاتها وحروبها السياسية العالمية في تلك الفترة.

الثوره العلمية والتكنولوجية: أدى ذلك إلى زوال دور بعض الصناعات كالصناعة الغذائية والبتروكيماوية، وحلت محل اليد العاملة الآلة التكنولوجية والروبوت الصناعي، الذي أدى بدوره إلى تغير نسبي في أنماط الطلب[2].

انهيار نظام بروتين وودز: أدت السياسة الأمريكية من خلال إنشاء ما يعرف بنظام الصرف بالذهب الدولار إلى حدوث ما يشبه التوسع الانفجاري في السيولة الدولية، حيث ارتفعت الاحتياطات الدولية إلى 152 بليون دولار يشكل منها الدولار نسبة 88%، أدى هذا إلى نشوء تضخم في الاقتصاد العالمي حيث ارتفع بنسبة %[3].

أزمة الغذاء العالمية: التي ظهرت عام 1974م حين انخفض المخزون العالمي من الحبوب بسبب تغيرات المناخ التي أثرت على مناطق إنتاج الحبوب الأمر الذي أدى إلى انخفاض الانتاج بنسبه 30%، فارتفعت أسعار الحبوب، ومنه ارتفاع أسعار جميع السلع الغذائية العالمية[4].

---

[1] عبادي بتول المطر، **التضخم الركودي في بلدان متقدمة مختارة للمدة1970/2004م**، مجله الغوري للعلوم الاقتصادية العراق، 2007م، ص 5.

[2] سماح غانم عبد الكريم، **التضخم الركودي في الاقتصاد السوري اسبابه ونتائجه دراسه تحليلية**، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[3] زكي أمين، **اتجاهات النظام النقدي الدولي في التكييف والتمويل والاصلاح**، جامعة بغداد، 1990م، ص 111.

[4] سماح غانم عبد الكريم، **التضخم الركودي في الاقتصاد السوري أسبابه ونتائجه دراسة تحليلية**، مرجع سبق ذكره، ص 25.

ثالثا التحليل الفكري للكساد التضخمي وتفسير مختلف المدارس له: تعتبر ظاهرة الكساد التضخمي نقطة خلاف بين المدارس الاقتصادية التي حاولت تفسيرها، وأدت إلى ثورة فكرية اقتصادية وآراء كثيرة دفعت إلى ظهور مدارس اقتصادية جديدة في الاقتصاد الكلي.

1 التفسير النيوكلاسيكي للكساد التضخمي: نقطة الخلاف الأساسية بين النقديين والنيوكلاسيك تتعلق بتأثير النقود على مستوى الناتج والتوظيف، ففي حين تؤمن المدرسة النقدية بمثل هذا التأثير في الأجل القصير، ترى المدرسة النيوكلاسيكية أن النقود ليس لها تأثير على مستوى الناتج والتوظيف، مما يعني أن النقود محايدة تماما وإذا كان التضخم يجد تفسيره في السياسات النقدية المحفزة، فإن البطالة عند النيوكلاسيك تجد تفسيرها في عوامل أخرى مثل معدل نمو رأس المال ومعدل نمو قوة العمل والتقدم التكنولوجي[1].

2 التفسير النيوكنزي للكساد التضخمي: يرى النيوكنزيون أن التضخم الذي تعرضت له الدول الرأسمالية منذ سبعينيات القرن الماضي لم يكن مصدره سياسات مالية ونقدية متساهلة، كما يعتقد النقديون والنيوكلاسيك، وإنما كان نتيجة ارتفاع نفقات الإنتاج، والسبب في ذلك هو أن النمو السريع في الإنتاج الصناعي، والمضاربة على المواد الأولية التي نتجت عنه، قد دفعت بأسعار عوامل الإنتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية نحو الارتفاع حتى قبل سبعينيات القرن الماضي، وعندما اتجهت أسعار البترول والمواد الأولية نحو الارتفاع الشديد منذ 1973، أدّى ذلك إلى ارتفاع التضخم وزيادة حدّته، خصوصا مع مطالبة نقابات العمال بزيادة الأجور النقدية[2].

3 التفسير النقدوي للكساد التضخمي: ما إن دخلت الرأسمالية في أزمتها الراهنة في غالبية الدول الصناعية المتقدمة منذ بداية حقبة السبعينات، حتى انهارت هذه العلاقة الكينزية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، فقد اتجه المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع ، في الوقت الذي عم فيه الكساد وارتفع معدل البطالة ، واستمر الاتجاه الطردي ينمو بينهما عاما بعد عام.

---

[1] IbrahimL. AWAD, 2007 .p.25).

[2] ميلود بوعبيد، جمال جعيل، **أزمة الكساد التضخمي في الدول الصناعية الاسباب والحلول من منظور الاقتصاد السياسي**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 01، المجلد 20 ، جوان 2019م، جامعة باتنة، ص86.

لقد عمل الاقتصادي "فريدمان" على إحياء وتنمية النظرية النقدية التي تؤكد أن مقدار النقود المتداولة يشكل العامل الرئيسي في تحديد الأداء الاقتصادي، وفي كتابه "تاريخ النقد في الولايات المتحدة الأمريكية من العام "1867-1960م"، أرجع فترات الركود الاقتصادي إلى تضاؤل الكمية المعروضة من النقود، كما أن الإفراط في المعروض من النقود كان السبب في التضخم.

ويرى اقتصاديو المدرسة النقدية أن السبب الجوهري للكساد التضخمي الذي أصاب الدول الصناعية يرجع إلى السياسات النقدية والمالية التوسعية التي لجأت إليها حكومات الدول الغربية في ضوء الوصفة الكنزية، بهدف تحفيز الطلب الكلي، واحتواء الكساد الاقتصادي.

فهذه السياسات التوسعية من وجهة نظر النقديين نجم عنها ارتفاع في معدلات التضخم، وعندما حاولت تلك الدول إيقاف ارتفاع التضخم كانت النتيجة تصاعدا في معدلات البطالة مع بقاء معدلات تضخم عند مستويات مرتفعة، وحسب مدرسة شيكاغو التي يمثلها "فريدمان"، فإنه ينبغي انسحاب الدولة من الدائرة الاقتصادية والعمل على تحقيق التوازن في الميزانية، ومراقبة التضخم من خلال خفض النفقات الاجتماعية[1].

ويقترح النقديون لمواجهة الكساد التضخمي مجموعة حلول نلخصها في[2] :

- أنه لما كانت مشكلة التضخم في رأي النقديين هي المشكلة رقم واحد، فان هدف السياسة الاقتصادية يجب أن يتوجه للقضاء عليها، ولما كانت هذه المشكلة هي مشكلة نقدية بحتة، فان علاجها لن يتأتى إلا من خلال سياسة نقدية صارمة، يكون من شأنها ضبط معدلات نمو الإنتاج الوطني الحقيقي وطلب الأفراد عن النقود، وفي هذا الخصوص ينادي النقديون بضرورة أن يلعب سعر الفائدة دورا فعالا.

- إن الانكماش الذي سيحدث في كمية النقود المتداولة سيكون تأثيره على الإنتاج أقوى من تأثيره على الأسعار في المرحلة الأولى من تطبيق العلاج، ذلك لأن الأجور والأسعار التي استقرت لمدة طويلة في ظل التوقعات

[1] رمزي زكي، **مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980م، ص 59.

[2] فؤاد المرسي ، **محاضرات في الاقتصاد الدولي المعاصر**، منشورات مجلة الاقتصاد، بغداد، 1978 ،ص5 .

التضخمية ستستمر في الارتفاع بيْد أن مجموع الطلب الكلي في ظل تقييد نمو كمية النقود، لن يكون كافيا في الفترات المقبلة للوفاء بهذه الأجور والأسعار المرتفعة، وسيؤدي ذلك إلى وقف نموها في المستقبل، وإلى خلق حالة من البطالة والطاقات المعطلة، وهو ثمن لابد من أن يتحمله الاقتصاد الوطني.

– أنه لما كان العجز في الموازنة العامة للدولة كان من أهم مصادر نمو عرض النقود فان من مقتضيات مواجهة الأزمة تتطلب العمل تدريجيا وبشكل حاسم للقضاء على هذا العجز، ويكون ذلك من خلال التخلي عن البرنامج الكنزي، الذي عادى نمو الإنفاق العام في مجالات زيادة التوظيف الحكومي، وفي مجالات إعانة البطالة وتكاليف الضمان الاجتماعي، ويجب أن لا تتردد الحكومات في اتخاذ إجراءات حاسمة في هذا الخصوص، في حين نجد أن النقديين لا يتحدثون البتة عن ضرورة تخفيض الإنفاق العام العسكري كوسيلة لتقليل العجز في الموازنة العامة.

يرى النقديون أنه ليس من مهام الدولة في النظام الرأسمالي، على ضمان تحقيق التوظف الكامل، ذلك لأن العمل على تحقيق هذا الهدف أدى إلى تجميد حركة النظام وعطل من فاعلية القوانين الاقتصادية واليد الخفية التي تصحح الأخطاء بطريقة أوتوماتيكية، ومن ثمة فهم يرون أن دور الدولة يجب أن ينحصر في تأدية الوظائف التقليدية المعروفة، فضلا عن تنفيذ المشروعات الاستثمارية التي لا تكون مربحة بالنسبة للقطاع الخاص " مثل مشروعات البنية التحتية lesprojets infrastructures، كما يؤمن النقديون أن هناك نسبة معينة طبيعية للبطالة يجب أن تسود في النظام الرأسمالي حتى يمكن كسر حدة الأجور ونقابات العمال، من هنا فإن العمل على مكافحة البطالة يتطلب ارتضاء المجتمع لمعدل كبير من البطالة حتى يتنافس العمال لقبول أجور مخفضة محددة من المشروعات المقترحة.

والدواء الشافي للتضخم الركودي لا يتمثل في التأثير عن الطلب الكلي، بل في التأثير عن العرض الكلي في زيادة الإنتاج[1]، ويحدث هذا بزيادة عامل التحفيزات حتى يقتنع الرأسماليون العاملون في الإنتاج بزيادة حجم الإنتاج.

[1] فؤاد المرسي ، **محاضرات في الاقتصاد الدولي المعاصر** ، منشورات مجلة الاقتصاد، بغداد، 1978م، ص 50.

ويمكن الوصول إلى هذا بالتقليل من الضرائب المفروضة عن الدخل والثروة " IRG , IBS TAP "، وتقليل الإجراءات البيروقراطية من طرف الإدارات الحكومية.

4 **تفسير مدرسة اقتصاديات العرض للكساد التضخمي**[1]: تحاول نظرية جانب العرض توضيح ظاهرة الاقتصاد الكلي من خلال وصف سياسة مستقرة للنمو الاقتصادي، وبشكل عام فان هناك ثلاثة ركائز أساسية لهذه النظرية هي:

1 -السياسة الضريبية.(TAX POLICY)

2 -السياسة التنظيمية.(REGULATORY POLICY)

3 -السياسة النقدية.(MONETARY POLICY)

والفكرة الرئيسة وراء هذه الركائز الثلاث هي: أن الانتاج هو المحدد الأكثر أهمية بالنسبة للنمو الاقتصادي[2].

ويعتقد أصحاب مدرسة اقتصاديات العرض أن حدوث الكساد التضخمي في سبعينيات القرن الماضي كان مرجعه تطبيق الأفكار الكينزية، التي أدت إلى إعاقة النمو الاقتصادي من زاوية وحدوث التضخم من زاوية أخرى[3].

فنجد أن أنصار هذه المدرسة يؤمنون بأن الرأسمالية كنظام اجتماعي، لا تنطوي على آليات داخلية تعرضها لأزمات الإفراط في الإنتاج، وهنا إشارة منهم إلى دعم فكرة اليد الخفية التي قال بها آدم سميث، وقانون ساي للمنافذ، وردا على الكينزيين الذين يقرون بالأزمات الاقتصادية الدورية للرأسمالية.

وفي هذا الخصوص نجد جورج جيلدر، وهو أحد الأكفاء المبرزين لهذا التيار، في صدد كلامه عن قانون "ساي للأسواق" أن هذه النظرية المرتبطة باسم الاقتصادي الفرنسي جان باتست ساي، تقول أساسا بأن مجموع

---

[1] في بداية عقد الثمانينيات ، ظهرت مجموعة جديدة من الاقتصاديين شكلوا ما عرف بمدرسة اقتصاديات جانب العرض (SUPPLY- SIDE ECONOMICS)، وتؤكد هذه المدرسة على تحفيز الناس على العمل والادخار وتقترح اجراء تخفيضات كبيرة في الضرائب ، ومن أبرز مؤسسي هذه المدرسة ومؤيديها الاقتصاديون آرثر لافر ، بول كريج روبرتس ، ونورمان تيور ، وتبنى الرئيس الامريكي السابق رونالد ريغان بقوة تطبيق مبادئ هذه المدرسة في الولايات المتحدة خلال الفترة (1981 – 1989م) كما تبنتها رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت تاتشر خلال الفترة (1979-1990م).

[2] عدنان فرحان الجوراني، **الإطار النظري لسياسات جانب العرض**، مجلة الحوار المتمدن الالكترونية، العدد 3238 / 2011م، على الموقع: https://www.ahewar.org، تاريخ الزيارة: 2023/01/10م.

[3] جورج جيلدر ، **الأغنياء والفقراء** ، ترجمة جمال الدين أحمد ، القاهرة ، 1982م، ص5.

الأجور والأرباح والإيجارات المدفوعة لإنتاج سلعة ما يكون كافيا لشرائها، ولا يعني أن نفس الناس الذين صنعوا شيئا ما سيشترونه بالضرورة، وإنما يعني أنهم قادرون على ذلك، فمبلغ النقود المدفوع لعناصر الإنتاج، في شكل إيجارات وأجور ومرتبات وفوائد وأرباح لصنع وتسويق سيارة على سبيل المثال، سيكون كافيا بالضبط لشرائها، وبالتالي وعلى اتساع نظام بأسره، يمكن أن تتوازن دوما القوة الشرائية والقوة الإنتاجية، وسيكون هناك دائما من الثروة في الاقتصاد الوطني ما يكفي لشراء منتجاته، ولا يمكن أن يكون هناك فائض من السلع ناشئ عن عدم كفاية الطلب الكلي، فالمنتجون بصورة جماعية، وأثناء عملية الإنتاج، يخلقون الطلب على سلعهم، ومن الواضح أن هذه فكرة مبسطة من نواحي كثيرة، ولكنها تتضمن عددا من الحقائق والمعاني الاقتصادية الأساسية التي لم ينفذها مطلقا كينز ولا غيره، وهذه الحقائق هي أساس نظرية جانب العرض المعاصر.

ويمكن تلخيص أفكار هذه المدرسة في المخطط التالي:

(الشكل17): مخطط اقتصاديات العرض

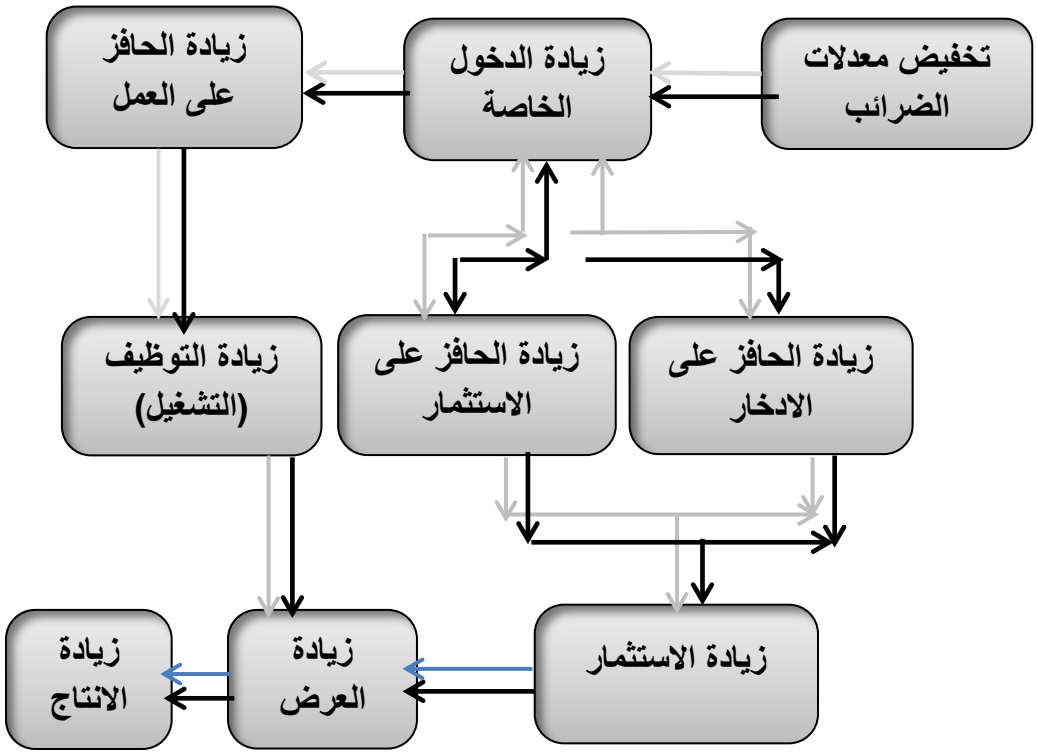

المصدر[1]: Bruno MARCEL et Jacques TAIEB, Les Grandes Crises:1873,1929, 1973,

[1] Bruno MARCEL et Jacques TAIEB, Les Grandes Crises:1873,1929, 1973, 6éme Edition Paris, 2001, p.6.

ويقترح أنصار هذه المدرسة ضرورة تخفيض الضرائب حتى يمكن التأثير على زيادة العرض، وفي هذا يقول جورج جيلدر: "ولكي تدرك الحكومة منافع الخفض الضريبي في مكافحة التضخم، فإنه ينبغي عليها تخفيض الضرائب على الاستثمارات والأرباح أكثر مما تخفض الضرائب على الدخول[1]، ذلك لأن أكثر الأسباب المؤدية إلى التضخم خفض الضرائب على الدخول ورفعها الاستثمارات، كما حدث في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، حينما تم تخفيض على مستوى ضريبي على الدخل المكتسب من 70% إلى 50%، في حين تم رفع الضرائب على أرباح الشركات IBS من 30 %إلى50 %تقريبا "[2].

وقد تمّ الأخذ بمقترحات اقتصاديات جانب العرض في التخفيضات الضريبية التي تقررت في مشروع روث كيمب، وفي مشروعات الإصلاح الضريبي التي تمت في الولايات المتحدة خلال الفترة ما بين 198. 1981م.

لقد حاول بعض المفكرين أن يوجدوا نوعا من فض الخلاف بين النقديين وأنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض، على أساس الادعاء، بأن السياسات المالية، فقط على القطاع الحقيقي، في حين ينصرف تأثير السياسات النقدية والائتمانية فقط إلى القطاع النقدي في الاقتصاد الوطني، وطالما لم تطغى سياسة على أخرى، على نحو لا يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي، فإن الاهتمام بالسياستين بشكل متواز يصبح أمرا مطلوبا، وليس يخفى أن هذا النوع من التوفيق، الذي يصعب الاقتناع به، إلا أن هذا النوع من التوفيق كان مطلوبا في بداية الثمانينات، وهذا من أجل توحيد الصفوف بين النقديين والعرضيين، للوقوف في صف واحد أمام الكينزيين ،كما راح أنصار هذه المدرسة يوجهون سهام نقدهم من جديد للنقديين، وتعمدوا كثرة الحديث عن ضرورة زيادة الإنتاج والإنتاجية وخلق حوافز لدى المستثمرين، وهو ما يقتضي العدول عن السياسات التي أوصى بها النقديون.

---

[1] بول ساموبلسون، ويليام نوردهاوس ، **الاقتصاد** ، ترجمة هشام عبدالله ، ط 15، الأهلية للنشر، عمان، 200م..

[2] جورج جيلدر ، **الأغنياء والفقراء** ، مرجع سبق ذكره، ص5.

رابعا نماذج عن أهم أزمات الكساد العالمية: يمكن تلخيص أهم أزمات الكساد التي عرفها الاقتصاد العالمي والتي تجلى فيها وصف الكساد التضخمي في الجدول التالي:

(الجدول 2): أهم أزمات الكساد العالمية.

الأزمة	السنة	تعريفها
أزمة الكساد العظيم	**1933-1929**	وصفها الاقتصاديون بأنها أعنف أزمه شهدتها البشرية خلال القرن العشرين شملت مختلف مجالات الانتاج التجارة العلاقات النقدية والمالية[1]، وتعد أول أزمة كساد مالية عالمية ذات آثار بالغة في جميع المجالات أدت إلى تغيير البناء الهيكلي للنظام المالي العالمي تعرف أيضا بأزمة الكساد الكبير، لأنها هزت الاستقرار في الاقتصاد الرأسمالي بأكمله وتسببت في انحرافات وممارسات غير أخلاقية حاصلة في السوق الدولية[2]، أدى إلى فقدان المستثمرين مدخلاتهم وإغلاق سوق العمل والمصانع، كما أفلست البنوك وانتشرت البطالة تميزت باسم فائض في الانتاج وكساد وتدهور الاسعار، حيث تناقص انتاج الفحم في العالم، أزمه بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم أصابت بقية الدول الأوروبية وانعكس أثرها على جميع دول العالم.
الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري)	**2009-2008**	الأزمة المالية أو أزمة الرهن العقاري الأمريكي، ذلك العسر والذائقة التي مست سوق الرهن العقاري الأمريكية في صيف2007[3]، تعتبر من أبرز أحداث الاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد الكبير عام (1929 – 1932) ، لما سببته من انعكاسات عن معظم الاقتصادات العالمية وما تركته من أثار سلبيه، حيث دفعت الكثير من مؤيدي الليبرالية الجديدة وألية السوق لإعادة النظر فيما تم تبنيه من أفكار اقتصاديه في مقدمتها ترك الأمر لألية السوق والرجوع إلى مبدأ تدخل الدولة لضبط ومراقبه الاقتصاد الكلي، ولم تطل الأزمة المالية الدولة المتقدمة فحسب بل امتدت أثر العدوى لتشمل الدول النامية عموما.

[1] Lacoste Olivier , comprendre le crise financier, édition ayrolles, Paris, 2009, p33

[2] محمد سعيد محمد الرملاوي، **الازمة الاقتصادية العالمية انذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية**، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر، 2011م، ص 34.

[3] عبد الله الحرتاسي حميد، **نحو نظرية اقتصادية للنمو في ظل ازمة الكساد الاقتصادي العالمي**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 8، ص 66.

أزمة أسعار النفط	**1973**	نتيجة قرار الولايات المتحدة بإرسال شحنات السلاح إلى إسرائيل خلال حرب 1973، قرر أعضاء منظمة أوبك (خاصة من العرب)، إعلان حظر النفط، ووقف صادراته إلى الولايات المتحدة وحلفائها. وقد أدى هذا إلى نقص كبير وارتفاع حاد في أسعار النفط، تبعته أزمة اقتصادية في الولايات المتحدة والعديد من البلدان المتقدمة، وقد أدت هذه الأزمة إلى حدوث تضخم مرتفع للغاية وركود اقتصادي، ونتيجة لذلك جاءت تسمية الكساد التضخمي، وقد استغرق الأمر عدة سنوات حتى ينتعش الإنتاج ويتراجع التضخم إلى مستويات ما قبل الأزمة.
ركود فيروس كورونا (كوفيد 19)	**2022-2019**	انتشار الفيروس في جميع انحاء العالم أدى إلى انهيار أسواق الأسهم العالمية بما في ذلك أسهم النفط والذهب الخام، كما خلف انخفاض الأعمال التجارية في قطاع الخدمات بسبب فرض الحجر الصحي لأكثر من ثلث سكان العالم، وانخفاض في المؤشرات الاقتصادية العالمية الرئيسة (الاقتصاد الاجمالي، الأسواق المالية، الصناعة، قطاع التجزئة، قطاع المطاعم، العلوم والتكنولوجيا، السياحة، الطيران ورحلات الخطوط الجوية، خساره 6,7% من ساعات العمل أي ما يعادل 195 مليون وظيفة، 30 مليون منها في الربع الأول فقط مقارنة مع أزمة 2008 التي أدت إلى فقدان 25 مليون وظيفة.
الغزو الروسي لأوكرانيا	**24 فيفري 2022**	انعكست تأثيرات الحرب على مختلف دول اقاليم العالم، أدت إلى الارتفاع الكبير في الاسعار وارتفاع نسبة التضخم، دفعت إلى تدخلات قوية من البنوك المركزية الكبرى حول العالم (بنك الاحتياط الفيدرالي الامريكي، البنك المركزي،..) أدى إلى رفع أسعار الفائدة لمواجة ارتفاع نسبة التضخم حيث كلفت الاقتصاد العالمي 1.3 تريليون دولار في عام 2022، ووفقا للدراسة التي نشرها المعهد الاقتصادي الألماني تأثرت الاقتصادات الغربية بشكل خاص، حيث فقدت ثلثي انتاجها العالمي.[1]

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير واحصاءات مؤسسات اقتصادية عالمية: البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org.

المعهد الاقتصادي الالماني: https://www.diw.de

[1] تقرير المعهد الاقتصادي الالماني، 23 فيفري 2023م، أنظر الموقع: https://www.diw.de، تاريخ الزيارة: 2023/02/23م.

بتتبع الآثار الاقتصادية لكل أزمة من الأزمات المذكورة نجد أن اقتصادات العالم تتأثر وبشكل دوري بأزمات عالمية تؤثر سلبا على مستوى أداء نشاطها وبالتالي على معدل نموها الاقتصادي وتحقيق أهدافها.

خامسا مؤشر قياس الكساد التضخمي: يعتمد الاقتصاديون في قياس الركود التضخمي على مؤشر مركب من مجموع معدلي التضخم والبطالة، ويسمى هذا المؤشر عند البعض بمعدل الكساد التضخمي أو معدل التضخم الكسادي[1]، ويكون ذلك وفق العلاقة التالية:

معدل الكساد التضخمي= معدل التضخم + معدل البطالة،

ففي حالة تجاوز معدل الكساد 10% مع ارتفاع كلّ من معدل التضخم ومعدل البطالة، فإن ذلك الاقتصاد يعاني من الكساد التضخمي.

و الجدول التالي يبين قيم معدلات البطالة والتضخم لاقتصادات بعض دول العالم مع توضيح معدل الكساد التضخمي.

[1] ميلود بوعبيد، جمال جعيل، **أزمة الكساد التضخمي في الدول الصناعية الاسباب والحلول من منظور الاقتصاد السياسي**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 01، المجلد 20، جوان 2019م، جامعة باتنة، ص79.

(الجدول 3): معدل الكساد التضخمي لاقتصادات بعض دول العالم خلال الفترة (2020/2018م)(%).

	بطالة			تضخم			الكساد التضخمي%		
	2018	2019	2020	2018	2019	2020	2018	2019	2020
الو.م.أ	3.90	3.70	8.10	2.40	1.80	1.20	6,30	5.50	9.30
الإ.ع.متحدة	2.20	2.30	4.30	3.10	1.90-	1.20-	5.30	0.40	3.10
العراق	14.50	15.10	6.20	0.40	0.20-	0.60	14.90	14.90	5.60
روسيا	4.80	4.60	5.60	2.9	4.50	3.40	7.70	9.10	9.00
ماليزيا	3.30	3.30	4.50	0.90	0.70	1.10-	7.40	4.00	3.40
المانيا	3.80	3.10	3.90	1.70	1.40	0.10	5.50	4.50	4.00
الصين	4.30	4.60	5.00	2.10	2.90	2.40	6.40	7.50	7.40

المصدر: تقارير واحصاءات البنك الدولي متاح على موقع البنك: https://data.albankaldawli.org تاريخ الزيارة: 2023./01/10م[1].

الملاحظ من الشكل أعلاه الارتفاع النسبي لمؤشر البطالة في عديد دول العالم والذي تزامن مع الارتفاع المتزايد لمعدل التضخم، ففي روسيا مثلا بلغ معدل التضخم 6,7 **%** سنة 2021م، في حين بلغت البطالة 5,60**%** سنة 2020م، كما بلغت البطالة 8,10 **%** في الو.م.أ، و16,20**%** في العراق، و5,60 في روسيا، و5,00 في الصين وهذا في 2020م، ويعود هذا الارتفاع إلى تداعيات جائحة كورونا[2] التي ضربت الاقتصادات الكبرى وخسر العالم بسببها نحو 1.3 تريليون دولار؛ مس ذلك دخل السياحة ورفع الدين الخارجي للدول النامية إلى 31% من إجمالي ناتجها المحلي، هذا ما يجعل تصريحات كبار خبراء المال والاقتصاد تتركز حول احتمال دخول

[1] تقارير واحصاءات البنك الدولي متاح على موقع البنك: https://data.albankaldawli.org تاريخ الزيارة: 2023/01/10م.

[2] جائحة كورونا **أو جائحة كوفيد-19** هي جائحةٌ عالمية لمرض فيروس كورونا 2019 م، كوفيد-19)، سببها فيروس كورونا المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة، تفشّى المرض للمرة الأولى في مدينة ووهان الصينية في أوائل شهر ديسمبر عام 2019م، أعلنت منظمة الصحة العالمية رسميًا في 30 جانفي أن تفشي الفيروس يُشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي، وأكدت تحول الفاشية إلى جائحة يوم 11 مارس. أُبلغ عن أكثر من 668 مليون إصابةً بكوفيد-19 في أكثر من 188 دولةً ومنطقةً حتى تاريخ 22 جانفي 2023م.

العالم لدورة اقتصادية تقترب من الكساد، خاصة بعد تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية[1] على الأنشطة الاقتصادية في أوروبا وارتفاع أسعار الغذاء والمشتقات البترولية والغاز الطبيعي.

كذلك الارتفاع السريع للإنفاق الشرائي، الذي أدى إلى تقلص دخل الشركات التي تصنع السوق، إضافة إلى الارتفاع السريع في سعر صرف الدولار الذي تسبب في أزمات للعملات العالمية، فمن المرجح أن هذه الحرب إضافة إلى الكلف الاقتصادية التي ستتركها على النمو الاقتصادي والثقة الاستثمارية في أوروبا والعالم النامي والشعوب الفقيرة.

سادسا العلاقة بين التضخم والبطالة عند الكلاسيك و الكينزيين: سنوضح رؤية كل مدرسة للعلاقة بين المتغيرين التضخم والبطالة.

1 العلاقة بين التضخم والبطالة عند الكلاسيك: الكلاسيك لم يهتموا بدراسة العلاقة بين التضخم والبطالة، لأنهم فصلوا بين الجانب الحقيقي للاقتصاد والجانب النقدي (تشغيل الأسعار والأجور) كما أنهم يؤمنون بالبطالة الاختيارية، ويفسرون التضخم بزيادة الاصدار النقدي وتكون العلاقة حسبهم وفق الشكل التالي:

(الشكل18): العلاقة بين التضخم والبطالة عند الكلاسيك:

المصدر: [2]Abla Bokhari, The Twinning of Inflation and Unemployment Phenomena in Saudi Arabia

[1] الحرب الروسية الاوكرانية **الغزو الروسي لأوكرانيا** هو غزوٌ شنّته روسيا على أوكرانيا في 24 شباط/فبراير 2022م، حيثُ بدأت الحملة بعد حشدٍ عسكري طويل، والاعتراف الروسي بجمهورية دونيتسك الشعبية المعلَنة من جانب واحد وجمهورية لوغانسك الشعبية، أعقبها دخول القوات المسلحة الروسية إلى منطقة دونباس في شرق أوكرانيا في 21 فبراير 2022م.

[2] Abla Bokhari, The Twinning of Inflation and Unemployment Phenomena in Saudi Arabia: Phillips Curve Perspective, King Abdulaziz University, July 2020.

من خلال الشكل نلاحظ التوازن حسب الكلاسيك يتحقق عند أيه نقطة على محوري معدل التدخل وبالتالي وجود مفاضلة بين التضخم والبطالة (وجود تضخم غياب بطالة).

2 العلاقة بين التضخم والبطالة عند الكينزيين: بسبب نتائج الكساد الكبير بيّن الكينزيون أن تحقق التوازن يكون عند مستوى أقل من التشغيل الكامل في افتراض ثبات الأسعار عدم وجود التضخم ووجود بطالة اجبارية كما هو موضح في الشكل التالي:

(الشكل19): العلاقة بين التضخم والبطالة عند الكينزيين:

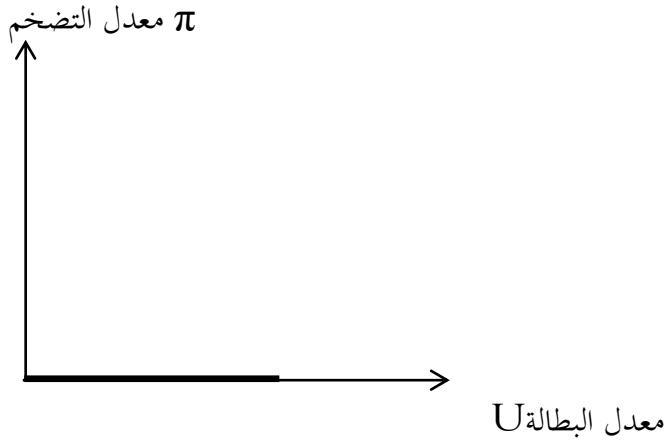

المصدر : Abla Bokhari, The Twinning of Inflation and Unemployment Phenomena in Saudi Arabia.

من الملاحظ أن كينز لم يهتم بمشكلة التضخم وذلك بالنظر لأزمة الكساد ونتائجها التي سادت عند ظهور هذه النظرية (الانتشار الرهيب للبطالة والركود).

3 العلاقة بين التضخم والبطالة وفق منحنى فيليبس[1]:

قدم الاقتصادي فيلبس منحنى كأداة لتوضيح العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة، حيث قام بدراسة تطبيقية على الاقتصاد الانجليزي مستخدما احصائيات وبيانات خاصة بالبطالة والأجور النقدية خلال الفترة

[1] منحنى فيليبس Phillips curve هو منحنى يبين العلاقة بين البطالة ومعدل التضخم kويبين أن العلاقة عكسية بينهما أي أن معدلات البطالة المنخفضة تعني تضخم عالي.

(1861- 1957)، وقدر العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور كمؤشر لمعدل التضخم، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم فعندما يرتفع معدل البطالة يميل معدل التضخم إلى الانخفاض وفي الوقت الذي ينخفض فيه معدل البطالة يميل معدل التضخم إلى الارتفاع وتم تمثيل هذه العلاقة في منحنى شهير يسمى "منحنى فيليبس"[1] ، كما هو موضح في الشكل التالي:

(الشكل 20): منحنى فيليبس في تفسير العلاقة بين التضخم والبطالة.

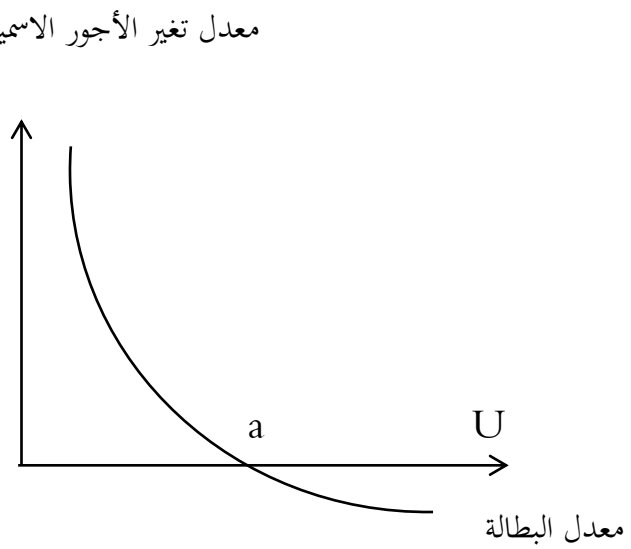

المصدر : A.W.Phillips,the relation between U.nemployment and The Rate of Change of Money, P283.

من خلال الشكل نلاحظ أنه كلما كان فائض الطلب على العمل مرتفعا كلما كانت الزيادة في الأجور سريعة فالتضخم يرتفع مع تقلص البطالة والعكس صحيح.

وحسب فيليبس: يزيد الطلب على اليد العاملة وينخفض معدل البطالة في فترات الرواج الاقتصادي، وبالتالي طلب الزيادة في الأجور، أما في فترات الانكماش الاقتصادي ينقص الطلب على العمال ويكون معدل البطالة مرتفعا كما يتناقص معدل زيادة الأجور بدرجة كبيرة، وهنا تظهر العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة، ويمكن

[1] A.W.Phillips,the relation between U.nemployment and The Rate of Change of Money ages in the united kingdom 1861-1957,Economica,new series ,vol.25,November,1958,P283.

تلخيص هذا في المخطط المقابل:

(الشكل 21): تفسير العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة وفق فيليبس.

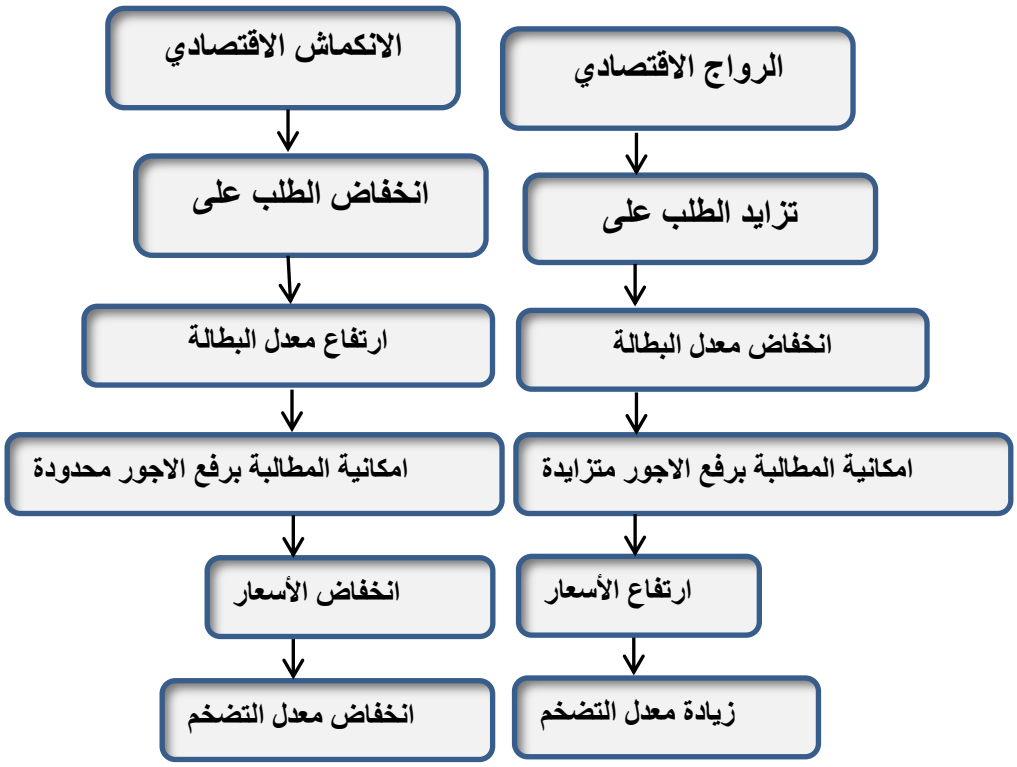

المصدر: ميلود بوعبيد، جمال جعيل، أزمة الكساد التضخمي، ص 88[1].

لكن ومنذ منتصف السبعينات من القرن الماضي تطورت هذه العلاقة بشكل غير متوقع حيث لم تعد بين التضخم والبطالة علاقة عكسية، بل أصبحت علاقة طردية، أي تزايد معدل البطالة ومعدل التضخم في آن واحد،

[1] ميلود بوعبيد، جمال جعيل، **أزمة الكساد التضخمي في الدول الصناعية: الأسباب والحلول من منظور الاقتصاد السياسي**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، المجلد 20، العدد 01، جوان 2019م، ص 88.

وهي ما اصطلح عليه بالكساد التضخمي[1]، والشكل التالي يوضح هذه العلاقة:

(الشكل 22-23): العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة.

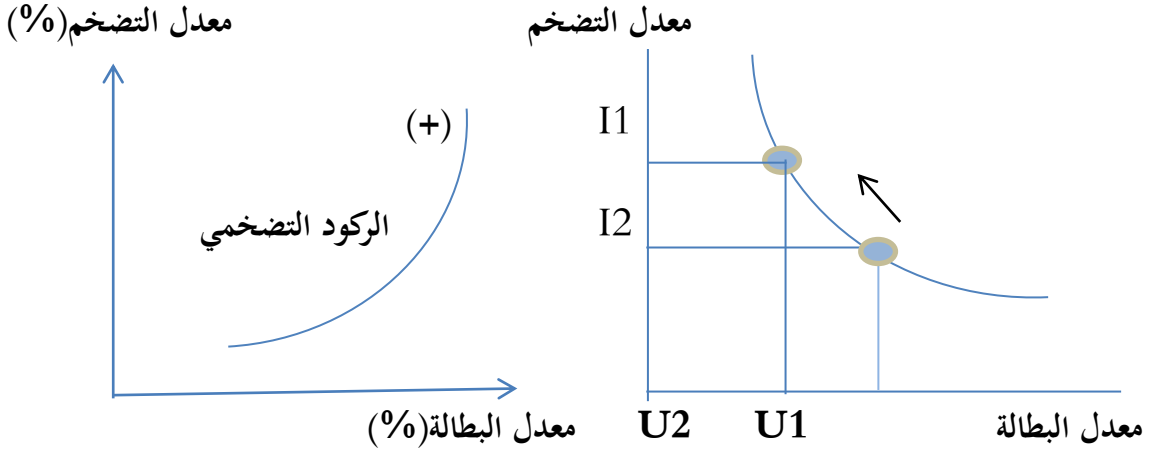

المصدر: Abla Bokhari, The Twinning of Inflation and Unemployment Phenomena in Saudi Arabia.

سابعا مواجهة الكساد التضخمي في النظام الرأسمالي: من وجهة نظر النظام الاقتصادي الرأسمالي يتطلب علاج الكساد التضخمي العديد من الحلول والخطوات وعدد من الاجراءات الاقتصادية، رأينا بعضها في مباحث سابقة حين تناولنا ظاهرتا التضخم والبطالة وكيف عالجها النظام الرأسمالي، ووفقه يتطلب الحد من الكساد التضخمي إعادة النظر في السياسة الاقتصادية، وذلك يحتاج وقتا ليظهر أثرها ونتائجها.

ومن أهم الاجراءات المتخذة للحد من هذه الظاهرة، تلجأ الدولة إلى:

تعديل في السياسة النقدية للدولة: يعدّ من الصعب على أيّ دولة حلّ التضخم والكساد بنفس الوقت، حيث أنّ خفض التضخّم يتطلّب رفع أسعار الفائدة، أمّا زيادة النموّ الاقتصاديّ فيتطلّب خفض سعر الفائدة.

تقليل الاعتماد على النفط: تعد أسعار النفط العامل الأساسي في نشوء الكساد التراكمي، لذا أحد أهمّ الحلول هو تقليل اعتماد اقتصاد الدولة على النفط.

تغيير من سياسة العرض: يسهم تعديل سياسات العرض في ارتفاع الإنتاجية، ممّا يسمح بنمو الاقتصاد دون التضخم، ويعد هذا الحل الحقيقي الممكن اتباعه في حالات الكساد التضخمي.

---

[1] ميلود بوعبيد، جمال جعيل، **أزمة الكساد التضخمي في الدول الصناعية: الأسباب والحلول من منظور الاقتصاد السياسي**، سبق ذكره، ص 79.

قيام الحكومات بزيادة الانفاق على المشاريع العامة المنتجة مثل الطرق، والمستشفيات، والمدارس، بما يساهم في زيادة الحركة الاقتصادية داخل الاقتصاد[1].

خفض معدلات الضرائب: تهدف تلك الخطوة إلى إبقاء أكبر قدر ممكن من الأموال في أيدي المواطنين من أجل مساعدتهم على تخفيف الأعباء المالية، وتحفيز الأفراد على زيادة معدلات الاستهلاك والاستثمار.

خفض معدلات الفائدة: تهدف تلك الخطوة إلى زيادة حجم الإقراض، بهدف العمل على تشجيع الاستثمارات وإقامة مشروعات جديدة، بما يسهم في زيادة معدلات الانتاج مرة اخرى، وخفض معدلات البطالة[2].

إضافة إلى ما سبق على الدول وحتى يتم تجنب هذا الكابوس الاقتصادي أن تقوم بتحسين السياسات الاقتصادية الكلية، وتعزيز استثماراتها في البنى التحتية، كما عليها العمل على إدارة الإنفاق الحكومي، والتحكم في المعروض النقدي، وكذا تشجيع التكنولوجيا والمشاريع الريادية والمشاركة الايجابية في التعاون الدولي.

الفرع الثاني: آليات النظام الاقتصادي الاسلامي في علاج الكساد التضخمي

إن النظام الاقتصادي الاسلامي لا يصح دراسته والنظر إليه وفق المنظور الرأسمالي، بل يجب دراسته كأحكام شرعية منسجمة في وحدة واحدة متكاملة، ومتآلفه، تصب في غاية واحدة وهي معالجة مشكلة الإنسان الاقتصادية بتحقيق الكفاية الاقتصادية، لكل فرد والقضاء على الفقر والحرمان قضاء تاما، وباعتبار الكساد التضخمي مصطلح غربي رأسمالي لا وجود له في النظام الاقتصادي الاسلامي، يقدم هذا الأخير سياسات وآليات لتفادي حدوث اختلالات تنعكس سلبا على مستوى النشاط الاقتصادي ومن ثم ظهور مشكلة الكساد التضخمي ومن هذه الآليات:

أولا وجوب تخصيص الموارد بحسب الحاجات الفعلية للمجتمع: جعل الاسلام الانتاج محكوم بالطلب الفعال الذي يختلف في الاقتصاد الوضعي عنه في النظام الاقتصادي الاسلامي ففي الاقتصاد الوضعي وعلى سبيل المثال لو خير المنتج بين انتاج سلعة ضرورية يطلبها الفقراء أو انتاج سلعة كمالية للأغنياء فإنه لن يكون هناك معيار يرجح فيه تخصيص موارده الانتاجية سوى الربح المتوقع، وسيحسم بالتأكيد لصالح الطلب الفعال هذا هو حال الانتاج في الاقتصاد الوضعي، بينما في النظام الاقتصادي الاسلامي يرتبط بالحاجة الفعلية أو الحقيقية للمجتمع

---

[1] جار الله، فواز، وأكرم سعيد، هيثم، **تأثير التضخم الركودي على الدول النامية للمدة ،2002/1984م**، مجلة بحوث مستقبلة، العراق،2009 م، ص79.

échangri Barry 2Kévin comparing today's global crisis to the crazy 1929

[2] ماذا تعرف عن الكساد الاقتصادي؟ وكيف يمكن مواجهته، المتداول العربي، على الموقع:https://www.arabictrader.com

كون الحقوق معللة بالمصالح وأن المصالح مرتبة وفق سلم الاولويات " فلا يراعى تحسيني إذا كان في مراعاته اخلال بحاجي ولا يراعى حاجي إذا كان في مراعاته اخلال بضروري"[1].

وهذه قاعدة أصولية كبيرة تعبر بذاتها عن دالة الرفاهية الاجتماعية، صحيح أنه لا يكون منطقيا أن نطلب من المنتج أن ينتج متغاضيا عن معيار الربح، إلا أن قواعد الاقتصاد في الاسلام تركز على وجود شكل الاستخلاف العام على نطاق يعطي الاقتصاد القدرة على تجاوز معيار الربح الفردي إلى الربحية الاجتماعية، ويضع أساسا راسخا للاستثمارات في الخدمات العامة.

كما أن عدالة توزيع الدخل والثروة واليات ذلك تمنع احتكار الاغنياء لموارد المجتمع حينما تضع بيد الفقراء وسائل الدفع التي تعزز تفضيلاتهم، فالإنتاج اذن في الاقتصاد الاسلامي يحكمه إشباع الحاجات الحقيقية للمجتمع وليس الربح ولذلك فهو موافق للتفضيل الاجتماعي.

ويضمن النظام الاقتصادي الاسلامي إشباع جميع حاجات الانسان الاقتصادية الاساسية باعتباره فردا وباعتباره إنسانا، في حين يترك النظام الاقتصادي الرأسمالي ذلك للحرية الاقتصادية، التي لا يملكها العاجز والفقير والمعاق، ولا توفرها الدولة عندهم لهؤلاء، بل هي في يد الاقوياء وأصحاب المصانع والبنوك، ومن بيدهم وحدهم وسائل الانتاج.

ثانيا الرقابة النوعية على الانتاج: يؤكد النظام الاقتصادي الاسلامي على وجوب استخدام الموارد بحدود الوظيفة التي تؤديها ومن خرج عن ذلك فهو سفه منهي عنه لان النبي ﷺ أمر بترشيد استخدام الماء ولو كان المرء على نهر جار، فالاقتصاد الاسلامي نظام متكامل لا يكتب عنه بنفس منظور الاقتصاد الرأسمالي، وقواعده ونظرياته، ونظرته المادية في الندرة والقيمة والثمن، وفي موضوع التركيز على الانتاج وزيادة الانتاج، وترك التوزيع وعدالة التوزيع للثمن الذي لم يضع النظام الرأسمالي أي آلية لتحصيله[2].

---

[1] عبد الجبار السبهاني، **الاقتصاد الاسلامي: الانتاج**، مقال على الموقع الشخصي: https://al-sabhany.com تاريخ الزيارة: 2022/10/01م.

[2] صلاح علي عبد الحميد علي، **الركود الاقتصادي والبطالة التوصيف وسياسات المواجهة من المنظور الاقتصادي الاسلامي**، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الازهر العدد 11، جانفي 2014م، ص 396.

ثالثا ضبط النشاط الانتاجي في سوق السلع والخدمات: ويكون ذلك بالاستغلال الكامل للموارد المتاحة وفق معيار العدالة في علاقه الاستخدام للعناصر الإنتاجية خاصه العلاقة بين أصحاب العمل وأصحاب رؤوس الأموال من الأراضي أو العينية أو النقدية لأن كل الموارد المتاحة للإنسان هي من نعم الله سبحانه وتعالى ويجب استغلالها في النشاط الانتاجي قال تعالى: ﴿ **أَلَمْ تَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَة وَبَاطِنَةً وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْم وَلَا هُدى وَلَا كِتَٰب مُّنِير** ﴾[سورة لقمان20]، لأن استغلال نعم الله تعالى فيها تحقيق للأهداف المعيشية للأفراد والمجتمعات وبذلك تعتبر عباده من العبادات وقال أيضا: ﴿ **...وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ** ...﴾[سورة المزمل20]، وقال ايضا: ﴿**فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** ﴾[سورة الجمعة10]، وفي هذه الآية أمر أباحه الله لعباده حيث يقول لهم إذا فرغتم من الصلاة فانتشروا للتجارة والتصرف في حوائجكم[1].

رابعا العدالة في ضبط علاقات النشاط الانتاجي: وذلك فيما بين أصحاب الموارد الإنتاجية حيث لتحقيق المصالح المتبادلة بين أطراف العملية الإنتاجية وتحقيق هدف استقرار النشاط الانتاجي لأن عدم تحقيق العدالة فيما بين أصحاب عنصر العمل وأصحاب عنصر رأس المال يؤدي إلى سبب من أسباب حدوث الركود الاقتصادي والمعيار الاسلامي هنا هو تحقق التراضي بين أطراف النشاط الاقتصادي[2] عموما، قال الله تعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاض مِّنكُمْ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيما** ﴾[سورة النساء29]، وهذا يشمل أكلها بالسرقة أو الغصب أو القمار والمكاسب الرديئة وأباح أكلها بالتجارة والمكاسب بالتراضي وقال أيضا: ﴿**وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقا مِّنْ اَمْوَٰلِ اِلنَّاسِ بِالاِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ** ﴾[سورة البقرة187]، الخداع، الغصب، جحد الحق، ما لا تطيب به نفس مالكه حرمته التشريعية، ثمن الخمر والخنزير وغير ذلك.

---

[1] عبد الرحمن بن ناصر السعدي، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] صلاح علي عبد الحميد علي، **الركود الاقتصادي والبطالة التوصيف وسياسات المواجهة من المنظور الاقتصادي الاسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص 396.

ومن الأحاديث النبوية في تحقيق العدالة قوله ﷺ: «تَلَقَّوْا الجَلَبَ، فمَن تَلَقّاهُ فاشْتَرى منه، فإذا أتى سَيِّدُهُ السُّوقَ، فَهو بالخِيارِ» [1]، والعدالة تساهم في دعم اتجاهات الاستقرار والنمو في مختلف القطاعات والأنشطة الإنتاجية عموما ولها أثر إيجابي في استقرار النمو، وهذا يساهم في مواجهة الكساد التضخمي.

خامسا ضبط وتحقيق الرشد الاستهلاكي: ونقصد به الاعتدال في استخدام المتاح من الموارد الاستهلاكية وهو الاسلوب الذي يستخدمه المستهلك في استعماله للسلع الإنتاجية دون اسراف أو بخل قال تعالى: ﴿**وَالذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يُقْتِرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَاماً**﴾[سورة الفرقان67]، يقول ابن عباس –رضي الله عنهما– : "من انفق مائة ألف في حق فليس بسرف ومن انفق درهما في غير حقه فهو سرف ومن منع من حق عليه فقد قتر" وقال ﷺ: « إن من السَّرَفِ أن تأكلَ كلَّ ما اشتهيت »[2]، ويكون الاعتدال في السلوك الاستهلاكي من خلال تحريم استهلاك كافه أنواع السلع والخدمات الضارة بالفرد أو المجتمع ومن أمثله ذلك قوله تعالى: ﴿**حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِالأَزْلَٰمِ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ**﴾[سورة المائدة4]، وقوله أيضا: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلَٰمُ رِجْس مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾[سورة المائدة 92]، وقال أيضا: ﴿**ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي ٱلتَّوْرَٰةِ وَٱلإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلأَغْلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ**﴾[سورة الأعراف157]، يتبين من خلال الآيات أن الاشباع الصحيح يتمثل في الاستهلاك النافع المعتدل وليس كما يعتبره التحليل الاقتصادي الوضعي بقولهم أن الاشباع هو تحقيق أقصى المتع الممكنة للإشباع.

---

[1] صحيح مسلم، **كتاب البيوع**، بَابُ تَحْرِيمِ تَلَقِّي الْجَلَبِ، رقم1519، ج5، ص5.

[2] سنن ابن ماجة، **كتاب الأطعمة**، بَابُ مِنَ الْإِسْرَافِ، أَنْ تَأْكُلَ كُلَّ مَا اشْتَهَيْتَ، رقم3352، ج2، ص1112، وذكره الدار قطني (ت385هـ)، ف تفسير القرآن ج3، ص403، وقال حديث غريب.

ويشجع النظام الاقتصادي الاسلامي على الاستهلاك الوسطي[1]، حيث به تكون الاسواق الاقتصادية في حالة استقرار ونمو متوازن بعيدا عن الكساد، في الاحكام كلها تدعو إلى الاستهلاكي الرشيدي بلا ترف ولا تبذير، فالإسلام ضبط اتجاه الاستهلاك ودرجته فلا يستهلك المسلم إلا طيبا، كما أنه مأمور باستهلاك الحد الذي يضمن له طاقته، قال ﷺ: «كُلوا واشرَبوا وتَصدَّقوا والبَسوا، غيرَ مَخيلةٍ، ولا سَرفٍ، وقال يزيدُ مرَّةً: في غيرِ إسرافٍ، ولا مَخيلةٍ»[2] ، يركز النظام الرأسمالي ممثلا في اقتصاد السوق يركز على السعي إلى إشباع الحاجات دون اعتبارات دينية أو اختلاقيه أو صحية قال تعالى:﴿...**وَالذِينَ كَفَرُواْ يَتَمَتَّعُونَ وَيَاكُلُونَ كَمَا تَاكُلُ ٱلَانْعٰمُ وَالنَّارُ مَثْوي لَّهُمْ**﴾ [سورة محمد13]، فالاستهلاك عندهم يعني الاستزادة من متاع الدنيا قبل الفناء أو الرحيل، وفق قاعدة يعيش الانسان ليستهلك، أما المجتمع المسلم فيعيش وفق قاعده يستهلك الانسان ليعيش فواجب الاعتدال والرشد معا في ممارسة هذا السلوك، فالاعتدال يعمل على دعم التوازن في الأسواق على مستوى النشاط الإنتاجي والتجاري معا،كما أن الرشد الاستهلاكي يعنى تحرى السلع والخدمات النافعة عموما[3].

سادسا ضبط سوق المال: تتميز سياسة سوق المال في النظام الاقتصاد الاسلامي بالتوازنية المتمثلة في اعتبار هذه الاخيرة طلب وعرض الاموال يستهدف التوازن بين الاهداف الاقتصادية كذلك الاجتماعية، ويكون تداول الأموال بتوزيع العوائد على أصحاب عناصر الانتاج ويكون وفق المعايير التالية الحصول على الاموال بالأساليب المشروعة في كافة الانشطة الاقتصادية لأن الاساليب نوع من العبادة والطاعة.

قال تعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبٰتِ مَا رَزَقْنٰكُمْ وَاشْكُرُواْ لِلهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ**﴾[سورة البقرة172]، وقال ايضا: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَاكُلُوٓاْ أَمْوٰلَكُم بَيْنَكُم بِالْبٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجٰرَةً عَن تَرَاض مِّنكُمْ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً**﴾ [سورة النساء29]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرا مِّنَ ٱلَاحْبٰارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَاكُلُونَ أَمْوٰلَ ٱلنَّاسِ بِالْبٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَالذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِے سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ اَلِيمٍ**﴾[سورة التوبة34]، ومن الاحاديث النبوية قوله ﷺ في الحديث القدسي:

---

[1] عبد الجبار السبهاني، **الاقتصاد الاسلامي، الاستهلاك**، مقالات منشورة على الموقع الشخصي.

[2] أخرجه النسائي(رقم2559)، وابن ماجه (رقم 3605)، وأحمد (رقم6695) واللفظ له، إسناده حسن.

[3] صلاح علي عبد الحميد علي، **الركود الاقتصادي والبطالة التوصيف وسياسات المواجهة من المنظور الاقتصادي الاسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص 397.

«إنّ اللهَ طَيِّبٌ لا يَقْبَلُ إلَّا طَيِّبًا، وإنّ اللهَ أمَرَ المؤْمِنِينَ بما أمَرَ به المرْسَلِينَ، وإنّ اللهَ أمَرَ المؤْمِنِينَ بما أمَرَ به المرْسَلِينَ، فقالَ: ﴿ **يا أيُّها الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّباتِ واعْمَلُوا صالِحًا، إنِّي بما تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ**﴾ [المؤمنون:51] وقالَ: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ**﴾[سورة البقرة171]، ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أشْعَثَ أغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إلى السَّماءِ، يا رَبِّ، يا رَبِّ، ومَطْعَمُهُ حَرامٌ، ومَشْرَبُهُ حَرامٌ، ومَلْبَسُهُ حَرامٌ، وغُذِيَ بالحَرامِ، فأنّى يُسْتَجابُ لذلكَ؟»[1]، وقال ﷺ:«لا يَحْتَكِرُ إلّا خاطِئٌ »[2]، لأن السلوك الاحتكاري سلوك منهي عنه شرعا في أسواق المال لأنه سبب حدوث الاختناقات الاقتصادية وبالتالي المساهمة في ظهور مشكلة الكساد التضخمي ويكون تداول المال في علاقات العمل، الاستثمار، الانتاج، التعاقدات المشروعة مع كل تطور اقتصادي عبر الزمن وتكون هذه التعاقدات بالتراضي دون تعسف أو استغلال أو إجبار قال تعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ**﴾[سورة النساء29].

وعموما فإن المنظور الاقتصادي الاسلامي للمشاكل الاقتصادية عموما يربطها ويفسرها كنتيجة لسلوكيات اقتصادية غير شرعية التي يعبر عنها في الفكر الوضعي بالسلوكيات غير الرشيدة، لان السلوكيات الاقتصادية الشرعية يعتبرها حلولا للمشاكل الاقتصادية.

ويمكن التنبيه هنا إلى أنه تم التركيز في علاج ظاهرة الكساد التضخمي من المنظور الاسلامي على عنصر الانتاج ذلك لأهمية هذا العنصر وتأثيره المباشر في حدوث ظاهرة الكساد هذا من جهة، ولأنه وباعتبار الكساد التضخمي توليفة بين التضخم والبطالة قد تم تناول سبل علاج كل ظاهرة منهما على حدى وفق المنظور الاسلامي في مباحث سابقة.

---

[1] صحيح مسلم، **كتاب الزكاة**، بَابُ قَبُولِ الصَّدَقَةِ مِنَ الْكَسْبِ الطَّيِّبِ وَتَرْبِيَتِهَا، رقم1015، ج3، ص85.

[2] صحيح مسلم، **كتاب البيوع**، بَابُ تَحْرِيمِ الِاحْتِكَارِ فِي الْأَقْوَاتِ، رقم1605، ج5، ص56.

خلاصة الفصل الثاني

لم تتناول ولم تشر كتب الاموال وكتب الخراج وغيرها التي أُلفت عن الاقتصاد الاسلامي في عصور الدولة الاسلامية عن وجود تضخم مالي، أو كساد اقتصادي، أو مشكل تشغيل وبطالة أو غيرها، فهذه من الظواهر والاعراض التي اصابت وتصيب الاقتصاد الرأسمالي، ولم نقرأ أو نسمع عن أي أزمات مالية، أو اقتصادية طيلة عصور الاسلام الاولى، وحتى نهاية الدولة العثمانية فالأزمات الاقتصادية والمشاكل المالية والدورات التي تحدث في الاقتصاد الرأسمالي، هي متعلقة به حصرا ومقتصرة عليه وهو الذي ينتجها ويولدها حسب سنن وقوانين ونواميس الاجتماع الاقتصادي والمالي التي هي نتيجة منتظرة ومتوقعة وحتمية للمقدمات المنطقية الخاطئة في كسب وتملك واقتناء المال وكيفية التصرف به وكيفية تنميته وكيفية التربح منه، فالرأسمالية جعلت المال ولودا بذاته دون جهد او عمل، بل يصطادون المال بالاستغلال والاستيلاء والغصب والنهب والسلب والنصب والاحتيال ....الخ، وهذا بخلاف النظام الاقتصادي الاسلامي الذي يرفض هذه التعاملات جملة وتفصيلا، ولا يقبل ان يجعل المال ولودا بنفسه وذاته دون جهد يصاحبه، ودون عمل يرافقه، اضافة الى كون المال مال مشروع ومملوك بطريق شرعي، وفق اسباب التملك الشرعي، واشترط صحة ومشروعية الجهد والعمل المبذول معه لإنتاج مال جديد، وارباح مستحدثة، وقسم الملكية الى ثلاثة أقسام (ملكية فردية، ملكية دولة، ملكية عامة)، ومنع الاحتكار والاكتناز، وقسم الثروات بشكل طبيعي كما حث على الإنفاق وتدوير المال بالتجارة والشراكة والزراعة والإنتاج الصناعي وبذله بالصدقات والأوقاف وأوجد الروح الجماعية والمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والناس عموما، وحد من تدخل الدولة في السوق فمنع رسول الله ﷺ التسعير لكن في الوقت ذاته حض على المنافسة والإنتاجية فتضبط السوق ذاتها ... فعندما يسمح الإسلام بتملك الأراضي بإحياء الأرض الميتة يتوزع الناس بالإنتاج ولا يحدث تمركز للمال فجعل الإسلام علة أحكام توزيع الثروة بالآية بوضوح "كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم "ثم تأتي أحكام الإرث لتوزيع الثروة توزيعًا يضمن وصول ما يكفي لإعادة البناء والاعمار بأيدي الورثة وبهذا وبتدوير المال بين الناس وعدم الاحتكار يتحرك السوق ولا يحدث كساد كبير أو ضار جدا وبتحرك المال والتجارة واحياء الموات لا يبقى للبطالة اثر كبير على المجتمع وعندما تصبح القناعة كنز وتصبح الجنة غاية لا يبقى للصراع على المال دور بل يوجد تعاون وتكاتف فتصلح المجتمعات والبيئة والأرض بإذن الله.

الفصل الثالث:

دراسة حالة الاقتصاد الجزائري

و إثبات

الدورات الاقتصادية عليه.

تمهيد:

مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وإلى يومنا بمراحل وظروف جعلته يعرف أحيانا انتعاشا ورواجا في مؤشراته أو كسادا وركودا أحيانا أخرى، وسنقوم من خلال هذا الفصل بدراسة لأهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري ، والتي سنحاول من خلالها إثبات مدى تأثره بمراحل الدورات الاقتصادية، وذلك بقراءة هذه المؤشرات وتحليلها، ثم تقييمها، ويكون ذلك من خلال المباحث التالية:

_ نبذة عن الاقتصاد الجزائري ومكانته عالميا وإفريقيا.

_ إثبات الدورات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2020/2000.

_ تقييم السياسة المالية والنقدية خلال الفترة وتحديات تطبيق النظام الاقتصادي الاسلامي في الجزائر.

المبحث الأول: نبذة عن الاقتصاد الجزائري

بعد حصولها على الاستقلال السياسي، سعت الجزائر إلى تحقيق النهوض الاقتصادي والتنموي من خلال اتباع مخططات اصلاحية وبرامج إنعاشية شاملة، الهدف منها تأسيس دولة ذات سيادة سياسية، اقتصادية واجتماعية.

المطلب الأول: اقتصاد الجزائر بعد الاستقلال

فرض الاستدمار الفرنسي خلال سنوات احتلاله للجزائر نهبا ممنهجا لخيراتها وثرواتها (طيلة 132سنة)، وذلك عبر قرارات وإجراءات وقوانين مجحفة، فقد تم تقدير ما تمّ عند احتلال الجزائر ما يعادل 80 مليون فرنك، بحساب ذلك الزمن وقد تتعدى اليوم 80 مليار دولار، وبعض الفرنسيين قدروها بـ180 مليار دولار[1]، و ظلت تغذي فرنسا بكل ما لذ وطاب، وذكر أن ما يزيد عن 110 طن من الكنوز الجزائرية من ذهب وفضة (612 كلغ الذهب و 108 طن 17804 كلغ من الفضة، سبائك من التبر والذهب الخالص، أحجار الكريمة) وأزيد من 180 مليار دولار (النقود الاجنبية بما يعادل 80 مليون فرنك بحساب ذلك الزمن)، كما تم تهريب 7000 طن من الحديد الجزائري (شيد به اهم معلم سياحي في العالم برج ايفل بالعاصمة باريس)، 30,000 بندقية ذات قيمة كبيرة،... كلها خيرات هرّبت على متن خمس بواخر فرنسية سرقة، كما تم اكتشاف النفط عام 1956م تزامن ذلك مع اندلا ع وتطور الثورة التحريرية، اتخذت فرنسا على إثرها قرار فصل الصحراء الجزائرية.

كما استغلت مناجم الذهب والحديد والفحم ومختلف المعادن في خدمة الاقتصاد الفرنسي انطلاقا من أرض الجزائر، إضافة إلى قانون الأهالي 1871م الذي كان له الأثر البالغ في نهب خيرات وثروات الجزائر، والذي ينص على تمليك الأراضي الزراعية الخصبة للمعمرين الأوروبيين (مستوطنون) قدموا من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا ومالطا، وتسخيرها لخدمتهم.

[1] فيصل بن سعيد تليلاني، ندوة تاريخية بمناسبة يوم الشهيد، جامعة الامير عبد القادر قسنطينة، 2022/02/18م.

كما اكتشف المستدمر الغاشم بدخوله إلى الجزائر مصدر تمويل مهم والمتمثل في ثروة الأوقاف من مدارس ومساجد وغيرها من الأملاك الوقفية آنذاك والذي قام بتأميمه[1].

وبعد الاستقلال ترك المستدمر وراءه ما يقارب 800 مؤسسة مخربة لا تمتلك أدنى شروط العمل خاصة مع مغادرة إطاراتها المسيرة، وعليه وجدت الجزائر نفسها أمام اقتصاد متخلف وتابع لفرنسا في أغلبه، ولم تجد فرصة أمامها للقضاء على هذه الوضعية الاقتصادية إلا من خلال برنامج طرابلس[2] الذي انعقد سنة 1962م، والذي يعتبر أول وثيقة رسمية تقدم استراتيجية التنمية التي طبقت في الجزائر، ورغم أن هذا البرنامج قد أشار بوضوح إلى ضرورة التصنيع إلا أنه لم يقدّم سياسة صناعية محددة واكتفى بتقديم خطوط عريضة لمشروع التنمية يعتمد على إصلاح زراعي وتصنيع ضروري وتأميم للموارد الوطنية[3].

(الجدول 4): أهم التأميمات خلال فترة الستينات.

التأميمات	تاريخ التأميم
–تأميم أراضي المعمرين وتطبيق نظام التسيير الذاتي.	1963
تأميم بنك الجزائر وإصدار عملة الدينار الجزائري	جانفي 1963
–تأميم جميع البنوك الأجنبية.	ماي 1966
تأميم المناجم	ماي 1966
تأميم شركات التأمين والتجارة الخارجية وقطاع النقل	ماي 1966

المصدر: بن جامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال، الهيئة العامة السورية للكتابة، 2012م، ص 45.[4]

---

[1] **الأوقاف .. واقع وآفاق**، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، متاح على الموقع: https://www.marw.dz تاريخ الزيارة: مارس 2022م.

[2] مؤتمر طرابلس 1962م، انعقد في جوان 1962م لرسم سياسية ما بعد الحرب في الجزائر انعقد هذا المؤتمر بمدينة طرابلس بليبيا في الفترة الممتدة بين 27 ماي إلى 04 جوان 1962 حضرته قيادات الثورة السياسية والعسكرية كأعضاء الحكومة المؤقتة وعلى رأسهم بن يوسف بن خدة والقيادة العامة لأركان الحرب وعلى رأسهم العقيد هواري بومدين وقادت الولايات وبعض المسؤولين الذين أفرج عنهم بعد توقيع اتفاقية ايفيان الثانية، وخلال هذا المؤتمر تم تحديد المعالم الكبرى للدولة الجزائرية في نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وكانت من بين الاختيارات الاقتصادية مايلي: تبني النظام الاشتراكي كوسيلة للتنمية الشاملة في البلاد، محاربة الاحتكارات والإقطاعية.

مراجعة العلاقات الاقتصادية مع الخارج، بناء اقتصاد وطني متين، إقرار إصلاح زراعي (الثورة الزراعية) ، تأميم البنوك والتجارة الخارجية، تأميم الثروات الطبيعية، تطوير المنشات القاعدية الصناعية.

[3] دوراسي مسعود، **سياسة التصنيع بالجزائر وانعكاساتها على الانتشار الصناعي بولاية البليدة للفترة 1980–1994م**، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996م، ص 63.

[4] بن جامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال، الهيئة العامة السورية للكتابة، 2012م، ص 45.

واعتمدت الجزائر سياسة الصناعات الثقيلة للقضاء على التخلف الذي ورثته عن الاستدمار، فاستثمرت في صناعة الحديد والصلب والصناعات الطاقوية والمحروقات البتروكيماوية، حيث سخرت لها إمكانيات ضخمة تجاوزت 120 مليار دج للفترة الممتدة ما بين 1966م و1990م...

بالإضافة إلى ذلك تم الاهتمام بقطاع المحروقات خاصة بعد عمليات التأميم التي طالتها خلال سنة 1971م، وتأميم المؤسسات الاستخراجية سنة 1966م.

ونظرا للدور الذي تلعبه المحروقات في عملية التنمية الصناعية وتوفرها في الجزائر، تم تأسيس شركة سونطراك سنة 1963م للتكفل بهذا القطاع، إلا أن سيرورة التصنيع في تلك الفترة لم تأت بالنتائج المسطرة، وواجهت عدة مشاكل كضعف الإمكانيات الناجمة عن النزيف المالي الذي تعرضت له الدولة بسبب حاجة هذا القطاع للتمويل، وعليه تبنت الجزائر في مرحلتها الانتقالية سياسة الصناعة الخفيفة حيث توجهت إلى الصناعة الاستهلاكية كصناعة النسيج وصناعة الجلود والأحذية والصناعة الغذائية، ورغم كل هذه الجهود إلا أنه لم يحقق القطاع العمومي النجاح المرجو منه، كما أن تدخل الدولة عرقل عمل المؤسسة العمومية كشركة تجارية، كل ذلك من شأنه بروز عدد من النقائص في القطاع الاقتصادي العمومي[1].

ويمكن إجمال تحديات الاقتصاد الجزائري عقب الاستقلال في:

- هيمنة للقطاع العمومي واعتماد التخطيط المركزي، والتوجه إلى النموذج الاشتراكي والاعتماد على قطاع المحروقات.

- احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وذلك لتبنيها نظام الحماية الجمركية سواء على مستوى الواردات أو الصادرات.

- التركيز على قطاع الصناعات الثقيلة وتهميش باقي القطاعات.

[1] وافية تجاني، **واقع وتحديات الاقتصاد الجزائر ي: دراسة تحليلية**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 08، العدد 02، 2021م، ص85.

المطلب الثاني: وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970/2020م)

بعد فشل القطاع العمومي_ بعد الاستقلال_ في تحسين الوضعية العامة للاقتصاد لجأت الدولة إلى التخلي عن النظام الاشتراكي والاتجاه التدريجي إلى اقتصاد السوق المفتوح من خلال الاصلاحات المتبعة وذلك من أجل خلق استقرار اقتصادي وتحريك عجلة التنمية مجددا خاصة في ظل التحولات والتقلبات الحاصلة في الاقتصاد الدولي و الصراع التجاري العالمي، والجدول الموالي يلخص أهم مخططات وبرامج الانعاش الاقتصادية المتبعة خلال الفترة (1970/2020م) .

(الجدول 5): جدول لاهم مخططات وبرامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة (1970 /2020م).

مخططات وبرامج الانعاش	الفترة
المخطط الرباعي الأول	**1970–1973**
المخطط الرباعي الثاني	**1974–197**
المخطط الخماسي الأول (إعادة الهيكلة)	**1980–1984**
المخطط الخماسي الثاني	**1985–1989**
برنامج التثبيت الاقتصادي 1، 2 ، 3	**1989–1994**
برنامج التعديل الهيكلي	**1995_1998**
برنامج الانعاش الاقتصادي	**2001_2004**
البرنامج التكميلي لدعم النمو	**2005_2009**
البرنامج الخماسي للتنمية	**2010_2014**
برنامج توطيد النمو الاقتصادي	**2015_2019**
النموذج الجديد للنمو	**2016_2030**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: Achour Tani Yamna, L'analyse de la croissance économique en Algérie, 26[1].

[1] Achour Tani Yamna, L'analyse de la croissance économique en Algérie, Thèse de doctorat, Faculté des Sciences Economiques Commerciale et des Sciences de Gestion, Université abou bekr belkaid, Tlemcen, 2014, p26.

من خلال تتبع مخططات وبرامج الانعاش الاقتصادي يتضح جليا أن الاقتصاد الجزائري قد مر بمراحل شكلت في مجموعها واقع الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وإلى الحاضر، فانطلاقا من اعتماد النموذج الاشتراكي بعد الاستقلال وسياسة الصناعة الثقيلة واعتماده على قطاع المحروقات الذي عرف انخفاضا في سعر البترول نتج عنه وقوع الاقتصاد في تخبطات، خاصة وأنه المصدر الأساسي للإيرادات، كل هذا أدى إلى الاستعانة بالإصلاحات الاقتصادية وفق مخططات وبرامج شاملة كالخصخصة، وإصلاح النظام البنكي وتنويعه تمهيدا نحو مرحلة الانتقال والانفتاح على السوق تماشيا مع متطلبات التحول الحاصل في الاقتصاد الدولي، والشكل الموالي يبين نتائج الاصلاحات على بعض مؤشرات الاقتصاد خلال الفترة (2001/1999م).

(الشكل 24): نتائج الاصلاحات على بعض مؤشرات الاقتصاد خلال الفترة (2001/1999م).

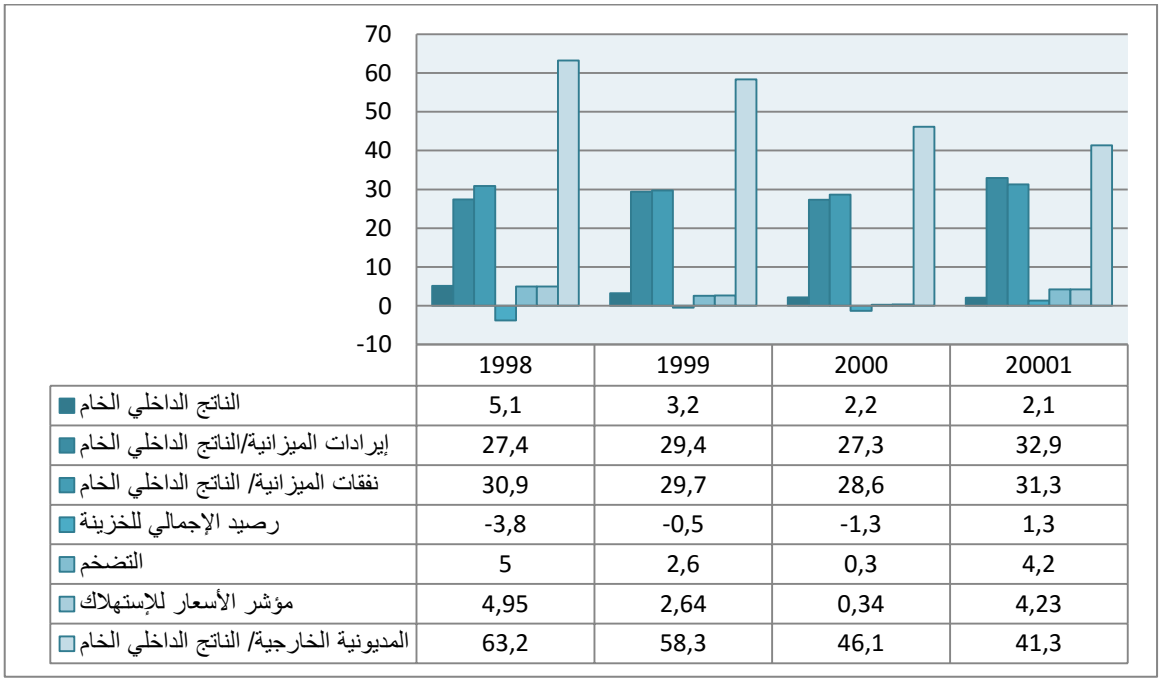

	1998	1999	2000	20001
الناتج الداخلي الخام	5,1	3,2	2,2	2,1
إيرادات الميزانية/الناتج الداخلي الخام	27,4	29,4	27,3	32,9
نفقات الميزانية/ الناتج الداخلي الخام	30,9	29,7	28,6	31,3
رصيد الإجمالي للخزينة	-3,8	-0,5	-1,3	1,3
التضخم	5	2,6	0,3	4,2
مؤشر الأسعار للإستهلاك	4,95	2,64	0,34	4,23
المديونية الخارجية/ الناتج الداخلي الخام	63,2	58,3	46,1	41,3

المصدر: Rapport, Indicateur de l'economie Algérienne Rapport de la Banque d'Algérie, https://www.bank-of-algeria.dz[1]

[1] Rapport, Indicateur de l'economie Algérienne Rapport de la Banque d'Algérie, https://www.bank-of-algeria.dz, p 26.

انطلاقا من الشكل أعلاه تظهر المعدلات بمقادير موجبة خلال السنوات الأربع حيث سجل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001/1998م)، تطورا مرضيا بسبب ارتفاع أسعار النفط، مما كان له انعكاسا إيجابيا على جميع المؤشرات المالية يظهر ذلك من خلال قدرة الجزائر على تقليص مخزون مديونيتها بنسبة معتبرة إذ انتقل مخزونها من 63،2 %سنة 1998م إلى 3،41% سنة 2001م.

(الشكل 25): تطور الناتج المحلي الخام وميزان المدفوعات وحجم الاستثمار الأجنبي خلال الفترة (2014/2001م)

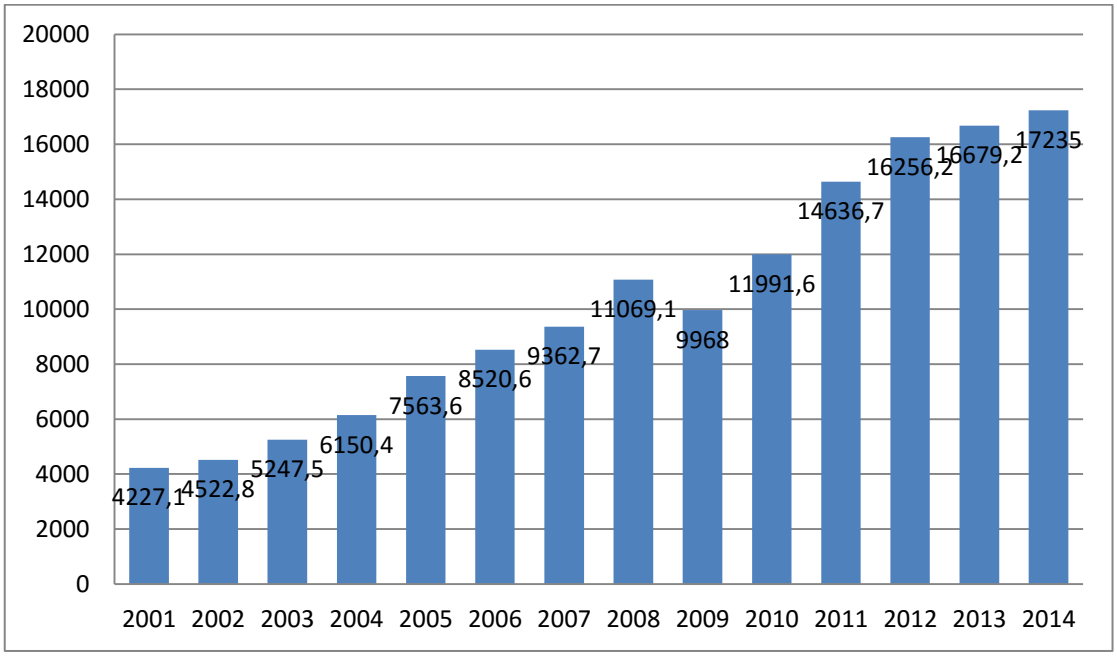

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات والإعلام الالي CNIS إحصائيات الناتج المحلي الخام للفترة 2014/2001م[1].

من خلال الشكل أعلاه يمكن ملاحظة تزايد تطور معدلات الناتج الداخلي الخام بشكل كبير خلال فترة الدراسة إذ شهدت الفترة تزايدا ملحوظا لمعدلات الناتج الداخلي ويرجع السبب إلى ارتفاع أسعار النفط كونها تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، خاصة وقد شهدت الفترة (2008/2003م)، ارتفاعًا كبيرًا في الأسعار العالمية، مما أدى إلى تحسن الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي، إضافة إلى البرامج التنموية والاستثمارات

[1] الديوان الوطني للإحصائيات والإعلام الالي CNIS إحصائيات التجارة الخارجية للفترة 2000/2012م، متاح على الموقع: https://www.ons.dz تاريخ الزيارة: 2023/2/20م.

العامة التي أطلقتها الحكومة الجزائرية مثل برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004/2001م)، وبرنامج دعم النمو (2009/2005م)، وبرنامج الخماسي (2014/2010م)، مما حفّز النشاط الاقتصادي، حيث انتقلت من 4227 دولارا سنة 2001م إلى 5247 دولارا سنة 2003م أي بنسبة 8.36%، ثم تواصل الصعود بنسب متفاوتة بلغت نسبة 28.78% ثم 42.88% سنتي (2007و2008م) على التوالي بعد دخول اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية حيز التنفيذ ليبلغ الناتج المحلي الخام خلال سنة 2008م حوالي 11069 دولارا، ليعرف استقرارا نسبيا سنة 2009م، وتعاود الصعود سنة 2010م بعد إطلاق برنامج التنمية الخماسي بنسبة 16.74% وتصل القيمة 17235 دولارا سنة 2014م.

كما يعكس هذا التزايد استفادت الجزائر من فترة ازدهار النفط، مما سمح لها بتوسيع الإنفاق العام، لكنها لم تنجح في تنويع الاقتصاد بشكل كافٍ، مما جعلها تواجه صعوبات بعد 2014م مع انهيار أسعار النفط.

(الشكل 26): وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000/2015م. (مليار دولار).

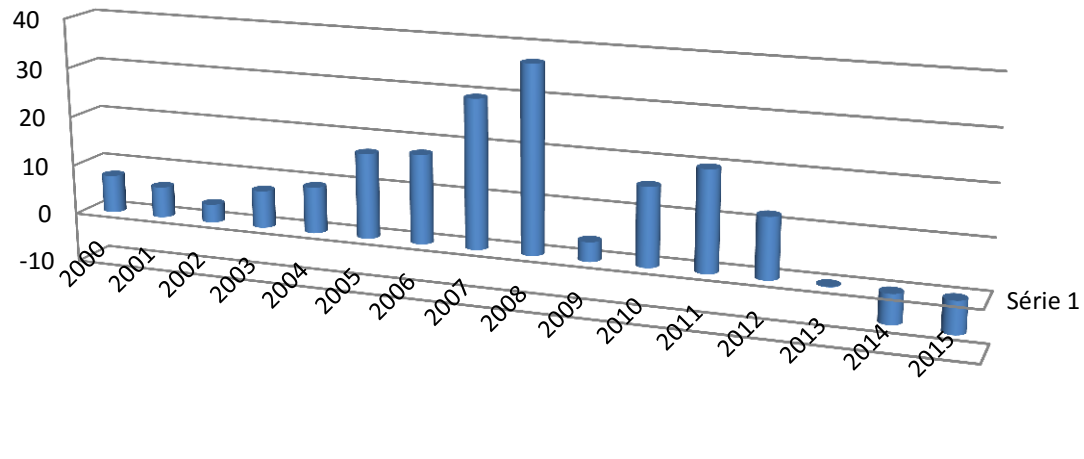

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
Série 1	7,57	6,19	3,66	7,47	9,25	16,94	17,73	29,53	36,99	3,86	15,58	19,9	12,06	0,13	-5,88	-6,44

المصدر: عويناتي عبد القادر، خليفاتي جمال، قراءة تحليلية لأهم مؤشرات تطور الاقتصاد الجزائري للفترة 2015/2000م[1].

1 عويناتي عبد القادر، خليفاتي جمال، **قراءة تحليلية لأهم مؤشرات تطور الاقتصاد الجزائري للفترة 2000/ 2015م**، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 6، 2018م، ص 2.

(الشكل 27): حجم الاستثمار الاجنبي خلال الفترة (2017/2010م) (مليار دولار).

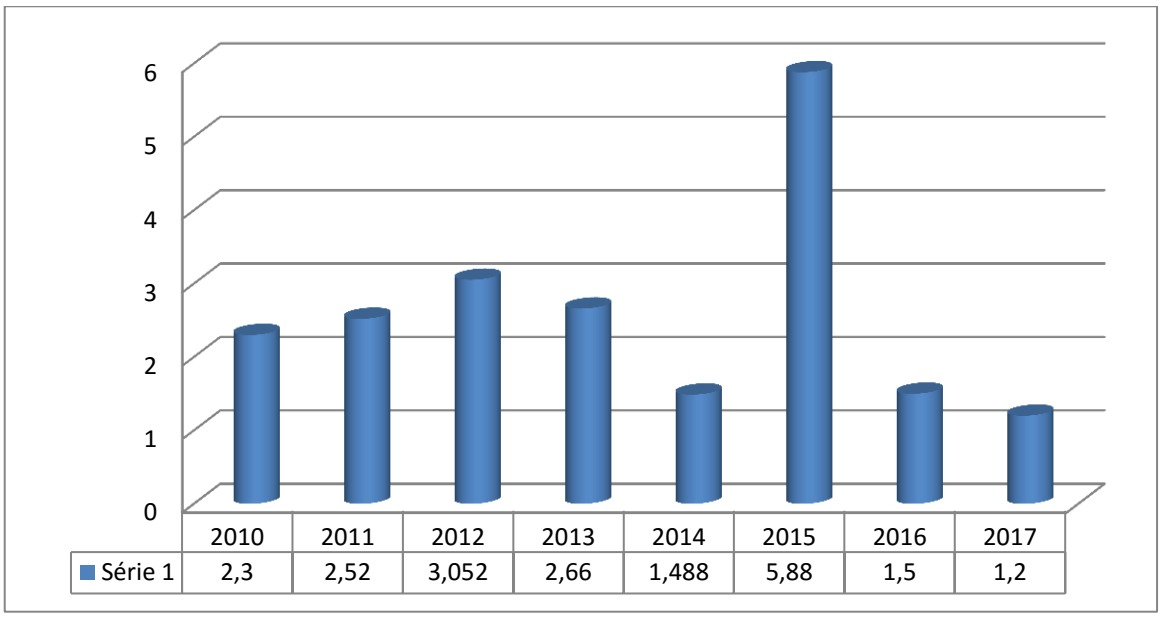

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات والإعلام الالي CNIS إحصائيات التجارة الخارجية للفترة 2017/2000م

ويظهر من خلال (الشكل 1) التطور الملحوظ في ميزان المدفوعات الذي حقق ارتفاعا ملحوظا فمن 42271 مليار دينار سنة 2001م إلى 93627 مليار دينار سنة 2007م إلى 166792 مليار دينار سنة 2013م، كذلك من خلال (الشكل 2) يمكن ملاحظة التطور الايجابي في حجم الاستثمار الأجنبي الذي ارتفع من 3 ،2 مليار دولار سنة 2010م إلى 05،3 مليار دولار سنة 2012م، والذي عرف هبوطا حادا سنة 2015 حيث وصل إلى 588 مليون دولار وذلك بسبب حالة السوق العالمية ليعاود الارتفاع سنتي 2016م و2017م إلى 2،1 مليار دولار، مما يدل على تحسن الوضعية الاقتصادية بالنسبة للجزائر رغم ما تخلل الفترة من أزمات متعددة الأشكال (أزمة الشغل، الفقر، وأزمة الصحة والسكن)، التي أدت ببعض القطاعات إلى مستويات حرجة.

المطلب الثالث: مكانة وترتيب الاقتصاد الجزائري بين اقتصاديات العالم

الجزائر بفضل موقعها الاستراتيجي كفضاء اقتصادي غني بالموارد الطبيعية ومكانتها السياسية والتاريخية تعتبر طرفا فعالا في المبادلات التجارية العالمية والإفريقية، تساهم في سوق النفط الدولية من خلال العضوية في منظمة الدول المصدرة للبترول opec[1].

1 OPEC: هي منظمة حكومية دولية من 13 دولة. تأسست في 14 سبتمبر 1960 في بغداد من قبل الأعضاء الخمسة الأوائل)إيران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويلا(، ومقرها الرئيسي في فيينا في النمسا منذ عام 1965، تهتم بتنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء وتوحيدها، وضمان استقرار أسواق النفط، من أجل تأمين إمداد فعال واقتصادي ومنتظم للنفط من أجل المستهلكين، ودخل ثابت

كما أنها عضو مؤسس للاتحاد الإفريقي[1]، وعضو مؤسس لمبادرة الشراكة من أجل التنمية في إفريقيا NEPAD[2]،كل هذا يجعل منها طرفا فعالا مؤثرا ومتأثرا.

عالميا: (مكانة وترتيب الاقتصاد الجزائري عالميا).

توجد العديد من المنظمات المتخصصة في تنقيط الدول من أهمها الأمم المتحدة ومؤسساتها كبرنامج الأمم الإنمائي والبنك الدولي، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، المنتدى الاقتصادي العالمي، المعهد العالمي لريادة الأعمال الشفافية العالمية وغيرها، و هذا الجدول يتضمن أهم منظمات التصنيف الاقتصادي الدولي مع التقارير التي تُصدرها وترتيب الجزائر فيها[3].

(الجدول 6): أهم منظمات التصنيف الاقتصادي الدولي مع التقارير التي تصدرها وترتيب الجزائر فيها

الرقم	الجهة المصدرة للتقرير	اسم التقرير	سنة الاصدار	الدول	درجة	الترتيب
1	برنامج الامم المتحدة الإنمائي	Human deve-lopment report	2016	188	1/0.745	83
2	مجموعة البنك الدولي	Doing busines	2018	190	100/46.71	166
3	المنتدى الاقتصادي العالمي	Globale compe-titveness report.	2017/2018	137	10/4.07	86
4	المنتدى الاقتصادي العالمي	Globale compe-titveness report. Higher educa-tion training in-dex	2017/2018	137	7/4	92
5	المنتدى الاقتصادي العالمي وجامعتا بال وكولومبيا الأمريكيتان	Environmental preformance in-dex	2016	180	100/57.18	88
6	IN– المنظمة العالمية للملكية	The globale in-	2017	127	100/24.34	108

للمنتجين، ومردود رأس مال عادل لأولئك الذين يستثمرون في صناعة النفط، وتشمل حاليًا :الجزائر، وأنغولا، وغينيا الاستوائية، والجابون، وإيران، والعراق، والكويت، وليبيا، ونيجيريا، وجمهورية الكونغو، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وفنزويلا.

1 **الاتحاد الأفريقي** :**AU** منظمة دولية تتألف من 55 دولة أفريقية، تأسست في 9 يوليو 2002م، من بين أهداف مؤسسات الاتحاد الأفريقي الأساسية تسريع وتسهيل الاندماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي للقارة.

2 NEPAD : مبادرة تم صياغتها وتبنيها من قبل رؤساء خمس دول أفريقية، هي مصر والجزائر ونيجيريا وجنوب أفريقيا والسنغال، تهدف إلى تخفيف الفقر، سد الفجوة في مجال التعليم، وقف هجرة العقول، الرعاية الصحية.

3 عبد الفتاح داودي، **الجزائر في التصنيفات الاقتصادية الدولية**، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، العدد 6، المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان، الجزائر،2018م، ص 213.

				novation index	الفكرية معهد SEA	
7	الاتحاد الدولي للاتصالات	Measuring the information society report	2017	193	10/4.67	102
8	منظمة الشفافية العالمة	Corruption perception index	2018	176	100/33	112
9	المعهد العالمي لريادة الاعمال	Globale entrepreneurship and development index	2017	137	100/24.7	80
10	معهد لجاتوم legatum	Legatum prosperity index	2017	149	100/50.28	116
11	Sustainabledevelopment solutions network (UN)	Word hapines index	2017	155	10/5.872	53

المصدر: عبد الفتاح داودي، الجزائر في التصنيفات الاقتصادية الدولية ، ص 213[1].

من الجدول وبتتبع ترتيب الجزائر وفق التقارير التي تصدرها مختلف المنظمات نلاحظ أن الجزائر حققت نتائج معتبرة وإيجابية في مؤشرات كالتعليم والصحة والاتصالات، وأيضا مؤشر الأداء البيئي وبعض المؤشرات الكلية ويظهر ذلك من خلال احتلالها المركز 83 من أصل 188 عام 2016م برنامج الأمم المتحدة الانمائي، فيم احتلت المركز 88 من 188دولة وفق المنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2016م، كما تبوأت المركز 80 من 137 سنة 2017م وفق المعهد العالمي لريادة الاعمال، فيم أثرت باقي المؤشرات في سلم التصنيفات كالتنافسية والابتكار وزيادة الأعمال والتنمية، هذا ما يبينه ترتيب الجزائر وفق المنتدى الاقتصادي العالمي لسنتي 2018/2017م حين احتلت المركز 92من137، والمركز 108من127وفق المنظمة العالمية للملكية الفردية سنة 2017م.

[1] عبد الفتاح داودي، **الجزائر في التصنيفات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 213.

واحتلت المرتبة 92 عالميا في مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2018م الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس"[1]، هذا ما يدعو إلى ضرورة الاهتمام بتنويع الاقتصاد للحد من اختلالات الاقتصاد الكلي، والاهتمام بالقطاع الخاص وكذا تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص والقضاء على البيروقراطية والرشوة والمحسوبية.

(الشكل 28): تطور صادرات الجزائر خلال الفترة 2020/2010م. (مليون دولار امريكي)

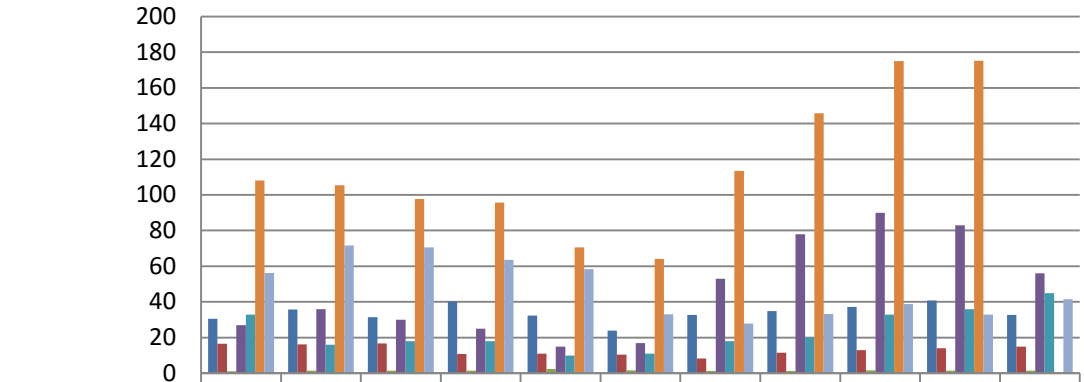

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مواد غذائية	30,5	35,7	31,4	40,2	32,3	23,9	32,7	34,9	37,3	40,8	32,8
مواد أولية	16,5	16,2	16,7	10,8	11	10,5	8,4	11,5	13	14	15
مواد نصف مصنعة	1,089	1,495	1,519	1,608	2,35	1,658	1,299	1,41	1,626	1,445	1,433
تجهيزات صناعية	27	36	30	25	15	17	53	78	90	83	56
سلع استهلاكية	33	16	18	18	10	11	18	20	33	36	45
إجمالي الصادرات	108,09	105,4	97,619	95,608	70,65	64,058	113,4	145,81	174,93	175,25	
الطاقة	56,143	71,662	70,571	63,662	58,362	33,081	27,917	33,203	38,897	32,926	41,55

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على احصاءات بنك الجزائر متاح على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/ar... .تاريخ الزيارة: مارس 2021م.

تشير الإحصاءات إلى أن صادرات الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2020م، اعتمدت بشكل كبير على قطاع الطاقة (النفط والغاز)، حيث شكّل هذا القطاع أكثر من 90% من إجمالي الصادرات، ما يعكس ضعف التنوع الاقتصادي، و لوحظ خلال هذه الفترة تذبذب كبير في صادرات الطاقة، خاصة بعد أزمة انخفاض أسعار النفط عام 2014م، مما أدى إلى تراجع كبير في الإيرادات سنة 2015م، وما بعدها.

[1] تقرير التنافسية العالمي السنوي من أهم مؤشرات القياس الاقتصادية في العالم، لا سيما وأنه يقيس قطاعات مختلفة، منها جودة المؤسسات، والبنية التحتية، وتكنولوجيا المعلومات، والاقتصاد الكلي، والصحة بالإضافة إلى مهارات سوق الشغل، والقطاع التجاري والمالي، وقطاع الأعمال، والقدرة على الابتكار .

أما الصادرات خارج المحروقات، مثل المواد الغذائية والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة، فقد حافظت على مستويات ضعيفة نسبياً، مع زيادات طفيفة وغير كافية لتعويض تراجع قطاع الطاقة .وتُظهر هذه الإحصاءات أن الجزائر بحاجة إلى تنويع اقتصادها وصادراتها، خاصة عبر دعم الصناعات التحويلية وتشجيع الإنتاج المحلي الموجه للتصدير.

ويعرف إجمالي الصادرات تذبذبا لارتباطه بالوضع الاقتصادي العالمي من جهة ولكونه يتأثر بأسعار المحروقات في السوق العالمي من جهة أخرى.

نشير إلى أن السوق الأول للصادرات الجزائرية خلال الفترة هو الاتحاد الأوربي وذلك بنسبة 62.57%؛ 64.52%؛ 52.20 %؛ 59.14%خلال سنوات ،2000 ،2001 ،2002 2003م على التوالي، وبلغت سنة 2004م نسبة 72 % من مجموع الصادرات بقيمة 22546 مليون دولار.

لكن وبدخول اتفاق الشراكة الأورو متوسطية سنة 2005م حيز التنفيذ، نلاحظ أن نسبة الصادرات الموجهة للسوق الأوربية بدأت تنخفض لتصل إلى نسبة 43 % سنة 2007م، وذلك نتيجة ضعف تنافسية الصادرات الجزائرية في الأسواق الأوربية[1].

تأتي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوربي، حيث تراوحت نسبة الصادرات الموجهة لهذه المنطقة بين 23% و 37% أين انتقلت قيمة الصادرات من 5528 مليون دولار سنة 2000م إلى 22325 مليون دولار سنة 2012م، أما في المركز الثالث من حيث التعامل تأتي أمريكا الجنوبية وأسيا أين بلغت نسبة أمريكا الجنوبية 7 % أي ما يقارب 1637 مليون دولار سنة 2000م ، و 2.8 % سنة 2004م (أدنى نسبة خلال فترة الدراسة) بمجموع 876 مليون دولار ، ثم تستقر خلال الفترة 2004/ 2012م حيث وصلت نسبة الصادرات 3586 مليون دولار سنة 2012م.

[1] يوسف مروش، علي خليد، **تحليل تطور التجارة الخارجية واثره على النمو والاقتصادي في الجزائر**، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 6، ص 168.

(الشكل 29): تطور واردات الجزائر خلال الفترة (2019/2010م)(مليون دولار أمريكي)

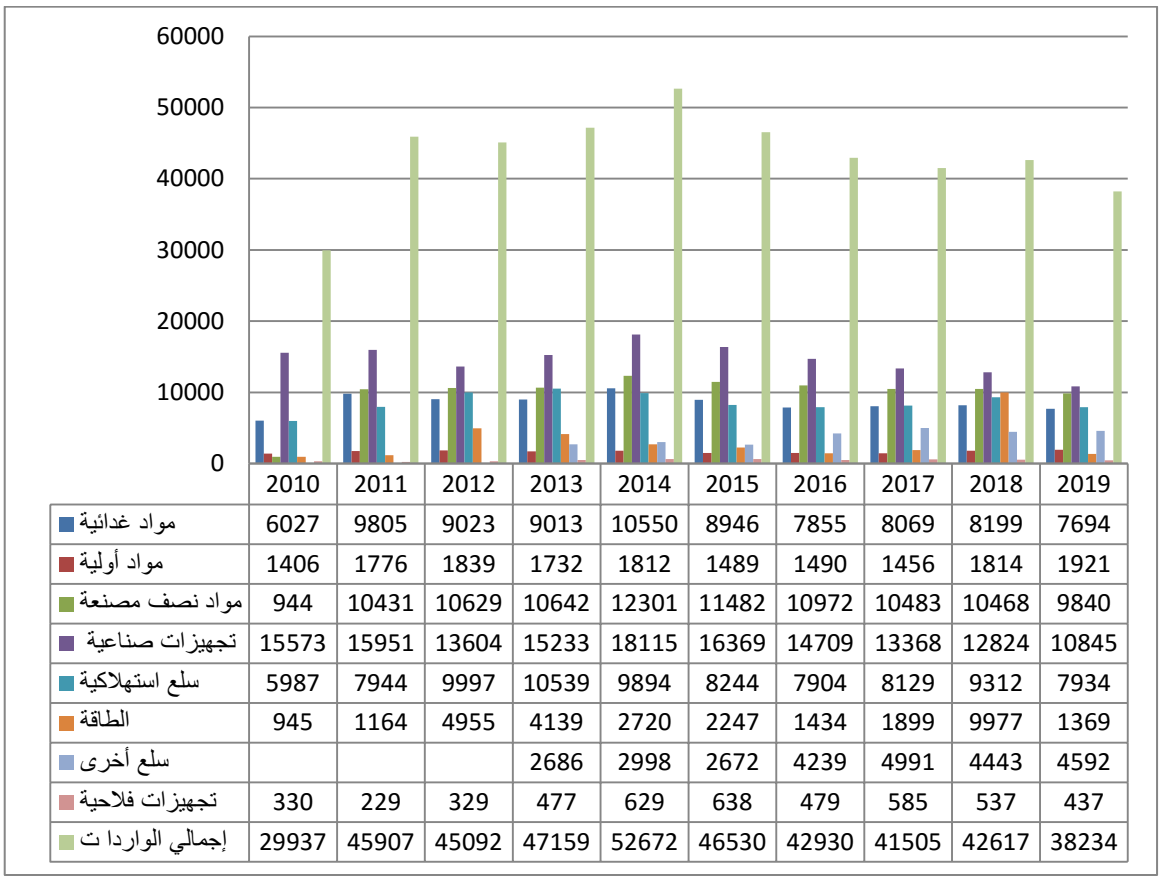

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مواد غذائية	6027	9805	9023	9013	10550	8946	7855	8069	8199	7694
مواد أولية	1406	1776	1839	1732	1812	1489	1490	1456	1814	1921
مواد نصف مصنعة	944	10431	10629	10642	12301	11482	10972	10483	10468	9840
تجهيزات صناعية	15573	15951	13604	15233	18115	16369	14709	13368	12824	10845
سلع استهلاكية	5987	7944	9997	10539	9894	8244	7904	8129	9312	7934
الطاقة	945	1164	4955	4139	2720	2247	1434	1899	9977	1369
سلع أخرى				2686	2998	2672	4239	4991	4443	4592
تجهيزات فلاحية	330	229	329	477	629	638	479	585	537	437
إجمالي الواردا ت	29937	45907	45092	47159	52672	46530	42930	41505	42617	38234

المصدر[1]: من إعداد الباحثة بالاعتماد على احصاءات بنك الجزائر متاح على الموقع: https://www.bank-of-....algeria.dz/ar.تاريخ الزيارة: مارس 2021م.

نلاحظ من خلال الجدول التصاعد المستمر لقيمة الواردات خاصة المواد الغذائية و الاستهلاكية، وكذا التجهيزات الصناعية ما يدل على تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج، حيث بلغت 9940 مليون دولار سنة 2001م، بعد دخول اتفاق الشراكة الأورو متوسطية حيز التنفيذ عرفت الواردات ارتفاعا بنسب متفاوتة بلغت نسبة 28.78%سنة 2007م، 42.88 % سنة 2008م، لتبلغ قيمة الواردات (2008م) حوالي 39479 مليون دولار، في 2009م، 2010م شهدت استقرارا ثم تعاود الصعود سنة 2011م بعد إطلاق برنامج التنمية الخماسي بنسبة 16.74 % وتصل القيمة 46801سنة 2012م.

[1] احصاءات بنك الجزائر متاح على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/ar.... .تاريخ الزيارة: مارس 2021م.

أما من حيث طبيعة السلع المستوردة فنجد أن سلع التجهيز الصناعي تحتل المرتبة الأولى بنسبة تتراوح بين 29 % و42 % من نسبة الواردات سجلت سنة 2012م، لتبلغ قيمة 8452 مليون دولار و13453 مليون دولار سنة 2012م، وهذا بسبب السياسة المطبقة خلال هذه الفترة والمتمثلة في دعم الدولة للمؤسسات المتوسطة والمصغرة قصد تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

انخفضت نسبة واردات المواد الغذائية من مجموع الواردات إلى 19% سنة 2012م، إلا ان قيمتها ارتفعت إلى 8983 مليون دولار سنة 2012م، يدل هذا على ضعف القطاع الفلاحي وفشل سياسة التنمية الفلاحية والإصلاح الفلاحي المطبقة[1]، كما شهدت السلع الاستهلاكية غير الغذائية ارتفاعا مستمرا ...

سنة 2014م وصل إجمالي حجم الواردات إلى 59019 مليون دولار أمريكي ليتراجع بعدها إلى 48573 و44632 مليون دولار أمريكي سنتي 2018م، 2019م على التوالي، تجدر الاشارة هنا إلى أن من أسباب تراجع الصادرات أو الواردات راجع إلى الوضع الصحي بسبب جائحة كورونا، وتمثل دول الاتحاد الأوروبي بأكثر من 50% من الواردات وأيضا 50% من الصادرات الجزائرية[2].

إفريقيا: (مكانة وترتيب الاقتصاد الجزائري بين اقتصاديات إفريقيا).

على الرغم من كون الجزائر من كبار منتجي النفط والغاز داخل القارة السمراء، ومنظمة أوبك إلا أنها جاءت في الترتيب رابع أكبر اقتصاد أفريقي، حيث بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي في 2020م نحو 145.2 مليار دولار، وذلك بعد نيجيريا التي احتلت المركز الأول كأكبر اقتصاد إفريقي تليها مصر و جنوب افريقيا في

[1] مفتاح حكيم، **السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة 2003م، ص 07.

المركز الثاني والثالث على التوالي[1].

والشكل التالي يبين ترتيب الجزائر بين أكبر عشر اقتصادات قارة افريقيا:

(الشكل30): ترتيب الجزائر بين أكبر عشر اقتصادات افريقيا (الناتج المحلي بالدولار الأمريكي).

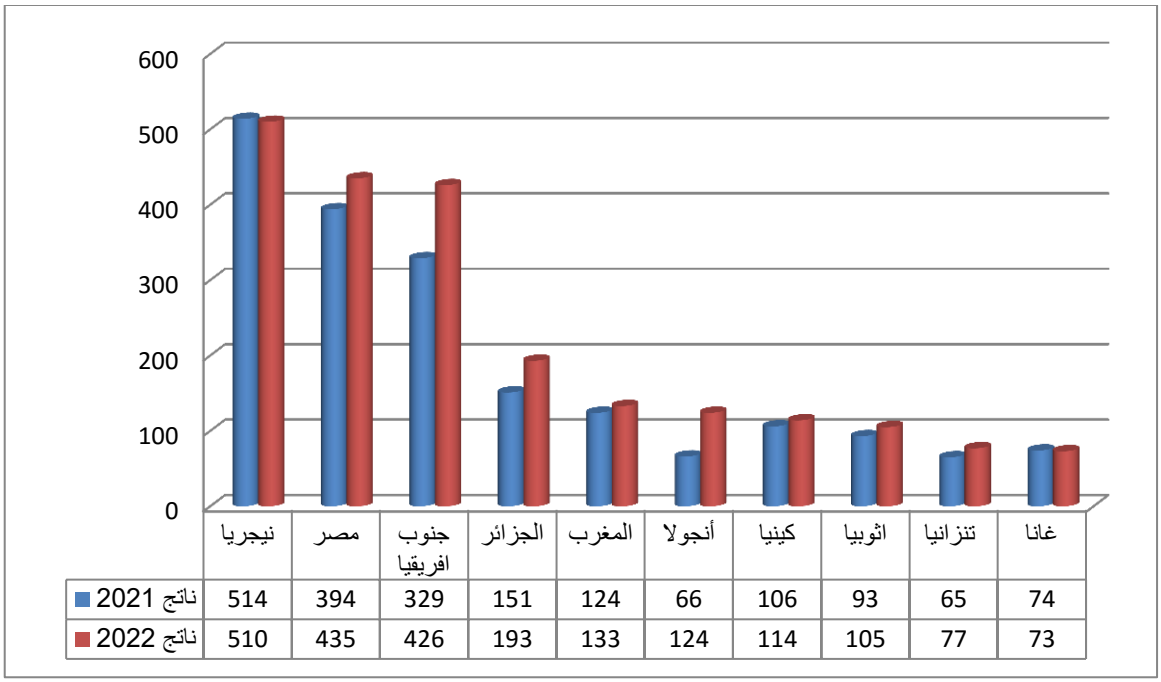

	نيجريا	مصر	جنوب افريقيا	الجزائر	المغرب	أنجولا	كينيا	اثوبيا	تنزانيا	غانا
ناتج 2021	514	394	329	151	124	66	106	93	65	74
ناتج 2022	510	435	426	193	133	124	114	105	77	73

المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي متاح على الموقع: https://www.imf.org .

من خلال الرسم البياني نجد أن الجزائر تتمتع برابع أكبر اقتصاد في افريقيا من حيث الناتج المحلي الإجمالي، والمقدر بنحو 151مليار دولار أمريكي سنة 2021 م، ويأتي ذلك بعد احتلال نيجيريا المركز الأول بـ: 514 مليار دولار ومصر وجنوب إفريقيا في المركزين الثاني والثالث بـ: 394 مليار دولار و329 مليار دولار على التوالي، بينما سجل الناتج المحلي للجزائر عام 2022م ارتفاعا مقارنة بسنة 2021م حيث بلغ 194 مليار دولار.

[1] النعاس كريبع، **مكانة الجزائر ضمن أكبر اقتصادات إفريقيا في 2021م**، نقلا عن بيانات "ستاتيستا" الصادرة عن بيانات البنك الدولي، المنصة الرقمية الاخبارية، على الموقع: https://elikhbaria.dz تاريخ الزيارة: مارس 2023م.

(الشكل 31): ترتيب الدول الخمس الأولى والأكثر تصديرا للغاز الطبيعي إفريقيا.

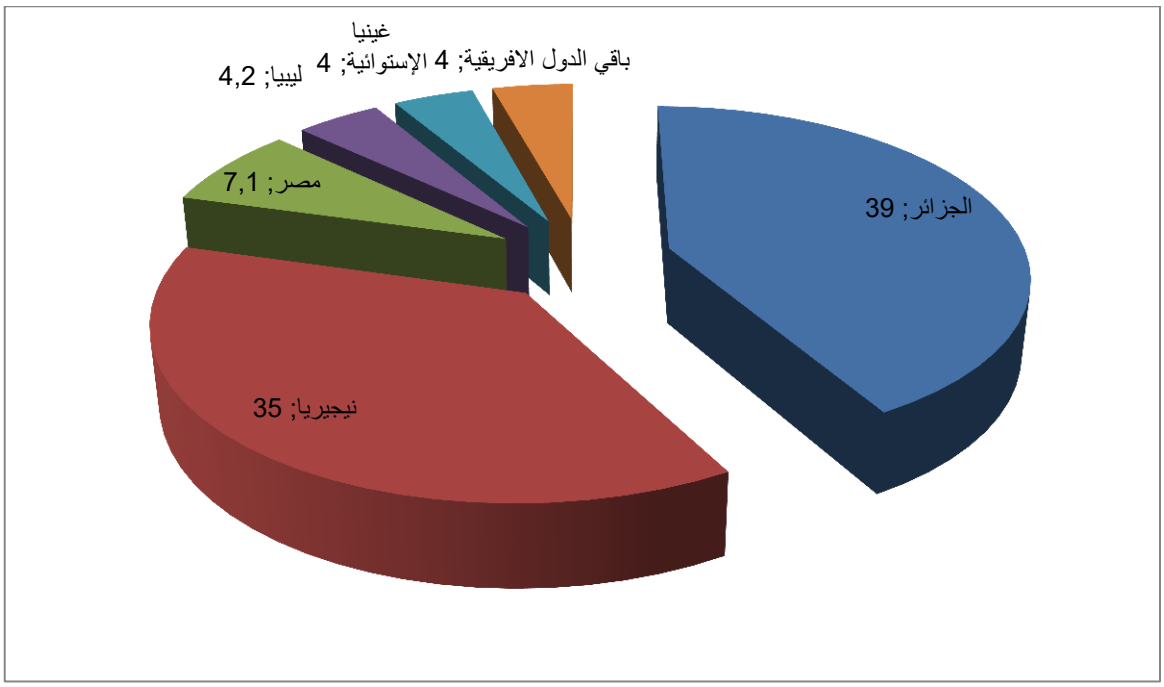

المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي متاح على الموقع: https://www.imf.org .

بحسب تقارير صندوق النقد الدولي تأتي الجزائر في المركز الاول كونها أكبر مصدر للغاز الطبيعي في افريقيا، والسادسة على مستوى العالم، واحتياطاتها المؤكدة من هذا المورد هي عاشر أكبر الاحتياطيات في العالم[1].

في سنة 2015م، صدرت الجزائر حوالي 43 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي الى الخارج، وفي سنة 2018م،ارتفع حجم صادرتها السنوية الى 50 مليار متر مكعب.

[1] تقارير صندوق النقد الدولي متاح على الموقع: https://www.imf.org. تاريخ الزيارة: 2023/3/6م.

المبحث الثاني: إثبات الدورات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2020/2000م)

سعت الجزائر خلال التسعينيات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال برامج الانعاش التي تم الاشارة إليها فيما سبق، ومع بداية سنة 200م تم تصويب الجهود نحو مواصلة تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية، خاصة في ظل التوازنات المالية المستقرة بشكل عام والتي جاءت كنتيجة لارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية أنذاك ومع دخول الجزائر لاقتصاد السوق وتبنيها النظام الرأسمالي إضافة إلى مرور البلد بالمشاكل السياسية والأمنية خلال فترة الثمانينات والتسعينات هذا يعني بالضرورة مرور اقتصادها بمراحل الدورات الاقتصادية ذلك لأنها صفة ملازمة لطبيعة هذا النظام، ولتتبع مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بالدورات الاقتصادية نعرض بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها معرفة تأثر الاقتصاد بالدورة الاقتصادية والتي يمكن من خلال قيمها ونسبها تمييز مدى تأثر الاقتصاد بكل مرحلة من مراحلها.

المطلب الأول: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية لمعرفة تأثر الاقتصاد الجزائري بالدورة الاقتصادية خلال الفترة (2020/2000م)

سنقوم بعرض وتحليل بعض المؤشرات التي من خلالها سيتبين مرور الاقتصاد بمراحل الدورة الاقتصادية، وسنستهلها بعرض أسعار النفط للفترة قيد الدراسة باعتبار اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي تعتمد فيه الجزائر على صادراتها من النفط وبالتالي تأثر حالة الاقتصاد بارتفاع او هبوط أسعاره.

أولا تحليل سعر النفط خلال الفترة 2020/2000م: أشرنا فيما سبق إلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يرتبط بالدرجة الأولى بأسعار النفط في السوق الدولي، هذا ما يعني أن حالته تتأثر بتأثر أسعار النفط هبوطا وارتفاعا، فكلما كانت الأسعار مرتفعة في السوق العالمي هذا يعني مرور الاقتصاد بحالة انتعاش ورواج، وكلما سجلت الأسعار انخفاضا ملحوظا، مما أثر سلبا على حالة الاقتصاد الذي سينتج عنه حالة ركود أو كساد.

والشكل التالي يمثل تطور أسعار البترول خلال 2020/2000م مقرونة بتطور احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة ذاتها.

(الشكل 32): تطور أسعار البترول مقرونا بتطور احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة (2020/2000م).

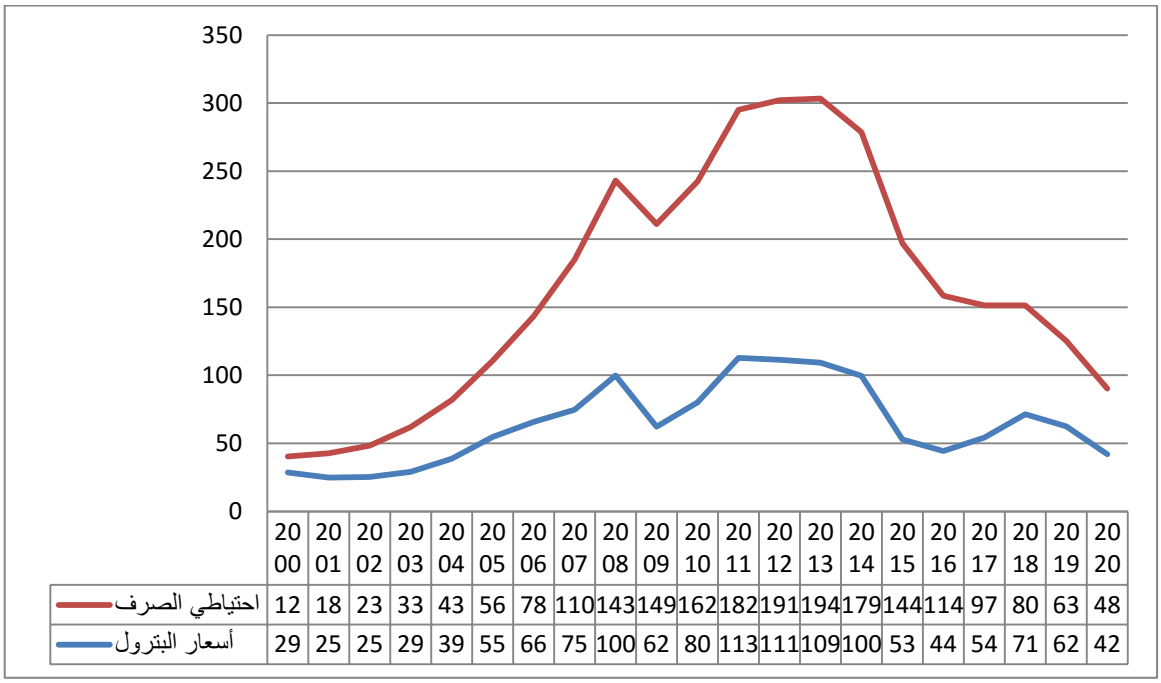

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
احتياطي الصرف	12	18	23	33	43	56	78	110	143	149	162	182	191	194	179	144	114	97	80	63	48
أسعار البترول	29	25	25	29	39	55	66	75	100	62	80	113	111	109	100	53	44	54	71	62	42

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على احصاءات بنك الجزائر متاح على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/ar تاريخ الزيارة مارس 2022م[1].

من الشكل أعلاه يتبين لنا التطور المستمر في أسعار البترول ومنه في احتياطات الصرف الأجنبية كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، ففي سنة 2000م كانت نسبة الاحتياطات تبلغ 9,11 مليار دولار مقابل 5 28دولار للبرميل، ليرتفع سعر البرميل بشكل مستمر ومتواصل إلى أن بلغ أعلى مستوياته في هذه الفترة سنة 2013م بـ 109.38مليار دولار للبرميل مقابل 194.01مليار دولار كاحتياطي صرف أجنبي، أدى هذا إلى تغيرات في حجم الكتلة النقدية المؤدية لتشكل فوائض نقدية كبيرة، وتحسن الوضعية الاقتصادية وزيادة السيولة في الاقتصاد التي يتوجب التحكم فيها.

[1] بنك الجزائر متاح على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/ar تاريخ الزيارة مارس 2022م.

وبداية من سنة 2014م بدأ التراجع في نسبة احتياطات الصرف الأجنبية ويعود هذا الانخفاض إلى الأزمة البترولية العالمية لسنة 2014م التي أدت إلى انخفاض حاد في أسعار البترول، أين بلغ سنة 2014م مبلغ 68.99 دولار للبرميل، و واصلت هذه الأسعار في التدهور بحيث سجلت 79,52 دولار للبرميل سنة 2015م، ليسجل أدنى نسبة له سنة 2016 بـ 28,44 دولار للبرميل وكانت هذه النسب المتدنية لها أثار سلبية على احتياطات الصرف المسجلة وكذا على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد كونه يعتمد في مداخيله على العوائد المتأتية من تصدير البترول، و نرى بأن هذا الانخفاض متواصل حتى سنة 2019 بـ 62.4 مليار دولار للبرميل، ليعود ويسجل أدنى مستوى له سنة 2020م بـ 42 دولار للبرميل وهذا يعود سلبا على الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي دعا الحكومة إلى ضرورة إيجاد حلول للتصدي لهذه التغيرات.

رغم مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري غير أنه يبقى عرضة للصدمات النفطية وتقلبات ظروف الطلب والعرض، كما حدث في 2009م، فبعد أن بلغت الأسعار 99.97 دولار للبرميل الواحد سنة 2008م انخفضت على اثر الصدمة النفطية السلبية سنة 2009م إلى 62.25دولار، وانخفاض الصادرات من النفط والغاز الطبيعي، حيث انخفضت إلى حدود22453.6 مليون دولار سنة 2009م مقابل 39245.7مليون دولار سنة 2008م، أي سجلت معدل نمو سالب قدره 42.78%[1].

ثانيا تحليل الناتج المحلي ونمو الناتج المحلي الإجماليين للفترة (2000/2020م).

عرف نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2020/2000م تذبذبات وصفت بالاستقرار أحيانا وبعدمه أحيانا أخرى، فقد سمحت عملية الإنعاش في مجال الميزانية التي انطلقت عام 1999م، والتي تدعمت بفضل الارتفاع المسجل في الأسواق البترولية بتسجيل نمو إجمالي يبلغ 3% عام 2007م مقابل 2٪ عام

[1] خاطر طارق وآخرون، **دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001 /2014م، في تحقيق الاقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية وتقييمية**، ملتقى تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، ص14.

2006 م، وزيادة خارج قطاع المحروقات تقدر 6 ،3 % مقابل 5,6% عام 2006م ويبقى نمو الإنتاج المحلي الخام متأثرا بالإنتاج في قطاع المحروقات نظرا لأهمية هذا القطاع في تشكيل القيمة المضافة والتي قدرت عام 2007م بـ: 44 %، ونتيجة لذلك، بلغ النمو الاقتصادي إجمالي3 ٪ فيما استقر نمو حجم قطاع المحروقات في مستواه المسجل عام 2006م، انخفض بـ:0.9 ٪ عام 2007م مقارنة بعام 2006م، وقد بلغ نمو الناتج المحلي الخام PIB٪6,3 وهذا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية زيادة بـ:9,8 ٪ وقطاع الخدمات زيادة 6,8٪ وقد رافق ذلك زيادة في النفقات العامة على الاستثمار أوجدتها متابعة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي " الهضاب العليا والجنوب"[1].

والجدول التالي يبين تطور الناتج المحلي ونمو الناتج المحلي الاجماليين للفترة 2000/ 2020م.

(الجدول 7): تطور الناتج المحلي الاجمالي ونمو الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2000/2020م).

السنوات	PIB م.دج	% PIB	المؤشر العام	PIBR م.دج	% PIBR
2000	54.79	3.80	95.97	4296.7	31.74
2001	54.74	3	100	4227.1	1.62-
2002	56.76	5.60	101.43	4459.0	5.49
2003	67.96	7.2	105.75	4966.7	11.39
2004	85.33	41.3	109.95	5592.6	12.60
2005	103.2	5.90	111.47	6783.9	21.30
2006	117.03	1.70	114.05	7465.8	10.5
2007	134.98	3.40	118.24	7921.7	6.11
2008	171	2.40	123.98	8934.6	12.79
2009	137.21	1.60	131.1	7633.0	14.57-
2010	161.21	3.60	136.23	8833.9	15.73
2011	200	2.9	142.39	10170.0	15.12
2012	209.06	3.4	156.1	8281.6	18.57-
2013	209.76	2.8	160.1	10349.3	24.97
2014	213.81	3.8	170.02	10119.5	3.6-

1 عبد القادر شلالي، محمد هاني، **العجز الموازني كآلية للتأثير في إتجاه الدورة الإقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة "2000/2015م**، مجلة نماء للقتصاد والتجارة، العدد 3، جوان 2018م، ص 115.

2015	165.98	3.7	176.08	10152.2	19.7-
2016	160.03	3.2	-	-	-
2017	170.1	1.3	-	-	-
2018	174.91	1.2	-	-	-
2019	171.77	1	-	-	-
2020	145.01	5.1	-	-	-

المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي متاح على الموقع: https://www.imf.org .

الديوان الوطني للإحصائيات، / (**http**://**www**.**ons**.**dz**)

عرف الاقتصاد الجزائري مستويات ضعيفة للناتج الداخلي الخام خلال السنوات التي سبقت سنة 2000م بمعدلات نمو ضعيفة، يرجع ذلك للأسباب الأمنية التي مرت بها البلاد (العشرية السوداء)، مع بداية سنة 2000م، تم تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 5.90% كأقصى قيمة لها سنة 2005م كما بلغت أدنى قيمة وهي 1.60%سنة 2009م ويعزى ذلك إلى الصدمة النفطية وتراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية،كما تم تسجيل معدلات نمو موجبة وأخرى سالبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 4.16% كأقصى قيمة لها في سنة 2005م وأدنى قيمة لها -0.35%سنة 2009م تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 3.47% كأقصى قيمة لها سنة 2014م ومعدل2.70% كأدنى قيمة لها سنة 2013م بينما تم تسجيل معدلات نمو موجبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 1.56% كأقصى قيمة لها في سنة 2010م وأدنى قيمة لها 0.55% سنة 2013م[1].

[1] محمد هاني، **الدورة الاقتصادية وآلية التحكم فيها حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، المدية، 2012م، ص 94.

وبتتبع أثر هذه المعطيات على الدورة الاقتصادية، نجد أنه مع بداية سنه 2000م وبداية تطبيق البرامج التنموية الخماسية (التي كانت تهدف الى رفع معدل النمو) ومن خلال المعطيات السابقة نلاحظ التذبذبات في معدل نمو الناتج المحلي طول فترة الدراسة، حيث شهد الاقتصاد الوطني سنة 2000م فترة توسع ويعود السبب في هذا التحسن الى انطلاق تنفيذ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي تضمن مبالغ 15 مليار دولار، إضافة الى تحسن الوضع الامني في البلد وانطلاق مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال قروض تشغيل الشباب ومختلف الوكالات الوطنية لدعم الشباب والتأمين على البطالة.

ويرجع السبب خلف تصاعد معدلات الناتج الداخلي الخام إلى النمو الملحوظ في باقي القطاعات كقطاع الفلاحة والمحروقات وكذا قطاع الاشغال العمومية، هذه القطاعات التي استفادت من برامج الاستثمارات العمومية التي ساعد على تنشيط باقي القطاعات خارج المحروقات من خلال برنامج دعم النمو 2005/2009م.

تمثل سنة 2000م سنة رواج وسنة2001م سنة كساد أما بداية سنة 2002م والى غاية سنه 2015م كانت سنة رواج وسنة 2006م تمثل سنة كساد أما سنة 2008م تمثل سنة رواج وهكذا دواليك بالنسبة لباقي السنوات.

ثالثا تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000/2020م):

يعتبر معدل النمو الاقتصادي مفهوم كمي يعبر عن الزيادة في الانتاج في المدى الطويل وهو الزيادة المحققة في الانتاج لبلد ما على المدى الطويل ويأخذ مفهوم التوسع الاقتصادي أو التطور الاقتصادي[1].

وهو من المؤشرات المعتمدة لقياس الدورات الاقتصادية وتحديد أي مرحلة من المراحل يمر بها ، وسنعرض في الشكل التالي تطورات معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة 2000/2020م مقرونة بحصة الفرد من الناتج الداخلي[2] كون هذا الأخير يعكس حالة معدل النمو هبوطا وارتفاعا.

[1] Jacque Muller , Economie Manuel G¶DSSOLFDWLRQ , Dunod ,3ème Edition, Paris ,2002,P72.

ويمكن تمديد فترة دراسة تطور معدل النمو الاقتصادي من 2020/1990م ، لتتبع مدى حدوث الدورات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري.

(الشكل 33): تطورات معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2020/1990م) .

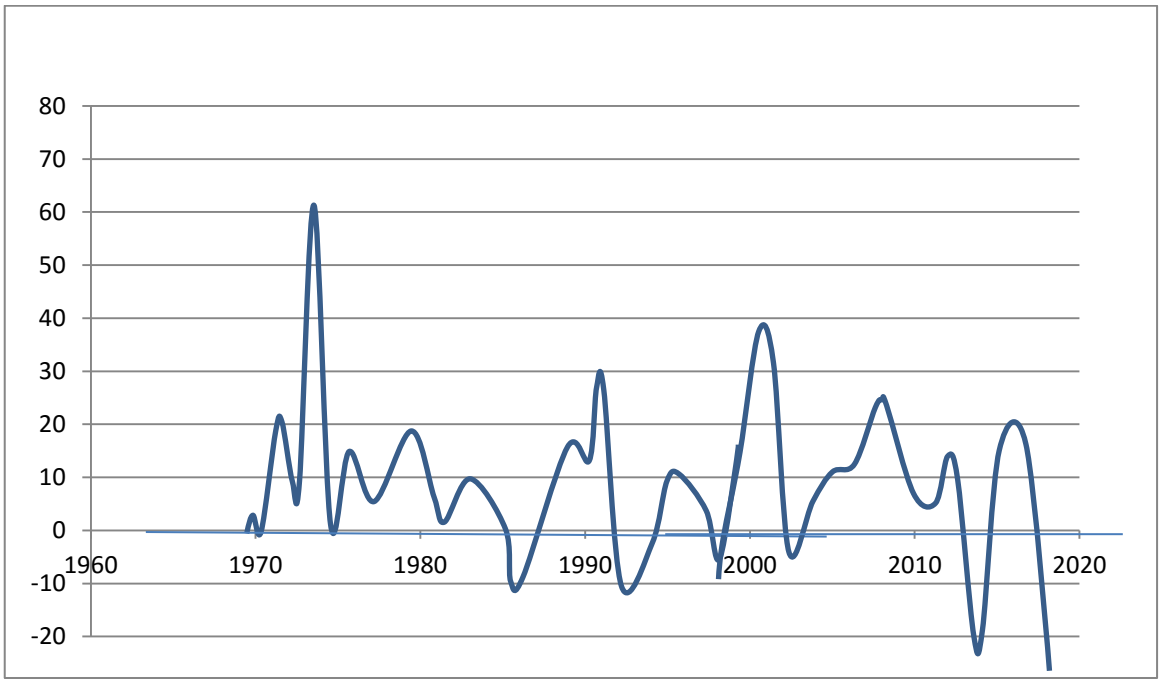

المصدر: دحمان بواعلي سمير، محددات دالة الانتاج وسياسة الحد من الدورات الاقتصادية قياسية لحالة الجزائر 1970/ 2005 ، ص 26.[1]

– محمد هاني، الدورة الاقتصادية وآلية التحكم فيها حالة الجزائر، ص 94.[2]

بتتبع منحنى تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2020/2000م، يلاحظ أنها تتميز بتذبذبات تتمثل في موجات صعود وانخفاض على المديين الطويل والقصير، حيث بلغ نسبة 7,20% سنة 2000م ليسجل بعدها هبوطا إلى 3,00% سنة 2001م، بينما عاود الارتفاع ليبلغ 7,20% سنة 2003م، وهو أعلى معدل نمو حقيقي يشهده الاقتصاد الوطني في الفترة، ويعود السبب في هذا التحسن بالدرجة الاولى الى الانطلاق في تنفيذ برامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001م الذي بلغ 7 مليار دولار ، وكذا البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2009/2005م المتضمن مبالغ إعادة التقييم للمشاريع، وتجدر الاشارة هنا إلى

[1] دحمان بواعلي سمير، **محددات دالة الانتاج وسياسة الحد من الدورات الاقتصادية قياسية لحالة الجزائر 1970/ 2005م**، ماجستير علوم اقتصادية تخصص نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2006م، ص 26.

[2] محمد هاني، **الدورة الاقتصادية وآلية التحكم فيها حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 94.

أن من الاسباب أيضا تحسن الوضع الامني والانطلاق في مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (قروض تشغيل الشباب من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة فترة 2008/2002م.

وتعتبر هذه الفترة هي أطول فترة توسع عرفها الاقتصاد الوطني، لتصبح متذبذبة إلى غاية 2008م، إلا أنها تبقى موجبة ومعتبرة على طول الفترة ويرجع السبب في ذلك إلى نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات وبعض القطاعات الرئيسية كالفلاحة.. سنة 2009م شهد معدل النمو الحقيقي انخفاضا قويا حيث وصل إلى 1,60% متأثرا بالأزمة المالية العالمية الذي أدى الى تراجع الطلب العالمي على النفط ومنه هبوط أسعار النفط في السوق العالمي ، ليعاود الارتفاع إلى حدود 3,60% سنة 2010م، ويعود ذلك إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2014/2010م ثم واصل ارتفاعه المتذبذب إلى غاية سنة2016م، سنوات 2018،2019، 2020م سجل انخفاضا بلغ 1,20%، 1,00 %،-5,10% على التوالي، متأثرا بالظروف الوبائية لتفشي جائحة كورونا[1] وغلق الحدود الذي نتج عنه تراجع الصادرات وتراجع الطلب على النفط.

من الشكل يتضح أن الاقتصاد الجزائري سجل تذبذبات في معدل نموه خلال فترة الدراسة، ما يعني مروره بفترات من الركود وفترات أخرى من الانتعاش، هذا ما يثبت مروره بالدورات الاقتصادية.

ويمكن تحديد نوع هذه الدورات التي مر عليها الاقتصاد الجزائري على أنها دورات قصيرة وفي بعض الأحيان متوسطة الأجل، يرجع ذلك إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات الذي يتأثر بالأحداث العالمية هبوطا وارتفاعا.

1 اعن صفحة البنك الدولي متاح على الموقع: https://data.albankaldawli.org/country/algeria تاريخ الزيارة مارس2023م.

(الشكل 34): حصة الفرد من الناتج الداخلي خلال فترة (2000/2020م)

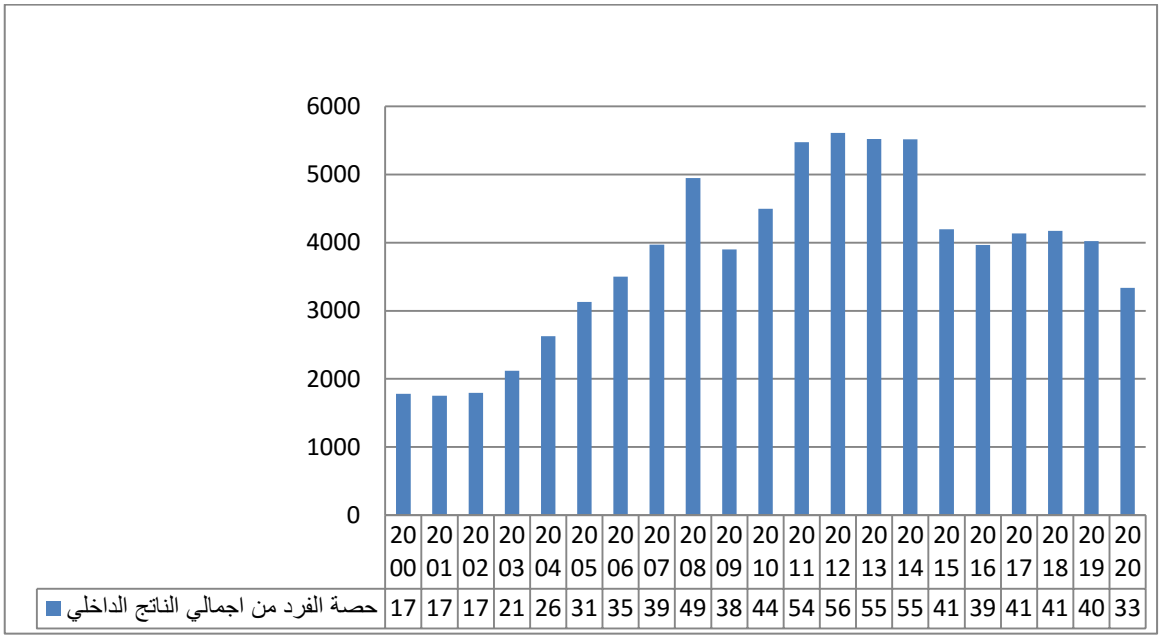

المصدر: احصاءات البنك الدولي متاح على الموقع: https://data.albankaldawli.org/country/algeria[1].

الملاحظة ذاتها على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الذي سجل ارتفاعا مستمرا خلال الفترة، حيث في سنة 2000م عرف ارتفاعا بسبب الاستقرار النسبي في الظروف الأمنية، إضافة إلى بداية تطبيق البرامج التنموية الخماسية، وانطلاق تنفيذ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي.

سجل سنة 2002م حالة هبوطا ثم انطلق في فترة ارتفاع بلغت أقصاها سنة 2008م، أين عاود الهبوط متأثرا بالأزمة المالية العالمية خاصة وأنها تعتمد وبدرجة كبيرة على قطاع المحروقات (انخفاض أسعار النفط في العالم) 2010م تبدأ فترة الرواج في تصاعد حتى سنة 2014م، لتتكرر فترة الركود سنة 2016/2015م ذلك بسبب انهيار أسعار لنفط مما أدى إلى تراجع عائدات الجزائر بشكل كبير، إضافة إلى تراجع قيمة الدينار الجزائري ودابير التقشف الحكومي.

[1] احصاءات البنك الدولي متاح على الموقع: https://data.albankaldawli.org/country/algeria

فمن 1780,80دولار سنة 2000م إلى 4946,60 دولار سنة 2008م، ليتراجع بعدها إلى 3898,50 دولار سنة 2009م تأثرا بالأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) ليعاود الارتفاع المتواصل لغاية 2014م أين سجل 5516,20 دولار أين تأثر بأزمة انخفاض سعر البترول من جديد ليسجل 3967,20 دولار سنة 2016م وهكذا دواليك باقي السنوات في حركة تذبذبية طلوعا وهبوطا وصولا إلى 3337,30 دولار سنة 2020م.

رابعا تحليل معدل البطالة ومعدل التضخم خلال الفترة (2020/2000م):

عرفت الجزائر خلال فترة الألفينات نوع من الراحة المالية، يعود هذا إلى ارتفاع أسعار البترول وارتفاع احتياطات الصرف الأجنبى لديها، فمنذ سنة 2002م سجلت الجزائر فائض في السيولة لدى القطاع المصرفي أدى ذلك إلى الهبوط النسبي في معدلات البطالة وكذا معدلات التضخم.

ويمكن من خلال الشكل أدناه تتبع معدلات البطالة والتضخم خلال الفترة 2020/2000م لمعرفة تأثيرهما وتأثرها بباقي المؤشرات الاقتصادية، خاصة وأن كلاهما يعتبران أثر من آثار الدورات الاقتصادية.

والشكل التالي يوضح تطور معدل البطالة ومعدل التضخم خلال الفترة 2020/2000م.

(الشكل 35): تطور معدل البطالة من إجمالي القوى العاملة ومعدل التضخم خلال الفترة (2020/2000م)

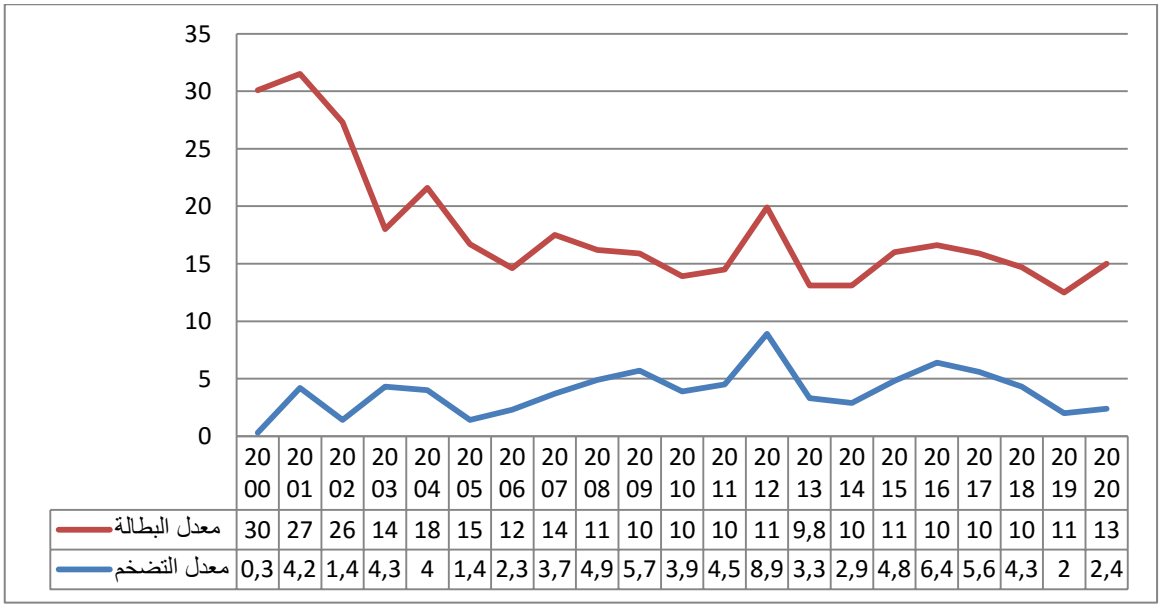

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل البطالة	30	27	26	14	18	15	12	14	11	10	10	10	11	9,8	10	11	10	10	10	11	13
معدل التضخم	0,3	4,2	1,4	4,3	4	1,4	2,3	3,7	4,9	5,7	3,9	4,5	8,9	3,3	2,9	4,8	6,4	5,6	4,3	2	2,4

المصدر: احصاءات البنك الدولي متاح على الموقع: https://data.albankaldawli.org/country/algeria.

الملاحظ من الشكل أن معدلات البطالة متذبذبة، لكنها تأخذ شكلا تنازليا وهذا بفضل برامج الدعم النمو المستمرة التي أدت إلى تراجع معدلاتها فمن سنة 2000 إلى 2004م تم تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي بداية من 2001م حيث حقق انخفاضا في معدل البطالة بنسبة 12%، أي شهد معدل البطالة من إجمالي القوى العاملة انخفاضا مستمرا فمن 29,80 % سنة 2000م إلى 27,30%، ولتنخفض بعدها بالتدريج خلال السنوات 2003/ 2004م حين سجلت 18% مقارنة مع سنة 2000م بمعدل 30%[1] .

من 2005 إلى 2009م، تم تطبيق برنامج دعم النمو أدى إلى هبوط حيث وصلت معدلات البطالة هبوطها خلال هذه الفترة لتنخفض الى 10.2% سنة 2009م، وتم استهداف عدد كبير من مناصب العمل ليصل الى 170858 منصبا سنة 2009م، ليواصل المعدل انخفاضه مسجلا معدلات بين 10و11% في الفترة 2012/2009م ويرجع هذا الانخفاض إلى تنفيذ برامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وكذا البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2009/2005م المتضمن مبالغ إعادة التقييم للمشاريع الذي ساهم في تنشيط الطلب الكلي وتوفير فرص عمل خصوصا في القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على اليد العاملة كقطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات.

الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014م، تم تطبيق برنامج الدعم النمو الثاني الذي اهتم بمساعده الشباب طالبي العمل عن طريق انشاء مؤسسات صغيرة ومدعمة من طرف وكالات دعم الشباب وتشغيل الشباب وكذا الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة مما ساهم في استهداف مناصب شغل أدت إلى انخفاض ملحوظ في معدلات البطالة. ليواصل معدل البطالة في الانخفاض المستمر خلال الفترة 2019/2014م إلى أن سجل ارتفاعا سنة 2020م للظروف الوبائية العالمية.

[1] دادن عبد الغني، محمد عبد الرحمن بن طاجين، **دراسة قياسات المعدلات البطالة في الجزائر، خلال الفترة 1970/ 2008م**، 2010م، ص181.

أما عن التضخم فقد سجل خلال الفترة معدلات متذبذبة هبوطا وارتفاعا تأثرا بباقي المؤشرات الاقتصادية المحيطة حيث شهدت سنة 2000م اتجاه صعودي لمعدل التضخم مع بداية تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي فمن 0,30% سنة 2000م إلى 4,20% سنة 2001م، ليشهد بعدها انخفاضا إلى حدود 1,40% ليعاود الارتفاع إلى:4% سنة 2004م، ويفسر هذا الارتفاع إلى ارتفاع الكتلة النقدية والملاحظ أنه بقي في ارتفاع مستمر.

في الفترة 2009/2005م بقي في ارتفاع لكن في حدود معقولة (تذبذب بسيط) وصل إلى حدود 5.73 % ومع بداية تطبيق المخطط الخماسي 2014/2010م سجلت معدلات منخفضة للتضخم حيث بلغت 2.90% وذلك بفضل جهود الحكومة التي عملت على استقرار المستوى العام للأسعار ومحاولة السيطرة على معادلات التضخم في حدود 3% / 4 % خاصة في ظل المداخيل الجيدة للمحروقات خلال تلك الفترة[1].

وهكذا بالوتيرة ذاتها هبوطا وارتفاعا حيث سجل أعلى مستوياته عام 2009و 2012و 2016م حين بلغ 5,70%، 8,90%، 6،40% ليواصل بعدها هبوطه إلى حدود 2,40% سنة 2020م، ويرجع هذا التذبذب في معدلات التضخم إلى عدم استقرار الأسعار وغياب سياسة واضحة من قبل الدولة للتحكم فيها.

[1] علي يوسفات، **عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970/ 2009**م، مجلة الباحث، العدد 11، 2012م، ص 69.

خامسا تحليل معدل ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية خلال الفترة (2020/2000م).

(الشكل 36): معدل ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية خلال الفترة (2020/2000م)

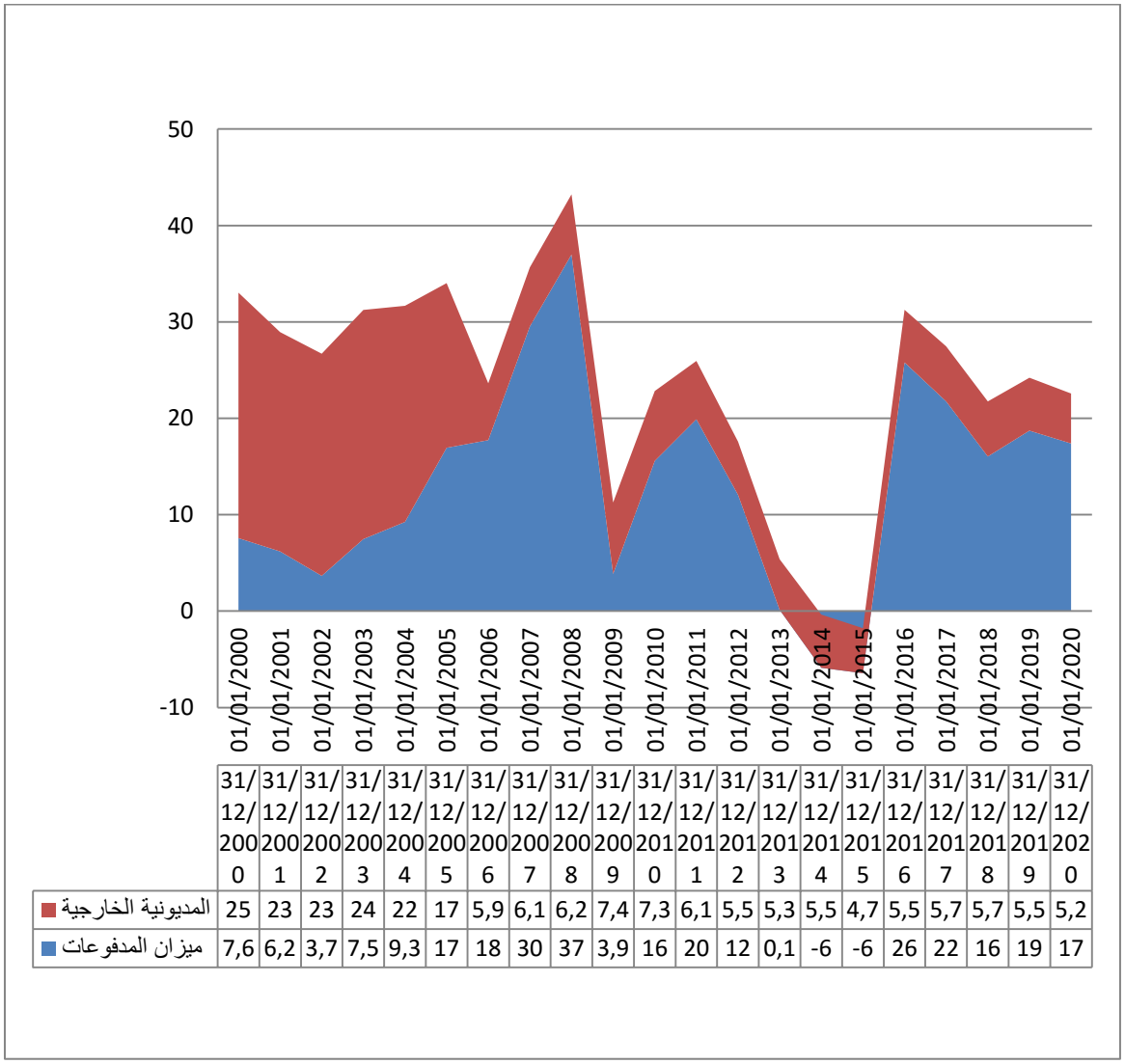

	31/12/2000	31/12/2001	31/12/2002	31/12/2003	31/12/2004	31/12/2005	31/12/2006	31/12/2007	31/12/2008	31/12/2009	31/12/2010	31/12/2011	31/12/2012	31/12/2013	31/12/2014	31/12/2015	31/12/2016	31/12/2017	31/12/2018	31/12/2019	31/12/2020
المديونية الخارجية	25	23	23	24	22	17	5,9	6,1	6,2	7,4	7,3	6,1	5,5	5,3	5,5	4,7	5,5	5,7	5,7	5,5	5,2
ميزان المدفوعات	7,6	6,2	3,7	7,5	9,3	17	18	30	37	3,9	16	20	12	0,1	-6	-6	26	22	16	19	17

المصدر: عوينان عبد القادر، خليفاتي جمال، قراءة تحليلية لأهم مؤشرات تطور الاقتصاد الجزائري للفترة 2015/2000، ص 3 [1].

السعيد وصاف، قراءة في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2005-2018م، ص 15[2].

1 : عوينان عبد القادر، خليفاتي جمال، **قراءة تحليلية لأهم مؤشرات تطور الاقتصاد الجزائري للفترة 2015/2000م**، مجلة الدراسات الإفريقية _ العدد السادس 2018، ص 3_4.

2 السعيد وصاف، **قراءة في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2005-2018م**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد الخامس جوان 2020، ص 15.

انطلاقا من سنة 2000م وإلى غاية 201 3م ثم تحقيق فائض في ميزان المدفوعات نتيجة تحسن أسعار النفط حيث بلغ هذا الفائض سقف 36,99 مليار دولار سنة 2008م بينما سجل انخفاض 3.86 مليار سنة 2009م نتيجة الأزمة المالية العالمية، كما سجل تراجعا[1] سنة 2014/ 2015م بسبب تذبذب صادرات الجزائر خاصة فيما يتعلق بصادرات المحروقات وبالرجوع إلى قيم المديونية الخارجية للجزائر فالملاحظ تراجع كبير في المديونية الجزائرية فقد بلغت ذروتها خلال الفترة التي سبقت الألفينات، سجلت 25,46 مليار دولار سنة 2000م، لتتجه بعدها إلى الانخفاض حيث بلغت 5,90 مليار دولار سنة 2006م، وتميز هذا الانخفاض بالاستمرار والتواصل لتسجل 5,18 مليار دولار سنة 2020م.

[1] محمد هاني، **الدورات الاقتصادية وآليات التحكم فيها**، مرجع سبق ذكره، ص 110.

خلاصة:

لإثبات الدورات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري قمنا بعرض وقراءة وتحليل بعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الجزائري والتي تم من خلالها استنتاج ما يلي:

_ الدورات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر هي دورات ذات فترات زمنية متباينة وقصيرة، تصنف ضمن دورات اقتصادية قصيرة أجل ولا يمكن تصنيفها في صنف الدورات الرئيسية التي تتراوح مدتها ما بين الثمانية سنوات والعشر سنوات.

_ تمثل سنة 2000م سنة رواج وسنة2001م سنة كساد أما بداية سنة 2002م وإلى غاية سنة 2015م كانت سنة رواج وسنة 2006م تمثل سنة كساد أما سنة 2008م تمثل سنة رواج وهكذا دواليك بالنسبة لباقي السنوات.

_الدورات الاقتصادية في الجزائر مردها إلى تذبذبات أسعار النفط، فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعاره ارتفاعا وهبوطا، أي مردها إلى صدمات سعر النفط الذي يتميز بعدم الاستقرار، وهذا راجع لطبيعة التذبذبات التي يعاني منها الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مساهمة قطاع المحروقات في قيمة الناتج الإجمالي).

_ شهد فترات توسع بسبب الصدمات الطاقوية والنقدية والمالية التي شملت مختلف برامج الانعاش الاقتصادي.

_ وجود الدورات الاقتصادية في الجزائر يأتي من تذبذبات الناتج المحلي الحقيقي.

_ تتميز الدورات الاقتصادية في الجزائر بقصر مدتها خاصة في مرحلة الانكماش باعتبار أنها ذات طبيعة هيكلية متعلقة ببنية الناتج الوطني ومساهمة القطاعات المحركة للنمو.

_ تؤثر الدورات الاقتصادية في الجزائر على العملة الوطنية بالدرجة الأولى، مما ولد ضغوطا على السياسة النقدية وتدهور سعر صرف الدينار.

المطلب الثاني: سياسة الجزائر في الحد من آثار الدورات الاقتصادية

تتميز الدول النامية المعتمدة في اقتصادياتها على تصدير السلع الأولية بارتفاع درجة تقلب الاقتصاد الكلي وعدم استقراره، وعادة ما تلجأ هذه الدول إلى تبني سياسات مسايرة للدورة – توسعية حالة الازدهار وانكماشية حالة الركود– وهذا ما يعمق من تقلبات الدورات الاقتصادية، والجزائر واحدة من الدول التي تعتمد على إجراءات وسياسات لمواجهة صدمات انهيار أسعار البترول ولأجل التحكم في الآثار السلبية للدورات الاقتصادية، وتشمل هذه السياسات:

الفرع الأول: السياسة المالية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية

لمواجهه آثار صدمات الطاقة وانهيار أسعار النفط تدخلت السلطات الجزائرية بآليات السياسة المالية للحد من آثار تراجع اسعار النفط على النمو الاقتصادي حيث سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الامريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، والغرض من ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطات الدولية، كما اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016م لتكريس مسار الضغط المالي كترشيد الانفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات حيث انخفضت ميزانية 2016م مقارنه بعام 2015م بنسبه 8.8%، وقد شمل تدابير التقشف الالغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي وتقليص الواردات مع فرض رخص استيراد على منتجات (السيارات، الاسمنت،..) وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الاحالة على التقاعد 60سنة ودفع بعض الرسوم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت وفرض حقوق جمركية ب 15% على أجهزة الاعلام الالي المستوردة[1]، كما اتخذت من العجز الموازني آلية لتحقيق هدف التوازن الاقتصادي العام والتأثير في الناتج المحلي الحقيقي وبالتالي التأثير في الدورة الاقتصادية وذلك من خلال صندوق ضبط الايرادات، والعجز الموازني أدى الى نتائج ايجابية في تحريك الدورة الاقتصادية من خلال التأثير المباشر في الناتج المحلي الحقيقي رغم

[1] محمد هاني، ياسين مراح، **العجز الموازني كالية للتاثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000 /2015م**، ص 83.

ما هنالك من آثار سلبية خطيرة ظهرت مع التوسع في العجز الموازني والذي يتم تغطيته عن طريق تخفيض قيمه الدينار الجزائري واصدار كتلة نقدية دون وجود مقابل لها على مستوى البنك ومع مرور الوقت يؤدي إلى ظهور انعكاسات خطيرة خاصة في مجال تضخم الكتلة النقدية والأسعار وتدني قيمه الدينار دون أن يكون هناك اثر ايجابي على الصادرات والجدير بالذكر هنا أن هذه السياسات تتغير بتغير مراحل الدورة، فحين تكون الدورة الاقتصادية في مرحلة الرواج تطبق الدولة سياسة مالية انكماشية حتى لا تظهر موجات تضخمية، والعكس في مرحلة الانكماش تتدخل بسياسة مالية توسعية حتى يتم تحفيز الطلب الكلي والقضاء على البطالة التي تظهر في هذه المرحلة[1].

الفرع الثاني: السياسة النقدية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية

تميزت فترة الألفينيات بتحقيق سيولة هيكلة في الاقتصاد الجزائري الناتجة عن الارتفاع المذهل في أسعار البترول في السوق العالمية، والتي أدت لارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي والتخلص من عجوزات ميزان المدفوعات والموازنة العامة، وبالتالي أصبحت الجزائر في حالة راحة مالية لغاية سنة 2014م أين تأثرت بالأزمة النفطية والتراجع الهائل لأسعار البترول التي أدت لتسجيل نوع من الاختلال في الاقتصاد، لذا كان أمام البنك المركزي مهمة المحافظة على الاستقرار النقدي سواء الداخلي أو الخارجي، و ذلك بالاستعانة بالأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية وتطبيقها حسب الوضعية السائدة، وأيضا تعثر الاستقرار النقدي خلال الأزمة الصحية إثر تفشي جائحة كوفيد19 التي ألحقت ضرارا كبيرا بالاقتصاد[2]، وتتدخل الدولة بالسياسة النقدية التي من شانها أن تؤدي إلى تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة كذلك تدعيم سعر الصرف (الدينار الجزائري) وكذا تخفيض معدلات التضخم ورفع معدلات التشغيل.

---

[1] كمال باصور، محمد هابي، **فعالية السياسة المالية كآلية للحد من الدورات الإقتصادية في الجزائر للفترة 200/2012 م**، مجلة الاقتصاد والتنمية- مخبر التنمية المحلية المستدامة-جامعة المدية العدد 03، جانفي2015م، ص 81.

[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2012م، ص 175.

اهتمت السلطات الجزائرية بالسياسة النقدية كإحدى آليات السياسة الاقتصادية باعتبار أن الصدمة النقدية من الاسباب المؤدية إلى حدوث الدورات الاقتصادية، وما ينجم عنها كآثار مثل التضخم، البطالة والتراجع في النمو الاقتصادي، فالسياسة النقدية المطبقة في الجزائر سياسة انكماشية تهدف لامتصاص الفائض من السيولة غير المستغلة في القطاع المصرفي الناتجة عن تطور أسعار البترول[1]، وهذه السياسات تتغير بتغير مراحل الدورة، فحين تكون الدورة الاقتصادية في مرحلة الرواج تطبق الدولة سياسة نقدية انكماشية حتى لا تظهر الموجات التضخمية والعكس في مرحله الانكماش تتدخل بسياسة نقدية توسعية حتى يتم تحفيز الطلب الكلي والقضاء على البطالة التي تظهر في هذه المرحلة[2].

والجدير بالذكر هنا أنه غالبا ما تتميز الدول النامية بضعف فاعلية السياسة النقدية نظرا لأن طبيعة المشاكل الاقتصادية في هذه الدول تكون مشاكل بنى تحتية وهيكلية وليست ذات منشأ نقدي، وإلى ما يشار إليه عادة من ضعف فاعلية السياسة النقدية في الدول التي تفتقر إلى أسواق نقدية متطورة، خاصة وإن السياسة النقدية تفقد أحد أسلحتها الرئيسية، وهي أداة عمليات السوق المفتوحة.

---

[1] سامية عزازي، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2020/ 2000م**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 2، المجلد 5، 2022م، ص 310.

[2] شبوطي حكيم، مراح ياسين، فعالية **السياسة النقدية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2015/2000** م، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 8، ديسمبر 2017م، ص 194.

المبحث الثالث: إمكانية إصلاح السياسة المالية والنقدية وفق متطلبات النظام الاقتصادي الاسلامي في الجزائر

تمتلك الجزائر من المؤهلات ما يمكنها من أن تكون رائدة في مجال تطبيق أدوات السياسة المالية والنقدية وفق النظام الاقتصادي الاسلامي، ذلك لما يتوفر لديها من موارد مادية وبشرية هائلة في هذا المجال، كما أن السوق الجزائرية كبيرة ومتنوعة، بإمكانها أن تكون بيئة جيدة ومناخا مناسبا لتطبيق هذه السياسات في ظل تميز هذه السياسات بالليونة والتعدد في تطبيقها، والفاعلية في حدها من الدورات الاقتصادية.

المطلب الأول: تقييم السياستين المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة 2000/2020م

يمكن تقييم نتائج السياستين المالية والنقدية خلال الفترة المدروسة لمعرفة المعوقات والتحديات التي تحول دون تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبالتالي تكون سببا في حدوث الدورات الاقتصادية.

الفرع الأول: تقييم السياسة المالية خلال الفترة 2000/2020م

من خلال عرض مختلف المؤشرات الاقتصادية في مطالب سابقة (التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات) نلاحظ ان الاقتصاد الجزائري حقق نتائج ايجابية من خلال برامجه الاستثمارية، وما يدل على ذلك تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، ورغم هذا تبقى هذه النتائج حالات ظرفية لا تتصل بالديمومة لافتقار الاقتصاد للقواعد الهيكلية والاقتصادية الصلبة والدائمة[1]. إضافة إلى التحديات التي تواجهها الحكومة بحكم انها لا تعمل في محيط منعزل، كعدم القدرة على تعويض الجباية البترولية، وكذا عدم التنسيق بين أدوات السياسة المالية، كما يلعب سوء توجيه النفقات العامة دورا في فشل السياسة المالية أو على الاقل عدم تحقيق الاهداف المنشودة، والشكل المقابل يوضح تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000/2020م.

[1] روشو عبد القادر، محمد راتول، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2001/2020م، مجلة الاستراتيجية والتطور، العدد 12، 2016م، ص 174.

(الشكل 37): تطور لموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2020/2000م)

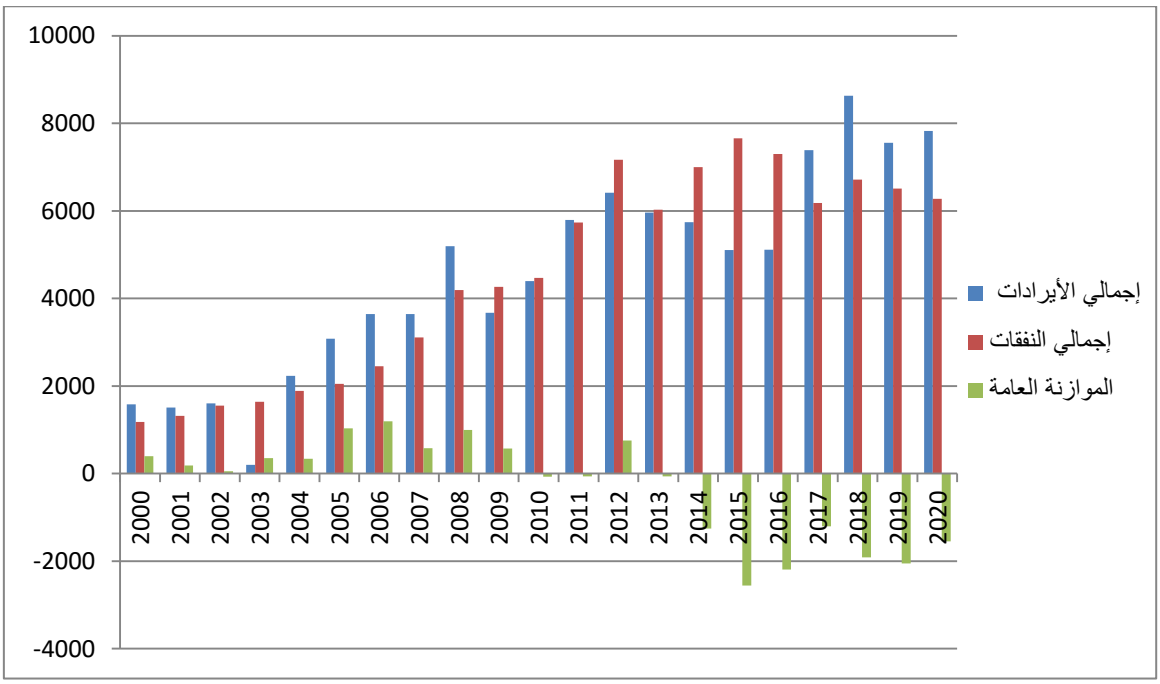

المصدر[1]: من إعداد الطالبة اعتمادا على قوانين المالية لسنوات 2023/2000م.

الملاحظ من الشكل أن ميزانية الدولة حققت فائضا من سنة 2000م إلى سنة 2008م، أما من سنة 2009 إلى 2020م فقد سجلت عجزا بلغ أقصاه سنة 2019م بعجز قيمته 249.8 مليار دينار جزائري والسبب يعود إلى زيادة حصة النفقات عن حصة الايرادات.

عموما ومما سبق فإن السياسة المالية في الجزائر لم تحقق مستوى منشودا من الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 2000/ 2020م، ويرجع السبب إلى طبيعة الاقتصاد من جهة (الاختلالات الهيكلية) وإلى تقلب أسعار النفط الذي يؤثر على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من جهة أخرى، هذا ما يعكس فشل مساهمة وفعالية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر.

وما يمكن قوله أن الفترة من 2000 إلى 2020م شهدت تدخل الحكومة الجزائرية في النشاط الاقتصادي وذلك باستخدام أدوات السياسة المالية (الايرادات العامة، النفقات العامة، الموازنة العامة) إلا ان هذا التدخل ولأجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب التنسيق بين أدوات السياسة المالية والسياسات الاخرى.

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2012م، ص 180

الفرع الثاني: تقييم السياسة النقدية خلال الفترة 2020/2000م

في 13 ديسمبر 1962م تم تأسيس البنك المركزي الجزائري، وقام بإصدار العملة الوطنية الدينار الجزائري في عام 1964م، وبعد الاصلاحات التي شهدها الجهاز المصرفي تمت المصادقة على القانون رقم 86_ 12 المؤرخ في 19 أوت 1986م المتعلق بنظام البنوك والقروض والذي كان يهدف إلى تغيير جذري داخل المنظومة البنكية المصرفية[1].

كما صدرت قوانين أخرى بعد هذا الاصلاح في عام 1988م والتي أخذت بعين الاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد، فكانت هذه القوانين مكيفة حسب القوانين والتنظيمات الجديدة بالشكل الذي يسمح باستخدام البنوك كمؤسسات مع القانون رقم 88_ 06 الصادر في 12 جانفي 1988م المتعلق بقانون النقد والقرض والتي تم بموجبها تحديد المبادئ والقواعد التالية:

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.
- دعم الدور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسات النقدية لأجل إحداث التوازن في الاقتصاد.
- البنك المركزي شخصية معنوية تتميز بالاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي كما يمكن لمؤسسة القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل اقتراض على المدى الطويل.

هذه الاصلاحات لم تأت بنتائج مرضية، لأنها لم تسمح للمؤسسات بتحسين وزيادة انتاجها، كما فشلت البنوك في قيامها بدور الوسيط المالي الامر الذي استدعى السلطات النقدية إلى تقوية هذا النظام وتحقيق فعالية اكبر، فجاء قانون النقد والقرض 90_ 10 المؤرخ في 14 أفريل 1990م الذي قام بإبراز دور النقد والسياسة النقدية وتنشيط وظيفة الوساطة المالية وتسيير النقد والائتمان في ظل الاستقلالية الواسعة، هذا القانون الذي أصبح بموجبه البنك المركزي يحمل اسم "بنك الجزائر" ذو شخصية معنوية واستقلال مالي[2] تعود ملكية رأس ماله كاملة للدولة.

---

[1] بحوص مجدوب، **استقلالية بنك الجزائر بين قانون النقد والقرض 10 _90 والامر 11 _ 03**، مجلة البحوث والدراسات، العدد 16، الجزائر، 2012م، ص95.

[2] المادة 11 من قانون النقد والقرض المؤرخ 4 _14_ 1990م، الجريدة الرسمية، رقم 18، ص 13.

ومن بين مهامه تنظيم التداول النقدي والتسيير ومراقبة منح الائتمان وتسيير المديونية، وكذا مراقبة تنظيم احتكار عملية الاصدار النقدي ومنح القروض للبنوك التجارية والمؤسسات المالية في أجل أقصاه سنة واحدة، ومن المهام أيضا تحديد قيمة وشكل وحجم ومواصفات الاوراق النقدية والقطع المعدنية، وكذا الترخيص بفتح اعتماد مكاتبه ووكالات تمثل البنوك الاجنبية.

وكنتيجة لوجود عده تناقضات ونقائص في تطبيق قانون النقد والقرض 90_ 10 قامت السلطات بإجراء عده تعديلات على القانون وذلك بإصدار الامر 11 المؤرخ 27 فيفري 2001م الذي يمس الجوانب الادارية في تسيير البنك المركزي، دون المساس بالقوانين والمواد، حيث تم الفصل بين مجلس ادارة البنك الجزائر وادارة مجلس النقد والقرض.

في عام 2003م تم اصلاح وتعديل قانون النقد والقرض نتيجة للتطور الحاصل مع المنظمة العالمية للتجارة والانفتاح المتزايد لقطع الخدمات على الاستمرار الدولي فجاء الامر 11/03 المؤرخ في 26 اوت 2003م لتجسيد التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي وضمان حماية أفضل للبنوك والساحة المالية والادخار العمومي وكذا تطوير وعصرنة نظام الدفع[1].

ويمكن تلخيص التعديلات النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000/ 2020م فيما يلي:

- اصدار النظام 01 المؤرخ في 13 فيفري 2019م.
- صدور الامر 01 _01 معدل والمتمم للقانون 90 _10 المؤرخ في 27 فيفري 2001م يهتم بالجوانب الادارية في تسيير بنك الجزائر.
- صدور الامر 03 _ 11 المعدل والمتمم للقانون 90_ 10 والمؤرخ في 26 أوت 2003م الذي يهدف إلى التفرقة بين مجلس الادارة ومجلس النقد والقرض في بنك الجزائر.

[1] المادة 56 الامر03_ 11 المؤرخ في 26 أوت 2003م المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52 ،27 أوت 2003م، ص 4.

- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض وتأسيس هيئة الرقابة للتداول الجيد للمعلومات المالية.
- تشديد العقوبات على كل الانحرافات أو التجاوزات في ممارسة المهنة المصرفية.
- اصدار النظام 04_ 02 المؤرخ في 4 مارس 2004 م المحدد لشروط تكوين الاحتياطات الاجبارية الدنيا.

أما التعديلات النقدية التي مست الجانب المصرفي لبنك الجزائر من 2005 إلى 2009م فيمكن تلخيصها في[1]:

- إصدار التعليمة رقم 05_04 المؤرخة في جوان 2005م المتعلقة بالفائدة.
- اصدار التعليمات 07 _13 المؤرخة في 27 ديسمبر 2007م المعدلة والمتممة للتعليم رقم 04_02 المتعلقة بنظام الاحتياطات الاجبارية وفقا للمادة 03 من هذه التعليمات وحدد معدل الاحتياطي الاجباري ب 8%.
- إصدار التعليمة رقم 08_02 المؤرخة في 11 مارس 2008م المعدلة للتعليمة رقم 01_ 05 المتعلقة بنظام الاحتياطات الاجبارية تحدد هذه التعليمات الاحتياطات الاجبارية بنسبة 0.75%.
- اصدار النظام رقم 92 المؤرخ في 26 ماي 2009م المتعلق بعملية السياسة النقدية بحيث يحدد هذا النظام الاطراف المقابلة لعملية السياسة النقدية لبنك الجزائر والعقوبات التي يمكن أن تتعرض لها في حالة عدم احترام الالتزامات.

- تحديد التسهيلات الدائمة التي تتم بمبادرة من المصارف بصفتهم أطراف مقابلة لعملية السياسة النقدية.
- تحديد اجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية واجراءات حركة الاموال الخاصة بعملية السياسة النقدية.
- اصدار الامر رقم 10 04 المؤرخ في 26 اوت 2010م معدل والمتمم للامر رقم 11/03 المتعلق النقد والقرض التي يعزز الاطار في وتنظيم القطاع المصرفي في الجزائر[2].

[1] رسول الحميد، تفعيل السياستين النقدية والمالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر، دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2017م، ص 63.

[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2012م، ص 175.

- اصدار قانون 10/17 المتمم للأمر 11/03 متعلق بالنقد والقرض وفق المادة 45 مكرر التي تنص المادة الاولى من القانون رقم 17_ 10 على ما يلي "بغض النظر عن كل الاحكام المخالفة يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذي بشكل استثنائي، ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطيه الاحتياجات الخزينة (تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار) وبهذا القانون تكون الحكومة قد أدرجت أداة تمويلية جديدة والمعروفة باسم "التمويل غير التقليدي" أو "التسهيلة الكمية"[1] وذلك نظرا للأوضاع الصعبة التي شهدها الاقتصاد الجزائري نتيجة للصدمات الخارجية الناتجة عن انخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية وحتى لا تلجا الى المديونية الخارجية ولهذه الاسباب تم تعديل قانون النقد والقرض بإصدار قانون 17_10.
- اصدار القانون 90_ 10 بهدف تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم الى جانب تحقيق التشغيل الكامل في المركز الاول واستقرار الاسعار والحفاظ على استقرار العملة في المقام الثاني.

تميزت هذه الاهداف بالتعدد والتضارب، وفي المقابل نجد الامر 10 _04 أولى أهمية كبيرة لاستقرار الاسعار وجعله هدفا من أهداف السياسة النقدية حيث طبقت سياسة نقدية توسعية[2] عرفت ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم وتذبذب في معادلات النمو الاقتصادي.

كما تميز معامل الاحتياطات الاجبارية بالاستقرار وذلك بعد تعديله في 2008م حيث أصبح 8% بدلا من 7.5% ثم الى 9% لغرض المساهمة أكثر في الاستقرار المالي، ليبقى في ارتفاع مستمر حتى عام 2015 حين أصبح 12%، لينخفض سنة 2017م إلى 9% ، هذا ما يعكس الحالة التي كان يعاني فيها الاقتصاد الجزائري من حالة الركود، وانخفاض المعدل هنا ما هو إلا سياسة نقدية توسعية[3] تعمل على إعطاء البنوك القدرة على التوسع في منح الائتمان لانعاش الاقتصاد ومعالجة الركود.

---

[1] ابو بكر خالد، **تقييم اصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وابراز التعديلات الطارئة عليه**، مجلس العلوم السياسية والقانونية، المانيا، 2018م، ص 100.

[2] مُحَمَّد راتور، صلاح الدين كروش، **تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر، 2001/ 2010م** ، بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، 2014م، ص 100.

[3] فايزة العراف، **قياس أثر التغير في معدل الاحتياطي الاجباري على تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة 2017م**، مجلة آفاق للعلوم، مجلد 6، العدد 2، 2021م، الجزائر، 234.

ما يمكن قوله عموما أن السياسة النقدية المطبقة في الجزائر وبالنظر الى النتائج المحققة نجد انها كانت فعالة في تحقيق استقرار الاسعار إلى حد ما، بينما لم تتمكن من تحقيق هدفي التشغيل والنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: تجربة الجزائر مع تطبيق بعض آليات لاقتصاد الإسلامي

تسعى الجزائر كغيرها من الدول الإسلامية، إلى تطبيق آليات الاقتصاد الإسلامي في إطار دعم التنمية ومحاربة الفقر، لكن ورغم تميزها بالبطء إلا أنها تخطو خطوات مستمرة ومتواصلة إلى توسيع انتشار هذه الآليات، ومن بين أهم هذه الآليات التي اعتمدتها الجزائر نجد صندوق الزكاة كوسيلة للتكافل الاجتماعي، وإحياء الأوقاف كأداة لتمويل المشاريع الخيرية والتنموية، بالإضافة إلى تطوير المصارف الإسلامية لتقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتبرز هذه التجارب كخطوة مهمة نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تقوم على مبادئ التضامن والعدل.

1 تجربة صندوق الزكاة:

تعتبر الزكاة أحد أهم أدوات التضامن الاجتماعي في الإسلام، وقد سعت الجزائر إلى تفعيل هذه الشعيرة من خلال إنشاء صندوق الزكاة، الذي يُعنى بجمع الزكوات وتوزيعها على مستحقيها من خلال صندوق الزكاة الذي يعتبر مؤسسة حكومية تُشرف عليها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، يهدف إلى جمع أموال الزكاة من الأغنياء وإعادة توزيعها على الفقراء والمحتاجين [1]، ويسعى إلى مكافحة الفقر والبطالة ومساعدة الفئات الهشة كالأرامل واليتامى، كما يقوم بتمويل المشاريع الصغيرة للمحتاجين لتوفير مصدر رزق دائم.

يعتمد صندوق الزكاة على عدة آليات كفتح حسابات بنكية لاستقبال أموال الزكاة، وتنظيم حملات تحسيسية سنوية خاصة بشهر رمضان، وكذا التعاون مع لجان المساجد لتحديد المحتاجين[2].

[1] تقرير حول صندوق الزكاة، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2022م، أنظر الموقع: https://marw.dz

[2] أحمد سعيدي، دور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية الاجتماعية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 10، 2020م، ص 243.

ومن أهم إنجازاته: جمع مبالغ مالية مهمة منذ تأسيسه سنة 2003م وتمويل آلاف المشاريع الصغيرة علاوة على مساعدة مباشرة لآلاف العائلات الجزائرية [1].

وعلى الرغم من النتائج والنجاحات، إلا أن الصندوق يواجه صعوبات وتحديات منها:

-ضعف ثقافة الزكاة لدى بعض المواطنين.

-نقص الثقة في تسيير الأموال.

-حجم الاحتياجات الكبير مقارنة بالمبالغ المحصل عليها[2].

عموما تُعتبر تجربة صندوق الزكاة في الجزائر تجربة رائدة، لكنها تحتاج إلى دعم أكبر وتوعية أوسع ليحقق أهدافه في القضاء على الفقر ومساعدة المحتاجين.

2 تجربة الأوقاف:

اهتمت الجزائر منذ الاستقلال بإعادة إحياء مؤسسة الوقف لما لها من دور اقتصادي واجتماعي مهم، وتسعى من خلال مؤسسة الوقف إلى تحقيق عدة أهداف كمساعدة الفقراء والمساكين وتمويل المشاريع الاجتماعية (مدارس، مستشفيات...)، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال استثمار الأملاك الوقفية[3].

ومن الآليات التي تعتمدها الجزائر في تسيير أوقافها تخصيص وزارة الشؤون الدينية والأوقاف كجهة مشرفة من خلال مكاتب ولائية ومحلية لتسيير الأملاك الوقفية تحكمها إجراءات قانونية لضمان حماية وتنمية الأوقاف[4].

حققت الجزائر عدة نتائج إيجابية في مجال الأوقاف منها:

-إعادة إحياء الأملاك الوقفية التي ضاعت خلال الاستعمار.

- بناء مساجد ومدارس دينية من أموال الوقف.

-استثمار بعض الأملاك الوقفية في مشاريع اقتصادية.

---

[1] وزارة الشؤون الدينية، حصيلة صندوق الزكاة 2021م، أنظر الموقع: https://marw.dz

[2] فاطمة بن عيسى، صندوق الزكاة: التحديات والآفاق، جريدة الخبر الجزائرية، 2023م، ص 7.

[3] تقرير حول الأملاك الوقفية في الجزائر 2022م، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2022م، أنظر الموقع: https://marw.dz

[4] خالد بن دحمان، تسيير الأوقاف في الجزائر: الواقع والآفاق، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 12، 2021م، ص 37.

يواجه مجال الأوقاف في الجزائر عدة تحديات أهمها:

-قلة الوعي بأهمية الوقف.

- مشاكل قانونية وعقارية تتعلق بإثبات ملكية بعض الأوقاف.

- ضعف الاستثمار الاقتصادي للأوقاف[1].

وتبقى الأوقاف في الجزائر أداة فعالة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لكنها تحتاج إلى إصلاحات قانونية وتوعوية لتعزيز دورها في المجتمع.

3 تجربة البنوك أو المصارف الإسلامية:

في إطار سعي الجزائر لتطوير اقتصاد متوازن ومتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بدأت تجربة المصارف الإسلامية التي تقدم خدمات مصرفية تقوم على أساس المرابحة، المشاركة، الإجارة وغيرها من الأدوات المالية الإسلامية وهي مؤسسات مالية تقدم خدمات مصرفية واستثمارية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، دون التعامل بالفوائد الربوية[2].

وتعد تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر بمثابة الانطلاقة الفعلية للتمويل الإسلامي والتي يعول عليها لتكون القاعدة الأولى لبناء نظام مالي إسلامي متكامل يستمد جميع تفاصيله من الشريعة الإسلامية، والبداية كانت بإنشاء بنك البركة الإسلامي وبنك السلام ، جاءت جملة القوانين التي عرفها القطاع المصرفي الجزائري)، الذي حمل في طياته بوادر تحرير القطاع المصرفي وفتحه أمام العالم الخارجي، وعلى إثر ذلك نص القانون على السماح بإنشاء البنوك الخاصة الوطنية والمختلطة، ورخص بفتح فروع البنوك الأجنبية في الجزائر، مما سيمكن الجزائر الاستفادة مما تتيحه البنوك الإسلامية في مختلف المجالات ، إذ يمكن استخدام السلم والمشاركة في تمويل القطاع الزراعي_ باعتباره قطاعا مهما في الجزائر_ ويمكن استخدام أساليب الإجارة التمويلية والمشاركة والاستصناع

[1] فريدة بوسماحة، واقع الوقف في الجزائر، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 15، 2023م، ص 220.

[2] مُحَمَّد أبو زهرة، مبادئ المصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 7، 2018م، ص 199.

لتمويل السكنات، كذلك قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أولته الدولة اهتماما ورعاية باعتباره قطاعا فعالا في توجيه الدورات الاقتصادية من خلال تأثيره على أقوى المؤشرات الاقتصادية كالبطالة والتضخم[1].

تقدم المصارف خدمات مالية أبرزها:

-تمويل المرابحة (شراء سلع أو عقارات وبيعها بالتقسيط).

- المشاركة في مشاريع استثمارية.

- الإجارة (تأجير الأصول).

- الودائع الاستثمارية بدون فوائد[2].

وقد استطاعت المصارف تحقيق نتائج وإنجازات مهمة كاستقطاب شريحة واسعة من العملاء الذين يفضلون التعاملات الشرعية والمساهمة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما استطاعت إدخال منتجات مالية جديدة تلبي احتياجات السوق.

تجدر الإشارة إلى أن المصارف الإسلامية في الجزائر تمثل خطوة واعدة نحو اقتصاد إسلامي حقيقي، إلا أنها تحتاج إلى دعم قانوني ومجتمعي أكبر لتطوير أدواتها وتوسيع خدماتها، بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد لكن ورغم الإنجازات المحققة تواجه عدة صعوبات كغياب قانون خاص بالمصارف الإسلامية فهي تسير وفق القانون العام للبنوك، وضعف الوعي المجتمعي حول المنتجات الإسلامية، إضافة إلى قلة الكفاءات المتخصصة في المالية الإسلامية[3]

.

[1] تقرير وزارة المالية، تقرير حول النظام البنكي الجزائري، 2020م، أنظر الموقع: mf.gov.dz/index

[2] بنك البركة الجزائري، تقرير النشاط السنوي 2022، أنظر الموقع: albaraka-bank.dz

[3] علي بن سعيد، المصارف الإسلامية في الجزائر: التحديات والآفاق، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد 20، 2022م، ص 18.

وكخلاصة لتجربة الجزائر مع تطبيق آليات الاقتصاد الإسلامي نقول أنه يمكن اعتبار هذه الآليات –على محدوديتها– إما أن تكون بنوكا إسلامية مثل بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر، أو أن تكون هيئات شبه حكومية مثل صندوق الزكاة، أو مؤسسات التأمين التكافلي، فبالنسبة للبنوك الإسلامية تمنح تمويلات بصيغ إسلامية مختلفة، لكنها وكباقي البنوك العاملة في الجزائر تتجه في معظمها إلى تمويل التجارة الخارجية، نظرا لربحها المضمون خاصة بصيغة المرابحة، وكذلك لقصر أجل العملية أي عدم تجميد أموال البنك لفترة .طويلة، إضافة إلى انخفاض حجم المخاطر[1].

ويرى بعض الخبراء والاقتصاديين الجزائريين أن البديل الناجع لخروج اقتصاد البلاد من أزمته هو أن يتجه نحو الاقتصاد الإسلامي، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري ليس اشتراكيا ولا رأسماليا، فلو جمعت الزكاة وأنفقت برشد لانتهى الفقر الذي يعيش فيه 30% من السكان، بل ومن الممكن مساعدة دولا اسلامية فقيرة أخرى، خاصة وأن حجم الزكاة لوحدها في الجزائر قدر بنحو ثلاثة مليارات دولار سنويا.

من الاهمية بمكان أن نشير إلى أن الجزائر ورغم تأخرها قد قامت بإصلاحات قانونية للسياسة النقدية، خاصة بعد اتجاهها إلى السوق المفتوح وذلك من خلال:

–النظام رقم 04 /01 الصادر في 4 مارس 2004م، والمتعلق بالحد الادنى لراس مال البنوك المؤسسة المالية الناشطة داخل الجزائر.

– النظام رقم 04/ 02 الصادر في 4 مارس 2004م، والمحدد لشروط التكوين الاحتياطي الجزائر.

– النظام رقم 03/04 الصادر في 4 مارس 2004م، والمتعلق بضمان الودائع.

– اصلاح السياسة النقدية وفق النظام رقم 02/09 تكميلة الإطار التنظيمي المتعلق بتدخلات بنك الجزائر وذلك تنفيذا لاهداف السياسة النقدية المحددة من طرف المجلس النقد والقرض.

[1] سليمان ناصر، **عواطف محسن، تجربة الجزائر في متويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن**، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مالي إسلامي شامل تحت عنوان: تعزيز الخدمات المالية الإسلامية للمؤسسات المتناهية الصغر، المنعقد أيام:09-10-2011/1/11م، الخرطوم، السودان، ص: 02

- اصلاح السياسة النقدية في سنة 2017م، وهي جملة من الاصلاحات مست قانون النقد والقرض في سنة 2017م.

وللنهوض بالاقتصاد الوطني ولأجل حمايته من الأزمات ومن الآثار السلبية للدورات الاقتصادية يمكن للجزائر الاستعانة بأدوات السياسة المالية والنقدية وفق النظام الاقتصادي الاسلامي وذلك من خلال:

-تحقيق التكافؤ بين عرض النقود والطلب عليها: ونقصد به مدى تمكن النظام النقدي من ترجمة حاجة الاقتصاد إلى النقود كمياً، وذلك وفق المعادلة: العرض النقدي = الطلب النقدي[1].

- الاخذ بعين الاعتبار المبادئ والسياسات التي تحكم هذا الاقتصاد عند رسم أي سياسة اقتصادية، بحيث ترصد كل المتغيرات المؤثرة والمتأثرة لإنجاح مسارها[2].

-يجب أن تبنى أدوات السياسة النقدية الإسلامية -بعيدا عن الفائدة" الربا المحرم شرعا"-في عملها على العائد على رأس المال غير المضمون، والمشاركة في الربح والخسارة في العمليات التي تقوم بها البنوك التابعة لهذا النهج.

-أن تكون السياسة المالية والنقدية قابلة للتحقيق.

-أن تتميز بالوضوح والدقة، وأن تكون قابلة للقياس، ومرنة قابلة للتعديل.

-أن يكون لهدف الأسمى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

-السياسة النقدية في الإسلام لا تتعامل بالربا.

-التعامل بآلية السوق المفتوحة يجب أن يكون في حدود الشرع، ويعطي بدائل تتماشى معه، مما يجعل هذه الأداة في ظل هذا الاقتصاد أكثر تنوعا وعدالة، حيث نجد أن هذا التعامل مع جمهور المدخرين بالبيع والشراء في أوراق مالية تخضع حصيلتها لمبدأ الربح والخسار[3].

---

[1] خليفي عيسى، قيمة النقود، **الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس، الأردن، ط1 ،2011م، ص1.

[2] بن ذيب يمينة، **نحو سياسة نقدية من منظور اسلامي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[3] يوسف الفكي، عبد الكريم حسين، **السياسة النقدية في الإطار الإسلامي، التجربة السودانية خلال الفترة ما بين 1997/2008م**، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الرابع لكلية العلوم الإدارية "الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور إسلامي"، 15-16ديسمبر ،2010م، جامعة الكويت، الكويت، ص 4.

-تعديل وتغيير نسبه المشاركة في الارباح والخسائر (بين البنك والمودعين بهدف جذب المدخرات وبين البنك والمستثمرين لصالح المستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار في قطاع محدد او الاستثمار عموما)، وذلك للتحكم في حدود انسياب الائتمان وبالتالي التقليل من التوسع الائتماني للعمليات الاستثمارية ذات الطبيعة المرتبطة بنظام المشاركة وبالتالي التحكم في المعروض النقدي[1]

-تغيير موعد تحصيل الزكاة كأداة مكملة لأدوات السياسة النقدية لأن أغلب المكلفين بها يقومون بإخراجها في مواسم محددة كشهر رمضان، أو شهر محرم، وهو ما قد يؤثر على الإستراتيجية النقدية للدولة، وبالتالي أصبح من الضروري الأخذ بعين الاعتبار هذه الفريضة حال رسم السياسة النقدية للدولة[2].

- عملية خلق النقود الائتمانية في الاقتصاد الإسلامي معدومة، فالقروض إما أن تكون قروضا حسنة دون مقابل حال إرجاعها، أو قروضا استثمارية تكون في صورة التمويل الإسلامي (مشاركة أو مرابحة أو مضاربة...).

المطلب الثالث: تحديات تطبيق النظام الاقتصادي الاسلامي في الجزائر

-الجزائر قادرة على إقامة نظام اقتصادي إسلامي تحكمه ضوابط الشرع ، مما يمكن من النهوض بالنمو الاقتصادي وتحسين مستوياته دون الوقوع في الشبهات والمحرمات، لكن وكغيرها من الدول التي تعتبر هذا النظام تجربة حديثة هناك بعض التحديات والصعوبات في تطبيقه يمكن إبراز أهمها في الآتي:

التحديات القانونية: وتتمثل في العقبات المتعلقة بالبيئة التشريعة للصناعة المالية الاسلامية (المصارف الاسلامية، شركات التأمين، ...).

_غياب القوانين أو غموضها إن وجدت لتنظيم الصناعة المالية الاسلامية.

نقص الثقافة الشرعية لدى مستخدمي المؤسسات وصانعي القرار.

[1] صالح صالحي، **أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دوري الصرافة الاسلامية**، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي حول الخدمات المالية وادارة المخاطر في المصارف الاسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 18/ 20 افريل 2010م، ص 27.

[2] بن ذيبة يمينة، **نحو سياسة نقدية من منظور اسلامي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 58.

التحديات الجيوسياسية: وتعتمد على ايجاد نظام مالي دولي يراعي وياخذ بعين الاعتبار خصوصيات التمويل لدى الدول الناشئة من جهة والدول الاسلامية من جهة أخرى.

التحديات التنافسية: الانتشار الواسع لأدوات وسياسات الاقتصاد التقليدي تغلق المنافذ أمام سياسات النظام لاقتصادي الاسلامي (الخبرة، التشريعات، الأولويات، الزبائن،.).

– التطرق للصناعة المالية الإسلامية وتطويرها في الجزائر أصبح حاجة ملحة ذلك لأن وضعية الاقتصاد الوطني تفرض إيجاد خيارات أخرى لتوزيع منتجات التمويل لخلق الثروة وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة واستقطاب الأموال والادخارات الهائلة المتداولة خارج النظام المصرفي.

– السوق الجزائري أعمق وأشمل وأكبر من الدول المجاورة مجتمعة هذا ما يجعل الجزائر مؤهلة لأن تكون المركز الرئيس للصناعة المالية الإسلامية في المنطقة.

التحديات العقائدية: سيصطدم اي ادراج لبديل تمويل شرعي رغم عدالته بالمناهضة والعرقية في حالة اتيح هذا البديل اضافة الى انه سيحتاج الى وقت وجهد لإثبات جدارته على مستوى المحلي ثم تطبيقه على نطاق اوسع.

التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الاخرى: وتتلخص في صعوبات ترتبط بمستوى التقدم الاقتصادي ومدى حداثته أو بالأحرى تطبيق تعاليم الدين على الجانب الاقتصادي دون المساس بالطابع العلماني للاقتصاد الدولي إضافة إلى النقائص التي يمكن أن ترتبط بالموارد البشرية المسيرة لعملية التحول نحو أدوات التمويل الاسلامي ويبقى في الاخير الجانب السياسي إذ نجد الموقف السياسي في الجزائر حذرا إزاء هذا الموضوع الذي يعتبره حساسا غير قابل للنقاش، خاصة في وجود التيار الفرنكفوني[1] الذي لايزال يبدي معارضة شديدة للتعامل مع كل ماله صلة بالنظام الاسلامي، وإلا فالجانب السياسي يمكن أن يحمل في طياته بذور النهضة بإقامة شراكة فعلية بين الاكاديميين ورجال الدين والاقتصاديين المتمرسين لصياغة نموذج اقتصادي متكامل[2].

[1] عبد الله الحرتاسي حميد، نحو نظرية اقتصادية حديثة للنمو في ظل الازمة الكاسات الاقتصادي العالمي، المركز الجامعي خميس مليانة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 8، ص 83.

[2]

خلاصة الفصل:

عرف الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2020/2000م تذبذبات واختلالات في معدلات النمو أصابت الناتج الداخلي الخام جعلته يمر بفترات رواج أحيانا وفترات كساد أحيانا أخرى.

ومن خلال دراسة أهم المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية خلال الفترة، تبين أن الاقتصاد مر بدورات اقتصادية لا تتعدى في الغالب سنتين أو ثلاث سنين، وبالتالي يمكن تصنيفها على أنها دورات اقتصادية قصيرة الاجل.

كما تبين أيضا أن الدورات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الجزائري كانت بسبب الصدمات الطاقوية، وبالتالي فان الدورة عينية حقيقية، إضافة إلى غياب سياسة مالية ونقدية فعالة تنتهجها الدولة في علاج الظواهر السلبية لهذه الدورات.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

في خاتمة هذا البحث، وكما تقتضيه منهجية البحث العلمي، فإنه من الضروري إعادة طرح إشكاليته التي قام عليها، ومناقشة الفرضيات التي تم بناؤه في ضوئها، وعلى ضوء ذلك تم التوصل إلى **النتائج** التالية:

1. الدورة الاقتصادية حالة متأصلة في الاقتصاديات الرأسمالية يستحيل تجنبها.
2. الاقتصاد الاسلامي نظام اقتصادي يستمد قواعده من وحي الشريعة الاسلامية (القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة)، يمنع حصول الظواهر الاقتصادية السلبيةكالتضخم والكساد والبطالة.
3. معالجة التقلبات الاقتصادية مفقودة في الرأسمالية فهي مجرد تسكين للتأثير وتأجيل للانهيار وتخفيف للللازمة.
4. الاقتصاد الإسلامي يقدم آليات مرنة ومتوازنة للحد من التقلبات الاقتصادية، أبرزها الزكاة، الوقف، تحريم الربا والمضاربات غير المشروعة، تشجيع المشاركة وتقاسم المخاطر في التمويل.
5. تطبيق المبادئ الإسلامية يمكن أن يحد من آثار الركود الاقتصادي من خلال تعزيز التضامن الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة.
6. وجود نظام مالي إسلامي مستقر يقلل من الأزمات المالية التي تساهم في تفاقم الدورات الاقتصادية.
7. الاقتصادي الاسلامي يضبط عملية الإصدار النقدي ويعتبره عملا سياديا للدولة.
8. الاقتصاد الإسلامي يعتمد أساسا على الزكاة التي تعد نظاما اقتصاديا متكاملا يساهم بتلقائية وفعالية كبيرة في تحقيق مختلف أهداف السياسة الاقتصادية، فحصيلة الزكاة تغني عن الضرائب، والعكس غير صحيح.
9. يكمن الحل الاسلامي لعلاج مشكل البطالة في تطبيق أساليب التكافل الاجتماعي كالزكاة الاوقاف، اساليب التمويل الاسلامي.
10. الاستهلاك في النظام الاسلامي يكون بتوفير الضروريات والقدر اللازم من السلع التي تكفل مستوى معيشيا لائقا للمواطنين، والحد من الاستهلاك الترفي وتشجيع الادخار والاستثمار.
11. اقتصادات الدول العربية الاسلامية هي اقتصادات ريعية رأسمالية مرقعة بجزئيات اشتراكية، وجزئيات من الاقتصاد الإسلامي مبهمة الوجهة.
12. إن تطبيق أسس ومرتكزات الاقتصاد الإسلامي كفيل بحماية الاقتصاد من الأزمات الاقتصادية.

وبعد الدراسة والبحث ووفق ما توصلنا إليه من نتائج فقد كان من الممكن **إثبات صحة الفرضيتين الأولى و الثانية**، إذ أنه بالفعل أن الدورات الاقتصادية ماهي إلا صفة لصيقة بالنظام الاقتصادي الرأسمالي تنتج عن سلوكات الأفراد غير الرشيدة، وأن النظام الاقتصادي الاسلامي لا يقر بوجودها بهذه الصفة المتعاقبة، ويرجع سبب الظواهر الاقتصادية السلبية كالتضخم والكساد والبطالة إلى السلوكات غير الموافقة للشريعة.

كما أن الزكاة وعلى غرار الأدوات الأخرى كصيغ التمويل المتنوعة، الوقف، التكافل الاجتماعي... لها من الفاعلية ما يمكّنها من الحد من تقلبات الدورات الاقتصادية وضمان الرفاهية الاجتماعية.

من جهة أخرى يمكن **نفي الفرضية الثالثة** بقولنا أن الاهتمام بالنظام المصرفي وحده لا يكفي حتى نقول أننا بصدد تطبيق نظام اقتصادي اسلامي، لأن المصارف ورغم أهميتها ماهي إلا جزء بسيط من المنظومة الاقتصادية ككل، ومن الممكن للجزائر أن تستفيد من النظام الاقتصادي الاسلامي بتطبيق آليات السياستين المالية والنقدية، وكذا تفعيل مؤسسات الزكاة والأوقاف في اقتصادها.

وعليه يمكن وفي ضوء هذه النتائج الخروج بجملة من **التوصيات والاقتراحات** المبينة في النقاط التالية:

1- تعزيز تطبيق أدوات التمويل الإسلامي، خاصة الصكوك الإسلامية والمشاركة والمضاربة، للحد من تقلبات السوق.

2- نشر ثقافة التمويل الإسلامي المسؤول القائم على العدالة وعدم المضاربة غير المشروعة.

3- دعم الزكاة والوقف كأداتين لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، من خلال استحداث وزارة مستقلة لكل منهما.

4- يجب ايجاد سياسة حكيمة لحماية الثروة النفطية وتفعيل الموارد غير النفطية (السياحة، الزراعة، الصناعة).

5- إن النظام الاقتصادي نظام كامل شامل وهو كل لا يتجزأ من نظام الاسلام فلا يجب حصره في بحوث لمالية والمصرفية فقط.

6- إن السبيل لقيام اقتصاد اسلامي يكون بفرض نموذج عملي واقعي له فاعلية في الحياة، يتجاوز الأفكار النظرية إلى تطبيقات ناجحة.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأشكال و الجداول

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الآيات القرآنية.

الآية	السورة والرقم	الصفحة
- وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا...	البقرة 143	14
- يَٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَاشْكُرُواْ لِلهِ	البقرة 172	206/205
- وَلَا تَاكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِالْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَي ٱلْحُكَّامِ لِتَاكُلُواْ..	البقرة 187	202
- لِلْفُقَرَآءِ ٱلذِينَ أُحْصِرُواْ فِے سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبا...	البقرة 272	166
- ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ...	البقرة 274	109
- يَٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٓاْ إِن كُنتُم...	البقرة 277	112
- إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكاً...	آل عمران 96	13
- يَٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَاكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِالْبُطِلِ ...	النساء 29	204/202
- وَمَنْ يُهَاجِرْ فِے سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِے ٱلَارْضِ مُرٰغما كَثِيرا...	النساء 99	162
- حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ	المائدة 04	203
- يَٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالَانصَابُ وَالَازْلَٰمُ رِجْس	المائدة 92	203
- قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ	الأنعام 162	10
-وَلَوَ اَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرىٰٓ ءَامَنُواْ وَاتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰت مِّنَ ٱلسَّمَآءِ	الاعراف 95	122
- ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُم..	الأعراف 157	205
- يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ ...	الأنفال 27	11
-يَٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرا مِّنَ ٱلَاحْبارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَاكُلُونَ أَموالِ	التوبة 34	206
-لو كان عرضا قريبا وسفرا قاصدا لاتبعوك ...	التوبة 42	03
- إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَالْمَسَٰكِينِ وَالْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ	التوبة 60	170
-خُذْ مِنَ اَمْوٰلِهِمْ صَدَقَة تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ...	التوبة 104	169
وَمَا مِن دَآبَّة فِے ٱلَارْضِ إِلَّا عَلَي ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا ...	هود 06	167
-قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبا فَمَا حَصَدتُّم....	يوسف 46-49	79/31
إِ نِّےحَفِيظٌ عَلِيم	يوسف 55	80
-وعلى الله قَصد السبيل	النحل 09	03
ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا.	النحل 75	126

–وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً اِلَيٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ ...	الاسراء 29	85
–وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ..	الإسراء 35	11
–وَمَنَ اَعْرَضَ عَن ذِكْرِے فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَة ضَنكا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيٰمَةِ	طه 122	122
– اِلذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِے اِلَارْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ	الحج 39	123
– يا أيُّها الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّباتِ واعْمَلُوا صالِحًا،	المومنون 51	205
–وَالذِين إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يُقْتِرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَاما	الفرقان 67	203/85
– وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ	لقمان 19	03
– وَالذِينَ كَفَرُواْ يَتَمَتَّعُونَ وَيَاكُلُونَ كَمَا تَاكُلُ ٱلْانْعٰمُ	مُحَمَّد 13	205
– وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَالِانسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِۖ	الذاريات 76	167
وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ	الحديد 04	10
–مَّآأَفَآءَاللَّه عَلَيٰ رَسُولِهِۦ مِنَ اَهْلِ اِلْقُرِيٰ فَلِلهِ وَلِلرَّسُولِ...	الحشر 07	85
–تُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ	الصف 11	11
–هُوَ ٱلذِے جَعَلَ لَكُمُ ٱلْاَرْضَ ذَلُولا فَامْشُواْ فِے مَنَاكِبِهَا	الملك 16	162
–وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِے اِلَارْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ الله	المزمل 18	175/162
– وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشا	النبأ 11	162
–وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى ﴿17﴾ الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّىٰ	الليل 17،18	11

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الرقم	الحديث	الصفحة
01	- اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة.	113
02	- إذا قامت الساعة و في يد أحدكم فسيلة فليغرسها.	162
03	- إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض.	21
04	- إن الله طيب لا يقبل الا طيبا ثم ذكر الرجل يطيل السفر اشعث أغبر.	205
05	- إن الله يحب العبد المؤمن المحترف.	162
06	- إن الله يحب العبد يتخذ المهنة ليستغني بها عن الناس.	162
07	- إن الله يكره الرجل البطال.	162
08	- أن تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك.	12
09	- أنّ رجلًا من الأنصارِ أتى النَّبيَّ ﷺ فسأله فقال أما في بيتِك شيءٌ.	167
10	- أنّ رجلينِ أتيا رسولَ اللهِ ﷺ فسألاهُ فقالَ اذهبا إلى هذهِ الشُّعوبِ فاحتطبا.	165
11	- إن من السرف أن تأكل كل ما اشتهيت.	203
12	- إنَّك إن تذر ورثتَك أغنياءَ خيرٌ من أن تذرَهم عالةً يتكفَّفون النَّاس.	126
13	- إياكم و الغلو، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو.	14
14	- التاجر الصدوق الأمين المسلم مع الشهداء يوم القيامة.	10
15	- تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبدا: كتاب الله وسنتي.	122
16	- تعلموا المهنة فانه يوشك أن يحتاج أحدكم إلى مهنة.	169
17	- توفي رسول الله ﷺ وما في بيتي من شيء يأكله ذو كبدٍ إلا شطر شعير	13
18	- الجالب مرزوق والمحتكر ملعون.	124
19	- حين شكى جابر بن عبد الله لرسول الله ﷺ من تحمّله ديون والده.	13
20	- رأيت على باب الجنة مكتوب الصدقة بعشر امثالها والقرض بثمانية عشر.	175
21	- رَحِمَ اللهُ رَجُلًا، سَمْحًا إِذَا بَاعَ، وَإِذَا اشْتَرَى، وَإِذَا اقْتَضَى.	11
22	- عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور.	166
23	- قَدْ أَفْلَحَ مَنْ أَسْلَمَ وَرُزِقَ كَفَافًا، وَقَنَّعَهُ اللهُ بِمَا آتَاهُ.	11

24	- القَصد القصد تبلغوا.	4
25	- كان يخصِفُ نعلَه ويخيطُ ثوبَه ويعملُ في بيتِه كما يعملُ أحدُكم في بيته.	166
26	- كل أمر لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم، فهو أجذم.	14
27	- كُلوا واشرَبوا وتَصدَّقوا والبَسوا، غيرَ مَخيلةٍ، ولا سَرفٍ.	205
28	- لا تلقوا الجلبة فمن تلقى فاشترى منه فاذا اتى سيده السوق فهو بالخيار.	204
29	- لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق يقول اللهم ارزقني فقد علمتم أن السماء.	139/166
30	- لا يَحْتَكِرُ إلّا خاطِئٌ.	205
31	- لاتحل الصدقة لكل ذي مرة سوي.	169/139
32	- اللهم إني أعوذ بك من العجز و الكسل.	168
33	- اللهم بارك لأمتي في بكورها.	13
34	- لو أنكم توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدوا خماصا .	167
35	- لو كان لبني ادم واديان لابتغى واديا ثالثا ولا يملأ جوف ابن آدم الا التراب.	85
36	- ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده وأن نبي الله داوود.	166
37	- ما خالطت الزكاة مالاً إلا أهلكته.	112
38	- مَا عَالَ مُقتَصِدٌ قَطُّ.	03
39	- ما ملأ آدميٌّ وعاءً شرًّا من بطنٍ، بحسبِ ابنِ آدمَ أكلاتٍ يُقمنَ صُلبَهُ.	85
40	- ما يزال الرجل يسال الناس حتى ياتي يوم القيامه وليس في وجهه مزعة لحم.	166
41	- ما نقصت صدقة من مال، وما زاد الله عبدًا بعفو إلا عزًّا	112
42	- من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والإفلاس.	122
43	- من أمسى كالا من عمل يده أمسى مغفورا له.	162
44	- من طلب الدنيا حلالا وتعففا عن المسالة وسعيا على طلب عياله.	162
45	- النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: الْمَاء وَالْكَلَإِ وَالنَّار.	16
46	- والّذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره خير له.	162
47	- ولم يَمنعوا زَكاةَ أموالِهم إلّا مُنعوا القَطْرَ من السَّماءِ	112
48	- اليدُ العليا خيرٌ من اليدِ السُّفلى.	128

فهرس الأشكال.

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	**فترات الدورة الاقتصادية**	27
02	**مراحل الدورة الاقتصادية..**	34
03	**أنواع الدورات الاقتصادية.**	42
04	**النفقات العسكرية بالمليار دولار أمريكي لعام 2022م.**	104
05	**معدلات التضخم في بعض الدول العربية**	107
06	**حدوث التضخم نتيجة الخلل بين كمية النقود و كمية السلع و الخدمات.**	110
07	**دور الأدوات الزكوية في معالجة الأوضاع الاقتصا المتأزِمة: التضخم و الكساد.**	120
08	**مخطط السكان والقوى العاملة.**	134
09	**انخفاض الأجور يرفع من حجم الشغل**	141
10	**الطلب على العمل عند الكلاسيك**	143
11	**عرض العمل عند الكلاسيك**	143
12	**توازن سوق العمل عند الكلاسيك.**	144
13	**انخفاض الأجور يزيد من مخاطر البطالة**	146
14	**العرض على العمل عند كينز.**	147
15	**نقطة التوازن عند كينز**	148
16	**الأجور التوازنية والبطالة.**	150
17	**مخطط اقتصاديات العرض.**	189
18	**العلاقة بين التضخم والبطالة عند الكلاسيك:**	195

19	العلاقة بين التضخم والبطالة عند الكينزيين:	196
20	منحنى فيليبس في تفسير العلاقة بين التضخم والبطالة.	197
21	تفسير العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة وفق فيليبس.	198
22	العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة 1.	199
23	العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة.2	199
24	نتائج الاصلاحات على بعض مؤشرات الاقتصاد	213
25	تطور الناتج المحلي الخام	214
26	وضعية ميزان المدفوعات	215
27	حجم الاستثمار الاجنبي	216
28	تطور صادرات الجزائر خلال الفترة 2020/2010م	219
29	تطور واردات الجزائر خلال الفترة 2019/2010م	221
30	ترتيب الجزائر بين أكبر عشر اقتصادات افريقيا	223
31	ترتيب خمس الدول الأولى الأكثر تصديرا للغاز الطبيعي إفريقيا	224
32	تطور أسعار البترول مقرونا بتطور احتياطي الصرف الأجنبي	226
33	تطورات معدلات النمو الاقتصادي	231
34	حصة الفرد من الناتج الداخلي	233
35	تطور معدل البطالة من إجمالي القوى العاملة ومعدل التضخم	234
36	معدل ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية	237
37	تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال 2020/2000م	244

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	**أهم الفروق بين النظام الاقتصادي الاسلامي والراسمالي**	68
02	**أهم أزمات الكساد في العالم**	191
03	**معدل الكساد التضخمي لاقتصادات بعض دول العالم**	194
04	**أهم التأميمات خلال فترة الستينات.**	210
05	**مخططات وبرامج الانعاش الاقتصادي**	212
06	**أهم منظمات التصنيف الاقتصادي الدولي مع التقارير التي تصدرها وترتيب الجزائر فيها**	217
07	**تطور الناتج المحلي الاجمالي و نمو الناتج المحلي الاجمالي**	228

فهرس المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم (رواية ورش عن نافع)**

المراجع باللغة العربية:

كتب السنة:

-الترمذي، سنن الترمذي، ط2، (1395 هـ - 1975 م)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر
-ابن ماجه، سنن ابن ماجه، تحقيق مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية-فيصل عيسى البابي الحلبي.

-الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، الموصل، مكتبة العلوم والحكم، العراق،ط2.

-مسند الامام أحمد، تحقيق الشيخ شاكر، الجزء الخامس عشر
-البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: جماعة من العلماء، ط1، عام1422 هـ لدى دار طوق النجاة –بيروت.

كتب الفقه:

معاجم:

- ابن منظور، مُحَمَّد بن مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب، بيروت، دار صادر.
- عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات العربية، دار النهضة العربية ، القاهرة مصر،1980.
- عبد الله الوافي، معجم وسيط اللغة العربية، بيروت، لبنان، 1990.
- مُحَمَّد رواس قلعجي، معجم لغة الفقهاء، ط2، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1988.
- المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ط1،الناشر: عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت-القاهرة.
- نزيه حمّاد، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء. الطبعة 1، دار القلم، 1429هـ/2008م.

كتب:

- إبراهيم فاضل الدبو، الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق، ط1،دار المناهج، الأردن، 2008م.
- إبراهيم فؤاد أحمد علي، الإنفاق العام في الإسلام، ط1، القاهرة، 1973م.
- ابن الأثير، جامع الأصول من أحاديث الرسول، جزء1،كتاب البيع، ص239.

- أبو الوليد مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد بن رشد القرطبي المعروف بابن رشد الحفيد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار ابن حزم، 1420هـ / 1999م.
- أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، الجزء 2، دار الأرقم، 1986م.
- أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان، دون تاريخ.
- احمد ابو الفتوح نظريه النقود والبنوك والاسواق المهنيه مؤسسه شباب الجامعه لنشر مصر 1998م.
- أحمد العسال، فتحي أحمد عبد الكريم، النظام الاقتصادي في الإسلام، ط15، مكتبة وهبة، 2010.
- أحمد النجار ،المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، دار الفكر، جدة، الطبعة 1974م
- أحمد مجذوب أحمد علي، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، هيئة الأعمال الفكرية، السودان، ط2، 2003م.
- أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008م.
- أشرف مُحَمَّد دوابه، لنظام الاقتصادي مدخل ومنهاج، دار السلام، ط1، القاهرة ، 2010م.
- اعمر بوزيد، شركاء أم متنافسون: سياسات الصراع والتكامل في العلاقات الأمريكية –الأوروبية اتجاه منطقة غرب المتوسط (النفط والإرهاب نموذجا) ، دار قرطبة للنشر و التوزيع ، الجزائر ،2013م.
- إلهي فضل، التدابير الواقية من الربا في الإسلام، ط4 ، إدارة ترجمان الإسلام، باكستان ، 1420هـ.
- بسام الحجار، الاقتصاد النقدي و المصرفي، ط 1، دار منهل، بيروت، لبنان، 2006م.
- بن عصمان محفوظ ، مدخل في الاقتصاد الحديث ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، جامعة عنابة ، الجزائر.
- بول ساموبلسون ، علم الاقتصاد ، ترجمة : مصطفى موفق ، يوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
- بول ساموبلسون ووبليام نوردهاوس " الاقتصاد" ، ترجمة : هشام عبدالله – مراجعة د . أسامة الدباغ – الأهلية للنشر – عمان الطبعة الخامسة عشرة – 2001م.
- جورج جيلدر ، الأغنياء والفقراء ، ترجمة جمال الدين احمد ، القاهرة ، ،1982م.
- حربي مُحَمَّد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد" التحليل الكلي"، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2006م.
- حسين بني هاني، اقتصاديات النقود و البنوك الاسس و المبادئ، ط1، دار الكندي، الاردن، 2003م.
- حسين حسين شحاته، الفائدة الربوية وقود التضخم النقدي، جامعة الملك سعود، السعودية.
- حسين شحاتة، الاقتصاد الإسلامي بن الفكر والتطبيق، دار النشر للجامعات، مصر،1429هـ/2008م.

- حسين عمر موسوعة الفكر الاقتصادي دار الكتاب الحديث للنشر الجزء اثنين مصر.
- حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، دار الشروق، السعودية،1982م.
- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية في الميزان، مقارنة إسلامية، مكتبة النهضة،القاهرة،،1986م.
- خالد الحامض، الاقتصاد السياسي، منشورات جامعة حلب،سورية 1989 ص40.
- خالد المصلح، التضخم النقدي في الفقه الاسلامي، ط1، دار بن الجوزي، 1427هـ.
- خالد الوزني، أحمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ،2006م.
- خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق. ط3،عمان: دار وائل للنشر،1999م.
- خزعل البيرماني ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مطبعة الديواني ، بغداد1987م.
- خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية، الناشر عماد شؤون المكتبات، جامعة الرياض، المملكة السعودية 1981م.
- خليفي عيسى ، قيمة النقود، الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، ط1 ، 2011م.
- بن جامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال ، الهيئة العامة السورية للكتابة، 2012 .
- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2005م.
- هيثم الزغبي، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي.2001م.
- وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الاسباب والحلول، ط1، دار النفائس، عمان الاردن، 2010م.
- وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي
- للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، 2011م.
- وهبة الزحيلي، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، دار الفكر، ط2، دمشق، 2003م.
- وهبة الزحيلي، الفقه الاسلامي وأدلته، دار الفكر، ط 2، سوريا، 1985م.
- يحيى بن شرف النووي محي الدين أبو زكريا، المجموع شرح المهذب، تحقيق: مُحَمَّد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، باب الربا، المجلد 10.
- يوسف القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة عابدين، مصر.
- يوسف القرضاوي، حتمية الحل الاسلامي، الجزء الاول، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1971م.

- رجاء خضير عبود موسى الربيعي، التحليل الفكري للدورات الاقتصادية، نقلا عن هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي.
- رضا صاحب أبو حمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الإسلامي، دار مجدلاوي، الأردن، 2006م.
- رضوان المحمود العمر, التسويق الدولي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2007م.
- رفيق يونس المصري، أصول الاقتصاد الإسلامي، دمشق، دار القلم، بيروت، ط2، 1413هـ/1993م.
- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة" تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، أكتوبر1973م.
- رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980م.
- زكي امين، اتجاهات النظام النقدي الدولي في التكييف والتمويل والاصلاح، جامعه بغداد، 1990م.
- سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة النهضة العربية، الكويت، 1985م.
- سعيد علي العبيدي، الاقتصاد الاسلامي، ط1، دار دجلة، عمان الاردن، 2011م.
- سمير قنطقجي، مشكلة البطالة وعلاجها في الاسلام، مؤسسه الرسالة، بيروت، 2005م.
- شوقي دنيا، دروس في الاقتصاد الإسلامي (النظرية الاقتصادية)، الرياض: مكتبة الخريجي، 1404هـ.
- شيحة مصطفى، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط5، الدار الجامعية، 1985م.
- صالح الخصاونة ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار وائل نشر والتوزيع، الطبعة الثانية ، عمان الأردن، 1999م.
- صالح صالحي، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر،2001م.
- صلاح علي عبد الحميد علي الركود الاقتصادي والبطالة التوصيف وسياسات المواجهة من المنظور الاقتصادي الاسلامي كليه التجارة بنين قسم الاقتصاد 1436هـ/2015م.
- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، د.ط، د ت.
- ضياء مجيد موسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية.201 ص 142.
- طارق الحاج ، علم الاقتصاد ونظرياته ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان الأردن ،1998م.
- عادل عبد المهدي، التضخم العالمي و التخلف الاقتصادي، ط1، معهد الانماء العربي، بيروت، 1978م.

- عبد الحميد مرغيت، الدورات الاقتصادية- مع إشارة خاصة إلى حالة البلدان المصدرة للمواد الأولية- ،كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2016م.
- عبد الرحمان يسري، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية للكتاب، الجزائر، .2004م.
- عبد الرحمن الجزيري، كتاب الفقه على المذاهب الاربعة، ط1، دار بن حزم، بيروت، لبنان، 1422هـ/2001م.
- عبد الرحمن بن قاسم، مجموع الفتاوى لأحمد ابن تيمية، مكتبة المعارف، السعودية، 1416هـ/1995م.
- عبد الرحمن يسري أحمد ، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003م.
- عبد الرَّحمن يسري أحمد، الاقتصاد الإسلامي بين منهاجيَّة البحث وإمكانية التَّطبيق، ط 2، المعهد الإسلامي للبحوث والتَّدريب 1420هـ.
- عبد الرحمن يسري أحمد، دراسات في علم الاقتصاد الاسلامي، الدار الجامعية، الاسكندرية،2007م.
- عبد السلام ياسين الإدريسي ،الاقتصاد الكلي ،جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، 1986م.
- عبد القادر مُحَمَّد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، مصر، 1997م.
- عبد القادر مُحَمَّد عبد القادر عطية، و رمضان مُحَمَّد أحمد مقلد ،النظرية الإقتصادية الكلية ، الناشر قسم الإقتصاد ،كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ، 2005 – 2004م.
- عبد الله عبد الغني غانم المشكلة الاقتصادية ونظرية الأجور والاسعار في الاسلام المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية مصر 1987م.
- عبد الله عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الاسلامي أسس و مبادئ و أهداف، ط1، مؤسسة الجريسي للتوزيع، جامعة الملك سعود، الرياض، ،1430هـ/ 2009م.
- عبد المنعم عفر، السياسات الاقتصادية والشرعية في الاسلام، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة،1987م.
- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، بيروت لبنان، 1992م.
- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، بيروت: دار النهضة العربية، (دون تاريخ).
- عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، مكتبة الدعوة الإسلامية، دار القلم، ط8.
- عصام بشور، المالية العامة والتشريع المالي، جامعة دمشق، 1982م.
- علي أحمد السالوس، موسوعة القضايا الفقهية مؤسسة الريان للطباعة والنشر، 2005م – 1426هـ .

- علي فيصل الانصاري، الفروق الجوهرية بين الاقتصاد الاسلامي و الرأسمالية، جامعة الكويت، 2008م.
- علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، المطبعة الكمالية، القاهرة، 1971م.
- عوف مُحَمَّد الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الاسلامي، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، ،2000م.
- غازي حسين عناية، التضخم المالي, دار الجبل, بيروت, 1992م.
- غازي عناية، وظائف السياسة الاقتصادية العامة في الاقتصاد الاسلامي، ط1، دار المناهج، الأردن، 1428هـ/2008م.
- فهمي خليفة الفهداوي، الإدارة في الإسلام، ط1، دار الميسرة ، عمان، الأردن، 2004م.
- فؤاد عبد الله العمر، نحو تطبيق معاصر لفريضة الزكاة، ذات السلاسل للطباعة والنشر. الكويت 1404هـ/ 1984م.
- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1990م.
- فؤاد هاشم، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة، القاهرة، 1969م.
- مالك بن نبي، مشكلة الافكار في العالم الاسلامي، طبعة القاهرة، مكتبة عمار، 1971م.
- مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام. القاهرة: دار غريب، 2002م.
- مجدي محمود شهاب، أسامة مُحَمَّد الفولي، أساسيات الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003م.
- محسن كاظم، مبادئ الاقتصاد النظرية والتطبيق، دار المعرفة للطباعة والنشر والإعلان، الكويت 1986م.
- مُحَمَّد أمين بن عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، الجزء 6، دار عالم الكتب الرياض، 2003م.
- مُحَمَّد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: 1252هـ)، ط2، دار الفكر- بيروت،1412هـ -1992م، الجزء 5.
- مُحَمَّد بن ابراهيم التويجري، مختصر الفقه الاسلامي، ط14، دار اصداء المجتمع، القصيم، االسعودية، 1433هـ/2012م.
- مُحَمَّد رواس قلعتجي ، مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية، مطبعة دار النفائس.
- مُحَمَّد سعيد مُحَمَّد الرملاوي، الازمه الاقتصاديه العالميه انذار للراسماليه ودعوه للشريعه الاسلاميه، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر، 2011م.
- مُحَمَّد شوقي الفنجري، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، ط1، القاهرة، 1971م.

- مُحَمَّد شوقي الفنجري، ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية، وأهمية الاقتصاد الاسلامي، سلسلة الاقتصاد الاسلامي، ، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، 1978م.
- مُحَمَّد عبد الله العربي، الاقتصاد الإسلامي في تطبيقه على المجتمع المعاصر، مكتبة المنار، الكويت.
- مُحَمَّد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ،1999م.
- مُحَمَّد عبد المنعم عفر، الاقتصاد الإسلاميّ، دار البيان العربي، جدة، 1985م.
- مُحَمَّد منذر قحف، الاقتصاد الإسلاميّ، ط1، دار القلم، الكويت، 1399هـ/ 1979م.
- مُحَمَّد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار الناشر القاهرة ،2007.
- محمود بابللي، الاقتصاد الإسلامي في ضوء الشريعة الإسلامية، مطبعة المدينة المنورة، الرياض، ط 2 ،1976.
- محمود سحنون، الاقتصاد الإسلامي، الوقائع والأفكار الاقتصادية، ط1، دار الفجر، القاهرة، 2006م.
- محمود عبد الكريم أحمد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الاسلامية، دار النفائس، ط1، الأردن 2001م.
- محمود عبد المولى، تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1986م.
- مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، ط1، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2002م.
- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية) نظريات وسياسات وموضوعات (، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2007م.
- مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن.
- مروان عطوان، مقاييس اقتصادية، النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1989م.
- مشهور حمدان، مصرف الغارمين من مصارف الزكاة وأثره في التكافل الاجتماعي، جامعة القدس، القدس، فلسطين، 2009م.
- مصطفى النشرتي، السياسات النقدية والمصرفية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ط2 ،1984 م.
- مصطفى رشدي شيحه، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، المعارف، 1998م.
- منذر قحف، الوقف الاسلامي تطوره إدارته تنميته، دار الفكر، ط2، دمشق، سوريا، 2006م.

- منذر مُحَمَّد قحف، الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، الكويت، 1989م.
- موفق الدين عبد الله بن احمد بن قدامة، المغني، ط1، دار إحياء التراث العربي، 1405هـ/1985م، المجلد 4.
- ناظم مُحَمَّد نوري الشمري، النقود والمصارف، ط4، دار زهوان للنشر والتوزيع، العراق، بدون سنة النشر.
- نبيل الروبي، نظرية التضخم، ط1، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 1984م.
- نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي (كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق)، الدار العلمية الدولية والدار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2001م.

رسائل وأطروحات جامعية:

- اشرف مُحَمَّد جمعة دور الصناعات الصغرى في حل مشكله البطالة في مصر دكتوراه جامعة القاهرة 2003م، مصر.
- البشير عبد الكريم ، محددات البطالة في الجزائر دراسة إقتصادية قياسية، الجزائر ، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء ، أطروحة دكتورة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي ، جوان 2003م.
- بن ذيب يمينة نحو سياسة نقدية من منظور اسلامي في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهاده دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص ادارة الاعمال، جامعة الجزائر ، 2018/2017م.
- جلال عبد القادر دور المؤسسات الصغيره والمتوسطه في معالجه مشكله البطاله ودعم السياسات التشغيل بالبلدان العربيه دكتوره كليه العلوم الاقتصاديه جامعه الجزائر ثري 2015/2014م.
- جمال بن دعاس التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية دراسة مقارنه بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي جامعه الحاج لخضر باتنة 2010/2009م.
- جميلة برديسي ، تكنو لوجيا المعلومات و أثرها على التشغيل، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ، 1992م.
- حسين علي يوسف بني هاني، السياسة النقدية في الإسلام، مذكرة ماجستير، جامعة اليرموك، مركز الدراسات الإسلامية، 1989م.
- خالد الحشاش، مباحث في الاقتصاد الإسلامي، ماجستير التمويل الاسلامي، العرض الاول، 2008/1429م.
- دحمان بواعلي سمير محددات دالة الانتاج وسياسة الحد من الدورات الاقتصادية قياسية لحالة الجزائر 1970/ 2005 ماجستير علوم اقتصادية تخصص نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2006م.

- دوراسي، مسعود. سياسة التصنيع بالجزائر وانعكاساتها على الانتشار الصناعي بولاية البليدة للفترة 1980-1994م، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر1996م.

- ساعو باية، الانعاش الاقتصادي في الجزائر- واقع و آفاق، رسالة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة،الجزائر،2009/2008، ص 24.

- سفيان بن عبد العزيز، أدوات السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الاسلامي ودورها في استدامه التنمية والوقاية من الازمات المالية، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعه طاهر مُحَّد، بشار، الجزائر.

- سليم عقون، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2009م.

- سماح غانم عبد الكريم، التضخم الركودي في الاقتصاد السوري اسبابه ونتائجه دراسه تحليليه، أطروحة مقدمة لنيل درجه الدكتوراه، جامعة دمشق، د.تا.

- فتح الرحمن ناصر أحمد عبد المولى، ضوابط الاقتصاد الاسلامي ودورها في علاج الأزمات الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان، 2009/ 2010م.

- فلاق علي، تمويل الاستثمارات في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، الجزائر،2002/2001.

-

- مُحَّد دمان ذبيح، الاليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2008/2007م.

- مفتاح حكيم، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة 2003/2003، ص 07.

- عبد الباري مشعل، اليات التوازن الكلي في الاقتصاد الكلي الاسلامي، اطروحه دكتوراه، تخصص اقتصاد الاسلامي، جامعه ام القرى، مكة.

- مهدي كلو، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2001م.

- ميسون طالبي، التضخم الركودي من وجهه نظر المدارس الاقتصادية اسبابه ووسائل وعلاجه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعه الجلفة.

- نسيمة حاج موسى، الازمات المالية الدولية وآثارها على الاسواق المالية العربية: مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2009م.

- نعمت مشهور، حول الدور الإنمائيّ والتوزيعيّ للزكاة، رسالة دكتوراه، كليّة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1408هـ/ 1988م.

- **بحوث مقالات ومجلات:**

- أحمد جنان وآخرون، رؤية تحليلية حول معالجات وحلول البطالة في الاقتصاد الاسلامي، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس، العدد 5 جوان 2020م.

- أسعد ملي، العالم الر أسمالي: حيوية ذاتية وأزمات مستمرة، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الأول 1، 2012م.

- أشواق بن قدور، تطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 5_1_2018، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر.

- البشير عبد الكريم دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل مجله اقتصاديات شمال افريقيا العدد سته شلف الجزائر.

- بن حنون سمير المشكلة الاقتصادية بين الفكرة الاقتصادي الرأسمالي والفكرة الاقتصادي الاسلامي تيبازة مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية العدد 8 مجلد3.

- بوزار صفية، كسيرة سمير، آثار ظاهرة البطالة على النمو الاقتصادي، مجلة المناجر، العدد 1.

- بوعلام مولاي، مُحَّد سفير، أثر البطالة والتشغيل على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، مجله الدراسات الاقتصادية، العدد 8، 2018م.

- جار الله، فواز، أكرم سعيد، هيثم، تأثير التضخم الركودي على الدول النامية للمدة، 2002/1984م، مجلة بحوث مستقبلة، العراق،2009م.

- جمال بن السعدي، زاوش رضا، البطالة في الجزائر التعريف الاسباب الاثار الاقتصادية، جامعة المسيلة.

- حسين مُحَّد سمحان، معايير التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، عدد2، 1996م.

- خلدون عبد الصمد، الأزمات والدورات الاقتصادية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد 2، 2016م.

- دحمان بواعلي سمير، البشير عبد الكريم، نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية – دراسة نظرية تحليلية لتطور نظريات الدورات الاقتصادية وسياساتها، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا –العدد 16، 2017م.

- رحيم عيسى وآخرون، ظاهره البطالة مفهومها اسبابها واثارها، مجله ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، 2018م.
- رحيمي عيسى واخرون، ظاهرة البطالة مفهومها أسبابها وآثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، 2018م.
- رنان مختار، ابراهيم عبد الحفيظ، معالجة التفاوت في توزيع الدخل في ظل الازمات الاقتصادية دراسة مقارنة بين الفكر الغربي والفكر الاسلامي، مجلة الدراسات الإسلامية ــالعدد الثالث سبتمبر 2013م، الاغواط، الجزائر.
- رياض حمودة، الفكر الاقتصادي الاسلامي، نظرة عامة، مجلة النبأ، العدد 41، شوال 1420هـ/2000م.
- سامية عزازي، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000/2020م، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 2، المجلد 5، 2022م.
- سبع فاطمة زهراء، قويدر مُحَّد، أساسيات صياغة التمويل الاسلامي المطبقة في الاقتصاد الاسلامي، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 32، جامعة زيان عاشور الجلفة.
- ستانلي فشر، المحافظة على استقرار الاسعار، مجلة التمويل والتنمية، العدد 4، ديسمبر 1996م.
- سعيد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مجلة البنوك الإسلامية العدد 53، 56، طبع مؤسسة الرسالة، 1406هـ.
- شبوطي حكيم، مراح ياسين، فعالية السياسة النقدية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2015/2000 م، مجلة الدراسات المالئة، المحاسبية والإدارية، العدد 8، ديسمبر2017م.
- شمسية بنت مُحَّد، آراء الفقهاء في تحديد الربح، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد مارس 2018.
- شوقي أحمد دنيا، التضخم والربط القياسي، بحث مقدم الى المجمع الفقهي بجدة، مجلة المجمع الفقهي الدورة الثامنة، 1415هـ/ 1994م.
- صلاح بن فهد الشلهوب، صناعه التمويل الاسلامي ودورها في التنمية، جامعه الملك فهد، 2007م.
- صلاح علي عبد الحميد علي، الركود الاقتصادي والبطالة التوصيف وسياسات المواجهة من المنظور الاقتصادي الاسلامي، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة جامعه الازهر العدد 11، جانفي2014م.
- صليحة جعفر، لخضر مرغاد، تحليل فكري لأزمات النظام الرأسمالي، محلة العلوم الانسانية، العدد 49، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2017م.

- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992م.

- طيب لحيلح، البطالة والتوازن الاقتصادي في الاقتصاد الاسلامي، السودان، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 1، 2006، ص 24.

- عادل ذوادي، محاضرات في الاقتصاد السياسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2018/2017م.

- عادل عبد الله الفهيم، البركة في الاقتصاد الاسلامي، مجلة البيان، عدد 10، فيفيري2013م.

- عبادي بتول المطر، التضخم الركود في بلدان متقدمة مختارة للمدة 2004/1970م، مجلة الغوري للعلوم الاقتصادية، العراق، 2007م.

- عبد السميع المصري، آراء ومفاهيم حول البنوك الإسلامية (رسالة البنك الإسلامي) الاقتصاد الإسلامي، المجلد الأول، العدد الثالث، سنة 1402هـ.

- عبد الفتاح داودي، الجزائر في التصنيفات الاقتصادية الدولية، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، العدد 6، المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان؛ الجزائر،2018م.

- عبد القادر شلالي، مُحَّد هاني، العجز الموازني كآلية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2015/2000م، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 3، جوان 2018م.

- عبد الكامل الخالدي، يخلف جمال الدين، التجربة الجزائرية في محاربة آفة البطالة وتأثيرها على الامن الاجتماعي مجلة البدر، مجلد 10، عدد 8، 2018م.

- عبد الكريم بوحادرة، التمويل الاجتماعي الاسلامي ودوره في دعم المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر مجلة جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية المجلد 35، العدد 3،2021م

- عبد الله الحرتسي حميد، نحو نظرية اقتصادية حديثة للنمو في ظل ازمة الكساد الاقتصادي العالمي، المركز الجامعي بخميس مليانة مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد الثامن، 2010، ص 65.

- عدنان فرحان الجوراني، الحوار المتمدن-العدد 3234 – 2011/1/2م.

- عويناتي عبد القادر، خليفاتي جمال، قراءة تحليلية لأهم مؤشرات تطور الاقتصاد الجزائري للفترة 2000/ 2015م، مجلة الدراسات الإفريقية العدد السادس، 2018م.

- فرهاد مُحَّد علي، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، دراسة تحليلية عن الفترة 1954/1993م، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 1993م.

- فطوم معمر، استراتيجية تطوير صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر، استراتيجية تطوير صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر، مقالة منشورة على النت.

- فؤاد المرسي، محاضرات في الاقتصاد الدولي المعاصر، منشورات مجلة الاقتصاد، بغداد، 1978م.

- فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره– البنك الإسلامي للتنمية– بحث رقم 9003.

- فيان صالح علي ابعاد اقتصادية في قصة النبي يوسف عليه السلام في ضوء القران الكريم مجله كلية العلوم الإسلامية مجلد السابع الى عدد 13 1434هـ/ 2013م.

- فيان صالح علي، أبعاد اقتصادية في قصة النبي يوسف (عليه السلام) في ضوء القران الكريم، مجلة كلية العلوم الاسلامية، العدد الثالث عشر، المجلد السابع، 1434هـ/2013م.

- كمال باصور، مُحَّد هاني، فعالية السياسة المالية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2012 /2000م، مجلة الاقتصاد والتنمية –مخبر التنمية المحلية المستدامة–جامعة المدية العدد 03، جانفي2015م.

- مجمع البحوث الإسلامية في مصر عام 1965م، والمجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي عام 1985م، والمجمع الفقهي لمنظمة المؤتمر الإسلامي عام 1985م.

- مُحَّد بن عبد الله البكر، البطالة والاثار النفسية، المجلة العربية للدراسات العربية والتدريب، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة السعودية المجلة 26، عدد 51.

- مُحَّد راتب النابلسي، مبادئ الاقتصاد الاسلامي، الدرس 10، مقالات في صحيفة دنماركية بتاريخ: 2008/12/2م.

- مُحَّد شوقي الفنجزي، الاسلام والاشتراكية، مجلة ادارة قضايا الحكومة، العدد الاول، مارس 1968م.

- مُحَّد عبد القادر، قراءات في تطورات الاقتصاد الر أسمالي واتجاهات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة مركز التنوير المعرفي، العدد الثامن، الخرطوم، 2009م.

- مُحَّد عبد الله البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 32، العدد 2، 2004م.

- مُحَمَّد عودة عمايدة، ضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، الأردن، العدد فيفري 2018.
- مُحَمَّد فهيم خان، اقتصاديات مقارنة لبعض وسائل التمويل الاسلامي، مجلة الدراسات الاقتصادية الاسلامية، مجلد 1, عدد 1, ديسمبر 1994م.
- مُحَمَّد هاني، ياسين مراح، العجز الموازني كالية للتاثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2020/2015م، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، العدد 2، 2018، ص 77.
- محمود احمد يعقوب رشيد، ترشيد الاستهلاك في السنة النبوية، ،دراسات، علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، 2016 م، المجلد 43، ملحق 4، 2016م.
- مسعود ميهوب، يوسف بركان، محددات التضخم في الجزائر، دراسة قياسية للفترة: 2014 -1990، مجلة دراسات وأبحاث،العدد 27 جوان 2017م، السنة التاسعة.
- مصطفى بوشامة، مولود حواس، الزكاة واثارها في محاربة الفقر والبطالة على ضوء منهج الاقتصاد الاسلامي، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 1، 2010م.
- موسى آدم عيسى، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، مجموعه دلة البركة، جدة، العدد 977.
- ميلود بوعبيد، جمال جعيل، أزمه الكساد التضخمي في الدول الصناعية الاسباب والحلول من منظور الاقتصاد السياسي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 01، المجلد 20 ، جوان 2019م، جامعة باتنة.
- ميلود بوعبيد، جمال جعيل، ازمه الكساد التضخمي في الدول الصناعية الاسباب والحلول من منظور الاقتصاد السياسي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 01، المجلد 20 ، جوان 2019، جامعة باتنة.
- وافية تجاني،واقع و تحديات الاقتصاد الجزائر ي: دراسة تحليلية، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد: 08 ،العدد:02 – السنة: 2021م.
- ياسين بن علي، الفرق بين النظام الاقتصادي وعلم الاقتصاد، مجلة الزيتونة، عدد أكتوبر 2020.

الندوات والملتقيات:

- عماد عمر خلف الله أحمد، الموازنة بين ا لاقتصاد الإسلامي وغيره من النظريات الاقتصادية الوضعية، الملتقى الدولي الأول : لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، دون تارخ نشر.
- ناصر مراد، مبادئ و منهج الاقتصاد الإسلامي، مفهوم و منهج الاقتصاد الإسلامي.

- عماد عمر خلف االله أحمد ، الموازنة بين الاقتصاد الإسلامي وغيره من النظريات الاقتصادية الوضعية، الملتقى الدولي الأول الاقتصاد الإسلامي ـ الواقع ورهانات المستقبل ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي غرداية.

- مُحَمَّد أحمد صقر، الاقتصاد الإسلامي، مفاهيم ومرتكزات، بحث في المؤتمر الدولي الأول للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة، 1400هـ/ 1980م، ط1.

- صالح صالحي ، عبد الحليم غربي، كفاءة التمويل الإسلامي، في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية، ورقة بحثية مقدّمة لفعاليات الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، المحور الخامس، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 05-06 ماي 2009.

- حسين حسين شحاتة،منهج الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة الاحتكار، الملتقى الفقهي، جدة، 1431/07/07هـ/ 2010/06/19م.

- يوسفات علي، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسيه، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية في الجزائر المسيلة، 16/15 نوفمبر 2011م.

- بلقاسم خدادمية، أسباب مشكلة البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، يومي 15/16نوفمبر2011م.

- يوسف القرضاوي، الاقتصاد الاسلامي بحوث مختاره من المؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي، مكة المكرمة، 1996م.

- مُحَمَّد عبد الحليم عمر، مشكلات الشباب المسلم في عصر العولمة، رابطة العالم الاسلامي، مؤتمر مكة، 23/21/10 ديسمبر 2009م.

- البشير عبد الكريم الابعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحه البطالة والفقر الملتقى دولي حول مؤسسة الزكاة في الوطن العربي، جامعة البليدة، 2004م.

- سليم هاني منصور، الوقف في التنمية الاجتماعية، المؤتمر الثاني للأوقاف حول السياسات التنموية والرؤى المستقبلية، جامعه ام القرى، مكة المكرمة، نوفمبر 2006م

- فيصل بن سعيد تليلاني، مؤتمر 2021/02/21، جامعة الامير عبد القادر قسنطينة.

- خاطر طارق واخرون، دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001 /2014 في تحقيق الاقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وتقييمية، ملتقى تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، ص14

- سليمان ناصر، عواطف محسن، تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مالي إسلامي شامل تحت عنوان: تعزيز الخدمات المالية الإسلامية للمؤسسات المتناهية الصغر، المنعقد أيام:2011/1/11/10/09 م، الخرطوم، السودان.
- يوسف الفكي عبد الكريم حسين، السياسة النقدية في الإطار الإسلامي، التجربة السودانية خلال الفترة ما بين 2008/1997م، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الرابع لكلية العلوم الإدارية "الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور إسلامي"، 15–16**ديسمبر**، 2010**جامعة** الكويت، الكويت.
- صالح صالحي أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دوري الصرافة الاسلامية، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي حول الخدمات المالية وادارة المخاطر في المصارف الاسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 18/ 20 افريل 2010م.
- عزه الأزهر، الأرقط سمية، دور التمويل الإسلامي الأصغر في محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي
- الملتقى الدولي حول المالية الإسلامية "التطبيقات والتحديات والأفاق 30–31 أكتوبر 2013 جامعة أغادير، المغرب، ص 2.

التقارير والمناشير:

S.I. TAG EL-DIN, "Allocation And Stabilizing Fuctions Of Zakah In An Islamique, Economy",Op. Cit. P.P.393-394.

- البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org.
- المعهد الاقتصادي الالماني: https://www.diw.de.
- تقرير حول علاقة التكوين بالشغل الدورة 14 للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر 99 ،ص 62، متاح على الموقع الرسميhttps://www.aps.dz، تاريخ الزيارة: 2023/01/10.
- Rapport, Indicateur de l’economie Algérienne, op, cit, p 8,9,49,50)
- تقارير البنك الجزائري: https://www.bank-of-algeria.dz/ar.
- Statistiques, L. N. (nouvembre-2014). Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003 a 2013. Collections statistiques N°. 188, Série E: Economie N°. 79
- تقارير صندوق النقد الدولي متاح على الموقع: https://www.imf.org
- الديوان الوطني للإحصائيات، / (http://www.ons.dz)

المواقع الالكترونية:

- حسين شحاتة، الاعجاز الاقتصادي في القرآن الكريم في ضوء آيات المعاملات، ورقة بحثية منشورة في مجلة دار المشورة الالكترونية، متاح على الموقع: http://darelmashora.com تاريخ الزيارة: 2022/3/14.
- : مجلة هارفارد بزنس ريفيوسكول ببليشينغ على الموقع: https://hbrarabic.com
- عدنان فرحان الجوراني، الدورات الاقتصادية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3234- 2/1/2011- أنظر الموقع: http://ahewar.org/Corona.asp
- Christina D. Romer, Business Cycles, The concise association, Encyclopedia of economics, united states,Online: http://www.econlib.org/library/Enc/BusinessCycles. تاريخ الزيارة: 5_5_2021م.
- مجدي عبد الهادي، الدورات الاقتصادية.. مسح جدلي موجز، مقال منشور في مجلة الحوار المتمدن–العدد: 5144 - 2016 / 4 / 26 انظر الموقع: http://www.hewar.com/economics.تاريخ الزيارة:8_5_2021
- جريدة العرب الإقتصادية الدولية، النظام الرأسمالي إيجابيات وسلبيات، 28 ديسمبر 2016، على الموقع https://www.youm7.com تاريخ الزيارة: 2022/10/10.
- أحمد السيد كردي، خصائص النظام الرأسمالي، موسوعة الاسلام والتنمية، مجلة التنمية الشاملة على الموقع: https://kenanaonline.com، تاريخ الزيارة: 1/2/ 2022.
- أحمد السيد كردي، خصائص النظام الرأسمالي، موسوعة الاسلام والتنمية، مجلة التنمية الشاملة على الموقع: https://kenanaonline.com، تاريخ الزيارة: 1/2/ 2022.
- عبد الجبار السبهاني، كفاءة النظام الاقتصادي الاسلامي، مقالات منشورة على الموقع الشخصي: https://al-sabhany.com، تاريخ الزياره: 2023/03/10.
- شبيله عائشه واخرون السياسه النقديه والمصرفيه من منظور الاسلامي، عبر الموقع: https://academia-arabia.com تاريخ الزيارة 2022/10/22.
- منتدى التمويل الاسلامي، قسم علوم التسيير، الاقتصاد النقدي و المالي أنظر الموقع: http://islamfin.go-forum.net
- أحمد دهشان، التضخم و آثاره الاقتصادية و الاجتماعية، جامعة الزقازيق، مقالة منشورة في الموقع الرسمي: dr-ahmeddahshan.com

- مُحَّد احسان، الاقتصاد الإسلامي والحد من التضخُّم، دراسة تحليلية لجوانب من التضخُّم النقدي، مقالات منشورة عن شبكة الألوكة، أنظر الموقع: http://www.alukah.net/culture. تاريخ الاطلاع: 2019/01/01.

- بوخاري عبد الحميد، زرقون مُحَّد، دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي، جامعة ورقلة، عن الموقع: . http://www.eltwhed.com/vb/showthread.php

– عدنان فرحان الجوراني، الاطار النظري لسياسات جانب العرض، مجلة الحوار المتمدن الالكترونية، العدد 3238 / 2011، على الموقع: https://www.ahewar.org، تاريخ الزيارة: 2023/01/10.

- أميرة صبح، البطاله فى النظام الاقتصادى الاسلامى، لحوار المتمدن العدد 4109/ 2013 على الموقع: https://www.ahewar.org/debat/

- مُحَّد عبد الحليم عمر، العلاج الاسلامي لمشكله البطله، مقالات على الموقع: https://www.alkhaleej.ae

- الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، متاح على الموقع: https://www.marw.dz

المراجع باللغة الأجنبية:

-A.W.Phillips,the relation between U.nemployment and The Rate of Change of Money Wages in the united kingdom 1861-1957,Economica,new series ,vol.25,November,1958,PP283-284.

- Abla Bokhari, The Twinning of Inflation and Unemployment Phenomena in Saudi Arabia: Phillips Curve Perspective, King Abdulaziz University, July 2020.

-ALAN S. BLINDER, Department of Economics, Princeton University, Princeton, New Jersey Academic Press, 1979.

-Austruy jacques. Lislam face au developpement economique. Edition ouvriere, Paris, 1961.

- AWAD. Ibrahim L.. "The Phenomenon ofStagflation in the Egyptian Economy: Analytical Study" University Library of Munich (October2007, *Pp* 5465.

- Ben S.Bernanke, Essays on the Great Depression, STU - Student edition, Princeton University Press, 2000.

-Bruno MARCEL et Jacques TAIEB, Les Grandes Crises:1873,1929 1973, 6éme Edition (Paris: Nathan, 2001.

-by John Maynard Keynes The General Theory of Employment, Interest, and Money Paperback – April 15 , The Macat Library, 2016,
-CFI Team, Economic Depression A state of financial turmoil, November 23, 2019.
-David N. Hyman, (New York) McGraw-Hill, Fourth Edition, Economics.
- Don Divance Lesconier,The Labor Market (Classic Reprint) Paperback –, Forgotten Books, August 24, 2018.
-Eric Bosserelle (2004), Dynamique économique : croissance – crises, cycles,Gualino édition, Paris.
-Galbács Peter, (2015), The Theory of New Classical Macroeconomics. A Positive Critique.
-Gilbert Abraham-frois, économie politique , 7eme édition , economica ,
-Gilbert Abraham-frois, économie politique , 7eme édition , economica
-harles raymond. Loi islamique et socialisme musulman. Revue de la vie, Judiciaire. Paris. 1969. Haidar bammate. Visages de lislam .ed. payot lausanne. 1958.
-Jacque Muller Et Autres , Economie Manuel G¶DSSOLFDWLRQ, Dunod ,3ème Edition, Paris ,2002.
-Lacoste Olivier, 2009, comprendre le crise financier édition ayrolles Paris op cit.
-Monzer Kahf, Economics of Zakah. Islamic Development Bank-JEDDAH, 2nd Edition, 2002, P.P. 393-394

-Patrick artvs, Pierre Alain muet, théorie de chômage économica 1995.
-Ramzi Knani and Ali Fredj, Globalisation and Business cycle Fluctuation, MPRA paper, N° 22755.
-Salman Ahmed Shaikh , A Brief Review & Introduction to Practiced Islamic Banking & Finance, working paper published by University of East, Pakistan.
-Shiller Robert J, Narrative Economics, American Economic Review , 2017.
- Stephen L. Slavin. Economics. sixth edition. McGraw – Hill (New York) 2002 .
-Tani Yamna, A. (2014). L'analyse de la croissance économique en Algérie. Thèse de doctorat. Faculté des Sciences Economiques Commerciale et des Sciences de Gestion. Université abou bekr belkaid: Tlemcen .
-TEAM FRANCOIS ,économique monétaire et financière , economia ,1993,

Avrasya Sosyal ve Ekonomi Araştırmaları Dergisi (ASEAD) Eurasian Journal of Researches in Social and Economics (EJRSE).علي عبد الفتاح، دور الزكاة في الحد من الفقر في العالم الاسلامي،-

الملخص:

يتناول هذا البحث موضوع الدورات الاقتصادية باعتبارها ظاهرة متكررة في الأنظمة الاقتصادية، حيث تمر الاقتصادات بمراحل متعاقبة من الازدهار والركود تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ونهدف من خلاله إلى تحليل هذه الظاهرة من منظور الاقتصاد الإسلامي، والبحث في الآليات التي يوفرها هذا النظام للحد من التقلبات الاقتصادية والتخفيف من آثارها السلبية، تم طرح فيه الإشكالية التالية: ماهي أدوات الاقتصاد الاسلامي في الحد من الظواهر السلبية للدورات الاقتصادية؟ ويعتمد البحث على عدة مناهج بحث معتمدة للدراسات في الاقتصاد الاسلامي كالمنهج الوصفي والتحليلي، حيث يتم دراسة الدورات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الرأسمالي، ثم مقارنتها بالتصور الإسلامي، وتحليل الأدوات الإسلامية التي يمكن أن تلعب دورا في التخفيف من حدّتها.

وخلص البحث إلى عدة نتائج أهمها أن الاقتصاد الإسلامي يقدم آليات مرنة ومتوازنة للحد من التقلبات الاقتصادية أبرزها الزكاة، الوقف، تحريم الربا والمضاربات غير المشروعة، تشجيع المشاركة وتقاسم المخاطر في التمويل، كما أن تطبيق المبادئ الإسلامية يمكن أن يحد من آثار الركود الاقتصادي من خلال تعزيز التضامن الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة ..يكمن الحل الاسلامي لعلاج مشكل البطالة في تطبيق أساليب التكافل الاجتماعي كالزكاة، الأوقاف وأساليب التمويل الاسلامي. .ويختتم البحث بجملة من التوصيات والتي من أهمها: تعزيز تطبيق أدوات التمويل الإسلامي خاصة الصكوك الإسلامية والمشاركة والمضاربة للحد من تقلبات السوق وكذا دعم الزكاة والوقف كأداتين لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي كما يجب العمل على تشجيع الدول على تبني سياسات اقتصادية مستمدة من مبادئ الاقتصاد الإسلامي لتحقيق تنمية اقتصادية عادلة مستدامة ومستقرة.

الكلمات المفتاحية: الدورة الاقتصادية، الاقتصاد الإسلامي، التضخم، البطالة، التمويل الإسلامي.

Summary:

This research addresses the topic of economic cycles as a recurring phenomenon in economic systems, where economies go through successive phases of boom and recession that impact economic and social stability. The study aims to analyze this phenomenon from the perspective of Islamic economics and explore the mechanisms provided by this system to mitigate economic fluctuations and reduce their negative effects.

The research poses the following key question: What are the tools of Islamic economics for limiting the negative effects of economic cycles? It adopts several research methodologies commonly used in Islamic economic studies, such as the descriptive and analytical approaches. The study examines economic cycles in capitalist economic thought, compares them with the Islamic perspective, and analyzes the Islamic tools that can play a role in alleviating their severity.

The research concludes with several key findings, the most important of which is that Islamic economics provides flexible and balanced mechanisms to limit economic fluctuations. These include Zakat (almsgiving), Waqf (endowments), the prohibition of usury (Riba) and speculative activities, encouragement of risk-sharing in financing, and profit-and-loss sharing mechanisms. Furthermore, the application of Islamic principles can help mitigate the effects of economic recessions by promoting social solidarity and fair wealth distribution.

The Islamic solution to unemployment lies in the implementation of social solidarity measures such as Zakat, Waqf, and Islamic financing methods. The study concludes with a set of recommendations, the most notable being: strengthening the application of Islamic financial instruments—particularly Sukuk (Islamic bonds), Musharakah (partnership), and Mudarabah (profit-sharing)—to reduce market fluctuations, as well as supporting Zakat and Waqf as tools for achieving social and economic stability. Additionally, the research emphasizes the need to encourage countries to adopt economic policies derived from Islamic economic principles to achieve fair, sustainable, and stable economic development.

Keywords: Business Cycle, Islamic Economics, Inflation, Unemployment, .Islamic Finance

Résumé:

Cette recherche aborde le sujet des cycles économiques en tant que phénomène récurrent dans les systèmes économiques, où les économies traversent des phases successives de prospérité et de récession qui influencent la stabilité économique et sociale. L'objectif est d'analyser ce phénomène du point de vue de l'économie islamique et d'explorer les mécanismes que ce système propose pour atténuer les fluctuations économiques et réduire leurs effets négatifs.

La problématique soulevée dans cette étude est la suivante : Quels sont les outils de l'économie islamique pour limiter les effets négatifs des cycles économiques ? La recherche s'appuie sur plusieurs méthodologies scientifiques adoptées dans les études en économie islamique, telles que l'approche descriptive et analytique. L'étude examine les cycles économiques dans la pensée économique capitaliste, les compare avec la perspective islamique et analyse les outils islamiques susceptibles de jouer un rôle dans l'atténuation de leur impact.

L'étude aboutit à plusieurs conclusions majeures, dont la plus importante est que l'économie islamique offre des mécanismes flexibles et équilibrés pour limiter les fluctuations économiques. Parmi ces mécanismes figurent la Zakat (aumône obligatoire), le Waqf (fondations pieuses), l'interdiction de l'usure (Riba) et des spéculations illicites, ainsi que l'encouragement du partage des risques dans le financement et des mécanismes de partage des profits et des pertes. De plus, l'application des principes islamiques peut contribuer à réduire les effets des récessions économiques en renforçant la solidarité sociale et une distribution équitable des richesses.

La solution islamique au problème du chômage repose sur l'application de mesures de solidarité sociale telles que la Zakat, le Waqf et les méthodes de financement islamique. Enfin, la recherche se conclut par une série de recommandations, dont les plus importantes sont : le renforcement de l'application des instruments de financement islamique, notamment les Sukuk (obligations islamiques), la Musharakah (partenariat) et la Mudarabah (partage des bénéfices), afin de réduire les fluctuations du marché. Elle souligne également l'importance de soutenir la Zakat et le Waqf en tant qu'outils permettant d'assurer la stabilité sociale et économique. Enfin, l'étude recommande d'encourager les États à adopter des politiques économiques inspirées des principes de l'économie islamique afin d'assurer un développement économique juste, durable et stable.

Summary.

Mots-clés: Cycle économique, Économie islamique, Inflation, Chômage, .Finance islamique

People's Democratic Republic of Algeria
Ministry of higher Education and scientific Research
Emir Abdelkader universityof islamic sciences
Constantine

Faculty of sharia and Economics **Department of Economics and Administration**

Economic cycles and mechanisms for reducing them in Islamic economics

A dissertation submitted To obtain a doctoral degree L.M.D in the Department of Economic Sciences, specialization: Islamic economics.

Prepared by the student: Siham Makhelouf,. Supervised by: Dr. Okba Sahnoun.

name and surname	academic rank	place of work	Designation
Halima Bezaz	Professor of Higher Education	Abdelkader University of Islamic Sciences - Constantine	President
Okba Sahnoun	Professor of Higher Education	Abdelkader University of Islamic Sciences - Constantine,	Supervisor and rapporteur
Hassiba Smira	Professor of Higher Education	Abdelkader University of Islamic Sciences - Constantine	A member
Djaber Sotehi	Professor of Higher Education	Abdelkader University of Islamic Sciences - Constantine	A member
Mohamed Essaleh Azizi	Professor Lecturer A	Chadli Benjedid University- El Taref	A member
Ismail Ben Thaljoun	Professor Lecturer A	Saleh Boubnider University- Constantine 3	A member

Academic year: 1445/1446 _ 2024/ 2025.